



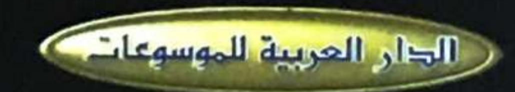
كما عرفته

مذكرات والدمار غلمن آخر سفير أميركي في العراق الملكي

سنة ١٩٥٤ حتى انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م

ترجمة

د. مجيد خدوري





كما عرفته

مذكرات والدمار غلمن آخر سفير أميركي في العراق الملكي

١٩٥٤ حتى انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م

اسم الكتاب: نوري باشا السعيد كما عرفته مذكرات والدمار غلمن آخر سفير أميركي في العراق الملكي ١٩٥٤ حتى انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م

تأليف: والدمار غلمن

الطبعة الأولى: ٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-614-424-255-1



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني - KHALED AL ANI

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.



كما عرفته

مذكرات والدمار غلمن آخر سفير أميركي في العراق الملكي

١٩٥٤ حتى انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م

ترجمة

د. مجيد خدوري



ميزوبوتاميا - Mesopotamia

على التلگرام

الدار العربية للموسوعات

بيروت

المقدمة

كتبت مؤلفي هذا عن نوري باشا السعيد بعد تقاعدي عن خدمتي في وزارة الخارجية الأميركية، وتستند كتابتي هذه على مذكراتي الشخصية في الغالب، وعلى انطباعاتي في الأربع السنوات التي كنت فيها سفيراً في العراق (١٩٥٤-١٩٥٨م)، وعلى محادثاتي مع أصدقائي العراقيين والأميركيين الذين عرفوا نوري السعيد وفهموا موقف العراق. فالآراء والملاحظات التي تظهر في كتابي هذا هي آرائي وملحوظاتي الشخصية.

وإني ببعض المعلومات المهمة عن نوري، وببعض المقترحات التي ساعدتني على إكمال محتوياته ووضعها بشكلها الحاضر، **مدين بصورة خاصة إلى الدكتور مجيد خدوري الثقه والخبير والمستشار في شؤون الشرق الأوسط، الذي كان أستاذاً في دار المعلمين العالية وكلية الحقوق في بغداد ثم أصبح أستاذاً في مدرسة جون هوبكنز العليا للدراسات الدولية، فمديراً للبحوث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن.** كما أني مدين أيضاً إلى السيد هرمن ايلتس أحد ضباط السلك الخارجي الذي خدم معي في العراق والذي عين فيما بعد اختصاصيًّا في شؤون الشرق الأوسط في السفارة الأميركية في لندن، وإلى جون كاتش أحد موظفي السلك الخارجي، الذي كان أيضاً أحد الموظفين في السفارة عندي وألتحق فيما بعد بوزارة الخارجية الأميركية ليعمل في الدائرة المختصة بالشرق الأوسط وشرق آسية. فبمساعدة هؤلاء وتشجيعهم تمكنت من إنجاز كتابي هذا.

ولدمار غلمن

واشنطن ١٩٦٣م

تمهيد

هذه هي قصة نوري باشا السعيد كما توافرت لي معرفته من اتصالاتي به، التي كادت تكون يومية مدة (٤) سنوات. فقد بدأ اتصالي به في خريف سنة ١٩٥٤م، بعد أن أصبح رئيساً للوزارة **للمرة الثالثة عشرة**، بفترة قصيرة. وقد استمرت هذه العلاقة إلى ما قبل مصرعه ببضعة أيام في انقلاب الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في صيف سنة ١٩٥٨م. وقد كانت الأربع السنوات الأخيرة من حياة نوري مزدحمة بالنسبة له وحرجة بالنسبة للعراق وجاراته.

ولسوء الحظ لم يحتفظ نوري السعيد إلّا بسجلات قليلة تبين نشاطه، حتى حينما كان في الحكم، وكان هذا شأنه معظم حياته، وقد ألح عليه المقربون إليه مراراً في السنوات الأخيرة أن يكتب مذكراته، فوعد بذلك على مضض، وتردد. فقد كانت مشاكل عمله تكتنفه تماماً فلم يستطع البدء بكتابة تلك المذكرات، وقد ترك نصوصاً لبعض خطبه العامة وأقواله وبعض الرسائل المتفرقة ومذكراته القصيرة بعنوان «استقلال العرب ووحدتهم»، التي عرفت بخطة الهلال الخصيب.

وبالنظر لضآلة المادة التي يمكن أن تعطي معلومات كافية عن سجايا هذا الرجل ودخائل تفكيره وآرائه فقد شعرت بأني مضطر إلى تسجيل انطباعاتي عنه

حينما كنت أراه في عمله خلال السنوات الأخيرة في شؤون تؤثر تأثيراً حرجاً على العراق وجاراته.

إنّ مذكراتي هذه تتناول جزءاً من حياة هذا الرجل، ولكنني أرجو أن تسهم في تفهم الناس له بصورة عادلة كوطني عربي مخلص ورجل دولة.

يغطي العراق الحديث أكثر الأرض الممتدة بين نهري دجلة والفرات، التي كانت تعرف قبلاً ببلاد ما بين النهرين، ومنذ أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أرض ما بين النهرين جزءاً من الدولة العثمانية، وتقع في حدود تلك الإمبراطورية، وكانت تدار من إستانبول التي تعين لها سلطاتها الداخلية وتترك من يقوم بذلك هو وشأنه. ولذلك فقد كابدت هذه المنطقة الكثير من الإهمال وعدم المبالاة في إدارتها.

وبعد اندحار الأتراك في الشرق الأوسط على يد البريطانيين والعرب سنة ١٩١٨م ظهرت دولة العراق الحديثة، وقد كان كيان هذه الدولة بادئ الأمر مرتبكاً، وفي سنة ١٩٢٢م قامت المملكة المتحدة بعقد معاهدة تحالف مع العراق أصبحت بموجبها وصية عليه، ولم تلغ هذه المعاهدة إلّا سنة ١٩٣٢م حين حلت محلها معاهدة أخرى تضمن للعراق دخول عصبة الأمم وتنهي الوصاية عليه. وحتى في ذلك التاريخ وضعت بعض التحديدات على سلطات الحكومة واستقلالها، فبموجب هذه المعاهدة الجديدة احتفظت بريطانيا ببعض القواعد الجوية في البلاد، كما احتفظت بحق مرور قواتها عبر الأراضي العراقية، وفي سنة ١٩٥٥م أزيلت هذه القيود التي كانت تقيد استقلال العراق باتفاق خاص مهد لبريطانيا دخولها ميثاق بغداد.

مثل نوري السعيد السعيد دوراً بارزاً في القضاء على نفوذ الأتراك في الشرق الأوسط وإنجاز تشكيل الدولة العراقية الحديثة، وتأمين مقام لائق لها في العائلة الدولية كدولة تامة الاستقلال. كما إنه ساهم في رخاء العراق إلى

أبعد من تلك الإنجازات السياسية البارزة، فقد ساهم مساهمة كبيرة في الحقل الاقتصادي حين أخذت استثمارات البلاد لمواردها النفطية تدر أموالاً طائلة وساعد في تأسيس مجلس الإعمار الذي كان يتولى صرف هذه الأموال في مشاريع طورت البلاد وصانت اقتصادها. ومن أهم هذه المشاريع بناء السدود للسيطرة على الفيضان، وإنشاء قنوات الري لتحسين الأراضي الزراعية، واستصلاح الأراضي الصحراوية الأخرى.

وقبل نهاية حياة نوري السعيد الدامية أخذت تلك البلاد التي قاست من إهمال الإمبراطورية العثمانية تظهر من جديد كبلاد بين النهرين التي يصفها الكتاب المقدس.

وفي سنة ١٩٥٤م عند تعييني سفيراً في العراق أخبرني وزير خارجيتنا بأنه يعتبر العراق بلداً حيويًّا في الشرق الأوسط، وأنه يرجو بأن يشترك العراق مع تركيا وباكستان وإيران في الدفاع عن المنطقة، وأنه كان يشعر بأنّ اشتراك العراق في مثل هذه التدابير كان أمراً له أهميته نظراً لتأثيره في الدول العربية الأخرى حيث أنّ قادة العراق يميلون إلى الدخول في مثل هذه الترتيبات ولكن علاقاتهم مع الدول العربية الأخرى ومع شعبهم نفسه كانت تنطوي على مشاكل. وفي ٤ آب ١٩٥٤م عاد نوري إلى الحكم وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٤م وصلتُ إلى بغداد.

المؤلف

الفصل الأول

نوري باشا السعيد
كما عرفته

المزايا التي كان يتمتع بها نوري السعيد، وآراؤه، تبدو من خلال النسيج الذي حيك به واقع العراق بين ١٩٥٤ و١٩٥٨م. وفي هذا الكتاب اقتبست الكثير من الأحاديث الكثيرة التي أجريتها معه، ومن بياناته العامة، ومن تاريخ الحوادث يومئذ. ولم أختر مادة كتابتي لغرض الدفاع أو التبرير، بل توليت رسم صورة واضحة للرجل كما عرفته. والصورة التي برزت هي ليست صورة قديس، ولا صورة مذنب، ولكنها مزيج من الاثنين، وهي تعكس الزمن والمحيط اللذين عاش فيهما.

بعد وصولي إلى بغداد ببضعة أشهر، ذكرت في تقرير رفعته لوزارة الخارجية الأميركية، **أنّ الأثر الذي طبعه نوري فيَّ، كان أعمق الانطباعات التي حصلت عليها. فقد رأيت فيه أحد أعاظم الرجال في عصرنا، لا لمجرد بروزه في العالم العربي فحسب، بل كشخصية عالمية أيضاً.**

كان نوري قوميًّا عربيًّا قبل كل شيء. وكانت باكورة أعماله، لما بلغ أشده، مكرسة لاستقلال العرب. وكان طيلة حياته منهمكاً في توفير أفضل السبل لحماية مصالح الأمة العربية ورفع شأنها. إلّا أنّ المشاحنات الداخلية بين العرب والخلافات، عقدت مهمته. كما أنّ ردود الفعل المختلفة في الأجزاء المتفككة من العالم العربي تجاه الحوادث العالمية قد ضخمت المشكلة التي

جابهها. ومع ذلك كرس نوري طيلة حياته لصيانة المصالح الحيوية للأمة العربية. وحين ظهر عبد الناصر في أواخر حياته على مسرح الأحداث، ينظر إلى المصالح العربية بنظرة تختلف عن نظرته، بقي نوري أميناً لمبدأه، بالرغم من الهجمات القاسية الظالمة الموجهة إليه من قبل عبد الناصر وأنصاره.

بدأ نوري النضال لاستقلال العرب في العقد الثاني من عمره وكان ما يزال منهمكاً في استقرار العرب وسلامتهم حين لاقى حتفه. ونوري الذي نذر نفسه للقومية العربية، لم ينس بتاتاً مصالح العراق. فكان وطنيًّا عراقيًّا حقًّا، وكثيراً ما كان **يقول سرًّا وعلناً**: «**إنّ مسؤوليتي الأولى هي تجاه العراق**».

قال الكاتب «**كاراكتاكوس**»، وهو الاسم المستعار لمؤلف كتاب «ثورة في العراق» بأنه يستبعد أن يكون نوري قد اعتبر العراق وطناً وحيداً له بالمعنى المحدود، أو أنه كان يشعر بأنّ للعراق عليه حقًّا أكثر من حق إقليم واحد. ولكن خبرتي تشير إلى خلاف ذلك.

كان نوري منهمكاً دائماً بتحقيق غايتين للعراق. كان يريد أن يرى العراق في أمان من العدوان الخارجي، وفي استقرار داخلي. وكان مقتنعاً بأنّ الشيوعية السوفياتية تمثل التهديد المزدوج للغزو الخارجي وللانقلاب الداخلي معاً، وأنّ منابع العراق الغنية بالنفط، والواقعة قرب الحدود السوفياتية تشكل الهدف الأول لموسكو. هذه هي آراؤه الخالصة كما كان يشعر بها من يتكلم معه وجهاً لوجه.

كان يريد قبل كل شيء عراقاً سليماً وأميناً ضمن عالم عربي سليم وأمين إن أمكن. وكان يفضل تحقيق ذلك بالتعاون مع الدول العربية. وكان يقول أنه حتى إذا لم يتسير له ذلك التعاون، فسيمضي في ذلك الاتجاه. وقد يتردد أحياناً، ولكنه سيظل على عزمه. وهذا ما فعله حين ضم العراق إلى صف العالم الحر عن طريق ميثاق بغداد. وكانت بواعثه الأصيلة هي اهتمامه بسلامة العراق.

إنّ اهتمام نوري برخاء العراق يساعدنا على فهم الأهداف المختلفة لسياسته الداخلية. كان يريد للجيش أحسن الأسلحة المتيسرة ردعاً لهجوم من الخارج. وكان يريد قوة شرطة حسنة التجهيز لاستمرار السلام في الداخل. وكان يريد السيطرة على الفيضان وتحقيق البنود الأقل أهمية في منهاج الإعمار بأسرع ما يمكن، ليجعل حياة الجماهير أكثر رفاهية. ولم يمنعه إخلاصه للجيش، كعسكري محترف، من تقدير حاجات المعارف والصحة العامة. وكان يصر على صرف جزء عادل من ثروة البلاد في هذين الحقلين.

وقد أنفقت مبالغ جسيمة تحت إدارته في منهاج الإعمار، ومع ذلك لم تمس سمعته بسوء. وقد أثرى بعض الذين كانوا حوله باستثمار مناصبهم على حساب المصلحة العامة، كم كانت العادة يومئذ .**كانت نزاهة نوري السعيد مضرب الأمثال. ويستطيع شعب نوري بل، والعرب في كل مكان أن يفخروا بالمرتبة التي بلغها كشخصية عالمية، وبالاحترام الذي كانت تلاقيه آراؤه خارج بلاد العرب. كان شخصية فذة في قوميته العربية وإخلاصه، إلى جانب الاعتراف العام بشخصيته العالمية. كانت معرفته لتيارات العالم ومشاكله رائعة، وندر أن عالج مشاكل العراق وجاراته معالجة منعزلة، بل كان يفعل ذلك في إطار حوادث العالم المحيطة بها.**

ولم يكن مفر من أن يؤثر التوتر بين العالم الحر والكتلة السوفياتية على الحياة السياسية في الدول العربية، بل وحتى على حياة العرب المعاشية كأفراد. ولما كانت القطيعة الكاملة بين هاتين الكتلتين الكبيرتين ستنشر البؤس بين الناس في كل مكان، فقد كان نوري يقظاً على الدوام، يراقب الأحداث عن كثب، ويدرس المناطق التي تثار فيها المشاكل في العالم.

كان يبدأ يومه بالاستماع إلى أول إذاعة متيسرة من المحطات العالمية. ومهما بكرت في زيارتي إليه صباحاً، كنت أجده مطلعاً على أحدث التطورات الدولية، وحاضراً لإبداء بعض التحليلات من اجتهاده. وكانت معرفته بمشاكل

العالم تبرز أحياناً في مناقشات اجتماعات المجلس الوزاري لميثاق بغداد، وكان الحضور ينصتون دائماً وباحترام إلى تشخيصه للداء. كان محدثاً مؤثراً جدًّا في تلك الجلسات بالدفاع عن العالم الحر، والعالم الغربي، والعراق.

إنّ وفاته كانت خسارة لم يقدرها الغرب. فنوري كان رجلاً فهيماً، وصديقاً للغرب. وكان للغرب فيه صلة وصل لا تثمن بالشرق الاوسط.

والولاء كان من الفضائل المهمة عند نوري، وكان ولاؤه الأول الذي لا يتزعزع يذهب للأسرة الهاشمية. كانت العلاقات بينه وبين ولي العهد عبد الإله متوترة جدًّا. ولكن نوري لم يدع ذلك ليؤثر على شعوره للهاشميين عامة. فقد بدأ إخلاصه للهاشميين عند عمله مع الشريف حسين مؤسس السلالة في أيام الثورة العربية، واستمر ذلك الإخلاص حتى وفاة آخر ملك في العراق، هو الملك فيصل الثاني الهاشمي، الذي مات قبله بـ(٢٤) ساعة فقط. ولا حاجة بنا إلى إعادة تفاصيل ذلك التاريخ هنا، ونكتفي بالإشارة إلى مثل واحد في حياة نوري لإظهار عمق ولائه للهاشميين واستعداده لخدمتهم، وهو تشكيل الإتحاد العربي.

لم يكن نوري متحمساً للإتحاد مع الأردن. وكان ينظر للأردن كعبء اقتصادي، لا وزن له في دعم العراق سياسيًّا في علاقاته مع العالم العربي أو العالم الخارجي. وما دامت فكرة الإتحاد الفدرالي غير واردة حسب الخطوط التي رسمها في خطة «الهلال الخصيب»، فإنه كان يفضل أن يسير النهج العراقي على طريقة الاستقلال في العمل، والحفاظ على ثرواته الاقتصادية، والعمل سياسيًّا كما يرى مناسباً.

ولكن، حين كلفه ملكان هاشميان، هما فيصل وحسين ليكون رئيساً لأول وزارة للاتحاد العربي، وليأخذ على عاتقه تنظيم ذلك الاتحاد وإبرازه إلى حيز الوجود، قبل تلك المهمة الشاقة عن طيبة خاطر، وركز جهوده فوراً على إنجاز

ذلك الواجب، فكان يعطي الاتحاد وقته وتفكيره. وهكذا صرف انتباهه عن أمور العراق، وتراخت سيطرته عليها. ويبدوا لي أنّ هذه الحقيقة على إيضاح المباغتة التي أخذه بها انقلاب (الزعيم) قاسم، ولعل استجابته لداعي الولاء للهاشميين، خلافاً لما كان يرتأيه، جلب عليه وعلى الملك الهاشمي الموت.



نوري باشا السعيد

كان نوري موالياً أيضاً للبريطانيين، ولا ينسى بتاتاً الدور الذي مثلوه في تحطيم سيطرة الأتراك على العرب وفي استقلال العراق.

في السنوات الأربع التي كنت فيها قريباً منه، لم أسمع منه أبداً كلمة نابية ينتقد فيها المملكة المتحدة. وقد يرتاب في صحة بعض التصرفات التي تقوم بها الحكومة البريطانية، ولكنه كان يفعل ذلك بلطف واتزان. وقد صدم صدمة عميقة وأؤذي كثيراً، حين هجم البريطانيون على مصر. وتنسيق عملهم مع الإسرائيليين تركه في وجوم لعدة أيام، وقال أنّ البريطانيين أغفلوه، إذ كان يظن يومئذ أنهم يستعدون لعمل ما ضد إسرائيل!

ومع ذلك، وبالرغم من شعوره بأنه قد خذل، وتعرض لانتقاد مرير

باعتباره موالياً للبريطانيين فإنه لم يتردد بالإشتراك مع مندريس في إصلاح موقف البريطانيين.

ويجب الاعتراف بأنّ العاطفة لم تكن العامل الوحيد في ولاء نوري للبريطانين. فنوري، كسياسي، كان صلباً وواقعيًّا. وكان يرى بوضوح فوائد وقوف العراق إلى جانب دولة كبرى كبريطانيا. ففي ذلك فوائد تتعلق بالحماية بالإضافة إلى الفوائد المادية. وفوق هذا كله، لم يكن له الخيار، إذ لم تكن ثمة دولة كبرى أخرى مستعدة أن تعمل للعراق ما كانت المملكة المتحدة راغبة ومتشوقة أن تعمله. وكان نوري يرحب بتوثيق العلاقات بصورة رسمية أكثر معنا، ولكنه أدرك مبكراً في حياته العامة بأننا سوف نتجنب القيام بأي عمل قد يؤدي إلى التصادم بالوضع التقليدي لبريطانيا في بلاده، مهما كلف الأمر.

ورأى نوري الفوائد من بقائه قريباً من البريطانيين، فيما يتعلق بوظيفته العامة. فالملكية في العراق هي من صنع البريطانيين. وفي الظاهر كان الملك يعين رؤساء الوزارات ويقيلهم. ولكن البريطانيين كانوا يديرون الرواية من وراء الستار. فالتقرب من القصر وحده لم يكن كافياً. ولا بد للنجاح من أن يكون ذلك عن طريق البريطانيين هذا ما فهمه نوري السياسي فهماً جيداً. إلّا أنّ ذلك لا يعني بأنه، كفرد، لم يكن مخلصاً بولائه للبريطانيين، بل كان يقدر تمام التقدير ما قاموا به تجاهه شخصيًّا، وذلك في شق مسلك الحياة العامة أمامه، ودعمه فيها.

والولاء لم يدخل في حساب نوري في علاقاته مع الولايات المتحدة. لقد كان يحترمنا، ولكن احترامه هذا كان مبنيًّا على تقدير ثروتنا وقوتنا. وكان يعترض أحياناً على حكمتنا في التردد باستعمال القوة، ويشعر بأننا نتمسك بالمبادئ ودقائق السلوك الدولي أكثر مما يلزم. ومع أنه قام بزيارتين قصيرتين

فقط للولايات المتحدة، إلّا أنه كان يفهم سجايانا وسياستنا فهماً جيداً. وكان عليماً بالضغط الذي تمارسه مجموعات الأقليات على قراراتنا الداخلية والخارجية، وكان بالطبع حساساً تجاه الضغط الصهيوني.



نوري السعيد مع ماكميلان رئيس الوزارة البريطانية

كان نوري ممتنًا من كل قلبه لمعوناتنا العسكرية والفنية، بالرغم من أنها لم تصل المدى الذي كان يتوقعه. وبينما كان يتطلب منا دعماً سياسيًا رسميًا له، إلّا أنه أبدى تفهماً لإحجامنا عنه.

وكان لنوري ولاء آخر نحو الشيوخ. فقد كان على صلة وثيقة بهم منذ بداية حياته العامة، وظل على اتصاله بهم طيلة حياته، مثلت المصلحة دورها في هذه العلاقة، علاوة على العواطف، فقد أدرك نوري السلطان الذي يمارسه الشيوخ في أنحاء البلاد، فاعتمد على تأييدهم للسيطرة عليها. وقد حفزه حبه

للنظام والاستقرار ليكون المدافع عنهم في كثير من الأحيان، ضد الضغط المتزايد لإصلاح الأراضي. وكلفه ولاؤه لهم ثمناً غالياً من رضى الجماهير عنه، ومع ذلك استمر بولائه حتى النهاية.

لقد استعرضت آنفاً علاقات نوري بشعبه من العراقيين، ومع الأمة العربية عامة، ومع البريطانيين ومع الأمريكان. وبقي علي أن أبحث في موضوع مهم، هو إسرائيل.



نوري السعيد في لقطة معبرة.

كان نوري مخلصاً لعروبته إخلاصاً شديداً، ولكنه كان في الوقت ذاته معتدلاً وواقعيًّا، كما كان مرناً في معالجته للقضية الفلسطينية.

في كتابه الأزرق الذي وضعه سنة ١٩٤٢م، ألح على إعادة سوريا التاريخية مع كيان شبه مستقل لليهود في فلسطين ضمن تلك الدولة، على أن

تبقى القدس مفتوحة لكافة الأديان. وكان يرى في هذا المشروع طريقة يعيش فيها العرب واليهود جنباً إلى جنب بسلام. ولكن فكرته هذه لم تتحقق، على ما فيها من التعقل والإنصاف، في نظره ونظر الكثيرين من العرب وغير العرب. عوضاً عن ذلك انهارت العلاقات بين العرب واليهود تعقداً وتوتراً، واشتد التدخل من خارج العالم العربي، حتى انتهت الأمور إلى تأسيس دولة إسرائيل، وإلى الحرب بين العرب واليهود.

ولما بدا المستقبل قاتماً وزاد استياء نوري من تبدل الحوادث، واجه الوقائع مرة أخرى ووضع خطة جديدة. وبعكس القادة العرب الآخرين الذين كانوا يقفون مواقف سلبية صرفة، قبل نوري بالأمر الواقع القائل بأنّ إسرائيل - كدولة - وجدت لتبقى، فوضع أسس خطة للمفاوضة على الحدود واللاجئين، وكان يأمل أن تؤدي إلى اتفاق يعطي الطرفين بعض الضمانات للسلام والرخاء. وفي كل ذلك كان نوري معتدلاً واقعيًّا، ومستعدًّا للمساومة. فكانت وفاته خسارة لإسرائيل أيضاً.

وبالنظر إلى العقد الكثيرة وإلى المتناقضات في سجاياه، يصعب علينا أن نقدم صورة صادقة له، كرجل له صفات نوري الضابط، والسياسي، ورجل الدولة.

كان نوري رجل عمل. وكان عادة يعمل بسرعة وبثبات ولا يتردد باللجوء إلى وسائل القمع لإنجاز ما يجب أن ينجزه عندما يقتنع بأنّ ما يريد أن يفعله هو في مصلحة البلاد. وطوال خدمته العامة الطويلة لم يقدم مصالحه الشخصية بشكل دكتاتوري بتاتاً. ولم يكن يتوانى في أداء واجباته العامة، بل بالعكس كان حرصه يستعجل العمل أحياناً قبل تهيئة الظروف المناسبة. كما كانت الحال في ١٩٥٥م حين نفذ مع مندريس المحاولة الفاشلة لجر الأردن إلى ميثاق بغداد.

وكان من طبعه أن يسجل في خاطره جدولاً بأسبقية مشاغله، حتى يسترشد به في إنجاز مناهجه، ولكن دون أن يتمسك به تمسكاً أعمى، لذلك كان يقدم عملاً على آخر حين يرى أنّ الحكمة تقتضي ذلك، كما حدث بمنهاج الإعمار. فحينما أوشك مشروعه العنيد للسيطرة على الفيضان أن يتم، تخلى عن المشاريع الطويلة الأمد، وركز همه على المشاريع القصيرة الأمد.



نوري السعيد يترأس اجتماعاً لمجلس الإعمار.

وعندما كان يبدو أنّ مشروعاً ما، قيد الإنجاز العاجل، قد أصبح غير عملي أو غير ممكن التحقيق، كان يتخلى عنه بسرعة، ودون إضاعة وقت، ليبقى ذكاؤه الفعال وتصوره حرًّا في معالجة ما يمكن تحقيقه في بقية الأعمال.

كان يقظاً، مع صلابة في معتقداته. وقد بدا هذا واضحاً في الأساليب التي سلكها في سياسته الخارجية. وكان يعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ الاتحاد السوفياتي والشيوعية يشكلان تهديداً مستمرًّا للشرق الأوسط، ولذلك فلم يكل جهده لجعل العراق بمأمن منهما على قدر المستطاع.

ونوري، رجل الدولة، كان رجل عقيدة، ولكن انتهازه للفرص السياسية يبرر قبول بعض المرائين في حاشيته، بالرغم من أنّ نزاهته الشخصية التي كانت فوق الشبهات.

وطبيعته في إنجاز الأعمال لم تكن علمية، ولا يوجد ما يدل على أنّ نوري كان يدون ما يقال له، أو ما يقوله هو، حتى في أشد الأمور الخطيرة، ولم يحتفظ بمذكرات تساعده على البحث في التفاصيل، بل كان يعتمد على ذاكرته الخارقة، ويحفظ ما يقال له، وما كان يقوله، دون خيبة أو خطأ. غير أنّ اعتماده الكلي على ذاكرته كان يدعوني إلى التخوف أحياناً. وكانت عنده ظاهرة غريبة تجعل فكره متحفزاً، وتتوالى أقواله بسرعة وبمواضيع مختلفة، ويقفز من موضوع لآخر، مما يجعل فهم آرائه من الصعوبة بمكان في كثير من الحالات.

وكان يحب الانفراد في عمله، ويصر عادة على أن يراني وحيداً وحين كان يريد حضور شخص آخر، كان يعبر عن رغبته بوضوح. ومع ذلك كان يقدر قيمة العمل الجماعي ويفيد من هذا الأسلوب بمهارة. مثلاً، عند لقائه الأول ببعثة ريشارد، أحضر رئيس أركان الجيش والأعضاء المهمين في وزارته، ولم يقل هو شيئاً، سوى أنه قدم زملاءه فرداً فرداً. ثم أخذوا هم يعرضون حاجات دوائرهم بصورة مفصلة. وكان واضحاً أنّ نوري أعطاهم التعليمات الدقيقة، فاستجابوا لها استجابة رائعة تحت نظرات نوري الحادة.

أما أذواقه وعاداته الشخصية فكانت بسيطة. إلّا أنه في حياته العامة لم يستطع التهرب من القيام بقسط من المراسم أو الشكليات. وكان قادراً - كرئيس وزراء - على التعبير عن ذلك بصورة لائقة، حين تتطلبه مصالح بلاده. ومن ذلك الاستعراضات التي كان ينظمها برسم الرأي العراقي، وأصدقاء العراق من الأجانب.

وحينما كان نوري في الحكم، كان يرافقه دائماً حرس شخصي، ويستعمل سيارتين لهذا الغرض: الواحدة كبيرة ومقفلة يجلس نوري فيها والأخرى صغيرة ومفتوحة لحرسه. وكان نوري يقبل بهذه المظاهر لأنها من متطلبات الحكم، وإن كان يبدو عليه بعض الانزعاج عند استقبال موكبه هذا أمام باب سفارتنا، حين كان يأتي لزيارتنا. وكان في المدخل حرس مؤلف من ستة جنود عراقيين يحرسون بالمناوبة. وكانت تجري مخابرة تلفونية تقوم بها شرطة المرور، تنبئ بأنّ نوري في طريقه إلى مكان ما، قبل وصوله بدقائق، فيكون الحرس بأحسن مظاهره عند وصول نوري وسيارتيه. وكانت الأوامر تصدر واضحة وبصوت عالي، وترفع البنادق بصوت مسموع، وكان نوري يتقبل هذه المظاهر بنوع من التكلف.

ومظهر نوري الجدي كان يخفي عن الكثيرين روحاً مرحة، مع حاسة مرهفة تحب النكتة، وكانت الناحية الحلوة من طبيعته تظهر عندما يكون بعيداً عن وزرائه، وبين جماعة صغيرة من أصدقائه والمقربين إليه. وكانت نكاته لاذعة ولكنها رقيقة. ولم يكن قاسياً بتاتاً عند إبداء رأيه في منافسيه السياسيين.

وكانت ثمة طرافة في نكاته، فقد جاء في أحد الأيام إلى سفارتنا ليطلع على قوائم تسليم الأسلحة، حين وصلت رسالة كنا نتوقع وصولها قبل أيام، وفيها أخبار حسنة له: وحين حُمِلت الرسالة إليّ، وكنا جالسين نتحدث، تلوتها عليه، فبدا عليه السرور والفضول معاً، وأراد أن يعرف لماذا طبعت الرسالة على ورق أصفر. فقلت له بأننا اعتدنا استعمال الورق الأصفر للنسخ الأصلية من الرسائل، وإني قرأت له النبأ المسر رأساً من النسخة الأصلية، فأعجبه ذلك. **وبقي لعدة أيام يقول بصوت عال إن صادفني: «ألم تصلك اليوم أوراق صفراء من المستر دالاس؟».**

وكان يظهر وده في أمور طفيفة قام بها تجاهي وتجاه عائلتي. فكثيراً ما كان يرافقني من داره إلى الحديقة، حينما كنت أروم الانصراف من زيارته في

الصباح الباكر. وقبل أن أركب سيارتي كان يقتطف أحسن مجموعة من الزهور، ويقدمها لي مع أطيب تمنياته لزوجتي. وكان يجد الوقت أيضاً ليحتفي بأولادي حين كانوا يأتون إلى بغداد من مدرستهم الداخلية في الولايات المتحدة في عطلتهم السنوية. وكان يهتم بصورة خاصة أن يروا أشياء خاصة تمثل الحياة في بغداد، وقد أقام في إحدى الأمسيات حفلة سمك مسقوف في حديقة داره على شاطئ دجلة. وإعداد هذا السمك البغدادي الطيب مدعاة للابتهاج، ولم يشأ نوري أن تفوت على أولادي تلك الفرصة، فطلب بالتلفون أن يأتي أولادي قبل تحضير الطعام. ثم وقف يوضح لهم طريقة إعداد السمك، واهتم بنفسه أن يعطوا أحسن أجزاء السمك[١].

كان نوري يحب الحيوانات. وكانت توجد بعض الكلاب دائماً في بيته وحديقته، ويحتفظ بقطعان من البط والأوز، والأوز العراقي في النهر. وكان يعلم أنني مغرم بالطيور، ولذلك كان يقترح عليّ بعد أن ننتهي من حديثنا في عمله أن نخرج إلى النهر لإطعام الطيور، ويعد سلفاً إنائين مليئين بالخبز، أحدهما لي والآخر له، فنخرج من البيت إلى الحديقة لنقترب من الضفة، وينادي نوري بنداء خاص، فنجد عند وصولنا النهران البط والوز العراقي تنتظر الطعام!

وفي أحد الأيام انتهى حديثنا في غرفة مطالعته. فقال نوري أنّ لديه شيئاً خاصًّا يريدني أن أراه. فذهبنا إلى النهر. وعلى الضفة، وبين الحشائش في أرض مجاورة، أراني عشًّا كان يعده الوز، وكان يعرضه عليّ بحماسة الصبيان، ووعد

(١) المسقوف اسم محلي لسمك يشابه «السلمون» ويندر أن تجده في غير نهر دجلة، وجوار بغداد. ولإظهار نكهته الكاملة يجب أن يهيأ على نار من عيدان أشواك معروفة في بغداد، تنمو على ضفاف دجلة. والدخان المتصاعد من تلك الأغصان يكسب السمك طعماً لذيذاً.

أن يعطيني واحداً منها عندما تفقس البيضات. وبعد مدة قدم إليّ بطة صغيرة، ولكنه لم يسلمها لنا إلّا بعد أن أقنعته بأنّ كلبي الكبير لن يؤذي هذه البطة. وحينما كان يأتي إلى السفارة بعد ذلك، كان يسألني عن صحتها، وسُرّ حين علم أنّ ذكر البط في حديقتنا، واسمه «الدوق»، كان على خير حال مع «الدوقة» التي قدمها هو لي!



نوري السعيد يترأس وفد العراق في أحد المؤتمرات.

إنّ الصور التي نشرها خصوم نوري عنه كانت صورة رجل ينظر إلى الحياة نظرة العصور الوسطى. رجل عتيق التفكير، جاء إلى هذا العصر الحديث، وهو منغمس في التمتع بسطوة الحكم لمجرد التمتع، وإنّ إمعانه في

الخطأ لم يترك في سجيته مجالاً لأية صفات بشرية رقيقة. وحتى في آخر حياته - حينما عرفته - كان أعداؤه يعتقدون بأنّ تلك الصورة هي صورته حقًّا!

ولد نوري وتعلم في جور العصور الوسطى، الأمر الذي أعده إعداداً ضعيفاً لعالمنا الحديث. ولكن من المدهش أنّ نوري استطاع أن يطور نفسه حسب الأحوال الراهنة، وعوض ذكاؤه الحاد عن نواقص تدريبه المبكر، كما أنّ نمو تفكيره وروحيته طور فلسفته ونظرته للحياة. وإذا صح أنّ نوري كان قاسياً غليظاً كما يتهمه البعض، فإنه كان قد أصبح رقيقاً جدًّا في الوقت الذي عرفته. فنوري الذي أعرفه كان يعالج مشاكله اليومية ببرودة، ويناقشها بدون هياج. وكانت نظرته إلى الحياة نظرة انعزالية فلسفية. وكانت علاقات الود تمثل دورها الكبير في سنيه الأخيرة، فقد كان شديد الاهتمام بعائلته وأصدقائه، ولم يظهر مرارة تجاه الذين تبادل وإياهم الضربات في الحلبة السياسية، ولم يحمل أحقاداً. ولا توجد آثار من الضعة أو التزلف تشوه شخصيته الناضجة.

بدأت هذا الفصل عن نوري بالاقتباس عن ملاحظتي الأولى عنه، التي كتبتها بعد مرور بضعة أشهر على وصولي بغداد. وأود أن أنهيه بما قلته عنه يوم مغادرتي العراق، بعد خمسة أشهر من الانقلاب، وخمسة أشهر من مصرعه. وهذا ما قلته لوزارة الخارجية:

من وحي تجاربي الشخصية، ومن ملاحظاتي في السنوات الأربع الماضية في العراق، أريد أن أقول أنّ نوري الذي لم يكن في بعض الأحيان تحرريًّا في معالجته للشؤون الداخلية العراقية - **نوري هذا، خسر العراق بوفاته أحسن قيادة كانت تسير بالبلاد نحو حياة عزيزة كريمة، كما خسرت البلاد به أقوى حصن ضد الفوضى المستعرة، إن لم نقل الوحشية..**

الفصل الثاني

العراق سنة ١٩٥٤م

امتاز ربيع سنة ١٩٥٤م في العراق بفيضانات مفجعة وموقف سياسي متقلب. وقد امتد تأثير ذلك إلى صيف تلك السنة حين عاد نوري إلى الحكم، وأثر العاملان المذكوران في شؤون حكومته. فالفيضانات - وكانت من أسوأ ما حدث في تاريخ العراق - سببت خسائر قدرت حوالي (٨٤) مليون دولار، وكانت على قيد «بوصات» من إغراق بغداد. أما الموقف السياسي فقد كان قلقاً لدرجة أنّ ثلاث وزارات تناوبت الحكم في البلاد بين نهاية نيسان وأوائل آب. وكان من تأثير الفيضانات أنها اضطرت نوري إلى إعطاء الأسبقية إلى السيطرة على غيره في منهاج الإعمار. كما إنّ الموقف السياسي المضطرب اضطره إلى فرض سلسلة من تدابير الأمن بصرامته المعروفة. وجاء شهر نيسان وقد انتابت البلاد هذه الهزات السياسية والاقتصادية ليجد **الدكتور فاضل الجمالي** المثقف بالثقافة الغربية رئيساً للوزارة[(١)].

---

(١) رد الدكتور فاضل الجمالي على بعض القضايا التي تخصه من مذكرات غولمان في مقال نشره في مجلة (Forum) الفصيلة التي تصدرها باللغة الإنكليزية جمعية خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت. فأبدى في صدد هذه القضية إن استقالته لم تكن بسبب الانتقادات الموجهة إلى وزارته حول معالجتها مشكلة الفيضان، وقال: إن الوزارة =

وكانت القضية الملحة التي جابهت حكومة **الجمالي** هي مشكلة التعويض عن المتضررين بالفيضانات. وفي هذا الموقف الحرج. وجد الجمالي نفسه هدفاً لانتقاد شديد في مجلس الأمة، وهجمات قوية من الصحافة، بسبب طريقته في معالجة المتضررين بالفيضان ومساعدتهم. وحين استلم الجمالي الحكم كان يأمل أن يحصل على مساندة نوري، ولكن حين انصبت عليه هذه الهجمات، وأغلبها من عناصر القوميين واليساريين، لم يدافع عنه أتباع نوري في مجلس الأمة، ولا أعضاء حزب الاتحاد الدستوري. وكان سكوتهم حافزاً للجمالي على تقديم استقالته، وقبل القصر الاستقالة، وكما فعل القصر لربع قرن مضى لجأ إلى نوري السعيد حين بدا أنّ الموقف يحتاج إلى عمل حاسم. فوافق نوري على أن يحاول تشكيل حكومة، ولكنه أراد أن يكون الجمالي أحد أعضائها. وقد علمت من أصدقائي الذين كانوا يواكبون المسرح السياسي في بغداد آنئذ بأنّ نوري أراد مناصرة جماعة الجمالي المتفككة من الشباب المتحرر، ليدحر معارضة منافسه الأول **صالح جبر** وحزبه حزب الأمة

= كانت تتمتع بالتأييد التام في هذا المجال، وإنما هو استقال لاختلافه مع نوري السعيد في: (١) سن قانون بتقييد الأحزاب والصحافة، وسحب الجنسية العراقية عن العناصر «الهدامة». (٢) رغبته في تشريع قوانين للإصلاح الزراعي والمعونة الاجتماعية، ورفض نوري الموافقة عليها. (٣) أما السبب المباشر للاستقالة، فكان - على قوله - اختلافه مع نوري في سياسته الخاصة بالاتحاد مع سورية، لأنه بمساعدة صالح جبر تعاون على إسقاط حكم أديب الشيشكلي في سورية، وكانت الخطوة التالية هي اتخاذ الخطوات الدستورية نحو الاتحاد، وكان تنفيذ تلك السياسة يتطلب بعض النفقات التي كان لا بد من استصدار قوانين بها، ولكن نوري عارض في ذلك، ولما كانت الأغلبية في المجلس إلى جانب نوري، قرر الجمالي الاستقالة (Forum) المجلد ٦٠، خريف سنة ١٩٦٤م، ص١٣-١٤ وقد نشرت الترجمة العربية لهذا الرد في (كتاب الجمالي «ذكريات وعبر»، بيروت، ١٩٦٥م، ص٢٣٤).

الاشتراكي، وجماعة العناصر اليسارية المتفرقة. ويجوز أن يكون قد وقع ضغط من القصر على نوري ليتيح مجالاً للجمالي. لأنّ الجمالي كان مقرباً لولي العهد **الأمير عبد الإله**، الذي كان كثيراً ما يعتمد عليه في إرساله في شؤون لها أهمية شخصية[(١)].

أراد نوري أن يكون الدكتور فاضل الجمالي في حكومته لأسباب طائفية أيضاً. فقد جرت عادة رؤساء الوزارات في العراق أن يمثلوا في وزاراتهم الطائفتين الإسلاميتين السنية والشيعية، والجمالي باعتباره شيعيًّا، محترماً، له خبرته في الشؤون العامة، كان يفي بحاجة نوري بهذا الصدد[(٢)] ولكن الجمالي لم يكن بذلك المزاج بحيث تروق له الفكرة بعد أن تخلى عنه رجال نوري في مجلس الأمة، ولذلك فقد رفض عرض نوري بروح استقلالية.

ولا بد أنّ رفض الجمالي كان مفاجأة لنوري الذي كثيراً ما ساعد الجمالي في حياته العامة. والواقع أنّ الجمالي في مناسبات كثيرة سابقة ولاحقة

---

(١) يقول الجمالي إن هذه المعلومات ليست صحيحة على الإطلاق، وأنه لا يعلم من أين جاء غولمان بها (مجلة «فورم» العدد السالف الذكر ص١٤)، على أن (المترجم) يذكر شخصياً أنه لما كان ملحقاً بالسفارة العراقية في لندن سنة ١٩٤٧م جاءها الجمالي موفداً من عبد الإله ليبحث عن مدرسة ملائمة للملك فيصل الثاني، كما أنه يذكر أنه أوفد إلى إحدى الدول العربية بمهمة خاصة، قيل في حينه انها تتعلق بزواج الملك فيصل. ولعل المهمات ذات الطابع الشخصي التي يشير إليها المؤلف هي أمثال هذه.

(٢) في العالم الإسلامي يزيد عدد السنة على عدد الشيعة. والعراق شأنه كذلك، حيث يوجد من السنة المدربين والخبيرين في شؤون الحكومة عدد يزيد على عدد الشيعة. وهذا يجعل من الصعب على رئيس الوزراء أن يوازن وزارته. والواقع أنّ عدد الشيعة بين السكان العرب في العراق يفوق عدد السنة العرب، ولكن الأكراد الذين يعيشون في شمال البلاد هم الذين يرجحون الميزان العددي لصالح السنة.

أظهر تقديره لمساعدات نوري كما أظهر استعداداً لتلبية رغباته. (وهذا لا ينطبق على كل من رفعه نوري في حياته العامة، والكثير جدًّا من هؤلاء بعد أن وطدوا كيانهم، نسوا ما هم مدينون به لنوري، فمشوا في طرقهم المستقلة الخاصة بهم).

ولكن وضع نوري الحقيقي تجاه الجمالي وتقديره له ظهرا على ما أظن في ملحوظات أبداها نوري بعد أن رشحه لرئاسة الوفد العراقي إلى باندونغ في نيسان ١٩٥٥ بمدة وجيزة، **وقد بدأ نوري حديثه بتوضيح الدوافع التي دفعت باليزيدية إلى عبادة الشيطان.** واليزيدية طائفة دينية صغيرة تعيش في منطقة الموصل في شمال العراق. فقال نوري أنّ اليزيديين يعترفون بالخير الشامل لله. ولكن إرادة الله يهددها دائماً الشيطان. ولما كان الله يمثل الفضيلة فهو لا يحتاج إلى تزلف، ولكن الشيطان المتحفز دائماً للشر يحتاج لذلك التزلف ولذلك يعبده اليزيديون.

وأسر لي نوري بحكمة ماكرة أنّ الجمالي هو «الشيطان الصغير» بالنسبة إليه. وقد وجد من العدل أن يتزلف له بين حين وآخر بتعيينه في مهمات مختلفة. ولم يحاول نوري أن يؤلف حكومة بعد أن رفض الجمالي عرضه السابق. ويرى بعض المراقبين أنّ ولي العهد لم يكن جادًّا حينما سأله أن يؤلف الحكومة، وعلى أي حال فقد قرر نوري أن يتريث، والظاهر أنه كان مقتنعاً أنه إذا لم يكن على رأس الحكم فإنّ الأمور تزداد اضطراباً وسوءاً، ولا بد من أن يستدعيه القصر لتولي الحكم.

وسافر نوري إلى لندن ليقطع اتصاله بالموقف السياسي الداخلي بحجة الفحص الطبي وزيارة حفيديه.

وقد التفت القصر على الأثر إلى **أرشد العمري**، وهو سياسي مستقل كان

يعيش في إستانبول وله خدمة طويلة. في رئاسة الوزارة (من حزيران ١٩٤٦ إلى تشرين الثاني ١٩٤٦م)، وقد حكم أرشد العمري في تلك الشهور حين كان العراق يعاني من آثار الحرب. وحصل على سمعة لا تختلف عن سمعة نوري السعيد بوصفه رجل عمل.



أرشد العمري

وافق أرشد العمري على رئاسة الوزارة بشرط أن يكون ذلك لمدة موقتة، وعلى قدر مدة الانتخابات التي كان مزمعاً إجراؤها. فتولى الحكم يوم ٩ نيسان سنة ١٩٥٤، وعين يوم ٩ حزيران موعداً للانتخابات، وأعطى الوعد بأنها ستكون حرة.

وحالما أعلن بأنّ الانتخابات ستكون حرة قام الكثيرون من المستقلين بترشيح أنفسهم، كما دخل المعركة الانتخابية حزب الاستقلال، والحزب الوطني الذي يمثل الجماعات القومية المعروفة بعدائها للغرب، وحزب الأمة الذي يمثل الجماعات المعتدلة الموالية للغرب.

كما تشكلت جبهة وطنية مؤلفة من الديمقراطيين الوطنيين وحزب الاستقلال ومن المستقلين اليساريين المتفرقين.

وكان مجموع المرشحين (٤٦٦) مرشحاً لمقاعد يبلغ عددها (١٣٥) في مجلس النواب.

وقد وصف لي شاهد عيان سير الحملة الانتخابية في ٩ حزيران. فالجو السائد لم يكن هادئاً، كما أنه لم يكن مضبوطاً، وقد كانت هذه الانتخابات من أشد المظاهرات الانفعالية في العراق حيث كانت التجمعات السياسية منتشرة فيه، وقد انقلبت بعض هذه التجمعات إلى مظاهرات معادية للحكومة، ازداد العنف فيها حتى اضطرت الشرطة إلى التدخل لحماية أرواح الناس وأموالهم. وقد رفعت لافتات تعد بوعود الخلاص في كل مكان، كما أنّ سيارات ذات مكبرات للصوت كانت تجول هنا وهناك، وهي تشيد بمزايا الزعماء الجدد في شوارع المدينة، وكتبت على جدران الحدائق في البيوت الخاصة نداءات تساند مرشحي الجبهة الوطنية، مع إهانات للغرب ودفاع عن الحياد. وفي يوم الانتخابات كان الجو مكهرباً، فالحكومة اضطرت إلى توزيع أفراد الشرطة على محلات التصويت المختلفة، وحين عدت الأصوات ظهر بأنّ الجبهة الوطنية قد حصلت على (١٤) مقعداً، وقد استاء القصر من هذه النتيجة، وكذلك العناصر المحافظة بصورة عامة، وبنتيجة ذلك خسر **أرشد العمري** حظوته.

وكما يظهر لأول وهلة أنّ (١٤) مقعداً من بين (١٣٥) مقعداً هي عدد تافه لا يوجب الانزعاج. ولكن هذه الجماعة الصغيرة لديها الوسائل الكثيرة لإثارة المشاكل، ولذلك فإنّ اضطراب العناصر المحافظة كانت له أسبابه الوجيهة.

هذه الجبهة كوحدة متآلفة، تتحلى بالانضباط، تستطيع أن تعرقل أعمال

مجلس الأمة، كما أنّ بإمكانها - ولديها منابر مجلس الأمة - أن تؤثر على الجماعات اليسارية والأفراد المتبرمين في البلاد بصورة عامة. وهذا الوضع بالذات كان المناسبة التي كانت تلك الجماعة الصغيرة تتمناها وتنتظرها منذ زمن طويل.

وعقد البرلمان الجديد اجتماعاته بمراسم الافتتاح في أواخر حزيران، ثم أجلت الاجتماعات إلى موسم الخريف. ولما تمت الانتخابات الحرة، لم يبق **لأرشد العمري** إلّا أن يستقيل، وقد فعل ذلك في ٢٣ تموز، وكان على القصر أن يبحث عن رئيس وزراء آخر.

وأظهرت المشاورات التي قام بها القصر بأنه لم يكن هناك بين المرشحين لرئاسة الوزارة متحمساً للحكم في ذلك الجو السياسي المكهرب بهذه الدرجة، وأنّ الدور الذي قد تلعبه «الجبهة الوطنية» كان مبعث قلق شديد. فاضطر القصر بعد أن جوبه بهذا الموقف أن يرجع إلى نوري مرة أخرى، كما فعل نوري إلى ذلك من قبل.

وكان نوري لا يزال في لندن، فتعهد ولي العهد الوصي عبد الإله نفسه بأن يفاتحه. ولم تكن علاقة هذين الرجلين بالصفاء أبداً، فإنّ صلابة نوري السعيد، وإصرار عبد الإله على أن يقول كلمته في كافة القرارات المهمة، لم تدع مجالاً لحسن العلاقة بينهما. وما حدث الآن زاد في التوتر بينهما، فحاول عبد الإله عدة مرات أن يتصل بنوري تلفونيًّا ولكنه لم يحصل على جواب.

ولم تنجح وساطة السفير العراقي في لندن **الأمير زيد**، (شقيق) جد الملك فيصل[١] مع نوري ولم يحصل منه على جواب سوى موافقته على الاجتماع

---

(١) أي فيصل الثاني. بدأت الملكية في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م حين صار الأمير فيصل الهاشمي فيصل الأول. وقد حكم حتى ٨ أيلول ١٩٢٣م حين خلفه ابنه غازي الذي حكم حتى وفاته يوم ٤ نيسان ١٩٣٩م. وكان ابن غازي حينذاك طفلاً، فأعلن عبد الإله وصيًّا يوم ٥ نيسان ١٩٣٩م، واستمرت الوصاية حتى ٢ آذار ١٩٥٢م حين =

بعبد الإله في باريس لبحث الموضوع. ولما التقيا في باريس وافق نوري على تسلم رئاسة الوزارة بشروط معينة. منها أن يوافق القصر على حل البرلمان المنتخب حديثاً، وعلى إجراء انتخابات أخرى، وحل الأحزاب السياسية، وأن تطلق الحرية وأن يلغي إجازات الصحف. ولم يعد نوري السعيد إلى بغداد لتولي رئاسة الوزارة إلّا بعد أن قبلت هذه الشروط.



صورة تجمع بين نوري السعيد والوصي عبد الإله

بدأ نوري أعماله بنشاطه المعروف. فقد وجه يوم ٤ آب كتاباً إلى الملك يلتمس فيه حل مجلس الأمة وإجراء انتخابات جديدة، وأوضح بأنه كان يريد تمثيلاً واسعاً لتطبيق منهاجه، ثم جرى حل كافة الأحزاب، كما قام نوري شخصيًّا بحل حزبه (حزب الاتحاد الدستوري)، وبين أنّ كل من يستطيع أن يمثل بلاده يتمكن الآن أن يتبارى بظروف متكافئة!

وفي خطاب عام كان يبدو موجهاً ضد الجماعات الشيوعية وضد الجبهة

= بلغ الملك الشاب رشده وتوج باسم فيصل الثاني. وانتهت الملكية بوفاة الملك يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م بانقلاب عبد الكريم قاسم.

الوطنية، حذر الرأي العام بأن يكون متيقظاً ضد الذين يخدمون المصالح الأجنبية، ويتكلمون بالديمقراطية والحرية والسلام. وقد اتضح معنى هذا الإنذار الخفيف في ١ أيلول، أي قبل الانتخابات باثني عشر يوماً. ففي ذلك اليوم نشرت الحكومة تعديلات لقانون العقوبات وسعت فيه سلطاتها لمكافحة الشيوعيين واليساريين الآخرين، كما وضع أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية بنفس درجة الشيوعية التي كانت محرمة.

وزود مجلس الوزراء بصلاحيات نزع الجنسية عن أي عراقي يوصم بالشيوعية أو يقوم بفعاليات لها علاقة بالشيوعية، وبنفيه من البلاد، وكذلك خول مجلس الوزراء سلطة إغلاق أي جمعية أو نقابة موقتاً أو بصورة دائمية، إذا كانت فعاليات تلك الجمعية أو النقابة مما تؤثر تأثيراً سيئاً على الأمن العام.

وهذه الإجراءات مع ما عرف عن نوري من سمعة طيبة كرجل قوي لا يتردد باتخاذ الإجراءات الصارمة عند الضرورة، ثبطت عزم المعارضة، ومهدت الطريق إلى انتصار نوري السعيد الكاسح في الانتخابات.

جرت الانتخابات في ١٢ أيلول. وكانت تبدو في هدوئها مناقضة لحملة الانتخابات السابقة في حزيران. كان كل شيء يبدو هادئاً في الظاهر، وكان ينبغي الحصول على إجازة للتجمعات، كما أنّ أكثر هذه الطلبات للتجمعات رفضت، ولم تظهر من النداءات على الجدران إلّا القليل. وبينما حدث في انتخابات حزيران ضغط غير خاف قامت به السلطات المحلية ضد المرشحين غير المرغوب فيهم ففي انتخابات أيلول لم يبد من ذلك إلّا القليل، وذلك لأنّ الضغط كان يجري من وراء الستار، ولم يكن هناك لزوم لجلب شرطة إضافية. وجرى التصويت بهدوء.

وفي صباح يوم الانتخابات فاز (١١٦) مرشحاً بالتزكية، أي بدون معارضة، ولم يجر التصويت إلّا في عشر مناطق انتخابية في بغداد والبصرة

والسليمانية، حيث تبارى (٢٥) مرشحاً على الـ(١٩) مقعداً الباقية. وكانت الأغلبية الساحقة من المنتخبين من أعضاء حزب نوري السعيد المنحل (حزب الاتحاد الدستوري)، مضافاً إليهم عدد من المستقلين من جماعته أيضاً. كما نجح ثمانية مرشحين كانوا ينتسبون إلى حزب الأمة، واثنان كانا منتسبين إلى حزب الاستقلال، وواحد كان ينتسب إلى الجبهة الوطنية، وذلك بعد أن رشحوا أنفسهم كمستقلين، ولذلك فلم يكن متوقعاً أن يزيد عدد المعارضين على (١٢) شخصاً[١].

ولما كان هذا المجلس قد قدر له أن يبقى في الحكم لمدة ثلاث سنوات ذات فعالية غير اعتيادية في ميادين الشؤون الخارجية والتطور الاقتصادي، فمن الأفضل أن نبحث بتكوينه بتفصيل أكبر.

كان المجلس يتألف من (١١٦) عربيًّا و(١٩) كرديًّا. هذا من الناحية العنصرية، أما من الناحية الطائفية فقد كان فيه (٧٣) سنيًّا و(٥٦) شيعيًّا و(٦) مسيحيين. كما أنّ (٨٨) من النواب اشتركوا كنواب في المجلس السابق - المجلس الرابع عشر - ما عدا ١٦ منهم كان للجميع منهم خبرة سابقة في مجلس النواب. وقد كان عدد الملاكين من غير شيوخ العشائر (٤٩) نائباً، كما كان هنالك (٤٢) من رؤساء العشائر و(١٨) من رجال الأعمال. أما الطبقة المهنية فكانت ممثلة بـ(٢٣) محامياً، خمسة منهم كانوا من القضاة السابقين، ومن ثلاثة أطباء. وهكذا حصل نوري على أغلبية ساحقة، وعلى جماعة لها نصيبها من تمثيل الناس. وكان نوري بوضعه هذا قادراً على عمل الكثير لخدمة

---

(١) إنّ حل المجلس النيابي السابق لم يؤثر على مجلس الأعيان، حيث كانت بعض المعارضة لنوري لا زالت باقية. وقد خول الدستور العرش العراقي أن يعين مجلس الأعيان، ومدة الخدمة فيه ثماني سنوات، ويمكن إعادة تعيين الأعضاء. ولا يزيد عدد الأعيان على ربع عدد النواب المنتخبين.

العراق في الداخل والخارج، وسأعطي آرائي في كيفية قيام هذا الرجل باستغلال هذه الفرصة للخدمة في **الفصول التالية**:

عند وصولي إلى بغداد في تشرين الأول كانت المعارضة منكمشة، وكان لنوري السعيد مجلس الأمة الذي يرضيه، وهكذا بدأ منهاجه ينكشف. ففي الميدان الداخلي كان من بين أهدافه المباشرة إكمال الإجراءات للسيطرة على الفيضان وذلك في منهاج الإعمار، أما في الميدان الخارجي فقد كان عازماً على أن يضع العراق في موقف قوي ليجابه أي اعتداء محتمل. وقد كان من حسن حظي أن كان لي المجال والاستعداد أن أتصل به باستمرار في كلا هذين المجالين. فاتفاقية التعاون الفني والمساعدة العسكرية بين بلدينا خدمت هذا الغرض خدمة حسنة[١].

وهكذا كان الوضع محفزاً لي على العمل وكان مجال الإنتاج كبيراً وإن كان الجو مكهرباً..

---

(١) إنّ نصوص اتفاقية التعاون نشرت في مطبوعات وزارة الخارجية برقم ٥٤٩٢، كما أنّ نص اتفاقية المساعدة العسكرية نشر تحت رقم ٥٧٣٩، وكلاهما متيسر بدائرة المطبوعات الأمريكية بواشنطن ٢٥ دي. سي.

الفصل الثالث

نشأة نوري السَعيد

أعطاني أحد زملائي من الذين خدموا قبلي في السفارة ببضعة سنوات في بغداد هذه الصورة الانطباعية عن نوري: أنه كردي المولد، تركي الثقافة، عراقي المهنة، هذا الاختصار الجذاب مقتضب أكثر مما يلزم، وإني أذكره هنا لأنه يدعو إلى التساؤل حول نشأة نوري الحافلة بالحوادث، وإلى تجاربه المختلفة وسجيته المعقدة.

إني لا أدري كم من الدم الكردي يجري في عروقه، ولكن أصدقاءه العراقيين يقولون أنّ فيه قسطاً من ذلك الدم، ومما لا شك فيه أنّ لهذا الرجل خواص كردية مثالية: كالقوة البدنية، والقوة المعنوية والشجاعة.

ولد نوري السعيد سنة ١٨٨٨م، ولكن ليس في كردستان، فقد كانت بغداد مسقط رأسه. ويبدو هذا مناسباً أكثر لأنه قضى جل حياته في خدمة العراق. ويعتقد أنّ عائلته كانت تعرف أسلافها التي استوطنت بغداد منذ (٣٠٠) سنة، إلى أن صار رئيس العائلة الرجل المعروف بالملا لولو، وهو من السنة.

وفي أحد الأيام شعر بمهانة عظيمة حين قام جنود الفرس من طائفة الشيعة المناوئة، بربط خيولها في مسجده. فسافر لولو فوراً وحده إلى إستانبول ليخبر بذلك السلطان نفسه. ثم عاد ومعه جيش طرد المعتدين الأجانب بعد أن

قتلوا زوجته وأطفاله. فهب السلطان لمساعدته ثانية، وأرسل إليه زوجة جديدة. وهي فتاة تركية من الحرم السلطاني، كما أمر له بمخصصات شهرية يستمر دفعها له ولعائلته من بعده. وبالرغم من هذا الارتباط القديم بإستانبول فإنّ العائلة قبلت واحترمت في بغداد كعائلة عربية.



زوجة نوري السعيد
السيدة نعيمة العسكري شقيقة جعفر العسكري

كان نوري السعيد صغير السن جدًّا حين ابتدأ تعليمه، وقد أنهى تعليمه الأولي عند «الملا» في مدرسة أطفال محلية في الثامنة من عمره. وكان ذلك

التعليم يتركز على الحفظ عن ظهر قلب. وهذا يفسر حافظته القوية جدًّا، التي كانت بارزة حتى أواخر أيام حياته.



صباح نوري باشا السعيد



جعفر العسكري ونوري السعيد وابنه صباح

كان أبوه السيد طه أحد الموظفين المدنيين المحترمين في خدمة الحكومة التركية فشعر بأنّ عليه أن يقرر مبكراً هل يهيئ ابنه للحياة المدنية أو للحياة العسكرية

كانت المناصب المدنية العليا في الحكومة محجوزة للأتراك من إستانبول، أما الخدمة العسكرية فقد كانت مفتوحة إلى أعلى درجاتها لجميع الناس في الإمبراطورية. ولا بد أنّ هذا الاختيار كان موفقاً فقد دخل نوري السعيد في المدرسة الابتدائية العسكرية مباشرة، ويقال بأنه ألف هذه الحياة من البداية.

في سنة ١٩٠٣م ونوري لم يكمل الرابعة عشر بعد، سافر من بلده إلى الكلية العسكرية في إستانبول. فقد كان نجاحه حسناً بالرغم من أنّ عمره كان يقل بسنتين عن أعمار معظم زملائه في صفه، وبعد وصوله إلى إستانبول بمدة قصيرة توفي والده. وكانت أمه في بغداد منشغلة بالعناية بأخواته، ولذلك فقد ترك نوري وشأنه ليدبر نفسه بنفسه. وقد قام بذلك خير قيام في ظروف الحياة العسكرية الصعبة ومتطلباتها.

وفي أيلول سنة ١٩٠٦م تخرج وحصل على رتبة ضابط وهو في الثامنة عشر. ثم عاد إلى العراق حيث عين في إحدى وحدات المشاة الراكبين التي لم تكن مشغولة حينذاك بالعمليات العسكرية، ولكن كانت مكلفة بعملية ممجوجة هي جمع الضرائب على المواشي من العشائر الرحالة. وبقي في هذه الوحدة أربع سنوات، ولا نعلم كم جمع من الضرائب، ولكنه تعرف إلى المناطق العراقية. ثم عرفَ طريقة حياة الشيوخ وعشائرهم، وفي هذه الأثناء تزوج فتاة من العائلة العراقية المعروفة، عائلة «العسكري».

وفي سنة ١٩١٠م استدعي نوري إلى إستانبول ليتابع دراسته العسكرية، إذ وقع الاختيار عليه ليدخل كلية الأركان. وفي سنة ١٩١٢م، أثناء حرب البلقان، بدأت خدمته العسكرية الفعالة. فقد اشترك في الحملة الموجهة ضد البلغاريين.

كانت الحملة الإصلاحية المعروفة قد بدأت بحركة «تركيا الفتاة» خلال خدمة نوري كتلميذ عسكري في إستانبول، وزاد نشاط هذه الحركة خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

كان لها رد فعل بين الشعوب العربية في الإمبراطورية، إذ رأت تلك الشعوب فيها مجالاً للحصول على مزيد من الحرية الثقافية والسياسية. وبين سنتي (١٩١٣-١٩١٤م) اشترك **نوري** مع جماعة دعت نفسها بجماعة

«العهد»، وكان من بين أعضائها بعض الضباط العرب. وفي السنوات الأولى من اشتراكه بهذه «الخلية» اعتبر نوري هذه الحركة أداة للحصول على الحكم الذاتي للعرب داخل الإمبراطورية على أسس اتحادية أو فدرالية، وبعد مدة أدرك نوري بأنّ جماعة «تركيا الفتاة» لن يتنازلوا عن أية امتيازات للعرب إذا استلموا الحكم.

بالإضافة إلى ذلك كان يعتقد أنه إذا انضمت تركيا إلى جانب ألمانيا عند اندلاع الحرب كما كان محتملاً فإنّ الإمبراطورية لن يكتب لها البقاء. ولذلك فمنذ سنة ١٩١٤م كان نوري يدرك إدراكاً واضحاً بأنّ عليه أن يعمل على استقلال العرب التام، ومنذ ذلك الوقت قطع علاقته بالماضي قلباً وقالباً.

في ربيع سنة ١٩١٤م اشتبه سادته الأتراك بما يفكر فيه، واستعدوا لإلقاء القبض عليه، إلّا أنّ نوري عمل بسرعة. فقد ترك إستانبول دون أن يشعر به أحد وأخذ طريقه إلى القاهرة، ومنها إلى البصرة، حيث اتصل فوراً بجماعة من الثوار العراقيين بقيادة **السيد طالب باشا النقيب**، وهو رئيس إحدى الأسر السنية المتنفذة. وقبل أن يطول به المقام بالبصرة أصيب بمرض، فأدخل في مستشفى البعثة التبشيرية الأمريكية.

وبعد اندلاع الحرب احتل البريطانيون البصرة فنقلوه إلى دار نقاهة في الهند بجوار بومبي، حيث بقي مدة تزيد على السنة كأسير حرب تركي، ولكن مع بعض الامتيازات. وقد تمتع كما يبدو بكل تلك الامتيازات ما عدا حرية تنقله بعيداً عن السقيفة التي كان مسجوناً فيها، ولم يكن يشكو إلّا من الملل.

وقرابة نهاية سنة ١٩١٥م فرح كثيراً عندما نقل من الهند إلى مصر،

وهناك اشترك بحماسة مع العرب والبريطانيين الذين كانوا يضعون الخطط للثورة العربية. وكان ت.أ. **لورنس** أحد أعضاء هذه الجماعة.



توماس إدوارد لورنس

وفي ٥ حزيران سنة ١٩١٦م أعلن استقلال العرب باسم **الشريف حسين أمير مكة**، وفي تموز، واستجابة للدعوة التي تلقاها من الملك حسين ترك نوري القاهرة إلى جدة، ومن هناك التحق بالثورة.

إنّ الحملات الصحراوية التي أثبت فيها نوري سمعته الطيبة كقائد عسكري استمرت سنة ونصف .

بعد انهيار دول الحلف المركزي، ومعها الحكم التركي على العرب، استمر نوري على شهرته بين الناس.

في سنتي (١٩١٨-١٩١٩م) أصبح نوري رئيس أركان الأمير فيصل بن الحسين يتنقل بين لندن وباريس، يراقب عن كثب المناقشات المتعلقة

بمستقبل العرب، وبعد هذه المحادثات بقي مع فيصل بضعة أشهر معظمها في سوريا.



المس بل

في خريف ١٩٢٠م، وبطلب من عديله **جعفر باشا العسكري**، الذي عين وزيراً للدفاع في العراق، عاد نوري إلى بغداد ليكون رئيساً لأركان جعفر. وعند وصوله إلى بغداد التقى **بالمس بل** التي رأته أول مرة، وسجلت عنه انطباعاتها التي كثيراً ما يتناقلها الناس **.قالت: «في اللحظة التي رأيته أدركت بأنّ أمامنا قوة متينة مرنة، فإما أن نستعملها أو نشغل نفسنا بخصومات صعبة معها»** وفي السنوات التي تلت ثبت بأنّ تقديرها كان صحيحاً وبأنّ مشورتها كانت صائبة.

وكان يوم ٢٣ آب ١٩٢١م يوماً سعيداً في حياة **نوري**. ذلك اليوم الذي تحققت فيه آماله بتتويج **فيصل ملكاً** على العراق، وقد شعر الآن أنه أصبح حرًّا ليقف كل جهوده على بناء بلاده الفتية على أسس رصينة، وفي سنتي (١٩٢١-١٩٢٢م) أخذ إجازة من الجيش ليقضيها في تنظيم الشرطة، وبعد ذلك قضى شطراً كبيراً من التسع سنوات التالية مركزاً جهوده على إنشاء الجيش وتأمين وسائل التدريب للضباط وتنظيم وزارة الدفاع، وكان خلال بعض هذه السنوات يشغل منصب وزيراً للدفاع.

وفي ٢٣ أيار ١٩٣٠م أصبح نوري رئيساً للوزراء في العراق للمرة الأولى. ثم تولى هذا المنصب (١٤) مرة قبل أن يكون رئيس وزراء الاتحاد العربي في آذار ١٩٥٥م، وذلك قبل ومصرعه بشهرين.

في أثناء خدمة نوري الطويلة في الحياة العامة مرت على العراق أوقات عصيبة وغير مستقرة، بل كان بعضها عنيفاً. وفي الفترات التي لم يكن نوري فيها رئيساً للوزارة تسلم بعض المسؤوليات بالإضافة إلى وظيفته في مجلس الأمة. وقد كان وزيراً للدفاع عدة مرات، ووزيراً للخارجية بضعة مرات ايضاً، ولكن لم يكن هنالك بد من أن نجده في رئاسة الحكومة في الفترات العصيبة بصورة خاصة، حين كان يستدعيه الملك أو ولي العهد على عجل لتسلم الحكم.

إنّ قائمة الأعمال التي حققها نوري في الحياة العامة طويلة ورائعة. وليس هذا هو المجال لتعداد تلك الأعمال بالتفصيل، وإنما ألفت إليها الانتباه ليكون واضحاً بأني عندما بدأت أعرف هذا الرجل كان قد سبق له أن مارس الكثير وعمل الكثير لبلاده وشعبه، وإني حين عرفته كان قد ركز نفسه كشخصية قوية في العالم العربي. وسنبين بعض المراحل في حياته لنؤكد سعة خبرته واهتمامه. فإليه يرجع الفضل في تأسيس كلية الأركان سنة ١٩٢١م، وكان رئيساً للوزارة سنة ١٩٣١م حين أعلنت خطة الأعمال الرئيسية للإعمار التي سبقت منهاج الإعمار الذي صار يديره بعدئذ مجلس الإعمار.

مثل نوري دوره في المباحثات التي أدت إلى إنهاء الانتداب البريطاني وإلى دخول العراق عصبة الأمم وكان هو المسؤول بصورة خاصة أكثر من أي شخص آخر عن إنهاء المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠م، ونظم علاقات البلدين في اتفاقية خاصة في ٤ نيسان ١٩٥٥م على أسس أكثر واقعية وتوافقاً. وكان يطالب مراراً في اجتماعات اللجنة الاستشارية في الجامعة العربية بوطنية عربية صميمة بناءة. وقد كان ينادي باسم العالم الحر منذ سنوات سبقت تنظيم

الدفاع عن النطاق الشمالي بواسطة ميثاق بغداد وذلك ضد الأصوات التي كانت تسيطر عليها موسكو[١].

تولى نوري السعيد منصب رئاسة الوزراء في العراق (١٤) مرة:

٢٣ مارس ١٩٣٠ - ١٩ أكتوبر ١٩٣٢.	٢٠ أكتوبر ١٩٣٢ - ٢٧ أكتوبر ١٩٣٢.
٢٥ يسمبر ١٩٣٨ - ٦ أبريل ١٩٣٩.	٧ أبريل ١٩٣٩ - ٢١ فبراير ١٩٤٠.
٢٢ فبراير ١٩٤٠ - ٢١ مارس ١٩٤٠.	٩ أكتوبر ١٩٤١ - ٨ أكتوبر ١٩٤٢.
٩ أكتوبر ١٩٤٢ - ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣.	٢٦ ديسمبر ١٩٤٣ - ٣ يونيو ١٩٤٤.
٢١ نوفمبر ١٩٤٦ - ١١ مارس ١٩٤٧.	٦ يناير ١٩٤٩ - ١٠ ديسمبر ١٩٤٩.
١٥ سبتمبر ١٩٥٠ - ١٠ يوليو ١٩٥٢.	٢ أغسطس ١٩٥٤ - ١٧ ديسمبر ١٩٥٥.
١٨ ديسمبر ١٩٥٥ - ٨ يونيو ١٩٥٧.	٣ مارس ١٩٥٨ - ١٣ مايو ١٩٥٨.

---

(١) للحصول على معلومات عن منشأ نوري السعيد اعتمدت على محادثاتي معه ومع أصدقائه، وعلى بعض الكتب التي يجد أسماءها القارئ في نهاية هذا الكتاب تحت عنوان «مراجع مقترحة حول الموضوع».

الفصل الرابع

لقائي مع نوري السعيد

بعد وصولي إلى بغداد ببضعة أيام، سافر نوري إلى الشمال ليقضي أسبوعين يراقب فيها قطعات الجيش في مناوراتها السنوية، ولم أجتمع به إلّا بعد عودته. وحين قمت بزيارتي الأولى لوزراة الخارجية لترتيب التفاصيل لقبولي وتقديم أوراق اعتمادي، شعرت حينذاك بمحضر هذا الرجل. وجدت وزير الخارجية **موسى الشابندر** يحادثه بالتلفون، وكان موضوع الحديث مساعداتنا بالأسلحة للعراق. والصدفة في إجراء هذا الحديث خلال زيارتي للوزير، تكشف أساليب نوري المباشرة والنموذجية، كما تكشف عن انهماك هذا الرجل بموضوع كان يتكرر في كافة مكالماتي معه للسنوات الأربع التالية.

من حديثي مع الوزير الشابندر علمت باتفاقية الأسلحة وإن كانت قد بدأت منذ ستة أشهر، أي في الأيام الأخيرة لحكومة الجمالي، فإنّ نوري ملح على سرعة تسليم الأسلحة، وإنه ينتقد نوع التجهيزات التي كان العراق يحصل عليها. وكان يعتقد بأنّ الاتفاقية حيوية إذا كانت غايتها مساعدة العراق.

وكان يصر، ولا سيما في البداية، على تسليم الشحنات بسرعة، وأن تكون فيها أشياء مغرية أكثر من مجرد عجلات النقل. وكان يحتاج احتياجاً فوريًّا لبعض التجهيزات المهمة ليقوي مركزه بالنسبة للرأي العراقي العام. وحتى ذلك التاريخ لم يكن وصل إلّا القليل إذا استثنينا بعض العجلات الآلية التي كانت

تصل ببطء، وكان نوري يريد أن يعرف فيما إذا كان بالإمكان أن نفعل شيئاً لتحسين هذه الحال.

وحينما كنت لا أزال في واشنطن أستعد لرحيلي إلى بغداد، علمت أنّ اللجنة العسكرية الاستشارية الأمريكية في بغداد كانت تلح على واشنطن بالإسراع بتسليم الأسلحة، وذلك للقضاء على الانتقادات التي كانت تتكاثر بين القادة العسكريين العراقيين. وقد دعيت للحضور إلى مؤتمر عقد في وزارة الدفاع (البنتاغون) حيث دار بحث في هذه التوصية، وجرى توضيح أسلوب تقديم الطلبات للمعونة العسكرية. وهذه الأساليب كانت تستغرق وقتاً ولا يمكن اختصارها. وقد قيل لي بأنّ طلبات العراق ستلاقي كل الاهتمام، ولكن ضمن هذه التحديدات. وبعد هذا المؤتمر مباشرة اشترك معنا أثناء الغداء في «البنتاغون» موسى الشابندر الذي كان حينئذ سفيراً للعراق في واشنطن، وخلال الغداء بينت له القرارات التي اتخذت في الصباح مؤكداً على الضمانات التي أعطيت لي بهذا الشأن.

وبينما كنت أصغي إلى **الشابندر** في وزارة الخارجية العراقية، وهو يذكر شكاوى نوري، ذكرته بذلك اليوم في البنتاغون. وكان يصغي لي بانتباه عميق، إلّا أنه أشار بأنه لم يجد تلك الضمانات كافية، وبالرغم من كل ذلك فقد سألني وعلائم الشك تبدو على وجهه «أيمكن أن يكون هذا التأخير ناتجاً عن الاحتجاجات اليهودية؟»

بينت له بأنّ القضية ليست كذلك، وقلت له أن لا أساس لشكوكه وهكذا انتهت زيارتي الأولى لوزير الخارجية.

ولدى تقديمي أوراق اعتمادي في ٢٣ تشرين الأول حسب المنهاج المقرر كنت أنتظر من رئيس البروتوكول أن يرتب زيارتي الأولى لنوري، إلّا أنّ نوري لم ينتظر لهذه المراسيم، فقد طلب أن يراني فور عودته من الشمال على أن أكون

بمفردي، وقد أكد كثيراً على أن نتحدث نحن الإثنين دون سوانا وكان عليّ أن ألقاه في داره.

وفي بداية اجتماعاتنا علمت أنّ نوري كان يفضل القيام بأعماله في داره حيث يتسنى له العمل بمفرده دون تدخل، وكان نوري في سنيه الأخيرة كثيراً ما يشتغل بمفرده، فقد وضع ثقته في بضعة أشخاص، كما كان يستشير بضعة أشخاص فقط. وكان كتوماً ولا يحب أن يراقبه أحد عن كثب، وهو لا يستعمل الوثائق في محادثاته، كما إنه لا يسجل محادثاته على ما يبدو، ولم تكن له هيئة تعمل معه سوى بضعة أفراد يلتفون حوله، ولم يكن ليحتاج إلى سجلات أو سكرتارية لينجز ما يريده فكان يلقى ذلك كله معتمداً على ذاكرته الخارقة.

وقد وجدت الحديث مع نوري في بيته مرضياً جدًّا، ولم يكن يتصرف كرئيس وزراء إلّا نادراً، وفي أغلب الأحيان كان يمثل وزير دفاع أو وزير خارجية. وإذا حدث أن عبر دجلة ودخل في قلب بغداد، فإنه يضطر حينئذ أن يتنقل بين الوزارات المختلفة، ويصبح من الصعب جدًّا تثبيت موعد للقائه، لذلك كنت أحاول أن أراه في الصباح في داره.

وهنالك تجده حتماً وهو على وشك استقباله للزائرين. لقد كان دقيقاً في مواعيده، ويتوقع من الآخرين أن يكونوا كذلك. وقد كان قليل الصبر أيضاً، فحين يحدد موعداً لملاقاة يستعد قبل ذلك الموعد بدقائق وهو متأهب يقف مملوء بالنشاط، وكان كذلك حين لاقيته لأول مرة حين كان ينتظرني على باب داره.

كان نوري صغير البنية إلّا أنه أكبر من الصور التي رأيتها له في عهد حياته العسكرية. وكانت ملامح وجهه أخاذة وصميمة، وكان كثير الابتسام، وكانت عيناه تشعان بالذكاء واليقظة بصورة مستمرة، تحيط بها خطوط ثقيلة تشير إلى حياته المليئة بالمتاعب، وكان وديًّا في حديثه يرفق كلامه بطقطقة مستمرة من

مسبحة الكهرب، تلك المسبحة التي يستعملها المسلمون المتدينون والتي كثيراً ما يستعملها العرب أثناء الحديث. وفي أثناء حديثه واستعماله مسبحته كان لا ينسى أن يقدم بين حين وآخر بعض الحلويات الملونة من علبة معدنية كنت تجدها دائماً على مائدته، وعلى النقيض من تلك المسبحة والحلويات الملونة كنت تجد دائماً مسدساً في غلاف جلدي يحتفظ به قريباً منه. يذكره بالخطر الذي يهدد حياته بصورة دائمة.

وهنالك عامل آخر يستحق الذكر في شخصيته، وهو الصمم المصاب به. فحين واجهته لأول مرة لم يكن ذلك الصمم ملحوظاً، إذ لم يظهر أنه كان يجد صعوبة في تتبع ما كان يقال. ولكن في السنوات الأخيرة، وفي اجتماعاتنا كان يلبس آلة يستعين بها على السمع في بعض الأحيان. وفي ذلك الوقت بالذات أنتجت شركة أمريكية آلة تساعد على السمع من أصغر الأنواع وأحسنها، وقد قرر أصدقاء نوري في السفارة أن يقدموا له واحدة منها. وتوليت بنفسي تقديمها إليه. وقد تحفظت بادئ ذي بدء من هذه الفكرة، إذ تصورت أنّ نوري قد يشمئز من هذه الهدية التي قد تشير إلى أنه لا يستوعب بعض النقاط الحسنة التي كنت أنقلها إليه في أحاديثي معه. إلّا أني لم أتردد، لأنّ نوري كان يفهم الأمور. وأقنعت نفسي بأنه سيستلم الهدية بنفس الروح التي أقدمها بها كهدية. وفعلاً تصرف نوري كما توقعت، وكان شاكراً التفاتة أصدقائه واستلم الهدية بحماسة كحماسة الأطفال حين تقدم لهم لعبة جديدة، وأخذ فوراً وبحضوري يجرب هذه الآلة الصغيرة اللطيفة.

ولم يكن من السهل بتاتاً أن أقدر مدى صممه إذ كان يستعمل هذه الآلة في بعض الأوقات، حينما يحلو له ذلك. وكان في بعض الأحيان يسمع كل شيء بوضوح، وفي بعض الأحيان لا يسمع إلّا بعضاً من الحديث. وكانت هناك أوقات لا تلتقي أفكارنا بتاتاً. وفي ذلك اللقاء الأول لم يضع نوري وقتاً، فقد رحب بي بحرارة وباختصار، وأخذني بسرعة إلى غرفة عمله ودخل في

الموضوع فوراً ليبدي ما كان يجول بخاطره، فذكر أنه راقب تمارين القطعات العسكرية لمدة أسبوعين ولمس حاجتها الطارئة إلى بعض الدبابات لإتمام التمارين. وقال لي إنّ الحد الأدنى الذي يطلبه هو ست دبابات وإذا زادت عن ذلك فإنها ستساعد بصورة أفضل. ولكن المهم هو إرسالها حالاً.

وبعد أن أبدى حاجته الملحة والتي كانت حاجة معقولة استمر في حديثه في تقدير طاقة العراق على مساعدة نفسه. وقد تبين بأنّ هذا الموضوع موضوع جدي، فإنّ ما كان يصرفه العراق من منابعه الخاصة على الأسلحة يمثل أقصى ما يستطيع تأمينه. وإذا شعرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بأنّ على العراق أن يصرف أكثر من هذا فعليهما أن تؤمنا المال اللازم منهما أو من أحدهما. فالعراق إذا أراد أن يصرف مبالغ إضافية على الأسلحة مضطر إلى أخذه من المبالغ المخصصة للنواحي الحيوية والصحة العامة والمعارف، وهذا ما لا يستطيع عمله بتاتاً.

وإذا دعي الجيش العراقي لكي يقاتل بما لديه من سلاح، فإنه سيفعل ذلك بجدارة، ولكن لا بد أنّ تسليحه الضعيف سيؤثر في قابليته على القتال، فإذا أرادوا أن يلعب العراق دوره في الدفاع عن المنطقة، فلا بد من تجهيز قواته بالمعدات الحديثة.

وقد قدر نوري المبلغ اللازم بـ(٥٠) مليون جنيه استرليني، ولا فرق لديه فيما إذا أمنت تلك الاحتياجات البعيدة المدى منا نحن الأمريكان أو من الإنكليز.

وعلى أي حال كان نوري السعيد يشعر بأنّ الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط يتطلب أن يجهز الجيش العراقي بنفس الأسلحة التي جهزت بها تركيا وباكستان (وفي هذه الإشارة العابرة من نوري عن الأسلحة التركية والباكستانية

كان واضحاً أنه يعرف بعض الشيء عن مساعدات الولايات المتحدة لكل من تركيا وباكستان).

في اليوم التالي مباشرة، وبطلب من نوري زرته، مع العقيد ان أومر رئيس بعثة المساعدات الأمريكية. وكان نوري رشيقاً في تلاعبه بالأسئلة مع العقيد، فقد أراد أن يعرف التوصيات التي أرسلها إلى واشنطن عن حاجات العراق وما هو نوع التجهيزات التي ستشتمل عليها الشحنات الأولى، وكيف يجري العمل بأسلوب الحصول على الأسلحة من خارج الولايات المتحدة (والتي بموجبها اشترينا أسلحة من الإنكليز لنعطيها للعراق) وماذا كانت تحصل عليه الباكستان من معدات وأسلحة. وبدا أنه كان مقتنعاً بالأجوبة التي كانت تعطى له.

ثم أراد أن يبحث في موضوع الدفاع عن المنطقة بصورة عامة. وكان يرى بأنّ الأمور الأساسية اللازمة لأمن الشرق الأوسط ضد الاعتداء السوفياتي تتم بتأمين سيل منتظم من الأسلحة الحديثة مع دوامها وتأمين احتياطاتها، وذلك في المنطقة الممتدة من القفقاس إلى خليج فارس. وهذا التحديد مع أنه بدا مقتضباً، فقد شمل كل شيء. ومن ضمن ذلك المساواة في المعاملة، فقد كان التأكد من أنّ العراق سيعامل على قدم المساواة مع تركيا وباكستان.

وبعد أن انتهى البحث في هذا الموضوع كان نوري مستعداً للاسترخاء والانشغال بمحاورة خفيفة الظل. فسأل العقيد عما كان يفعله قبل قدومه إلى بغداد، وحين علم أنه كان في اليونان يعمل مع بعثة مساعدات عسكرية أيضاً سأله عن تجاربه هناك، وطلب رأيه بالجيش اليوناني. فامتدح العقيد الجندي اليوناني. وكان نوري يصغي بأدب مع بعض التفكه، وحين أنهى العقيد حديثه علق وهو يغمز تلك الغمزة المميزة المعروفة عنه حينما يكون منشرح النفس، وقال: إنّ هذا أمر مثير للاهتمام، فقد تبدل الزمان فعلاً، لأنا كنا في أيامنا السابقة في حرب البلقان نخشى البلغاريين ولم نكن نخشى اليونانيين بتاتاً.

الفصل الخامس

حلف بغداد

موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي كان أمراً يشغل بال واشنطن لعدة سنوات قبل تعييني في العراق. وكان وزير الخارجية داليس يعطي هذا الموضوع حقه من التفكير، فقد تحرى مع قادة العالم الحر الآخرين مبدئيًّا إمكان تأسيس قيادة للشرق الأوسط مع منظمة للدفاع عنه. ومن بين البلاد العربية كان على مصر أن تلعب دوراً أساسيًّا في مثل هذه المنظمة.

تمهيدات لحلف بغداد

ففي آذار ١٩٥٣ قام الوزير فوستر داليس وهارولد ستاسن الذي كان مديراً للأمن المتبادل، بجولة استطلاعية شملت (١١) بلداً ومنطقة تمتد من منطقة البحر المتوسط الأوروبية إلى حدود الصين وآسيا. وحين بدءا بجولتهما ظهر سلفاً بأنّ مصر أو أي بلد عربي آخر ليس شديد الاهتمام بفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ومع ذلك فقد توقف الرجلان في سفرتهما في كل من مصر وسورية والأردن والعراق والعربية السعودية وليبيا وإسرائيل واليونان وتركيا وباكستان والهند[١].

---

(١) كان من المقرر زيارة إيران أيضاً، ولكن حين وجد بأنّ السلطات الإيرانية كانت منشغلة بخلافات النفط مع بريطانيا ترك أمر تلك الزيارة.

وفي ١ حزيران سنة ١٩٥٣م، أي بعد عودة داليس بمدة قصيرة، شرح الوزير انطباعاته في خطاب بالتلفزيون للأمة الأمريكية بالاستنتاجات التالية:



صورة من إحدى اجتماعات حلف بغداد في العاصمة العراقية
وفي وسط الصورة الملك فيصل الثاني والوصي عبدالإله ونوري السعيد

إنّ منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هي فكرة للمستقبل أكثر منها فكرة ممكنة التحقيق فوراً، فإنّ الكثير من بلدان الجامعة العربية مشتبكة في نزاعاتها مع إسرائيل أو مع بريطانيا العظمى أو فرنسا، ولذلك لا تبدي اهتماماً بخطر الشيوعية السوفياتية، وعلى أي حال فهناك اهتمام أكثر في البلدان القريبة من الاتحاد السوفياتي وبصورة عامة نجد أنّ بلدان النطاق الشمالي تدرك هذا الخطر.

وتوجد رغبة غامضة في قيام منظمة للأمن الجماعي، ولكن ينبغي أن لا تفرض مثل هذه المنظمة من الخارج، بل ينبغي لها أن تنمو وتزداد الرغبة لها من الداخل بدافع المصير المشترك والخطر العام.

وبينما تنتظر الحكومة الأمريكية تأسيس منظمة الأمن لهذه المنطقة فإنها تستطيع أثناء ذلك أن تساعد في تقوية الدفاع المشترك لتلك البلدان التي ترغب بتقوية نفسها، لا أحدها ضد الآخر أو ضد الغرب، ولكن لتقاوم التهديد المشترك لكافة الشعوب الحرة.

هكذا انتهى حلم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط واستعيض عنها بفكرة النطاق الشمالي، الذي عرف فيما بعد «بميثاق بغداد».

محادثات سَرسنك

كان للشؤون الخارجية القسط الأوفر في المنهاج الذي أعلنه نوري السعيد يوم ٤ آب ١٩٥٤م يوم عودته لتسلم الحكم. فقد كان يتابع عن كثب الاتفاقية التركية الباكستانية المعقودة يوم ٢ نيسان ١٩٥٤م[١]، والاتفاق التمهيدي الذي عقد بين بريطانيا ومصر فيما يتعلق بقاعدة قناة السويس بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٤م[٢]. كما تطلع إلى استبدال المعاهدة البريطانية العراقية المعقودة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بتسوية عريضة بين الدول المهتمة بالدفاع عن المنطقة. وهنالك دلائل أخرى كانت تشير إلى أنّ جزءاً كبيراً من تفكير

---

(١) إنّ فقرة إيضاحية لهذه المعاهدة مع نصوصها نشرت في كتاب هيوروتز «الدبلوماسية في الشرقين الأوسط والأدنى» الجزء الثاني ص٣٤٥-٤٦ (برنشن نيويورك فان نورشتاد ١٩٥٦م) وهذه المعاهدة كانت الخطوة الأولى نحو تحقيق فكرة داليس عن النطاق الشمالي كما كانت قاعدة لميثاق بغداد.

(٢) إنّ المادة الأولى للاتفاقية تعالج موضوع انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية، والمادة الرابعة تبين الظروف التي يمكن للقوات البريطانية أن تعيد احتلالها قاعدة القناة. وللاطلاع على تفاصيل المفاوضات التي أدت إلى عقد المعاهدة ونصوص الاتفاقية راجع الصحائف ٣٨٣-٨٤ من كتاب هيوروتز. «الدبلوماسية».

نوري وجهوده أثناء رئاسته الثالثة عشر للوزارة كانت ستبذل لموضوع علاقات العراق مع جاراته ومع الغرب.

وبعد استلام نوري الحكم ببضعة أيام، أعلنت وزارة الخارجية بأنّ الصاغ **صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري** سيصل إلى بغداد يوم ١٣ آب بزيارة لمدة خمسة أيام. وستكون معه وفد من (٢٠) شخصاً، وبأنّ الوفد سيزورون **الملك فيصل وولي العهد الأمير عبد الإله** في بيتهما الصيفي في سرسنك في شمال العراق. وأنهم يعودون إلى بغداد بعد يومين أو ثلاثة.



صلاح سالم

وكان قد تم التوقيع على المعاهدة البريطانية المصرية فيما يتعلق بالسويس يوم ٢٧ تموز، وربما كان هذا هو الدافع الذي دفع مصر لأن تقترح عقد الاجتماع لبحث العلاقات العربية. أما كيف عرض المصريون أمر الزيارة للعراقيين فذلك أمر غير واضح. ولكن وزارة الخارجية العراقية أعلنت وقت

وصول صلاح سالم بأنّ نوري سيستغل هذه المناسبة ليستعرض السياسة الخارجية للعراق «وليس السياسة العربية».

وقد حضر نوري المباحثات في سرسنك كما اتصل بوفد **صلاح سالم** في بغداد بعدها. وقد كان البيان المشترك يشير إلى أنّ المباحثات اتسمت «بالصراحة» و«الروح الأخوية»، وتم التوصل إلى «التعاون العربي» وأوضاع العرب في «القضايا الدولية». ولم يتطرق أحد إلى تفاصيل أكثر من هذا، كما أنّ صلاح سالم في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد صدور البيان المشترك لم يوضح أكثر من ذلك. فقد سأله الصحفيون عن نوع المباحثات التي جرى البحث فيها مع نوري إلّا أنه اعتذر عن الإجابة، وقال: إنه لا يمكن إضافة شيء إلّا بعد إجراء مباحثات أخرى مع زعماء عرب آخرين، ولكن خلاصة المباحثات كما أوضحتها وزارة الخارجية كشفت بأنّ المصريين يناوئون الاتفاقية التركية الباكستانية الإيرانية، أو أية اتفاقيات مشتركة تستند على باكستان كأساس[1].

وكانت وجهة نظر المصريين هي أنّ باكستان لا توجد لها رابطة عامة تربطها بأية دولة عربية عسكريًّا أو جغرافيًّا. وسأل المصريون نوري إذا كان لديه اقتراح آخر حول الموضوع اقترح اعتماد ميثاق الضمان الجماعي العربي على أساس المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم، فيستعمل هذا الميثاق كقاعدة لميثاق دفاعي تكون العضوية فيه مفتوحة للدول غير العربية: تركيا، وإيران، وباكستان، وبريطانيا، والولايات المتحدة. وذكر نوري بأنّ المصريين رحبوا بهذا الاقتراح.

وألقى نوري ضوءاً آخر على محادثات سرسنك في خطاب ألقاه في

---

(١) لقد قيل لنا أنّ نوري شعر بأنّ باكستان يجب أن تكون الحجر الأساسي لأنها مقبولة للعراقيين أكثر من تركيا التي كانت تحكم العراقيين في السابق.

مجلس النواب يوم ٦ شباط من السنة التالية حين استعرض الرسائل المتبادلة التي سبقت إعلان دخول تركيا والعراق في ميثاق أمن متبادل، وبين في ذلك الخطاب **بأنّ الاتفاق قد تم على النقاط التالية**:

١ - يفكر كلا الفريقين في تقوية ميثاق الضمان الجماعي.

٢ - يتعاون الفريقان في مكافحة المبادئ الهدامة، وأنّ على مصر أن تقوم بإرسال بعثة إلى بغداد لتبادل المعلومات مع الخبراء العراقيين حول الموضوع.

٣ - وكذلك تم الاتفاق على التفكير بإعادة تنظيم السكرتارية العامة للجامعة العربية.

٤ - وأن يتبادل رئيسا أركان الجيش في البلدين الزيارات.

٥ - وبقصد رفع مستوى المعيشة يجري تبادل المعلومات في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولا يعرف فيما إذا كان سالم وجماعته متحمسين حقًّا لخطة نوري في توسيع ميثاق الضمان الجماعي، أم أنّ نوري لشدة حماسته في الموضوع استنتج أكثر مما يلزم من تقبلهم آراءه بأدب، ولكن اتضح لنوري عند عودة سالم للقاهرة بأنّ **ناصر** لن يفعل شيئاً من هذا القبيل.

في أيلول سافر نوري ثانية إلى لندن لأسباب صحية، وربما لجس النبض حول إمكان إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٠م البريطانية، وقرر أن يتوقف في القاهرة ليرى عبد الناصر، وأن يتوقف عند عودته إلى بغداد في إستانبول ليرى رئيس الوزراء **مندريس** ويبحث معه في دفاع المنطقة. وفي مباحثاته مع عبد الناصر ظن نوري بأنّ عبد الناصر سيسنده، واعتقد بأنّ قرب العراق من حدود الاتحاد السوفياتي يجعل ناصر موافقاً على إجراءات العراق حول تدابير أمنه المتبادل،

ولو خارج النطاق العربي إذا اقتضت الضرورة، ليشمل تركيا وإيران وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد اعتبر نوري بأنّ اتفاقاً كهذا يمكن مقارنته بالاتفاق المصري - البريطاني حول قاعدة السويس، ذلك الاتفاق الذي خول بريطانيا إعادة احتلالها في حال وقوع هجوم سوفياتي على تركيا. ولكن اتضح في النهاية أنه لم يكن يوجد توافق في الرأي حتى على هذا الأساس. أما محادثات نوري مع مندريس فقد اتجهت اتجاهاً أفضل وأسعد.

محادثات نوري - مندريس

في ١ تشرين الثاني ١٩٥٤ بعد عودة نوري ببضعة أيام من إستانبول، قابله مراسل «الصندي تايمس». وفي يوم ٢ تشرين الثاني نقلت الصحف العراقية على لسان نوري بأنه قال لذلك المراسل:



عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي

«إننا لسنا أقوياء بدرجة نستطيع معها مساعدة الآخرين، ولكننا نحاول أن نجد الوسائل لنوفق سياستنا الخارجية مع بنود الميثاق التركي الباكستاني. وكل ما نستطيع عمله في الوقت الحاضر هو تنظيم الدفاع عن العراق بالتعاون مع الدول المجاورة».

ولحسن الحظ استطاعت سفارتنا في بغداد أن تحصل على تفاصيل محادثات إستانبول بنفس الوقت الذي أدلى به نوري السعيد بحديثه الآنف الذكر. كما أنّ نوري السعيد نفسه تكرم فزود السفارة بموجز لتلك المحادثات، وخلاصتها أنها تبدأ بملاحظة وضع العراق في نطاق أمن الشرق الأوسط، وتقول أنّ أمن العراق يرتبط بأمن كل من تركيا وإيران، وأنّ الاتفاقية المصرية مع المملكة المتحدة المتعلقة بقاعدة السويس التي تستهدف صد العدوان على الدول العربية أو تركيا تعني بأنّ مصر هي أيضاً في طريقها للتعاون مع تركيا. والواقع أنّ نوري ألح مراراً على دول الجامعة العربية بضرورة تعاونها مع تركيا.

وفي أثناء زيارته للقاهرة أكد على الموضوع نفسه مع الحكومة المصرية. وكان مسروراً أنّ مصر تقبلت هذا الاقتراح، وأنه أوضح لها أنّ أضراراً كثيرة قد تحدث للعراق إذا تأخر في تحقيق التعاون مع تركيا. وجلب الانتباه إلى المنافع التي ستنتج عند اشتراك إيران وسوريا في هذا التعاون، وبأنّ اشتراك سوريا بحد ذاته سيشجع الدول العربية الأخرى على التعاون مع تركيا.

وكان مندريس مرتاحاً لسماع هذه الآراء من نوري، وقال بأنّ تركيا تريد أن تبرهن على إخلاصها للدول العربية، وأنّ تركيا لم تقم بذلك من قبل، لأنها لم تكن تستطيع أن تدرك رد الفعل. وكان من رأي مندريس بأنّ التعاون بين أقطار المنطقة إذا أمكن تحقيقه، فإنّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستزدادان ميلاً إلى توسيعه. وسره أن يحمل نوري نفس الفكرة.

والنقاط التي اتفق عليها كل من نوري ومندريس دونت كما يلي:

١ - أنّ سلامة تركيا والعراق تتطلبان إنشاء تعاون مع جيرانهما، وأنّ أحسن حل لذلك يتم باشتراك جميع الدول العربية مع إيران وباكستان.

٢ - وأنّ المحاولات ستبذل أثناء المحادثات التي كانت كل من تركيا والعراق مزمعة على إجرائها مع مصر، وأن تسعى الدولتان لإشراك مصر بهذه المجموعة.

٣ - يستمر الاتصال بين تركيا والعراق على أمل ترتيب محادثات مع سوريا وإيران وباكستان.

٤ - أوضح نوري بأنّ دور العراق في الخطة الدفاعية سيكون:

أ - حماية الممرات الشرقية ضد الهجمات البرية المعادية.

ب - حماية آبار النفط ضد الغارات الجوية والذرية.

ج - تسهيل وتأمين وصول المساعدات المتجهة لتركيا عن طريق العراق.

٥ - كما أوضح نوري لمندريس بأنه يجب اتخاذ التدابير ضد الدعايات الشيوعية والصهيونية التي تستهدف منع التقارب بين البلاد العربية وتركيا. فوافق مندريس على هذا، وأضاف بأنّ التدابير التي سبق أن اتخذت، ولا سيما في العراق ومصر، قد سببت ارتياحاً عظيماً في تركيا.

٦ - وأخيراً تم الاتفاق على ضرورة المساعدات المتبادلة في الحقل الاقتصادي بصورة أكثر فعالية مما جاء بالاتفاقية السابقة حول التعاون الاقتصادي والثقافي المعقودة سنة ١٩٤٦م.

ومن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من محادثات تشرين الأول مع مندريس كما رواها نوري، تبديد مخاوفه السابقة من وجود نوايا غير ملائمة من

جانب تركيا. ومع أنّ خطته للعمل في المستقبل لم تكمل بتفاصيلها، فإنّ الاتفاق مع تركيا كان في دور الإعداد.

ومع أنّ نوري كان يذكر الصهيونية والشيوعية معاً، إلّا أنه كان يعتبر أنّ التهديد السوفياتي أعظم خطراً وأقرب وقوعاً. وقد سمع عنه أنه قال أنّ (٩٥٪) من الرأي العراقي العام يعتبر خطر إسرائيل أعظم من خطر الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك وقف هو مع الأقلية التي لا ترى ذلك، وفي هذا كما في شؤون أخرى كانت لنوري الشجاعة للتمسك برأيه.

وفي بيانه الذي نشره في ٤ آب، ذكر نوري الميثاق التركي الباكستاني والاتفاق التمهيدي البريطاني المصري والمعاهدة البريطانية العراقية لسنة ١٩٣٠م حسب الترتيب السابق. فالاتفاق التركي الباكستاني شجع نوري ليتبادل الرأي مع مندريس، واعتبر أنّ الاتفاق الإنكليزي المصري كما ظهر من خلاصة محادثاته مع مندريس كان عاملاً مشجعاً على اتصاله بتركيا لصالح الدفاع عن المنطقة. ولما كانت مصر في طريقها لرسم علاقاتها مع بريطانيا على أسس واقعية، فقد شعر نوري أنّ الوقت قد حان للعراق أن يقوم بالعمل نفسه، فأعلن في ١٥ أيلول أمام مجلس الأمة بأنّ حكومته ستنهي المعاهدة مع بريطانيا تمهيداً لانتهاء مفعولها في سنة ١٩٥٧م. وقد وعد بأن يخبر مجلس الأمة في شباط أو في آذار على الأكثر كيفية إنجاز ذلك وعن كيفية رسم العلاقات المستقبلة مع المملكة المتحدة.

وبعد هذا الخطاب بمدة قصيرة أدلى نوري بأقوال أكثر تفصيلاً أمام لجنة الشؤون المالية في مجلس الأمة، فقال أنّ المملكة البريطانية أحيطت علماً بأنّ العراق لا ينوي تجديد معاهدة ١٩٣٠م، وأنّ العراق لا ينوي استبدالها بمعاهدة مشتركة، كما جرت العادة قبل الحرب العالمية الأولى، كما أنّ العراق سيسترشد بالمادتين ٥١، ٥٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة في أية مفاوضات يجريها، لما تشتملان عليه من مبادئ الدفاع وإدامة السلام، وكما تقوم به

الدول المستقلة في أنحاء العالم. وبنفس الوقت سيهتم العراق بسلامة الأقطار المجاورة كتركيا وإيران، لأنّ سلامتهما تنطوي على سلامة العراق والعكس بالعكس. وكذلك على العراق أن يأخذ بنظر الاعتبار ميثاق الضمان الجماعي العربي بسبب تهديد إسرائيل للبلدان العربية. ولكن على أي حال لن يلتزم العراق بالتزامات أو مسؤوليات خارج حدوده إلّا لمقتضيات ميثاق الضمان الجماعي العربي.

المعاهدة موضوع البحث هذه كانت تعرف بمعاهدة «التحالف والصداقة». وقد وقع عليها في سنة ١٩٣٠م واشترط فيها أن تنفذ اعتباراً من تاريخ دخول العراق عصبة الأمم، وأن تبقى نافذة المفعول لمدة (٢٥) سنة. وقد صار العراق عضواً في العصبة بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢م، ولذلك فإنّ مفعول المعاهدة ينتهي في خريف ١٩٥٧م. ومع أنّ هذه المعاهدة اشترطت دخول العراق عصبة الأمم وإنهاء الانتداب البريطاني، فإنّ الرأي العراقي العام لم يكن راضياً عنها. والعراقيون كانوا يستنكرون احتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين في الحبانية والشعيبة، وحق استعمال المواصلات العراقية لنقل قطعاتها وأسلحتها عبر أراضي العراق. وكانوا يعتبرون هذه الشروط ماسة بسلطانهم. ونوري الذي يتحسس معنى ذلك، اعتبر عند عودته في آب ١٩٥٤م بأنّ الوقت حان لتبديل الوضع. وكان يشعر بأنّ المعاهدتين الموقعتين بين تركيا وباكستان وبين مصر وبريطانيا في أوائل تلك السنة، قد مهدتا الطريق لذلك.

هذه التطورات في ميدان الأمن الجماعي تلاها في أوائل كانون الأول تصريح بأنّ مندريس سيزور بغداد في كانون الثاني ١٩٥٥م، للاستمرار بالمحادثات التي بدأت مع نوري في إستانبول خلال شهر تشرين الأول. وبين سماعي بذلك ووصول مندريس يوم ٦ كانون الثاني أجريت ثلاث مقابلات مع نوري، انحصرت كلها تقريباً في موضوع الأمن. وقد أردت أن أحصل منه على فكرة واضحة وتامة على قدر الإمكان عن آرائه، قبل وصول مندريس.

في المحادثة الأولى أكد نوري أنه وجد أنّ العمل مع الباكستانيين مرضياً كالعمل مع الأتراك، الذين خبرهم نوري لمدة طويلة. وواضح أنّ الأتراك والباكستانيين كانا على قدم المساواة في التخطيط. وأكد نوري أنّ مندريس سيصل إلى بغداد في الأسبوع الأول من كانون الثاني. وبعد زيارته لبغداد سيذهب إلى القاهرة، وهذه خطوة معقولة لأنّ مندريس سيكون الرجل المناسب الذي يعطي عبد الناصر «الدفعة» الضرورية نحو التعاون في التصميم. وكان نوري يأمل أن يقوم الملك فيصل بزيارة مصر بعد مندريس، ويقوم بإعطاء عبد الناصر الدفعة الثانية في ذلك الاتجاه[١].

ولدى سؤاله عما يرى من تأثير على العلاقات بين العراق والدول العربية في حالة توقيع العراق على الميثاق مع دول غير عربية، أجاب نوري أنه لن يتردد في عقد مثل ذلك الاتفاق، لأنّ عدة دول عربية سبق لها أن صارت طرفاً في مثل تلك الاتفاقية. وضرب مثلاً بالأردن والعربية السعودية. وفيما يتعلق بالأردن كان يقصد معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والأردن في ١٥ آذار ١٩٤٨م[٢]، وفيما يتعلق بالعربية السعودية كان يقصد اتفاق ١٨ حزيران ١٩٥١م والاتفاقيات التي تلتها مع الولايات المتحدة. حول استخدام مطار الظهران والمساعدات العسكرية.

وفي محادثتي الثانية مع نوري حول موضوع زيارة مندريس لم أجده متفائلاً باتفاقية كانون الثاني. فهناك الكثير من الأسئلة التي تتطلب إيضاحاً. ولربما أمكن تمهيد الطريق لعقد الاتفاقية في شباط. وبالاختصار كان نوري

---

(١) لم تتحقق زيارتا مندريس والملك فيصل لمصر. وفي خطاب ألقاه نوري في مجلس الأمة يوم ٦ شباط قال بأنّ «تطورات داخلية» في مصر جعلت «التأجيل» ضرورياً.

(٢) إنّ نص هذه الاتفاقية التي تشبه نص ما تسمى بمعاهدة بورتسموث التي رفضها العراق في كانون الثاني ١٩٤٨م موجود في كتاب هيورونز. «الدبلوماسية» ص٢٩٦-٩٩.

راغباً في عقد ميثاق للمنطقة يستند على المادتين ٥١، ٥٢ من ميثاق هيئة الأمم، ولكن كان عليه قبل ذلك أن يعرف مدى استعداد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتوسيع التزاماتهما بميثاق شمال الأطلسي، التي كانت تشمل تركيا، ولكن ماذا سيكون شأن العراق؟

وفي محادثتي هذه معه، عبر عن قلقه العميق بشأن الفراغ الموجود في الشمال بين تركيا وباكستان. وكان يتمنى أن يكون حرًّا ليفعل شيئاً بشأنه. وكان متردداً بالدخول باتفاق مع تركيا ما لم تكن كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة طرفين فيه. وكان يخشى من رد فعل مصري فيما إذا أقدم العراق وحده على توقيع اتفاق مع تركيا. وكان منزعجاً للوضع السياسي في سوريا بسبب الدعايات اليسارية والاستفزازات، وكان يقول أنه يحتاج لمزيد من الوقت ليفكر ويصمم.

وفي محادثتي الثالثة مع نوري في الاستعداد لزيارة مندريس بحثنا في احتياجات الجيش العراقي. وقد قلت لنوري بأنا نشعر بأنّ العراق يستطيع الاحتفاظ بجيش بحجمه الحالي، وربما بحجم أكبر، ويغذيه من منابعه الخاصة. وقد اتفقنا بأنّ النفقات الإضافية اللازمة لأي توسع كبير في الجيش لا بد أن تؤمن من المبالغ المرصدة لمنهاج الإعمار. ومثل هذا التدبير يعطل ذلك المنهاج، وهو أمر نأسف له بقدر ما يأسف له نوري. ولذلك فقد كنا نستعرض الاحتياجات الآتية للجيش العراقي مع البريطانيين، لنعرف ما نستطيع تأمينه له بواسطة مشترياتنا الخارجية من المملكة المتحدة. وقلت له أنني آمل أن أستطيع إعطاءه صورة عن الموقف قبل مرور وقت طويل، وإنّ أي قرار حول مبلغ المعونة سيتأثر بما سينجز من الأعمال في الترتيبات الدفاعية عن المنطقة، وبقدر المدى الذي يستطاع فيه جعل المواصلات المحلية مفيدة لدفاع العالم الحر بصورة عامة.

ولم يناقش نوري قولي، فقد كان يعرف القواعد التي وضعناها، وكان

يحملها في فكره. أما اعتقاد نوري بأننا كنا نشاركه في عقيدته، فهذا ما سنراه ونناقشه في فصل قادم.

وأثناء هذه المحادثات، أعطى نوري تفاصيل إضافية عن ميثاق الدفاع الذي يفكر فيه. فقد سبق له قبلاً أن ذكر أنه يريد ميثاقاً يستند على المادتين ٥١، ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وذكره للمادة ٥٢ ينطوي على غرابة، لأنّ هذه المادة تعالج حل الخلافات بصورة سلمية. فعلّل نوري ذلك بقوله أنه يتأمل في النهاية أن يتوصل إلى ميثاق بينه وجاراته ومع الولايات المتحدة وبريطانيا يستند على المادة ٥١، «وبروحية المادة ٥٢». وفي هذا الشأن قال إنه يفكر بالسوفيات، وإنه يفكر بالمدى البعيد، لأنه كلما تقدم تسليح ألمانيا الغربية فإنّ الاتحاد السوفياتي سيصبح أقل عدواناً، كما سيزداد اهتمامه بحل الخلافات بصورة سلمية. وهذا هو موضوع المادة ٥٢. فإنّ ذكرها في اتفاق دفاعي لا يمكن أن يمر دون أن يجلب الانتباه، بل قد يروق للسوفيات ذكرها في صيغة تلك المعاهدات الدفاعية.

وفي أثناء هذه المحادثة، قال نوري أنّ من المرغوب فيه إجراء محادثات عسكرية مع إيران في وقت مبكر، ولكن العراق لا يستطيع أخذ المبادرة في هذا الشأن، فإنّ إيران حساسة، وحدودها الشمالية معرضة للاتحاد السوفياتي. ولا بد من ترك أمر المبادرة بيد الإيرانيين. ولذلك لم يكن نوري يريد أن يكون سبباً في إزعاج إيران.

وجرى البحث في العلاقات مع السوفيات ثانية. فقبل يوم واحد أعلن **نوري السعيد** إغلاق المفوضية العراقية بموسكو «لأسباب اقتصادية»، وطلب إلى الحكومة السوفياتية أن تغلق مفوضيتها في بغداد ضمن وقت معقول. إذ قرر نوري «تأجيل» العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وقد جلب انتباهي إلى هذا التدبير وسألني بحرارة:

أتدري ماذا فعلت مع روسيا؟

ووضعت يدي تحت المنضدة التي أمامنا وسألته: «ولكن ما قولك بالمستور (أي الجهاز الشيوعي السري) الذي بقي الآن بعد أن ذهب الروس؟».

ووضع نوري يديه تحت المنضدة وأجاب بهدوء: نحن على تماس مع الحوادث المتطورة!

وكان جواب نوري هذا يدل على ثقته التامة بشرطته، فمن صفاته أنه لم يشك يوماً في إخلاص الشرطة أو الجيش.

وصل مندريس ومرافقيه يوم ٦ كانون الثاني، زينت المدينة بزينات عظيمة بالأعلام، على الشرفات. وقد أدلى مندريس لدى وصوله بكلمة قال فيها **بأنّ هذه الزيارة رتبت في جو من الصداقة خلال وجود ولي العهد ونوري في تركيا أخيراً**. وقال إنه يعتقد بأنّ العلاقات الوثيقة التي تنشأ الآن مع العراق ستكون لها أهميتها الكبرى في تطوير العلاقات بين تركيا والبلدان العربية الأخرى، وإنه يعتبر أنّ من حسن الصدف أن تقع هذه الزيارة في يوم الجيش العراقي، وأعرب عن تهانيه الحارة إلى الجيش العراقي. وقد نشرت صحافة بغداد هذه الكلمة دون تعليق.

وفي استقبال الوفد التركي حدث حادثان مؤسفان، إذ ألقي بيض فاسد على الوفد في طريقه من المطار إلى دار الضيافة الحكومية. وقد ألقت سلطات الأمن اللوم على «اليساريين»، وقامت فوراً باعتقال (٢٠) شخصاً. وبعد بضعة أيام من وصول الوفد أخذ نوري ومندريس يتبادلان الرأي. وقد علمت من مندريس - كما علمت من نوري - بأنه لا يتوقع إنجاز الاتفاق فوراً، لكنه لا يعتقد أنّ الاتفاق في النهاية سيكون مستحيلاً. وكان مندريس يشعر بأنّ اشتراك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل ما أمر ضروري لضمان ذلك الاتفاق.

وفي اليوم التالي أخبرني أعضاء من جماعة مندريس أنّ الوفد التركي مقتنع بأنّ العراق يرغب في البحث في قضية الدفاع عن المنطقة، وبأنّ الأتراك سيتجنبون الضغط على العراق بهذا الصدد، وبأنّ الوفد سيؤكد على الخطر المشترك وضرورة مجابهته، باتخاذ إجراءات دفاعية مشتركة. وكانت الأوساط التركية تتأمل أن لا يتأخر نوري طويلاً بالتصريح علناً بمقاصد العراق.

وفي حفلة العشاء في السفارة التركية في مساء اليوم التالي، وجدت مندريس متفائلاً. وكان يشعر بأنّ المحادثات المتبادلة تسير سيراً حسناً، وبأنها ستستمر. أما نوري فكان موقفه في بادئ الأمر، هو أنّ جهله بموقف الولايات المتحدة يشكل عقبة كبيرة، بينما قال مندريس بأنه لا يجد أي غموض في موقف الولايات المتحدة، وبأنّ تجربة الأتراك والباكستانيين بأخذ المبادأة فيما يتعلق بالدفاع المشترك ستليها مساندة أمريكا ومساعدتها.

وظل نوري يتكلم بخطوط عامة عن ميثاق يستند على المادتين ٥١، ٥٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، إلّا أنّ المحادثات كانت تساعده على إيضاح موقفه.

وفي اليوم التالي جرى تطور كبير، ففي ختام المحادثات صدر بيان مشترك أعلن فيه الطرفان عقد معاهدة لتوسيع التعاون للاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بناء على المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم، وحسب مبادئ ذلك الميثاق، وأنّ الضرورة لمثل هذه المعاهدة كانت معروفة أثناء المحادثات التي جرت في إستانبول في تشرين الأول السابق، وأنّ الدخول في مثل هذه المعاهدة كان يعتبر ممكناً وضروريًّا للدول التي أظهرت عزمها على تحقيق تلك الأهداف، والتي يدعو إليها الوضع الجغرافي، والدول التي لديها الوسائل للمساعدة في تحقيق الأهداف العامة. وأخيراً ذكر البيان بأنّ العراق وتركيا ستبقيان على تماس وثيق خلال الفترة التي ستسبق تحرير المعاهدة، مع الدول التي عبرت عن رغبتها للتعاون معهما، وبأنّ تركيا

والعراق تأملان بأنّ مثل هذه الدول ستتمكن من التوقيع على المعاهدة معهما، وإذا تعذر ذلك فإنّ تركيا والعراق ستستمران في بذل جهودهما للحصول على توقيع تلك الدول بعدئذ.

وفي اليوم التالي ١٤ كانون الثاني قام برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية بتسليم الإيضاح التالي للنشر:



السيد برهان الدين باش أعيان

١ - إنّ تأكيدات نوري التي ذكرها في مناسبات سابقة من أنّ العراق لن يرسل قواته لتقاتل خارج العراق لا تزال قائمة، وهي تأكيدات قبلتها تركيا.

٢ - حصل العراق على مساعدات من الولايات المتحدة دون أية شروط أو التزامات قبل التوصل إلى أية اتفاقية مع تركيا حول إدامة السلاح والاستقرار في الشرق الأوسط.

٣ - إنّ الاتفاقية بين تركيا والعراق تظهر افتراء الدعاية الصهيونية في وجود نوايا عدوانية للعراق.

٤ - من الضروري، بل من المفيد، لكافة الدول العربية، ابتداء من مصر، أن تشترك بالاتفاقية. وسترحب جميع البلدان المحبة للسلام باشتراك مصر نظراً لموقعها العسكري وإمكانياتها.

٥ - إنّ الاتفاقية الجديدة المقترحة لا علاقة لها بالتحالف التركي الباكستاني، وإنما هي ترتيبات جديدة تماماً، ولا يوجد أي مانع يمنع باكستان أو إيران من الاشتراك فيها.

وفي ذلك المساء تناولت عشائي ثانية في السفارة التركية، وكان مندريس يعترف بأنّ المحادثات كانت عامة، وبأنه لا بد من وضع التفاصيل. إلّا أنه كان متفائلاً. أما نوري فكان ممتلئاً حماسة ونشاطاً، وقال لي بأنه لن ينتظر إلى أن تكتب بنود المعاهدة وتوقع، بل سيتصل قبل ذلك بجارات العراق للبحث في أمر اشتراكها فيها، وبأنه سيجري اتصالاته فوراً. ثم أخذ يجول بنظره في الغرفة، فرأى **الوزير السعودي الشيخ عبدالله أبا الخيل**، وهنا ظهرت عليه بادرة فتور، وقال بروح أثبتتها الحوادث: «هؤلاء هم الناس الذين سيسببون لنا المشاكل!».

إنّ المذكرة الإيضاحية التي أصدرها يوم ١٣ كانون الثاني السيد برهان الدين باش أعيان كانت موجهة للعراقيين بالدرجة الأولى، أما مندريس وهو على وشك السفر إلى أنقرة فقد سلم مذكرة إلى الصحافة موجهة إلى العرب بصورة عامة، قال فيها بأنّ تركيا والعراق ليسا مهتمين بالتعاون فيما بينهما فحسب، وإنما هدفهما ايضاً التعاون مع الأقطار الأخرى، وهذا يثبت الأهمية التي يعلقها البلدان على الشعوب العربية بصورة عامة. والذين لا يعطون لجهود

تركيا والعراق القيمة التي تستحقها، سيدركون أهمية هذه الجهود على ضوء التطورات التي ستحدث في المستقبل. وعلى كل، فإنّ قصيري النظر وسيئي القصد هم الذين يظهرون عدم اقتناعهم وامتعاضهم منها.

وكرم العراق مندريس قبل عودته إلى أنقرة تكريماً خاصًا، إذ دعاه مجلس الأمة ليلقي خطاباً عليه. وكان أول رجل دولة أجنبية دعاه مجلس الأمة لمثل هذه المناسبة خلال الثلاثين سنة التي سبقت من عمر المجلس. وقد استقبل بحماسة، كما استقبلت كلماته بمثل ذلك. ومما قاله مندريس: إنّ البلدين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بروابط الدين والتاريخ المشترك الطويل، والحدود المشتركة، وأنهى خطابه بفرح، قائلاً بأنّ الجو السائد يتطلب التعاون الوثيق «لزيادة منافعنا المتبادلة».

وفي ١٩ كانون الثاني وبعد أن عقدت جلسة خاصة لمجلس الوزراء واجتماعان في القصر حضرهما رؤساء الوزراء السابقون **توفيق السويدي، جميل المدفعي، صالح جبر، نور الدين محمود، أرشد العمري وفاضل الجمالي**، صدر بيان آخر يؤيد الخطوة التي خطاها العراق، **وكان أهم النقاط في هذا البيان هي:**

١ - إنّ العراق منذ تأسيسه كدولة، استندت سياسته الخارجية على مبدأين متلازمين وضعهما **الملك فيصل الأول** هما العمل أولاً على تحقيق الأهداف العربية بتوحيد صفوف العرب، وثانياً ضمان بقاء العراق دولة مستقلة وعضواً نافعاً في المجموعة العربية.

٢ - ولتحقيق ما جاء في المبدأ الأول، شملت جهود العراق كلّاً من سوريا ولبنان وشمال أفريقيا وفلسطين، كما ساهم العراق في تأسيس الجامعة وميثاق الضمان الجماعي. ولتحقيق ما جاء في المبدأ الثاني كان العراق يسعى باستمرار لتنظيم وتوطيد علاقاته مع جاراته ومع الدول الكبرى،

التي تشترك مصالحها مع مصالح العراق. وبنتيجة ذلك توصل العراق إلى عقد معاهدات صداقة وحسن جوار مع تركيا وإيران وأفغانستان واشترك في ميثاق سعد آباد[١]، هذا بالإضافة إلى معاهدة التحالف مع المملكة المتحدة.

٣ - والعراق علاوة على ذلك لم ينكر بتاتاً على أية دولة حقها في اتخاذ أية خطوة تراها ضرورية في الظروف الخاصة بها في الميدان الدولي. فقد رحب العراق مثلاً بالاتفاق البريطاني المصري، مع أنّ تفاصيله لم تكن معروفة للعراق إلّا بعد أن وقعت، وكخطوة تكميلية تقدم العراق للتفاهم مع تركيا في سبيل سلامة الشرق الأوسط وأمنه.

٤ - وهناك ظروف خاصة تمثل دورها في العلاقات مع تركيا. فللعراق حدود طويلة مشتركة مع تركيا، وهناك المنابع المشتركة أيضاً[٢] كما أنّ العراق مرتبط مع تركيا بمعاهدات لسنة ١٩٢٦، ١٩٣٧، ١٩٤٢م.

٥ - وأخيراً فإنّ الاتفاقية المزمع عقدها مع تركيا تستند على المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن ميثاق الضمان الجماعي العربي.

---

(١) معاهدة عدم اعتداء وقعت عليها أفغانستان وإيران والعراق وتركيا في ٨ تموز ١٩٣٧م في قصر سعد آباد القصر الصيفي للشاه في ضواحي طهران الشمالية.

(٢) لا يعرف بالضبط المنابع المشتركة الواردة في هذا البيان إلّا من قبيل التخمين. وقد تكون إحداها المياه. والواقع أنّ بعض أفراد جماعة مندريس بحثوا مع مجلس الإعمار في هذه الزيارة بإمكان بناء سدود بصورة مشتركة بين البلدية في أعالي نهري دجله والفرات في تركيا، تصمم لتجهيز الطاقة الكهربائية، وتسيطر على الفيضان، وتزيد الطاقة الإروائية. إلّا أنّ هذا المشروع لم يتقدم أكثر من نطاق هذه المناقشات التمهيدية.

يبدو أنّ وجهة نظر العراق قد طرحت للرأي العام الداخلي والخارجي بهذه البيانات الثلاثة بصورة حسنة. والبيان الأخير الذي لخص أهداف العراق وسياسته الخارجية يحمل تواقيع (٦) رؤساء وزراء سابقين، وهو جدير بالاهتمام. ولكن من المؤسف أنّ هذه البيانات لم تتمكن من منع زوبعة الاحتجاج من الخارج. وقبل أن تندلع هذه الزوبعة أعرب وزير الخارجية الأميركية دالاس بالتعبير عن رضاه فيما يتعلق بمقاصد تركيا والعراق في التوصل إلى اتفاقية تضمن الاستقرار والأمان في الشرق الأوسط، وقدم لكليهما التهاني وأحسن التمنيات بالنجاح السريع.

الزوبعة الأولى

في هذا الأثناء كان نوري يتأثر كثيراً من الانتقادات السياسية الخارجية الموجهة إليه من الدول العربية الأخرى، وعلى الأخص من مصر. وكثيراً ما كان يبرر سياسته في محادثاته الخاصة، وفي أقواله في مجلس الأمة، وفي مواجهته للصحفيين.

وجواباً على الاتهام المصري بأنّ العراق قد خالف ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي العربي، **كان نوري يقول**: إنّ عمل العراق ينسجم مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية، هذا علاوة على أنّ العراق لم يتسرع في خطاه، بل ناقش أولاً مقاصده مع الحكومة المصرية، والحكومات العربية الأخرى الداخلة في الجامعة. وقد جرت محادثات في سرسنك، كما جرى اجتماع لوزراء الخارجية العرب، وأرسل وزير الخارجية العراقي منذ ١٢ كانون الأول سنة ١٩٥٤م مذكرة إيضاحية عن علاقات العراق مع تركيا وإيران إلى زملائه وزراء الخارجية العرب. وكان نوري يقول أنّ وضع العراق الجغرافي جعل الميثاق بين تركيا والعراق ضروريًّا، وأنّ عمل العراق لا يختلف عما قامت به مصر بعقد اتفاقية السويس مع بريطانيا.

وكانت افتتاحيات الصحف في بغداد عن الاتفاقية التركية العراقية مؤاتية، وكان الرأي مجمعاً على أنّ لقرار العراق مبرراته، وبأنّ الدول العربية أحيطت بالأمر مسبقاً، وأنها قبلت بوجهة نظر العراق حول مقتضيات دفاعه الخاص. ولما كانت مصر نفسها قد قامت بنفس العمل الذي تهاجم من أجله العراق الآن، فقد كان الاهتمام بهذه الاتفاقية على أشده، وامتد الاهتمام هذا إلى شباط حيث استمرت الصحف تخصص مقالاتها للتعليق على مشروع الحلف الجديد. واستمر الدفاع عن موقف العراق بحماس كما استمر انتقاد مصر على أشده.

ولاحظت خلال محادثاتي مع نوري في هذه الفترة أنّ قوة هجوم القاهرة وضراوته قد فاجأتا نوري كثيراً، وإنّ الاتهامات التي كانت تقول بأنه قد تخلى عن المعسكر العربي كانت تحز في نفسه جروحاً عميقة.

وماذا بقي له أن يقول في إيضاح ضرورة الخطوة التي اتخذها العراق بعدما أبداه للدول العربية المجاورة؟ وكان كثيراً ما يقول «إني لم أرتكب خطأ»، ويصر على أنه خلال تبادله الرأي مع عبد الناصر في مصر في أيلول الماضي، اتفق معه على أنّ مصر إذا لم تستطع في هذا الوقت أن تتقدم في موضوع الدفاع المشترك يكون العراق، وهو معرض أكثر من مصر للتهديد السوفياتي، حرًّا بأن يسير في هذا الموضوع، ما دام الباب سيبقى مفتوحاً لاشتراك مصر والدول العربية جميعاً فيه.

كان يختم كلمته بأنه في النهاية مسؤول أمام الشعب ومجلس الأمة في العراق فقط.

ويمكن إعطاء صورة عن التطرف الذي انساق إليه راديو القاهرة في هجماته خلال هذه الأيام مما ورد في إذاعاته يومي ٢٦، ٢٧ كانون الثاني،

فالتاريخ الأول كان يوافق مرور سبع سنوات على معاهدة بورتسموث والاضطرابات التي حدثت بسببها[١].

وكان بادياً من هذه الإذاعات أنّ المقصود إهانة نوري وإثارة الرأي العام في العراق، ليعيد اضطرابات بورتسموث ويرفض الاتفاقية العراقية التركية، ويسقط نوري.

وفي ناحية أخرى من هذا المنهاج، أذيع تسجيل هوجم فيه نوري وحكومته، سجله **محمد صديق شنشل**. وهو من الاستقلاليين البارزين، وكان مدير المطبوعات في وزارة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١م، ثم صار بعد ذلك عضواً في وزارة الزعيم عبد الكريم قاسم كوزير للإرشاد. أما كيف وصل هذا التسجيل إلى القاهرة فكان موضوع تخمينات واستنتاجات لبضعة أيام. وقد أفاد أحد المصادر المقربة إلى نوري بأنّ التسجيل هُرّبَ في الحقيبة الدبلوماسية التابعة للحكومة المصرية.

كان الهدف من إذاعة القاهرة يوم ٢٧ كانون الثاني إحداث انقسام بين نوري والقصر. وكان النداء إلى الملك وولي العهد بهذه الكلمات: **«باسم ملايين العرب في أقطار الوطن العربي نتوجه إليك كما توجهوا إلى جدك أن يخلص العرب من خطر المحالفات العسكرية». وقد ذكروا الملك وولي العهد بالأعمال المعادية للعرب التي قام بها الأتراك في الماضي والحاضر، وانتهى**

---

(١) إنّ هذه المعاهدة جرى البحث فيها ووقعت حين لم يكن نوري في الحكم، وكان رئيس الوزراء بوقتها صالح جبر. ومع أنّ المعاهدة تضمنت عدداً من المواد الملائمة للعراق والتي أدخلت بعدئذ بالاتفاقية الخاصة بين بريطانيا والعراق التي عقدت في ٤ نيسان سنة ١٩٥٥م، إلا أنّ نوري نصح بأن لا توقع هذه المعاهدة إلّا بعد استشارة السياسيين العراقيين. وقد رفض جبر النصيحة ووقع المعاهدة، ثم جوبه بالاضطرابات التي أجبرت الحكومة على سحبها وعلى استقالة جبر.

الكلام المذاع: «نبتهل إلى الله أن يساعدكم على تخليص العرب من نكبة تحالف نوري - مندريس».

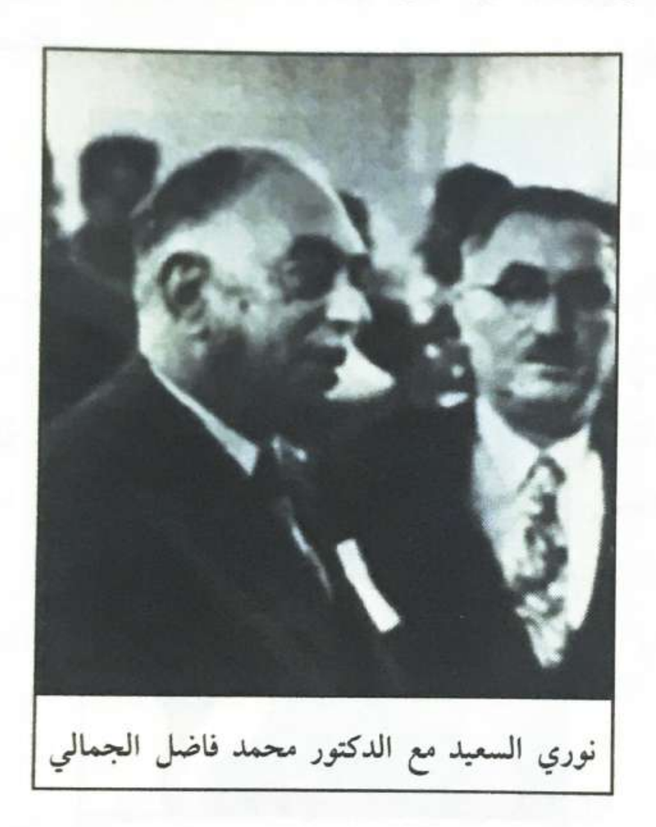
وفي الانفجار النهائي من سلسلة الانفجارات هذه، اتهم راديو القاهرة نوري بأنه تخلى عن الكتلة العربية ليربط بلده بإسرائيل والاستعمار. ولما كان نوري لا يزال يبدو صامداً، فقد تساءلت إذاعة القاهرة عن الغرض الذي يمكن تحقيقه عن نشر شائعات عن قرب عقد اجتماع بين عبد الناصر ونوري. وهل يمكن أن ينجح المصريون في موضوع فشل فيه العالم العربي متحداً؟

وفي خضم هذه الحمم الإذاعية ضد نوري، دعا مجلس قيادة الثورة المصري رؤساء الوزارات ووزراء خارجية دول الجامعة العربية إلى اجتماع طارئ. وقد عقد الاجتماع في القاهرة يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥م، ولم يحضر نوري كما كان متوقعاً. وقال في حديث خصوصي أنه لا يريد أن يظهر في القاهرة «ليقدم إلى المحاكمة». وكان «المرض» هو العذر الرسمي الذي قدم لعدم حضوره. والواقع أنه كان يشكو في ذلك الوقت من احتقان في الصدر، ورأى طبيبه أنّ مرضه لا يمكنه من السفر للقاهرة، مع أنه معروف عن أنه يترك فراش المرض خلافاً لرأي طبيبه حين يتطلب الموقف حضوره. وافتكر أنه لو هدأت حملة راديو وصحافة القاهرة. ولو كان بإمكانه أن يظهر في القاهرة بمظهر ذي كرامة لكان يسافر إليها دون اعتبار حالته الصحية.

الهجوم المقابل

لم تتوان بغداد في اتخاذ الإجراءات للقيام بهجوم مقابل ضد هجمات القاهرة. وفيما يتعلق بجهود القصر بهذا الصدد طلب إلي ولي العهد يوم ٢٠ كانون الثاني المساعدة في ترتيب اجتماع بين عبد الناصر ومندريس والملك سعود، كما طلب أن يكون موقفنا واضحاً في مساندة الميثاق المقترح مع تركيا. ولما كنت قد علمت قبل ذلك برغبة نوري بالاجتماع بعبد الناصر ومندريس

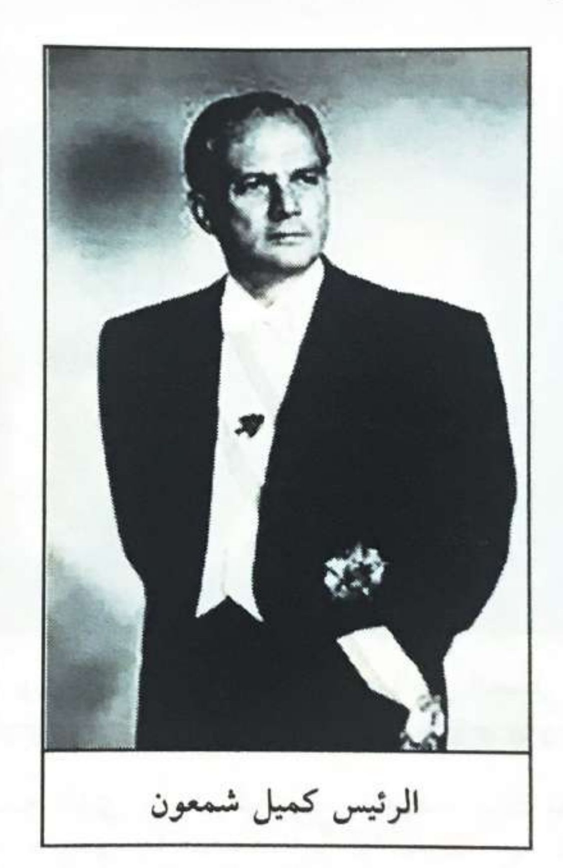
والملك سعود. فقد أبلغت ولي العهد بأنني نقلت إلى واشنطن رغبة العراق هذه، أما فيما يتعلق بالشق الثاني فقد أخبرته أنّ رأينا في مساندة الميثاق المقترح قد أوضحناه منذ ثلاثة أيام لمحمود فوزي وزير الخارجية المصرية. وقد ارتاح عبد الإله حين علم بسرعة استجابتنا. وبعد هذه المداولات قيل لي أنّ الشعور السائد في واشنطن هو أنّ اجتماع عبد الناصر مندريس قد يساعد الموقف. إلّا أنّ اشتراك السعودية لن يساعد على ذلك، فالشعور السيء بين نوري والملك سعود له جذور عميقة.



نوري السعيد مع الدكتور محمد فاضل الجمالي

وفي اليوم نفسه الذي رأيت فيه ولي العهد، ترك بغداد **فاضل الجمالي** رئيس الوزراء السابق والوزير العراقي المفوض في سوريا **عبد الجليل الراوي** متوجهين إلى دمشق وبيروت لتوضيح موقف العراق للمسؤولين في هذين البلدين وتطمينهم، كما قام الجمالي بزيارة أخرى منفرداً إلى الشام وبيروت في شباط.

وفي المساء السابق لسفره أخبرني أنّ الغرض من زيارته لبيروت هو الإفادة من صداقة **الرئيس كميل شمعون**، وأنه سيخبر الرئيس الأتاسي في الشام آخر المعلومات التي حصلت عليها الحكومة العراقية حول دسائس فرنسا وإسرائيل. ومن الصعب أن نحكم على مدى نجاح الجمالي مع شمعون. ولم يعطني أي عراقي تخمينه لقيمة هذه الجهود. أما في سوريا فكانت جهوده غير مثمرة. فبعد هذه الزيارة الثانية للجمالي أعلن رئيس وزراء سوريا في مجلس الأمة بأنّ سوريا غير معنية بالميثاق التركي العراقي المقترح. وفي الواقع كانت سوريا تناوىء الميثاق.



الرئيس كميل شمعون

وقد أخبرني أحد الموظفين المقربين إلى نوري عن امتعاض الحكومة العراقية من هذا البيان السوري. فقد كان مأمولاً، إذ لم يكسب الجمالي مساندة سوريا، فعلى الأقل سيجنب سوريا التعليق ضد الميثاق. وأضاف محدثي كلمة

عن الجيش السوري، فأعرب عن خشيته من أن يكون معظم ضباط الجيش السوري قد أصبحوا ضد العراق نتيجة لرشوات الفرنسيين والسعوديين، وأخيراً المصريين.

لقد كانت الحكومة السورية والجيش السوري الشغل الشاغل لحكومة العراق. فسوريا تقع في منطقة مرور أنابيب النفط، الحيوية للعراق. وسوريا تصبح تهديداً لسير العمل في الأنابيب إن لم تكن العلاقات معها علاقات صداقة. وفي الفترة القلقة من سنة ١٩٥٥م كان للدعاية السورية نفس نكهة دعاية القاهرة. وهذا مما زاد في قلق نوري وحكومته.

وكان الأردن أيضاً مصدر قلق للقصر ولنوري خلال الشهور الأولى الحرجة من سنة ١٩٥٥م. ولسوء الحظ بقي **الملك حسين** خارج بلاده لمدة طويلة من هذه الفترة. وكان نوري يشك في ولاء وزير خارجية الأردن، ويصر أنه كان يقبض من السعوديين. وفي ١٧ شباط بعد توقف الملك حسين في بغداد لمدة قصيرة، أخبرني الأمير عبد الإله بأنه والملك قد فهموا الآن سبب شكوى **الملك حسين** من أنه لم يتبلغ التطورات التي أدت إلى قرار العراق وتركيا في الدخول بميثاق دفاعي، وقال عبد الإله بأنّ المعلومات قد أعطيت إلى ممثلي الأردن ببغداد وأنقرة عن المداولات التركية ولكنهم لم ينقلوها إلى الملك.

وفي الوقت الذي كان فيه الملك والأمير قلقين من وضع الأردن، جاءتهما تشجيعات من لبنان وسوريا. ففي يوم ١٢ شباط دعيت للقصر، واستقبلني الملك والأمير ليبلغاني بأنّ **الرئيس كميل شمعون** أرسل رسالة إلى عبد الناصر، وأنّ مقابلة قد جرت بين الرئيس **هاشم الأتاسي** رئيس جمهورية سوريا والوزير العراقي **عبد الجليل الراوي في دمشق**.

لقد سبق أن قابلت الملك والأمير، ولكن كلاًّ منهما على انفراد. هذه

المقابلة كانت الأولى التي أراهما بها مجتمعين. وكان رئيس الديوان حاضراً أيضاً، وكان يقوم بترجمة رسالة شمعون وتقرير الراوي عن مقابلته.

كان الملك طيلة المقابلة محتفظاً بهدوئه ووقاره وتودده. أما الأمير فإنه وإن كان وديًّا إلّا أنه كان جافًّا. وكان: وضعه تجاه ابن اخته الملك، يتعمد إعطائي الانطباع بأنهما يعملان معاً على قدم المساواة. وقد افتتح الملك المقابلة ببعض الملحوظات السارة، واستفسر عن صحة زوجتي وعن صحتي، كما عبر عن أمله بأنا سنستطيع تحمل حر الصيف في بغداد. ولما أخبرته بأنا كلانا قد قاسينا مواسم الصيف في واشنطن، ضحك وقال بأنه كان في واشنطن في شهر آب عند زيارته للولايات المتحدة. وبعد هذه المقدمات استلم الأمير الحديث، ودخل فيه بسرعة.

قال الأمير بأنه علم بأني واقف على التطورات التي نشأت عن إعلان العراق وتركيا الدخول بميثاق دفاعي، ولديه الآن وثيقتان تبحثان في هذه التطورات، ويريد أن يبلغني محتوياتهما. ثم سلم الأوراق إلى رئيس الديوان وكلفه بأن يترجمها.

وكان رئيس الديوان عصبيًّا على ما يبدو، وكانت ترجمته بطيئة ومرتبكة في بادئ الأمر، ولم يحاول الأمير إخفاء استيائه، وأخذ يتمشى جيئة وذهاباً وهو يدخن طيلة الوقت. وكان بعد أن يأخذ من سيكارته نفسين أو ثلاثة، يرميها في الموقد، ويولع سيكارة جديدة. ثم ألح على رئيس الديوان أن يسرع بالترجمة، فازداد هذا ارتباكاً.

وأخذ الأمير إحدى الوثائق من حضن المترجم قائلاً: إنها تعيق عمله، ثم رماها على المنضدة حيث يجلس الملك بهدوء وانتباه طيلة الوقت. وحين كان رئيس الديوان يجد صعوبة في ترجمة كلمة ما كان يطلب المساعدة من الملك وليس من الأمير. وكان الملك يترجم تلك الكلمة بصبر ولطف.

ولما استأذنت بالخروج كان التناقض بين الخال وابن اخته بارزاً. فقد كان عبد الإله مجاملاً إلى حد ما، ولكنه جافًا بطبيعته. أما الملك فكان رقيقاً وهادئاً وودوداً دون شك.

محتويات الوثيقتين ••••••••••••••••••••••••

طلب الرئيس كميل شمعون في رسالته إلى الرئيس عبد الناصر أن يوقف الحملة المصرية على الميثاق التركي العراقي، قائلاً: إنّ العالم العربي لا يمكن أن يعيش بمفرده، وبأنّ الدعاية المصرية كانت تعزل العالم العربي وتسبب الامتعاض في الداخل.

وفي مقابلة الرئيس الأتاسي للراوي، وهو الموضوع الثاني الذي رغب الملك والأمير أن يبحثاه معي، عبر الأتاسي عن قلقه من دسائس الفرنسيين والسعوديين في سوريا، التي يستغلها الشيوعيون. وقال إنه يفضل الاستقالة على مواجهة النكبة التي سيوقعها الشيوعيون في سوريا. ولكن الدستور السوري لم يتدخل في أمور استقالة رئيس الجمهورية، وفرض عليه أن يبقى في منصبه، وأن يقبل أي رئيس وزارة تسنده أكثرية البرلمان. وبالفعل استمر الأتاسي، وكان الشعور في سوريا شعور صداقة من الأكثرية الساحقة، ولم تكن هناك معارضة حقيقية للميثاق التركي العراقي، إلّا أنّ الشيوعيين وألاعيب الفرنسيين والسعوديين كانت قادرة على تحطيم العلاقات الحسنة مع العراق، بل وبإمكانها تحطيم سوريا نفسها.

وقد أخبرني الأمير بأنّ جواب عبد الناصر إلى الرئيس شمعون لم يعرف بعد. إلّا أنّ الشعور الودي الذي عبر عنه الرئيس اللبناني كان أمراً حسناً في حد ذاته، ولذلك كان يريد إطلاعنا عليه. وكان يأمل هو والملك، أنني بعد اطلاعي على شعور الأتاسي، ستقوم الولايات المتحدة بالضغط على الفرنسيين والسعوديين لإيقاف دسائسهم في سوريا.

وكان مجلس الأمة العراقي ميداناً للنشاط في هذا الوقت الحرج. ففي يوم ٦ شباط دعى المجلس لجلسة خاصة بوقت قصير، وحضر (٦٩) نائباً من أصل (١٣٥)، واتخذوا قراراً قدمه سبعة من الأعضاء الموالين للحكومة. ويقول هذا القرار «بأنّ المجلس وهو عارف بسياسة الحكومة التي تستهدف ضمان قوة العراق بالتعاون مع جاراته وجرياً على سياستها التقليدية التي تنسجم مع ميثاق الضمان الجماعي العربي ومع ميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة، يؤيد هذه السياسة».

وفي هذه الجلسة تكلم نوري السعيد ساعة ونصف الساعة. ولم يكن الخطاب مرتباً ترتيباً حسناً، ولكنه كان عبارة عن تلاوة مرتبكة، فقال إنّ هناك مبدأين أساسيين يسيطران على سياسة العراق الخارجية التقليدية، فهناك العلاقات الوثيقة مع جميع الدول العربية، وهناك العلاقات الطيبة مع الدول غير العربية، تلك الدول التي تهم العراق بصورة خاصة نظراً لموقعها الجغرافي. ثم تكلم عن محادثات سرسنك ومحادثاته التي تلت ذلك في القاهرة وإستانبول.

وقال نوري: «**إنّ الفصل الأول** يبدأ بسرسنك وينتهي بزيارة البعثة التركية لبغداد وسفرها إلى دمشق وبيروت. **ويشمل الفصل الثاني** زيارة الوفد التركي لدمشق وبيروت». ففي سرسنك أبدى نوري اعتراضاته على الاتفاق الانكليزي المصري، وقال أنّ جلاء القوات البريطانية أمر يخص مصر والمملكة المتحدة وحدهما، ولكن قضية عودة القوات البريطانية إلى مصر للدفاع ضد هجوم قد يقع على تركيا أو الدول العربية الأخرى لا يهم مصر والمملكة المتحدة وحدهما، فبين تركيا وقناة السويس توجد بلدان عربية لم يؤخذ رأيها بصدد هذه الاتفاقية. وقد عملت مصر من وراء الدول العربية وتركيا.

وفي موضوع محادثاته في القاهرة في أيلول مع عبد الناصر ووزير الخارجية محمود فوزي وصلاح سالم قال نوري:

أخبرتهم بأنّ ما يتعلق بالدول العربية الأخرى في الاتفاقية، يجب أن تقره أولاً الدول العربية الأخرى، عن طريق جهاز ميثاق الضمان الجماعي العربي. فأجاب المصريون بأنهم لا يستطيعون تبديل الاتفاقية. وعلى كل لم يعتقد المصريون بأنّ الجلاء سيتم فعلاً، فالبريطانيون يعدون بالجلاء منذ (٧٠) سنة، ولم يحدث شيء من ذلك. وإذا مضى بعض الوقت وظهر بأنّ الجلاء سيتم فعلاً، فحينئذ يكون قد حان الوقت لتبديل الاتفاقية.

«قلت لهم بأننا لا يمكن أن نتجاهل علاقاتنا مع تركيا وإيران، كما أكدت لهم بأني لست ذاهباً إلى تركيا لأجري محادثات تناقض الخطط المصرية».

وذكر نوري أنه بعد محادثات إستانبول التي جرت في تشرين الأول، أصدر بياناً. وقبل أن يذاع هذا البيان أرسل نسخاً عنه إلى ممثلي الدول العربية كافة في أنقرة. ثم أضاف نوري: ولم أسمع شيئاً من إخواننا المصريين أو من غيرهم من إخواننا العرب بعد إعلان هذا البيان في إستانبول، ولم أسمع شكوى أو امتعاض، ولم أستلم أي طلب من أي نوع للاستيضاح. ومر تشرين الأول وتشرين الثاني، وحين جاء كانون الأول اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، ولم يسأل أحدهم عن المباحثات التركية العراقية. وفي بغداد استمرت المحادثات على نفس النمط كما جرى في إستانبول، ثم ذهب الوفد التركي إلى دمشق وبيروت. وفي بيروت أبرق مراسل وكالة أنباء الصحافة المتحدة بأنّ المباحثات مع مندريس كانت مثمرة وصريحة وودية. وبعد ذلك بدأت الحملة على العراق وزعموا أنه أخذ الدول العربية على حين غرة.

وبعد ساعة ونصف من الكلام على هذا المنوال صوَّت النواب بالثقة لنوري بنسبة (٩٦٪) ضد لا شيء.

وساعدنا نحن أيضاً في دعم نوري خلال هذه الأيام العصيبة .**فإنّ الرأي السائد في واشنطن فيما يتعلق بمقاصد تركيا والعراق كان يتلخص فيما يلي:**

١ - كنا ننظر بعين الرضا إلى زيادة التعاون في الشرق الأوسط تجاه أي عدوان شيوعي ممكن الوقوع.

٢ - ولذلك فقد نظرنا إلى الخطوة التركية العراقية كخطوة بناءة.

٣ - وعلاوة على ذلك فقد كنا مستعدين لمساعدة الجهود التركية والعراقية في إنجاز ترتيبات دفاعية فعالة.

٤ - وقد اعتقدنا أنه ينبغي للدول العربية أن ترحب بهذا التطور كخطوة مهمة تساهم في تأمين سلامتها.

وبعثت واشنطن رسائل توضح موقفنا هذا بمثل هذه الأقوال إلى سفاراتنا في الدول العربية وإسرائيل، لاتخاذها قاعدة في الجواب عن الاستفسارات عن موقفنا.

وبعد ذلك في يوم ١٨ كانون الثاني عندما سئل وزير الخارجية **دالاس** في مؤتمر صحفي في واشنطن، ليعلق إذا رغب على الميثاق المقترح، قال:

- إنّ الولايات المتحدة تعتبر هذا الأمر خطوة بناءة جدًّا، وسعياً في اتجاه بناء ما يسمى بـ«النطاق الشمالي» الذي كانت تركيا وباكستان من رواده الأوائل. ويقع العراق وإيران بين تركيا وباكستان، وعندما تأخذ هذه البلدان بملء هذا الفراغ بين تركيا وباكستان، فإننا نعتقد أنّ أمن المنطقة يتحسن تحسناً عظيماً.

وهذا البيان العلني الذي جهر به دالاس، مباركاً، ما فعله نوري ومندريس ومشجعاً لهما على المضي في جمع شمل جيرانهما، قد ساهم كثيراً في دعم عزم نوري على الاستمرار في خطته.

وفد من القاهرة

بعد انتهاء اجتماع الجامعة العربية في القاهرة في ٢٢ كانون الأول، زار بغداد بعض المندوبين الذين حضروه، وبينهم عدد من المصريين. وقد أوضحنا

الأسباب التي منعت نوري من حضور ذلك المؤتمر، ومثله في الجمالي من رؤساء الوزراء السابقين، ووكيل وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان، والسيد **خليل إبراهيم المدير العام للأنباء والإرشاد.**

وقبل وصول الوفد بغداد بقليل للاجتماع بنوري، تلقينا من مصدر رسمي عراقي تقريراً يتضمن وجهة النظر العراقية لما حدث في القاهرة. فقيل لنا أنّ عبد الناصر لم يتكلم إلّا قليلاً، وترك الأمر لصلاح سالم الذي قال إنّ العراق قد انضم للميثاق التركي العراقي مقابل مساعدات عسكرية موعود بها من الولايات المتحدة، في حين العراق قد وعد سابقاً - حسب زعمه - بعدم توقيع أية اتفاقية مع تركيا إلّا حين تصبح مصر راغبة في توقيعها.

وحين أنكر الوفد العراقي أن يكون نوري قد قطع مثل هذا الوعد، ادعى المصريون بأنهم قد سمعوا هذه الرواية من الأتراك. وحينما ذكره العراقيون بأنّ السعودية مرتبطة بالغرب عن طريق اتفاقية قاعدة الظهران، كان جوابه أنّ السعودية قادرة على أن تطلب من الأمريكان ترك القاعدة في أي وقت. أما سوريا التي كان يقود وفدها رئيس الوزراء **فارس الخوري** فقد كان موقفها في صالح العراق. وكان يقود الوفد الأردني رئيس الوزراء **توفيق أبو الهدى** ووزير الخارجية **وليد صلاح**. ومع أنّ الوفد لم يقطع برأي، إلّا أنّ موقفه كان مناوئاً للعراق.

أما الوفد اللبناني ورئيسه رئيس الوزراء **سامي الصلح** فكان خيبة الأمل الكبرى. فلبنان قد اطلع على كافة التفاصيل، وكان يظن أنه راض عن الطريق الذي اتخذه العراق. وإذا بنا نجد رئيس الوزراء، موضع الشك. ولكنه لم يكن ثمة شك في موقف الرئيس كميل شمعون، فإنه متفق مع العراق.

هذا هو محتوى رأي العراق في مؤتمر القاهرة.

وصل موفدو القاهرة بغداد يوم ٢ شباط. وقد وقعت اضطرابات قبيل وصولهم. كما انفجرت بعض القنابل، وقامت مظاهرتان صغيرتان احتجاجاً على الميثاق المزمع عقده. ولم تحدث عن انفجار القنابل إلّا أضرار بسيطة، إلّا أنه من المؤسف أنّ ثلاثة فقدوا حياتهم في المظاهرات. وقالت الحكومة: إنّ المشاغبين اليساريين من الجبهة الوطنية المنحلة هم المسؤولون عن هذه الاضطرابات. وأمكن السيطرة على المظاهرات بسرعة وكفاءة. ومع أنّ الجو لم يكن هادئاً على أي حال، إلّا أنه لم تكن ثمة دلائل على ارتباك الأمن العام.

استمرت المحادثات مع موفدي القاهرة يوماً واحداً فقط. وصدر مساء ٢ شباط بيان فيه معلومات لها أكثر من أهمية عابرة، رغم أنه مقتضب. وقد قال البيان أنه بعد تبادل الآراء تقرر قبول اقتراح الرئيس شمعون بأن يجتمع نوري وعبد الناصر في بيروت ليحلا خلافاتهما، على أن يحدد التاريخ بعدئذ.

وفي يوم ٣ شباط زرت نوري في بيته، وقد بدأت مباحثاتنا بتطمينه بأنه بالرغم من الهجمات الموجهة إليه فإننا لا زلنا ننظر إلى النهج الذي اتخذه، والمبين في بيانه مع مندريس يوم ١٣ كانون الثاني - لا زلنا ننظر إليه كأمر بناء يساهم مساهمة حقيقية في الدفاع عن المنطقة.

ثم سألته عن موعد اجتماعه بعبد الناصر، فكان جوابه: «ربما لا نجتمع بتاتاً». فنوري أوضح موقف العراق بأحاديثه الخاصة والعامة، ولذلك لم يعلق أهمية على اجتماع آخر بعبد الناصر.

وعند استعراض حوادث الأسبوع الماضي، وعلى الأخص مؤتمر القاهرة الأخير، وجد نوري أنّ رأي سوريا كان مشجعاً له، ولكنه كان يشعر أنّ وضع لبنان - باستثناء الرئيس شمعون شخصيًّا - كان سيئاً، ولا سيما بالنسبة لرئيس وزرائه سامي الصلح.

وفكر نوري بأنه قد يكون من المفيد لممثلينا في الشام وبيروت أن يعرفوا ما يشعر به تجاه موقف اللبنانيين والسوريين، وكذلك أراد أن يعرف هؤلاء الممثلين أنه بالرغم من كل ما حدث أخيراً بين مصر والعراق، فإنه ما يزال يود إشراك مصر في الميثاق الدفاعي، ويأمل أن تدخله إيران في الوقت الذي تختاره. ثم قال «لقد طردت الروس كي أشجع الشاه»، واستطرد يروي لي تفاصيل اجتماعه مع موفدي مؤتمر القاهرة. واتضح أنّ أكثر ما قاله كان موجهاً بصورة مبدئية إلى صلاح سالم، عضو الوفد الزائر.

قال لي نوري ببعض الانشراح بأنه رحب بالموفدين بهذه الكلمات:

«لقد جعلتم القاهرة جحيماً لي والآن سأجعل بغداد جحيماً مضاعفاً لكم». ثم بدأ كلامه بالنصح قائلاً: «إنزلوا من النجوم إلى الأرض، وجابهوا الحقيقة بأنّ الخطر الشيوعي لسلامتنا العامة هو خطر حقيقي وآني. وقد يكون الشيوعيون غداً في فرموزا، وفي اليوم التالي في وسط بلادنا».

ولدى بحثه الميثاق المقترح مع تركيا قال لهم: «سنترك الباب مفتوحاً لكل من يريد أن يشترك إلّا أنّ تدوين الميثاق وتوقيعه لن يؤجل بسبب الهجمات الجارية».

وهنا ذكر لهم موقف القاهرة بصورة خاصة، قائلاً إنّ ردّ فعل القاهرة وسلوكها لا يمكن تفسيرهما، حين نأخذ بعين الاعتبار أنّ مصر وقعت أخيراً اتفاقية مع بريطانيا تنص على التعاون بين قواتهما المسلحة في حالة الخطر.

وعند خروجي قال نوري بأنّ طبيبه يعتقد أنه منهوك القوى، وقد أمره أن يبقى في داره ليستريح بضعة أيام. فقلت له بأني سأرتل بعض الصلوات ليسرع شفاؤه. وكان جوابه نموذجاً عن تفكيره: «شكراً لك على صلواتك، ولكن ما قولك ببضع مدافع كبيرة مع تلك الصلوات؟».

وفي الرابع من شباط كان موفدو القاهرة في طريقهم إلى بلادهم،

وصرح رئيس وزراء لبنان سامي الصلح للصحفيين عند سفره بأنه سيتركهم وهو «متفائل بتحفظ». أما صلاح سالم فقد علمت بصورة خاصة بأنه كان يشعر بأنّ المندوبين الآخرين قد خذلوه أثناء إقامته في بغداد ولامهم علناً لأنهم لم يدعموه في هجوم نوري المقابل.

وبعد سفر المندوبين اجتمع نوري بوزرائه، كما اجتمع بالملك وولي العهد بعد ذلك بنفس اليوم. وقد بحثوا في أمر القنابل التي فجرت عند وصول الوفد من القاهرة. وكان القلق على أمن البلد من هذا الخطر أنّ بعضهم اقترح إعلان الأحكام العرفية. ولكن نوري رفض ذلك رفضاً باتًّا. وجرياً على عادته، كان يصر على أنّ معنويات الشرطة والجيش عالية، وأنّ القوتين مواليتان للحكومة. وكان واثقاً من أنّ الحكومة قادرة على معالجة الموقف دون الحاجة لفرض الأحكام العرفية، فتغلبت ثقته هذه على رأس الآخرين.

أما هجمات راديو القاهرة فكانت أمراً آخر. فقد وجه نوري لي نداء يطلب فيه المساعدة للحصول على أجهزة إذاعة من الولايات المتحدة بأسرع وقت ممكن، على أن تكون قوية لتباري راديو القاهرة. وكانت أجهزة إذاعة بغداد غير لائقة، لذلك وجه طلبه إلينا لا إلى البريطانيين، ظنًّا منه أنّ تسليمنا للتجهيزات سيكون أسرع من بريطانيا، وأراد تلك الأجهزة خلال أيام أو بضعة أسابيع على الأكثر. وقال إنه سيدفع الثمن نقداً، كما سيدفع أجور شحن التجهيزات عن طريق الجو مهما كلف ذلك.

وأرسل المدير العام للإذاعة المعلومات الفنية المطلوبة إلى السفارة، طالباً جهاز إذاعة لا تقل قوته عن (١٠٠) كيلو واط للإذاعات القصيرة والمتوسطة، على أن يقوم مهندسون أميركيون بالإشراف على تركيبه. وفي مقابل مساعدتنا في الحصول على التجهيزات بسرعة وعد نوري بوضع هذه الوسائط تحت تصرف إذاعة صوت أمريكا كما تريد.

وأحلت طلبه إلى وزارة الخارجية فوراً، طالباً العمل به دون تأخير، لأنّ في ذلك فائدة واضحة لنا. وقد استغربت كما استأت حين مرت الأيام والأسابيع دون أن تصل كلمة من واشنطن عما يجري بشأن الطلب، بينما كان نوري يوالي الإلحاح علي.

وأخيراً اتجه نوري نحو الإنكليز بيأس وبوقت متأخر كثيراً عما كان يأمل، وحصل على بعض الأجهزة الجديدة منهم. وفي ذلك الوقت حصلت على إيضاح من واشنطن، واتضح لي أنهم لم يعاملوا طلب نوري معاملة ذات أسبقية على المستوى العالي في وزارة الخارجية كما كان يستحق، وكما كنت آمل، بل وقع طلبه بيد موظف أسلوبي صغير، لم يفعل أكثر من أن يحوله إلى وزارة التجارة لاتخاذ الإجراءات الأصولية باعتباره «صفقة تجارية».

ثم نقلت وزارة التجارة هذا الطلب إلى الجهات الصناعية المختصة، ولكن لم يكن هناك من يهمه أخذ الصفقة. ويظهر أنّ صناعة أجهزة الإذاعة كانت مشغولة بالطلبات الداخلية الكثيرة، لذلك لم تهتم بهذه الصفقة الخارجية!

وبعد هذا الحادث السيء، كانت ثمة حوادث سيئة أخرى مخبأة، لتظهر لي في وقتها. فلقد كانت معاملتنا لنوري في السنوات التالية معاملة تجميد، بل وحتى معاملة ارتباك في بعض الأحيان!

توقيع الميثاق التركي - العراقي

بينما كان نوري يعمل على وضع تفاصيل الميثاق مع تركيا فإنه، لم يغفل عن أهدافه الملازمة لذلك، كالاتفاق مع المملكة المتحدة على اتفاق يحل محل المعاهدة البريطانية المعقودة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، ممهداً بذلك لإدخال بريطانيا بالميثاق. وحينما اقترب موعد عودة مندريس إلى بغداد لإنجاز

مراسيم المعاهدة ألح نوري على البريطانيين في إجراء محادثات مشتركة بين أركان الحرب، على أن يساهم هو بها شخصيًا. وفعلاً بدأت هذه المحادثات في مطار الحبانية يوم ٢٢ شباط، وكان نوري يصر على إكمالها في ثمان وأربعين ساعة، أو أن تنجز بوقت كاف قبل وصول مندريس يوم ٢٣ شباط. وقد وجد من البريطانيين تجاوباً ومعاونة، واستطاع أن يعرض على مندريس نتائج محسوسة عن مفاوضاته مع بريطانيا، حين حان الوقت لتوقيع الميثاق التركي العراقي.

وصل مندريس بعد الزوال بقليل، وكانت كل من واشنطن ولندن قد أوضحتا موقفهما من الميثاق، وكلاهما أرادتا أن يتم التوقيع عليه. وقد فضلت واشنطن أن لا يشار في الميثاق نفسه إلى القضية الفلسطينية.

وبعد ظهر يوم ٢٣ شباط اجتمعت في السفارة التركية بفطين روستو زورلو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركيا، فقال لي بأنّ الاتفاق قد تم على نص الميثاق. وسيتم التوقيع عليه في اليوم التالي، ويقدم إلى مجلس الأمة العراقي يوم ٢٦ شباط. ثم طلب إليّ بقوة وإلحاح أن نلتزم بالميثاق مبكراً. وقد أوضح بصورة مقنعة أنّ دخول أميركا في الميثاق من شأنه أن يجعل وضع الدول العربية إزاءه مختلفاً كل الاختلاف، وأنّ المعارضة هذه ستخمد. وعلاوة على ذلك سيكون العراق وتركيا في موقف أقوى باتصالاتهما مع الدول العربية، وحينئذ يكون مستقبل الميثاق أكثر ازدهاراً.

ومنذ ذلك اليوم وحتى السنوات الأربع التالية كنت كثيراً ما أرى زورلو في مؤتمرات ميثاق بغداد، وعلى الأكثر برفقة مندريس. فقد كان كل منهما مكملاً للآخر. وقد عملا معاً دون كلل لتقوية دفاعات العالم الحر. إنّ شخصية مندريس الصميمة، وابتسامته التي لا تفارق ثغره، وكلامه البطيء المسترسل، كانت أموراً تتناقض بشدة مع شخصية زورلو الجدية الضخمة. وكان الانطباع الذي يعطيه مندريس وهو جالس، وإلى جانبه زورلو على مائدة المؤتمر انطباع

التعقل مجسماً. أما زورلو فيمثل الخشونة أو القوة البادية إن لم نقل العناد. وبالرغم من جهودهما الكبيرة لتجميع الشعوب الحرة ضد التهديد الشيوعي، فقد لاقيا حتفهما على يد شعبهما كما حل بنوري[١].

وقد رأيت زورلو ثانية يوم ٢٤ شباط وقد عرض علي السفير البريطاني السير مايكل رايت مسودة بالقلم الرصاص للرسالتين اللتين كان مزمعاً تبادلهما في وقت توقيع الميثاق فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقال نوري في رسالته بأنّ من المفهوم «لدينا» بأنّ الميثاق سيمكن البلدين من التعاون على مقاومة أي عدوان موجه على أحدهما، وأنّ ضمان السلام في الشرق الأوسط يستوجب تعاون الطرفين لجعل قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين نافذة المفعول.

أما مندريس في جوابه، فقد بين ببساطة أنه يود أن يؤيد موافقة حكومته على ما جاء في رسالة نوري. بمقتضى التعليمات التي تلقيتها من حكومتي، عبرت عن أملي بأن لا يجري تبادل هاتين الرسالتين إلّا بعد مرور بعض الوقت على توقيع الميثاق.

وكنا نريد أن لا يشار إلى القضية الفلسطينية في الميثاق نفسه. وأن لا يكون هناك ارتباط قريب بين الميثاق والوثائق المرتبطة به، والتي يرد فيها ذكر فلسطين، فتساءل السفير رايت فيما إذا كان لا يزال هنالك مجال من الوقت لتبديل الصيغة أو تأجيل تبادل الرسالتين.

وكان نوري يأمل أن يسر الرأي العام العربي بربط الرسالتين ارتباطاً وثيقاً بالميثاق. وقد أوضح زورلو أنّ مندريس وافق على حاجة نوري إلى الرسالتين

---

(١) أسقطت حكومة مندريس بانقلاب عسكري يوم ٧ آذار ١٩٦٠م، وقد حوكم مندريس وزورلو في محكمة ثورة، وجرما بجرائم ضد الدستور التركي وحكم عليهما بالموت وقد شنق زورلو يوم ٦ أيلول ١٩٦١م ومندريس في اليوم التالي.

كما جاء بنصيهما، فهو يحتاجهما فوراً لتقوية موقفه، وإن كان يخشى أن تسبب الرسالتان بعض المتاعب لحكومته.

جرى التوقيع على الميثاق متأخراً في يوم ٢٤ شباط، وفي باكورة اليوم التالي سلمني أحد أعضاء وفد مندريس نسخة من النص مع تحيات مندريس، وكذلك علق على الرسالتين المتعلقتين بفلسطين مؤكداً على أهميتهما، فقال أنّ الرسالتين تكونان عقدة الاتفاق بين البلدين، وفيهما اتفقت تركيا والعراق على التعاون في صد الاعتداء فقط. أما الميثاق نفسه فإنه يجبر البلدين على «التعاون لسلامتهما ودفاعهما» لا غير.

وبعد وصول مندريس إلى بغداد بقليل، زارني **عبدالله بكر رئيس الديوان الملكي** في دار السفارة، بطلب من نوري ومندريس، وقال بأنّ «ألاعيب» الفرنسيين والسوريين تزعجهما كثيراً. وهما يخشيان أن يكون الفرنسيون يعملون عن طريق وزير الخارجية **خالد العظم** على إحداث انقلاب. وهما يأملان أن تقوم الولايات المتحدة بردع الفرنسيين. فأخبرت بكر بأننا سبق لنا أن عبرنا للحكومة الفرنسية عن أملنا في أنها ستسند الترتيبات الدفاعية كما وردت في الاتفاقية التركية - العراقية. ويظهر أنّ هذا التدبير لم يكف لإقناع نوري ومندريس، فقد زارني زورلو بعد بكر، وقال لي **أنّ عدنان الأتاسي ابن رئيس الجمهورية السورية**، اتصل بالقائم بالأعمال التركي في دمشق باسم أبيه، وقال له أنه من المتوقع حدوث انقلاب يدعمه الفرنسيون.

وكان زورلو أكثر دقة في طلبه من بكر، فقد طلب أن نقوم نحن والبريطانيون وحكومته بمطالبة الحكومة الفرنسية بألا تدعم انقلاباً في سوريا، بل تحاول إقناع الحكومة السورية باتخاذ وضع حيادي.

فقلت لزورلو أيضاً بأنه سبق لنا أن أعربنا للفرنسيين عن أملنا في أن

يؤيدوا الترتيبات الدفاعية المقبولة، وبالرغم من ذلك فقد استمرت القلاقل والشكوك.

إنّ ميثاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق كان مستنداً على المادة ٥١ من ميثاق شمال الأطلسي، والمادة الخامسة من المعاهدة التركية العراقية بحثت في أمر دخول دول أخرى. وقد بذلت عناية شديدة في صياغة هذه المادة بسبب علاقات العراق مع جاراته الدول العربية، وموقف العرب من إسرائيل. **والفقرة الأولى من هذه المادة صيغت كما يلي:**

«سيكون الميثاق مفتوحاً لدخول أي عضو من أعضاء الجامعة العربية، أو أية دولة أخرى لها علاقة فعالة بأمن وسلامة هذه المنطقة، تلك العلاقة التي يعترف بها كلا الفريقين الساميين المتعاقدين، ويصبح الدخول نافذ المفعول اعتباراً من التاريخ الذي تقدمت به الدولة المعنية وثائق الدخول إلى وزارة الخارجية العراقية».

إنّ التعبير الذي حدد الدخول بالدول التي «يعترف بها كلا الفريقين الساميين المتعاقدين». هو التعبير الذي عزل إسرائيل وفتح الباب للدول العربية.

ومن الناحية الفعلية، حل الميثاق التركي العراقي محل معاهدة التعاون الودي التي سبق أن وقع عليها بين باكستان وتركيا في ٢ نيسان سنة ١٩٥٤م، لتكون قاعدة للدفاع عن النطاق الشمالي. والاتفاقية التركية الباكستانية تضمنت في مادتها السادسة دخول دول أخرى، إلّا أنّ نوري شعر بأنّ صيغتها كانت واسعة أكثر مما يلزم، وقد أراد ميثاقاً يتضمن مادة تسمح بدخول دول أخرى فيه، على أن يكون استثناء إسرائيل منها واضحاً. وهذا ما حصل عليه في المادة الخامسة من الميثاق الجديد.

أما المادة السادسة من الميثاق فقد تضمنت أنه عندما يكون عدد الدول

الداخلة في الميثاق أربع دول على الأقل، فيشكل حينئذ مجلس استشاري دائم على مستوى الوزراء ليقوم بتنفيذ الأهداف.

وحالما أعلن الميثاق التركي العراقي حذر صلاح سالم العرب بأنّ المجلس الاستشاري الدائم والمذكور في المادة السادسة سيتولى الإشراف على «جيوشنا واقتصادياتنا وسياستنا». وجواباً على ذلك أصدرت الحكومة العراقية بياناً أوضحت فيه بأنّ المقصود من المجلس الاستشاري الدائم أن يكون استشاريًّا، وبأنّ قراراته تعاد إلى الحكومات ذات الشأن لدراستها واتخاذ الإجراءات بحقها.

وفي ٢٦ شباط قدم الميثاق لمجلس الأمة للتصديق، فتمت الموافقة عليه في مجلس النواب بـ(١١٢) ضد (٤)، وفي مجلس الأعيان بـ(٢٦) ضد (١).

وخلال المناقشة حول الميثاق في مجلس الأمة تكلم نوري ثانية مطولاً، وقال إنّ تعاون العراق بموجب **الميثاق سيستند على ثلاثة مبادئ**:

أولاً: لن يقبل العراق بأية التزامات خارج حدوده أو خارج حدود دول ميثاق الضمان الجماعي العربي.

ثانياً: أنّ الحكومة العراقية وحدها هي المسؤولة عن الدفاع عن العراق، وليست هناك حكومة باستطاعتها أن تملي على العراق الشروط المتعلقة بتعاونه معها.

ثالثاً: أنّ سياسة العراق الخارجية ستستند على استقلاله التام، وبحقوق متساوية بين الأطراف المتعاقدة.

وأعاد القول بأنّ الميثاق ينسجم وسياسة العراق الخارجية التقليدية، ولا يناقض بأي شكل مبادئ الجامعة العربية أو ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأنه سيرحب بدخول إيران وباكستان في الميثاق، وأنه يأمل أن تشترك فيه

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد أكد على أنّ دخول المملكة المتحدة سيكون معناه إنهاء المعاهدة الإنكليزية العراقية المعقودة سنة ١٩٣٠م.

أما المعارضة للميثاق كما ظهرت في المجلس النيابي فقد كانت ضعيفة، ولكنها مسددة. فالذين هاجموا الميثاق بنوا أقوالهم على أنّ التزامات تركيا في مساعدة الدول العربية ضد إسرائيل غير محددة بصورة واضحة، وأنّ الميثاق وضع بصورة مستعجلة ولم يناقش بصورة كافية، وأنه لا بد وأن يفصل العراق عن الدول العربية.

وفي مجلس الأعيان كان الصوت الوحيد المعارض كان صوت الشيخ **محمد رضا الشبيبي**، الذي بنى معارضته على أساس أنه يحبذ، «الحياد» للعراق. وقد رد نوري بأنّ الشبيبي لا يمثل الشعب في العراق، وأنّ (٩٩,٧٥٪) من أهله يؤيدون الميثاق. أما **صالح جبر** وهو أقوى ند سياسي لنوري، فقال أن ليس من المعقول القول بسياسة حياد في ظروف العالم الحاضرة.

واتفق مع صالح في هذا خصم قوي آخر لنوري في الأمور الداخلية، وهو السيد عبد المهدي، الذي سخف سياسة الحياديين، وطلب إلى الحكومة أن تتخذ الخطوات التي تراها ضرورية للدفاع عن مصالح العراق. ورحب بالميثاق كإجراء دفاعي.

وظهر صوت آخر ضد الحياد ذلك هو صوت السياسي المستقل **نصرت الفارسي** الذي قال بأنه ليس بالإمكان أن يضمن العراق مصالحه عن طريق سياسة الحياد.

ولم تمض إلّا بضعة أيام بعد حصول نوري على هذا التأييد البرلماني الرائع، حتى وصل ضيوف من الخارج ليساعدوه بالاحتفال بذلك، فقد وصل **الرئيس التركي جلال بايار مع زوجته** و(٢١) موظفاً تركيًّا إلى بغداد في ٥ آذار، في زيارة تستغرق خمسة أيام. وكان بين الموظفين وزير الدفاع **أترن مندريس**،

والقائد العام للبحرية التركية نائب الأميرال صديد ألتي جان، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني جهاد بابان. وكانت الزيارات والاحتفالات كثيرة، وولائم العشاء والغداء والاستقبال لا نهاية لها، ولم تكن هناك فرصة للمناقشات السياسية. وكانت إجراءات الأمن المتقنة قد حالت دون وقوع حوادث مؤسفة. وألغيت الزيارة إلى مدينة النجف المقدسة حين اختار تلامذة الثانوية ذلك اليوم ليتظاهروا ضد الميثاق.

وقد سر نوري بهذه الاحتفالات، وبعد سفر الضيوف ببضعة أيام أمكنني أن أثبت له بأنّ المبادأة التي ألححت عليه بها في كانون الثاني أخذت تؤتي ثمارها، وأنّ واشنطن قررت بأنّ هنالك «أدلة واضحة» لتقدير ثبات نوري في موقفه، وأنه سيستلم كهدية (١٢) مدفعاً من عيار (١٢٠) مليمتر مع (١٠٠٠) قذيفة عتاد لأغراض التدريب. وقد فرح لهذه الأخبار فرح الصبيان، فقد كان شديد الرغبة في الحصول على مدافع كبيرة.

الزوبعة الثانية

بعد توقيع الميثاق عزز راديو القاهرة هجومه المستمر على نوري. فقد انطلق في الفضاء صوت جديد يسمي نفسه «**صوت العراق الحر**»، وكان يباري راديو القاهرة في تهجماته، ويطلب إلى الشعب في العراق أن يثور على نوري.

وبعد مرور ثلاثة أشهر من هذه الإذاعات المتكررة، فقد الناس اهتمامهم بها واختفى «صوت العراق الحر» تدريجيًّا. وفي أثناء ذلك ادعت السلطات العراقية بأنها تمكنت بطريقة «تثليثية» وبمساعدة «الأصدقاء» في الخارج من تحديد منبع هذه الإذاعة، وأكد العراقيون أنها كانت موجهة من محطتين مصريتين، إحداهما في القاهرة والأخرى في قطاع غزة.

وعندما خمد «صوت العراق الحر»، استمر راديو «**صوت العرب**» بتهجماته بدرجات مختلفة من العنف، وقد اعتاد نوري على هذه الهجمات

المتواصلة عليه، ولكن حينما امتدت الحملة إلى العائلة المالكة قام بعمل فوري، وقال لي إذا لم تنته هذه «المخازي» فإنه سيسحب سفيره من القاهرة، ولكنه أضاف بأنه لا ينوي قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ولم يقم بسحب السفير.

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥م لم تكتف مصر وسوريا بالهجمات الإذاعية على الاتفاق التركي العراقي، ولكنها دخلت في اتفاقية دفاع متبادل[١]. فقامت وزارة الخارجية العراقية بمناقشة ذلك معنا بسرعة، وقد نصت هذه المعاهدة على تأليف مجلس أعلى من وزراء الدفاع والخارجية للبلدين كسلطة عليا مع مجلس حرب مؤلف من رئيسي أركان الجيشين، يقوم بواجب استشاري. وقد قال لي وزير الخارجية باش أعيان وهو لا يكاد يسيطر على نفسه: بأنّ هذه الاتفاقية «تدخل عنصراً جديداً في الموقف».

وكان نوري يأمل أن يتعاون مع **الرئيس شكري القوتلي** ووزير خارجية سوريا الغزي. ولكنه اتضح الآن أنهما قد خضعا للعناصر المتطرفة في الجيش السوري، وهذا ما سبب قلقاً كبيراً لنوري.

الاشتراك في الميثاق

بعد مرور أسبوعين على توقيع الميثاق التركي للتعاون المتبادل أبديت إلى وزارة خارجيتنا ضرورة الاشتراك فيه للأسباب التالية:

١ - أننا نحن الذين أوجدنا فكرة النطاق الشمالي وأعطينا الإلهام والتشجيع اللذين أديا إلى ظهور الميثاق التركي العراقي.

---

(١) في ٢٧ تشرين الأول دخلت المملكة العربية السعودية في ترتيبات مماثلة مع مصر.

٢ - أنّ اشتراكنا مع بريطانيا في الميثاق يبرهن للشرق الأوسط بأننا نتعاون مع بريطانيا في الدفاع عن العالم الحر.

٣ - أنّ اشتراكنا سيزيد في نفوذنا العام في الشرق الأوسط.

٤ - أنّ اشتراكنا لن يزيد في التزاماتنا المادية، فقد سبق لنا أن التزمنا بالتزامات معينة في عضويتنا في ميثاق شمال الأطلسي، كما أخذنا بمساعدة العراق عسكريًّا.

٥ - أنّ اشتراكنا في الميثاق سيبدد مخاوف إسرائيل من احتمال استعمال الميثاق ضدها.

٦ - واشتراكنا في الميثاق يساعد أيضاً على تهدئة المخاوف العالقة في ذهن نوري والقادة العراقيين الآخرين عن أطماع تركيا في محافظة الموصل.

٧ - أنّ نوري قد أظهر الكثير من الشجاعة في الوقوف إلى جانب تركيا والغرب مخاطراً بالشيء الكثير ليس في الداخل فحسب، وإنما بعلاقاته مع جيرانه العرب أيضاً، مما جعله يستحق مؤازرتنا التامة.

٨ - سبق لنا أن أيدنا الميثاق علناً، كما أظهرنا عدم رضانا بصورة خاصة عن التكتل المصري السوري السعودي كأداة غير فعالة وغير مرتبة في إعداد دفاع مشترك بينها.

وفي خلال السنوات القليلة التالية ألححت مراراً بضرورة اشتراكنا في الميثاق. وكذلك فعل سفراء أمريكا في أنقرة وطهران وكراتشي، إلّا أننا لم ننجح، ولم تشترك الولايات المتحدة بتاتاً في الميثاق، كما أننا لم نشترك في المعاهدة المركزية، الاسم الذي أعطي لميثاق بغداد بعد انحياز العراق عنه.

وكان نوري يلح على اشتراكنا فيه، ففي إحدى زياراتي له برفقة عضو مجلس الشيوخ ثيودور غرين والنائب بو في سنة ١٩٥٥م، قال نوري بأنّ دخول

الولايات المتحدة في الميثاق سيظهر لموسكو بوضوح شعور الولايات المتحدة تجاه جهودها لإحداث الفوضى في الشرق الأوسط، وأنّ دخول الولايات المتحدة سيشجع إيران على الدخول، كما سيرفع من قوة الأعضاء الذين سبق لهم أن اشتركوا فيه. وقد يكون له تأثير حاسم أيضاً على البلدان المترددة كالأردن ولبنان. وأخيراً أنّ دخول الولايات المتحدة لن يزيد زيادة حقيقية في التزاماتها المادية.

ولما سأله تيودور غرين عن رد الفعل المصري في حالة اشتراك الولايات المتحدة ألقى نوري بهذا الرأي جانباً، حين قال: «إنّ التهديد الشيوعي هو العامل والمسيطر الفوري، وإنّ أي عامل آخر هو أمر ثانوي».

وبينما نحن نتردد عملت بريطانيا بسرعة.

فقد كان تلهف نوري المفاجئ الغريب لتوقيع المعاهدة مع تركيا موضع تأويلات كثيرة في بغداد. فهل كان السبب يكمن في براعة تركيا أم أنه دليل على براعة نوري السياسية.

ومما لا شك فيه أنّ براعة مندريس وطريقته المحببة في الإقناع لعبت دورها في ذلك، إلّا أني أعزو العمل السريع إلى براعة نوري السياسية بالدرجة الأولى، فقد فطن بسرعة إلى أنّ عقد اتفاقية مع تركيا يؤمن أحسن الحلول للاستعاضة عن المعاهدة الإنكليزية العراقية الممقوتة، بشيء أكثر تقبلاً للعراقيين، وبنفس الوقت يمكن الحصول على الفوائد العسكرية الناشئة عن التعامل مع بريطانيا. وقد ثبتت صحة حكمه بحسن القبول لبيانه الذي ألقاه يوم ١ نيسان بإنهاء معاهدة ١٩٣٠م.

لقد بين لمجلس الأمة في ذلك اليوم أنّ المعاهدة سينتهي مفعولها، وبأنّ اتفاقاً سيوقع مع بريطانيا يوم ٤ نيسان، يليه يوم ٦ نيسان اشتراك بريطانيا في

الميثاق التركي العراقي. وتقرر أن تسلم يوم ٢ آذار مطارات الحبانية والشعيبة والمعقل إلى العراقيين.

في يوم ١ نيسان ظهرت كل صحف بغداد وفيها خبر إنهاء المعاهدة بعناوين ضخمة. كما ذكرت الصحف بحروف بارزة نية بريطانيا في دخولها الميثاق التركي العراقي، وأنها ستبدأ في الشهر التالي بإخلاء القطعات البريطانية من العراق. وهذه الأنباء شغلت اثني عشر عموداً من أعمدة الصحف. والقصة الوحيدة التي استأثرت بمثل هذا الاهتمام الواسع منذ تتويج الملك فيصل الثاني في سنة ١٩٥٢م كانت قصة توقيع الميثاق التركي العراقي. ومع أنه لم تجر مظاهرات في الشوارع إلّا أنّ رواد المقاهي تلقوا هذه الأنباء بسرور واعتزاز.

في يوم ٦ نيسان أذاع نوري خطاباً إلى الأمة أعلن فيه بأنّ إنهاء معاهدة ١٩٣٠م مع بريطانيا، وهو الأمر الذي كنا ننتظره بفارغ الصبر، يضع أعظم المسؤوليات على العراق الآن، وبإمكان العراق الآن أن يعمل أكثر لمصلحة الشعب ومصالح العرب في كل مكان. ومن حسن الحظ أن يتوفر له الاستقلال والمال، ولكن الحاجة تدعو إلى رجال «يعرفون كيف يصرفون المال بتعقل». وقال إنّ آمال العراق تتوقف على الجهود الوطنية لشبابه المثقف.

وقال نوري: إنّ المعاهدة الملغاة كانت قد عدلت وعدلت ثانية منذ ١٩٢٢م، وبانتهائها تحققت لنا الأماني الحلوة التي كثيراً ما كنا نحلم بها. فاستقلالنا اليوم استقلال تام، والعراق حر من أي قيد. والمدة التي تم فيها إنجاز ذلك ليست بمدة طويلة في حياة الأوطان.

وفي هذا كان العراقيون جميعاً ممتنون لنوري. أما الاتفاقية الخاصة بين بريطانيا والعراق التي وقع عليها يوم ٤ نيسان فقد تضمنت مسؤولية العراق

التامة في الدفاع عن نفسه[١]. وتلت هذا الشرط تفاصيل تعاون البلدين في الدفاع عن العراق.



نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي
مع رئيس جمهورية تركيا عدنان مندريس في مطار بغداد
ويظهر خلف نوري السعيد مرافقه وصفي طاهر

وفي ٥ نيسان سلمت وثائق دخول بريطانيا بالميثاق التركي العراقي للتعاون المتبادل إلى وزارة الخارجية العراقية. وهكذا انتهى مفعول معاهدة ١٩٣٠م رسميًّا، وابتدأ مفعول اتفاقية ٤ نيسان. وبذلك كانت بريطانيا الدولة الأولى التي اشتركت بالميثاق التركي العراقي.

(١) تجد نص هذه الاتفاقية في كتاب (هيوروتز) الدبلوماسية الصحائف ٣٩١-٩٥.

وعندما كنت في واشنطن في أواخر صيف ١٩٥٤م وبوادر ربيعها، أتهيأ لتعييني في بغداد، قيل لي أنّ الانطباع في وزارة الخارجية هو أنّ لندن ليست متحمسة لتحقيق نظرية دالاس في القطاع الشمالي. ولكن بعد وصولي إلى بغداد ظهر لي من مداولات مندريس ونوري أنّ التوافق الموجود بين الدولتين يعطي مادة حقيقية ومغزى واقعيًا لتلك النظرية.

وقد وجدت أنّ البريطانيين مهتمين بتتبع المحادثات عن كثب. وحتى قبل توقيع الميثاق من قبل تركيا والعراق في شباط ١٩٥٥م بدت لي بوادر تشير إلى أنّ للبريطانيين الموجودين في بغداد اهتماماً أكثر من اعتيادي. وكانت هناك دلائل على فعاليات حقيقية. وكانوا يرون في المادة (٥) مزايا عظيمة لهم، لأنها تفتح الطريق لاشتراكهم، فقد أدرك الإنكليز أنّ انضمامهم للميثاق يضع علاقاتهم مع العراق على أسس أكثر واقعية وأكثر قبولاً من الشعب، الأمر الذي يزيد في نفوذهم.

وإنّ السرعة التي تم فيها عقد ميثاق بغداد أخذت كل من واشنطن ولندن على حين غرة واعتقد أنّ كلا العاصمتين كانتا تتصوران حتى أواخر ١٩٥٤م أنّ نظرية «القطاع الشمالي» تحتاج إلى سنوات لتظهر إلى حيز الوجود. وهذا قد يفسر عدم اهتمام لندن في البداية بالموضوع، فقد ظن البريطانيون حين ذلك أنه لا توجد أسباب مستعجلة تدعوهم لتحديد موقفهم بصورة مفصلة. ولكنهم ما لبثوا أن بدلوا موقفهم بروحهم الواقعية، وسارعوا لاستغلال الوضع الجديد بسرعة في سبيل الحفاظ على المصالح البريطانية، فضربوا مثلاً رائعاً للمرونة والإبداع من جانب دولة غربية، ونافسوا موسكو التي كانت تحسد على سرعتها وكفاءتها في المداورات السياسية.

وجرت مراسم الاحتفال بنقل السيطرة على الحبانية إلى العراقيين يوم ٢ آذار. وصادف هذا اليوم من سنة ١٩٥٥م عيد ميلاد الملك فيصل الثاني، والذكرى السنوية الثانية لتوليه العرش، فأعطيت للمناسبة الأهمية التاريخية التي

تستحقها. كما صادفت أيضاً مناسبة أخرى، هي ذكرى مرور (١٤) عاماً على حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١م، وقيام حرب معلنة بين بريطانيا والقوات العراقية في الحبانية.

وخلال هذه الاحتفالات تبودلت الخطابات بين السفير البريطاني السير مايكل رايت ووزير الخارجية العراقية **موسى الشابندر**. وقد تذكرت لهذه المناسبة حديثاً جرى لي مع الشابندر في السفارة العراقية بواشنطن قبل سفري إلى بغداد مباشرة. فقد علم السفير الشابندر أنني كنت قبلاً في اتحاد جنوب أفريقيا، فسألني عن حياتي هناك. وفي نهاية جوابي له سألته إذا كان يعرف شيئاً عن ذلك الجزء من أفريقيا، فضحك لسؤالي وقال: «لقد كنت أسكن في روديسيا الجنوبية ذات يوم!».



وزير الخارجية العراقية
موسى الشابندر

ثم ابتسم وأضاف: «إلّا أني لم أتجول كثيراً، فقد كنت سجيناً عند البريطانيين».

وتذكرت عندئذ أنّ الإنكليز نفوا الشابندر مدة في روديسيا الجنوبية، بعد أن قضوا على ثورة رشيد عالي الكيلاني. وكان النفي الثمن الذي دفعه الشابندر لاشتراكه مع رشيد عالي.

وأرسلت الأردن وسوريا ولبنان والسودان وليبيا وتركيا وفوداً خاصة للاشتراك باحتفالات ٢ آذار. ولكن مصر مثلها سفيرها في بغداد.

وقال السير مايكل رايت في كلمته بأنّ العلاقات بين المملكة المتحدة والعراق قد تبدلت فأصبح العراق الآن عضواً على قدم المساواة مع المملكة المتحدة وتركيا في اتفاقية تنسجم مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة لتعزيز الأمن في الشرق الأوسط ثم قال: «ويعلم العراق بأنّ وراءه منابع الغرب ليقوم ببناء قواته للمحافظة على استقلاله، كما يعلم أيضاً بأنّ بريطانيا حاضرة لمساعدته فوراً إذا رغب هو بذلك في حالة تعرض حريته للخطر».

وفي كلمة الوزير الشابندر الجوابية، قال بأنّ هذه الاحتفالات تشير إلى بداية عهد جديد في العراق، الغرض منها غرض مزدوج: هو الدفاع عن النفس والتعاون مع الجارات.

وفي نهاية الخطب أنزل علم القوة الجوية البريطانية باحترام ثم تولى حرس شرف عراقي رفع علم العراق مكانه، وانتهت الحفلة بمرور مفرزتين عراقية وبريطانية أمام المنصة الرسمية، بينما كانت موسيقى الجيش العراقي تعطي الجو نكهة أميركية بعزف لحنين اشتهرت بتفضيلهما، وهما «نهر سو اني»، ثم «المسير في جورجيا» التي تنسجم مع الأولى انسجاماً حسناً.

وتلا ذلك في اليوم نفسه احتفال على النمط ذاته في مطار الشعيبة قرب البصرة، مثّل البريطانيين فيه القنصل العام (ج. رايت). ومثل العراق فيه **متصرف**

لواء البصرة مزاحم ماهر. وقام نوري بزيارة شخصية لجميع الوفود القادمة، جرياً على عادته في إبداء الشعور الطيب نحو ضيوفه.

اشتركت باكستان في الميثاق الجديد بعد البريطانيين بخمسة أشهر. وكان نوري قد أخبرني في ٩ أيار بأنه يتوقع دخول باكستان قبل آخر أيلول. ثم سألني عن موعد دخولنا فيه. ولما قلت له بأننا لا نفكر بالدخول في الميثاق عبر عن أسفه، ولكنه استدرك بسرعة ليضيف إلى أسفه تشجيعاً بقوله: «عندما توقعون على الميثاق، سأرتب احتفالات أكبر مما جرى في الأسبوع الماضي، حين ارتفع العلم العراقي على الحبانية».

ولكننا أثناء ترددنا لم نألو جهداً في تشجيع الآخرين على الدخول في الميثاق، حتى أننا اتبعنا أسلوب «العصا والجزرة» القديم. فقد أبلغت وزارة الخارجية سفارتنا في كراتشي بأنّ مساعدتنا للشرق الأوسط ستستند إلى تطور خطط الدفاع في المنطقة، لا على تخمين الاحتياجات الفردية لكل قطر على حدة. وهذا المبدأ يسري مفعوله، سواء أصبحت الولايات المتحدة عضواً في منظمة دفاعية أم لا.

قدم سفير باكستان في بغداد، قريشي، يوم ٢٣ أيلول أوراق انضمام بلاده للميثاق إلى وزارة الخارجية العراقية. وأثناء ذلك أوضح ما تفهمه باكستان من الميثاق بالكلمات التالية: «هذا تحالف دفاعي يستهدف استتباب السلام في المنطقة، وإنشاء وسائط فعالة لحماية ذلك السلام من العدوان. وهو غير موجه ضد أي بلد. والغرض منه تحقيق أماني شعوب المنطقة في السلام ورفع مستوياتها المادية والأدبية».

أما البلد الثالث والأخير الذي اشترك في الميثاق فكان إيران، وأصبح دخولها نافذاً يوم ٢٥ تشرين الأول.

ومنذ ١٤ كانون الثاني، وهو اليوم التالي لإعلان نوري بأنّ الميثاق

التركي العراقي كان في دور الإعداد، قال لي السفير الإيراني في بغداد غدس بخعي، بأنه كان سعيداً بالخبر، وأنّ نوري أبدى شجاعة وحكمة.

ولما قلت للسفير أنّ إعلان إيران عن عزمها على الانضمام للميثاق بسرعة سيحسن مبدأ الدفاع العام، أجاب بأنه يتحسس للخطر الذي يجابه بلاده، وأنه يرغب أن يرى إيران تنسجم حالاً مع العراق وتركيا. وأضاف أنّ الشاه بعد عودته من سفرته في الخارج، سيكشف عن نوايا إيران بهذا الصدد.

ومر الشاه ببغداد يوم ١٢ آذار في طريق عودته إلى طهران وبقي في بغداد فترة قصيرة. إلّا أنّ نوري أخبرني بأنه أجرى معه محادثات حسنة، ووجد الشاه سعيداً بنتائج زياراته للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد صرح له الشاه بأنّ إيران ترغب أن تشترك بالميثاق التركي العراقي، ولكنها ضعيفة جدًّا من الناحية العسكرية. لذلك يريد أولاً أن تجري محادثات أركان بين إيران والعراق وتركيا وباكستان، يشترك فيها البريطانيون والأمريكان، ليهيئوا خطة دفاعية لمنطقة خليج فارس. وحينما تتحقق مثل هذه الخطة تكون إيران قد تهيأت للدخول.

في ٩ أيار حدثني نوري ثانية عن الشاه ومحادثات الأركان، وعلمت منه بأنّ الولايات المتحدة لا ترغب في إجراء تلك المحادثات في واشنطن، كما أنّ المملكة المتحدة لا تريدها في لندن. فإذا جرت تلك المحادثات في بغداد دون اشتراك الأمريكان والبريطانيين فيها فإنها لن تكون واقعية، فوضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط بلا الولايات المتحدة وبريطانيا أمر لا معنى له، والمنطقة تحتاج إلى خطة دفاعية شاملة، مع قيادة موحدة وخطة إدارية تؤمن التناسق في أنواع الأسلحة. واضاف نوري: مثلاً، إذا حصلت باكستان على دبابات أمريكية، فحينئذ يجب أن يحصل العراق على دبابات أمريكية مثلها.

وفي ٣١ أيار تطرق نوري ثانية إلى محادثات الأركان التي يهتم الشاه بها، وايد إجراءها حتى ولو لم تشترك بها الولايات المتحدة وبريطانيا، أو حتى

ولو رفضتا إرسال أحد لحضورها، فالاستمرار في التسويف قد يثبط عزائم العناصر المعادية للشيوعية في إيران. لذلك يجب تشجيع هذه المباحثات، فقد تتحول إلى مقدمة لدخول إيران في الحلف. فدخولها في ذلك الوقت ليس مهمًّا بقدر الأهمية في تشجيع الكتل المناوئة للشيوعية في إيران. وحضور الأميركيين والإنكليز لهذه المباحثات يعطي التشجيع المرغوب.

كان هذا آخر ما سمعته من نوري حول محادثات الأركان.



الشاه محمد رضا بهلوي

ثم تلا ذلك نبأ ورد في ١٢ تشرين الأول، تبلغ فيه إيران الحكومة العراقية عزمها على الدخول في الميثاق، وبذلك أصبح عدد المشتركين في الميثاق كافياً للمباشرة بتأسيس المجلس الدائم المنصوص عليه في المادة ٦. وفي ١٧ تشرين الأول أخبرني نوري أنّ الموقعين على الميثاق سيجتمعون من أجل هذه الغاية في بغداد يوم ٢٠ تشرين الثاني، أي بعد مرور ثمانية أشهر فقط على توقيع الاتفاقية التركية العراقية. وفي ذلك شهادة ناطقة بنشاط نوري ومندريس.

الفصل السادس

ميثاق بغداد

الاجتماع التدشيني في تشرين الثاني ١٩٥٥م ••••••••••••••••••••

افتتح الاجتماع التدشيني للمجلس الدائم لميثاق التعاون المتبادل (الذي عرف بعدئذ بميثاق بغداد)[١] في بغداد يوم ٢١ تشرين الثاني. وكان نوري، رئيس وزراء الدولة المضيفة، يترأس الاجتماع، كما كان عدنان مندريس على رأس الوفد التركي، ورئيس الوزراء شوري محمد علي على رأس وفد الباكستان، ورئيس الوزراء حسين علاء على رأس الوفد الإيراني. وكان **هارولد مكملان** الذي كان حينئذ وزير خارجية بريطانيا، رئيساً للوفد البريطاني.

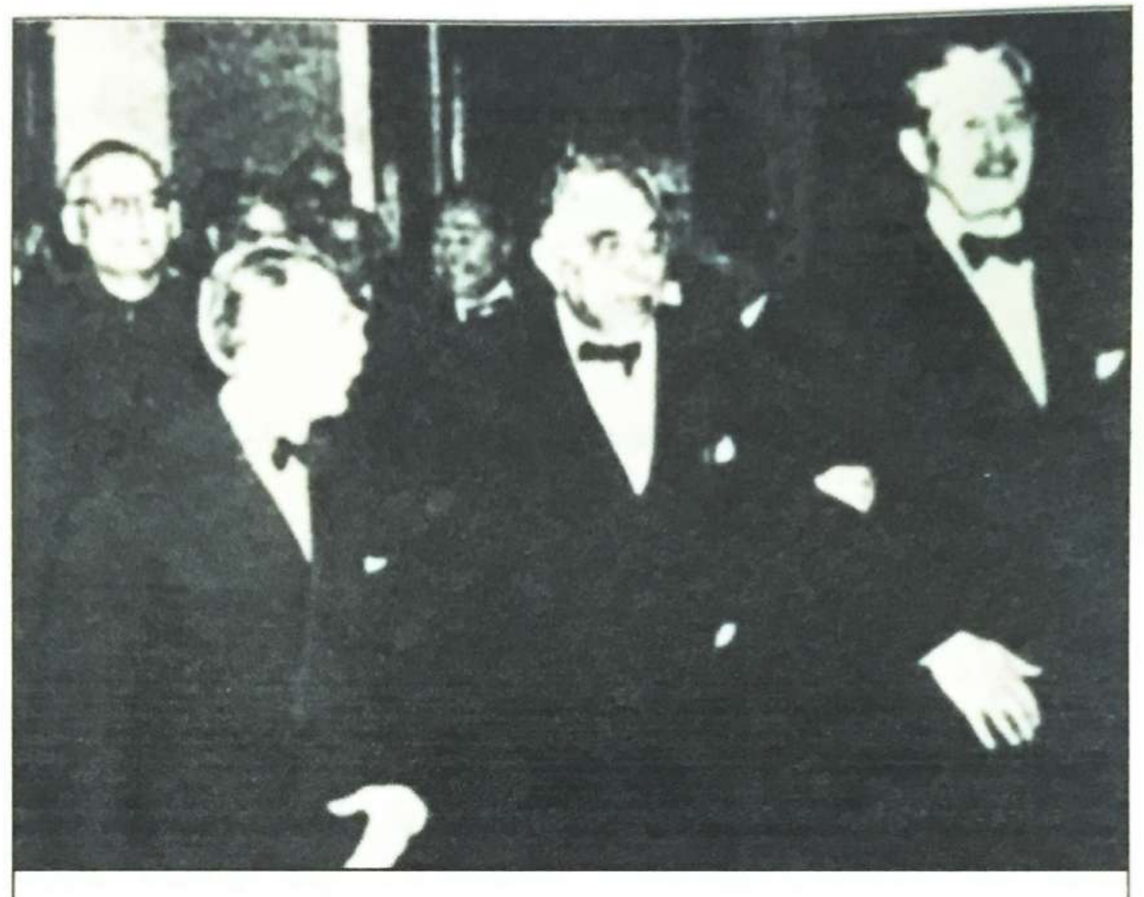
وقبل الافتتاح بأسبوع جاءتني تعليمات بأن أخبر نوري بأننا سنؤسس نوعاً من الارتباط السياسي والعسكري مع المجلس، فسر نوري سروراً كبيراً لهذه الأخبار، ولو كان فيها غموض، وبعيدة عن الدخول في الميثاق.

وجرى تعييني مراقباً سياسيًّا خاصًّا للولايات المتحدة في الاجتماع، كما عين كل من الأميرال جون أ. كسادي والجنرال فورست كراواي كمراقبين

---

(١) راجع «الدبلوماسية في الشرق الأوسط» الجزء الثاني، الصفحتين ٣٩٠-٩١ تجد فيها بحثاً مختصراً عن التمهيدات لتوقيع الميثاق والنصوص.

عسكريين، وقد تقررت هذه التعيينات حتى قبل أن ندعى للاشتراك كمراقبين، فقد كنا نتوقع وصول مثل هذه الدعوى، ولم يخيب العراق ظنوننا.



نوري السعيد مع وزير خارجية بريطانيا
ماكميلان والسيد محمد علي رئيس وزارة باكستان في مجلس ميثاق بغداد.

وبعد مرور فترة قصيرة على الافتتاح الرسمي صوتت الوفود بالإجماع على توجيه الدعوة للولايات المتحدة للاشتراك بواسطة المراقبين.

جرى تسليم الدعوة في دقائق، وكنت والأميرال كسادي والجنرال كراواي ننتظرها في غرفة جانبية، على بضع خطوات من غرفة المؤتمر، فتقدمنا نحن الثلاثة إلى غرفة المؤتمر. وهناك شكرت الوفود على دعوتهم واستعرضت البيانات التي سبق وأعلناها لمساندة الميثاق، وختمت كلمتي

قائلاً: «إنّ وجودنا هنا هذا الصباح هو دليل آخر على اهتمام الولايات المتحدة المتواصل بالميثاق وأغراضه».

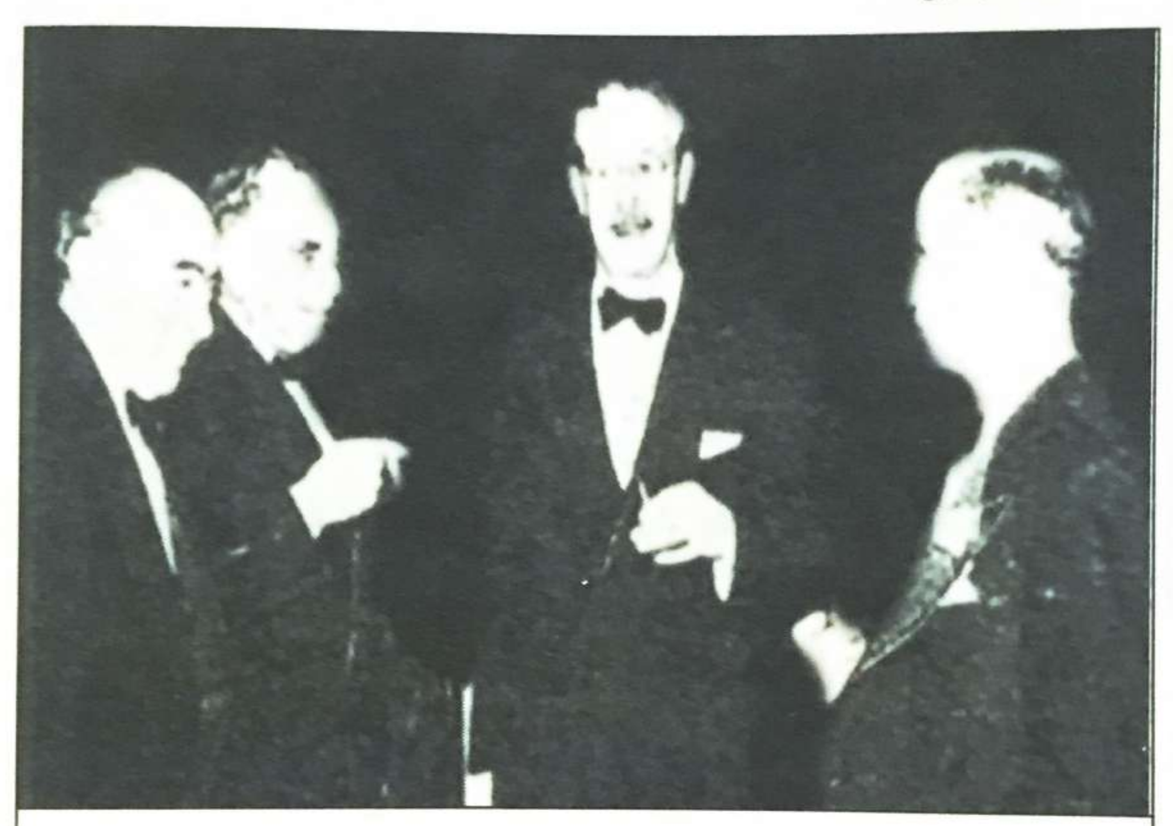


نوري السعيد يترأس الوفد العراقي المشارك في الاجتماع الوزاري لحلف بغداد في ٢١-٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م المنعقد في تركيا.

وفي هذا الاجتماع الأول، تقرر أن يعرف ميثاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق بميثاق بغداد. وتأسس مجلس وزراء دائم، كما تقرر تشكيل لجنتين عسكرية واقتصادية، وأن يكون مقر الميثاق في بغداد.

وفي الفترات الواقعة بين دورات الاجتماعات، تقرر أن يتولى تسيير أمور الميثاق سفراء الدول الأعضاء في بغداد، باعتبارهم نواباً عن وزراء الخارجية في المجلس الوزاري، ودعي السفير الأمريكي لحضور هذه الاجتماعات كمراقب.

وفي الجلسة الثانية تكلم رؤساء الوفود كل بدوره، وذكر كل منهم النقاط التي تهم بلاده. وقد أكد ماكمليان على أهمية اللجنة الاقتصادية. وتكلم حسين علي عن رغبة إيران في المداولة بشأن قضايا الحدود مع تركيا والعراق وباكستان. كما تكلم محمد علي عن عداء أفغانستان لبلاده. أما مندريس - وفي ذهنه صديقه نوري - فقد ألح على الأعضاء أن يشتركوا في البحث عن حل لمشكلة إسرائيل.



نوري السعيد في حفل استقبال أقيم في مناسبة اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد. ويبدو إلى اليسار، تحسين قدري وزير البلاط، نوري السعيد، هارولد مكميلان وزير الخارجية البريطاني، والمؤلف.

وأجمعت خطب الجميع على التأكيد على التهديد الشيوعي، مستنتجين من ذلك الحاجة لتقوية النشاط الفعلي بأقصى ما يستطيع. وفي هذا الموضوع اتجهت جميع الأنظار نحو المراقبين الأميركيين.

ومع أنّ نوري لم يكن دائماً مثال رئيس الجلسة الجاف، إلّا أنه كان طوال الاجتماع يقظاً ومضيفاً مجاملاً. وقد اشترك بحرية في جميع المباحثات. والكثير مما قاله سيعاد هنا.

في الجلسة الثانية تكلم نوري بإطناب عن الدعاية الشيوعية وتأثيرها الهدام، وعن انتشار تلك الدعاية في كافة أنحاء الشرق الأوسط في السنين التي سبقت عقد الميثاق، وقال أنّ تلك الدعاية وصلت في الواقع إلى درجة التهديد منذ الحرب العالمية الثانية، ولذلك يجب تدبر الوسائل دون تأخير لمكافحتها وحصرها، وينبغي البحث عن تلك الوسائل في جهاز ميثاق بغداد. وكلما تأخر العمل ازداد خطر اشتعال الحرب. وضرب مثلاً لذلك كوريا، حيث الدعاية الشيوعية لعبت دورها منذ سنين، وكانت النتيجة أن تسببت في إشعال حرب كلفت الولايات المتحدة الكثير من الأرواح والأهوال.

وعاد نوري إلى هذه النغمة مرة أخرى في جلسة ثانية، وقال إنه ما لم تستأصل الدعاية الشيوعية، فلا يمكن أن يسود استقرار في المنطقة. فهذه الدعاية مسكوبة في قالب ينطلي على الناس، من قليلي الثقافة والمعرفة بأحوال العالم. وينبغي أخذ هذا بالاعتبار عند التخطيط للإجراءات المقابلة. واضاف نوري أنّ ميثاق بغداد قد بدأ بداية حسنة، ولكنه يحتاج إلى تعزيز، وينبغي توسيع عضويته.

ومن الواضح أنّ نوري كان يفكر بدخول دولة عربية أخرى على الأقل، وباشتراك الولايات المتحدة اشتراكاً تامًّا. وطالب نوري بحل لمشكلة إسرائيل، ولم يتوسع هنا إلّا ليعيد ما سبق أن قاله هو والمتكلمين باسم العرب مراراً كثيرة، من أنّ قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين والمتخذ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م، يمكن أن يكون قاعدة للحل.

وفي جلسة ٢٢ تشرين الثاني قدم ماكميلان اقتراحاً رحب به الجميع

ترحيباً حارًا، ووضع موضع التنفيذ فعلاً. فقد اقترح السماح خلال هذا الاجتماع التدشيني، وفي كافة الاجتماعات التالية، لرؤساء الوفود بأن يتكلموا كلاماً لا يدون في محضر الجلسة. وقد تحقق الاقتراح ونجح نجاحاً باهراً، وتكلم كل من رئيس وفد بحرية كاملة عما يهم بلاده، أو يسيء إليها. وجرت مناقشات إضافية بعد كل خطاب. وقد شعرت في اجتماعات المجلس التالية التي عقدت في طهران وكراتشي وأنقرة بأنّ هذه الطريقة كانت أهم بنود الاجتماعات.

وفي البيان الختامي للاجتماع، ورد تأكيد خاص على علاقة العراق بالميثاق، فقيل إنّ مسؤولياته بمقتضاه لا تناقض التزاماته الدفاعية كعضو في الجامعة العربية، ولا في التزاماته بالتعاون اقتصاديًّا مع أعضاء الجامعة الآخرين. وسجل البيان المساعدة العسكرية القيمة السخية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل من دول الميثاق، كما سجل استعداد المملكة المتحدة للمساهمة بخبرتها في تطبيق الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وساد الشعور في سفارتنا بأنّ هذا الاجتماع يبرر التفاؤل في قيام منظمة فعالة. فكل وفد قدم عرضاً مفيداً للحوادث، وجرى تبادل في الآراء لتوضيح بعض النقاط. كانت مساهمة مندريس مساهمة بارزة، فكان واضحاً أنه قد فكر كثيراً فيما يستطيع ميثاق بغداد أن يحققه. وكان يسعى طوال الوقت، وبأسلوبه الشيق الهادئ، لكي لا يفتر الحماس الذي بدأ به الميثاق أعماله.

وجاء عيد «يوم الشكر» الأميركي سنة ١٩٥٥م موافقاً ليوم ٢٤ تشرين الثاني، أي بعد اجتماع ميثاق بغداد للمرة الأولى بيومين. وقد ذهبت صباح ذلك اليوم إلى **الكنيسة الأنكليكانية في بغداد،** التي جرت العادة وضعها بتصرف الجالية الأمريكانية كي تؤدي فيها صلاة الشكر، وتجري قراءة رسالة رئيس الجمهورية الأمريكية التقليدية. وخلال الصلاة استلمت دعوة ملحة من نوري بأن أقابله في المطار. فسارعت لأصل إلى هناك، فوجدته مع مندريس. وبعد فترة انضم إلينا السفير البريطاني. لقد كان مندريس على وشك السفر إلى أنقرة،

وكان هو ونوري قد اجتمعا بوزير الأردن في العراق فرحات شبيلات، وبحثا معه في إمكان اشتراك الأردن في ميثاق بغداد.

قيل لي أنّ الوزير شبيلات سيسافر إلى عمان فوراً، حاملاً رسالة إلى الملك حسين، فحواها أنّ الأردن إذا اشتركت في الميثاق فإنّ تركيا والعراق ستساعدانها بالأسلحة والمعونة الاقتصادية. وكان متوقعاً أن تمدها المملكة المتحدة ببعض الأسلحة أيضاً. ولم يذكروا لي عن مساعدة مطلوبة من أميركا. ولكن قيل لي أنه إذا ضمنت الولايات المتحدة للرئيس كميل شمعون بعض الأسلحة ومعونة اقتصادية، فقد يدخل لبنان في الميثاق.

ولم تفلح هذه المناورات والاستقصاءات في إدخال الأردن أو لبنان في الميثاق، بل على العكس نتج عنها رد فعل وطني عنيف في الأردن، حتى أسقطت ثلاث حكومات في أسبوع واحد. وغرضي من البحث في ذلك الاجتماع بالمطار هو كشف قلق نوري العميق من عزلته عن باقي الدول العربية، وسجيته في عدم الصبر عن الهجوم، ومحاولته حل المشاكل التي تجابهه دون التمهيد لها بحكمة.

وقبل سفره، أدلى مندريس بالتصريح التالي عن الولايات المتحدة:

«لقد ساهمت الولايات المتحدة في مناقشاتنا. وهي حليفة لدولتين من أعضاء الميثاق (المملكة المتحدة وتركيا). ومع أنها لم تصبح عضواً شرعيًّا بعد، فإنها قد ساندت الميثاق بقوة منذ التفكير به، وهي تمد منذ سنوات أعضاءه كافة بالمعونات الاقتصادية والعسكرية. فهي مشتركة إذن عمليًّا في التعاون على ذلك. ولم تكتف بإرسال المراقبين إلى المجلس الدائم، بل أمنت أيضاً الارتباط في الميدانين السياسي والعسكري. ولا شك أنّ اشتراكها سيكون أكثر من مجرد إرسال مراقبين، وأكثر من اطلاعها على الحوادث. وليس من الخطأ أن نفترض أنّ دخول الولايات المتحدة دخولاً قانونيًّا هو مسالة وقت.

فمن الصواب ومن الطبيعي أن يحدث ذلك بالوقت الذي تراه الولايات المتحدة ملائماً وموافقاً».

وقد أرسل هارولد ماكميلان رسالة إلى الوزير دالاس أشار فيها إلى مساهمتي في المباحثات التي جرت في المجلس وضمنها عبارات رقيقة، وأضاف فيها: «هذا مع العلم بأنه كان مضطرًّا لأن يحدد موقفه بحدود الملاحظ».

وفي جوابه على رسالة ماكميلان، أضاف دالاس كلمة تهنئة من قبله.

اجتماع النواب ••••••••••••••••••••••••••••

عقد مجلس ميثاق بغداد ثلاثة اجتماعات قبل وفاة نوري السعيد في ١٩٥٨م، وذلك في طهران في نيسان ١٩٥٦م، وفي كاراتشي في حزيران ١٩٥٧م، وفي أنقرة في كانون الثاني ١٩٥٨م. وكان مقرراً مبدئيًّا أن يعقد اجتماع كارتشي في كانون الثاني، ولكن نظراً للشعور القوي المعادي للبريطانيين الذي كان سائداً في العراق حول السويس، أجل الاجتماع إلى حزيران. وقد حضر نوري كافة هذه الاجتماعات كرئيس للوفد العراقي.

إنّ معاملات ميثاق بغداد لم تكن تجري في اجتماعات المجلس هذه فحسب، بل كانت تستمر أيضاً في اجتماعات نواب الوزراء، وكنت أحضر هذه الاجتماعات كمراقب.

عقد نواب الوزراء اجتماعهم الأول بعد أسبوع من تأسيس المجلس الدائم، برئاسة وزير خارجية العراق برهان الدين باش أعيان وكان السفير حسين قدس نخعي يمثل إيران والسفير غوكسنين يمثل تركيا، والسفير قريشي يمثل باكستان والسير مايكل رايت يمثل بريطانيا. ولم يضع النواب وقتهم سدى، بل أسسوا سكرتارية دائمة، جرت دراسة المواضيع التي هي من

مسؤولية اللجنة الاقتصادية. وتم الاتفاق على أن يقدم النواب بوقت مبكر توصياتهم عن طرق مكافحة النشاط الشيوعي الهدام.

تلت ذلك ثلاثة اجتماعات للنواب عقدت على التوالي، وفي الاجتماع الرابع الذي عقد يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٥م، حضر السكرتير العام لسكرتارية الميثاق عوني الخالدي، الذي كان عضواً في الوفد العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الاجتماع استلم النواب أول تقرير من منظمة الأمن في الميثاق.

واستمر البحث في السنوات التالية في قضايا الأمن بصورة رائعة في الهدوء وعدم الانحياز. وبمرور الوقت وسع النواب نشاطهم فتدارسوا موضوع طرق المواصلات وخطوط السكك الحديدية والاتصال التلفوني. وكان موضوع مكافحة الآفات الزراعية وتبادل المعلومات العلمية من أبرز المواد في المنهاج.

وفي أواسط كانون الثاني ١٩٥٦م، بدا الميثاق راسخ الأسس، وقد تقدم تقدماً حسناً في إنجاز ما عهد به إليه. وبالرغم من هذه البداية الحسنة كان نوري لا يزال في وضع دفاعي فيما يتعلق بالميثاق. ولا سيما من حيث تأثيره على علاقات العراق مع جاراتها الدول العربية. فقد شعر أنه مضطر إلى الدفاع عن اشتراك العراق في الميثاق مرتين خلال كانون الثاني مرة أمام مجلس النواب ومرة أخرى أمام مجلس الأعيان في شباط.

وقد قال في مجلس النواب يوم ٧ كانون الثاني بأنّ الميثاق قد عقد ليحقق عدداً من الأغراض. أولها إنهاء المعاهدة البريطانية لسنة ١٩٣٠م والحاجة الماسة دائماً إلى صد الخطرين الصهيوني والشيوعي اللذين لا ينقطع تهديدهما. وسياسة العراق الخارجية فيما يتعلق بذلك منسجمة مع باقي الدول العربية. ولكن قرب العراق من الحدود السوفياتية جعلته يشعر بالخطر أكثر من سواه،

وهذا مما يساعد في توضيح أسباب انضمام العراق إلى ميثاق لم يلزمه بأي التزام خارج حدوده.

وفي ٩ كانون الثاني، عند مناقشة الميزانية في مجلس النواب، كرر نوري ثانية القول بأنّ الميثاق لا يلزم العراق بأية مسؤولية غير الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم. ثم قال بمرارة أنّ الهجمات على العراق «كانت بالطبع تتوالى قبل أن يظهر ميثاق بغداد إلى حيز الوجود».

وفي يوم ١٣ شباط أدلى نوري أمام مجلس الأعيان بتصريح قال فيه: «أود أن أؤكد مرة أخرى بأنّ العراق لم يتعهد بأية التزامات خارج حدوده، وأنه لن يقبل بأية التزامات أخرى دون موافقة البرلمان. وإني أعتبر أنّ الخلاف بين العراق والدول العربية الأخرى خلاف مؤقت، وسيتلاشى لأنه غير طبيعي. والعراق لا يفكر في الإساءة إلى أية دولة عربية بأي شكل كان. وبالرغم من جميع هذه الإهانات، فالعراق لن يتردد أو يتقاعس لأنه يعتبر أنّ مصالح الوطن العربي وأهميتها لا تقل أهمية أو حيوية عن مصالح الشعب العراقي وأهميتها».

اجتماعات المجلس

وباقتراب موعد اجتماع مجلس الحلف في نيسان ١٩٥٦م ازداد الضغط علينا للدخول في الميثاق. وفي ١ نيسان وجه إلينا برهان الدين باش أعيان دعوة، ملحة بصورة خاصة، لندخل كأعضاء في الميثاق قبل اجتماع المجلس في أواخر الشهر. وكان يعتقد بأنّ دخولنا سيكون له تأثير على موسكو والقاهرة وجدة، وهي مراكز الهجمات التي لا تفتر ولا تنقطع على العراق والميثاق. فقلت له أني لا أتعهد، ولا أتوقع بأننا سنشترك بالميثاق في ذلك الوقت أو في المستقبل.

وقد بحثت العلاقات بيننا وبين ميثاق بغداد في شباط، **في** اجتماع عقده **الرئيس آيزنهاور** ورئيس الوزارة البريطانية **إيدن في** واشنطن وتلا ذلك اجتماع

في وزارة الخارجية الأمريكية مع سفراء الدول الأعضاء في واشنطن. وقد اعترفنا بأنه - من الوجهة النفسية والواقعية - يمكن أن يكون هناك مبرر لدخول أميركا في الميثاق. ولكن لكي تستطيع الحكومة الأميركية ممارسة نفوذها إلى الحد الأقصى، وللاحتفاظ بذلك النفوذ، اتجاه مشاكل الشرق الأوسط، يجب أن تبقى خارج الميثاق في الوقت الحاضر.

بهذه الطريقة الغامضة كانت وزارة خارجيتنا تقول بأنّ دخولنا في الميثاق يثير مشاكل مع إسرائيل، ويزيد في حدة معارضة مصر ولا سيما وأنّ الجو في الشرق الأوسط كان قد بلغ ذروة التأزم فمن الأفضل أن نتجنب القيام بأي عمل يزيد في تعقيد الأمور، وأن نبقى على هامش الميثاق محتفظين بحرية العمل.

بعد هذه المحادثات صدر بلاغ رسمي يعلن عدم استعدادنا لدخول الميثاق، ولكن لحفظ التوازن، أكد البلاغ مساندة الولايات المتحدة «القوية» لأغراض الميثاق وأهدافه ووعد بأن يقوم «المراقبون» الأميركيون بدورهم بصورة بناءة في لجان الميثاق. وهذا الاعتماد على المراقبين كان يقلقني بصورة جدية، وقد أرسلت تحذيرات عنه إلى واشنطن عدة مرات قبل اجتماع المجلس في طهران.

وفي رسائل التحذير هذه، قلت أنّ التخطيط في الميدانين الاقتصادي والعسكري يجري بسرعة وأنّ حضورنا «كمراقبين» سيلقي علينا تبعات في نظر أعضاء الميثاق، فنحن نقحم أنفسنا في تلك المواضيع دون أن يكون لنا حق الاقتراع، ونشترك في اللجان دون أن نكون عضواً في الميثاق، ولنا صوت في اللجان ولكن لا صوت لنا في المجلس حيث تتخذ القرارات النهائية.

وقد ألحيت على واشنطن بأن تحترس، لئلا يؤدي الضغط علينا من قبل الدول الأعضاء إلى إثارتنا وإعطاء المساعدة لمجرد سد الثغرات فإما أن نشترك

في الميثاق أو نتخلى عنه. ونصحت بتجنب الدخول في التزامات أخرى، ما لم تكن لنا في الميثاق صفة المساواة.

وعلى كل حال، فإننا لم نفعل في اجتماع طهران أكثر من الانضمام بصورة أصيلة إلى اللجنة الاقتصادية.

الفصل السابع

الهجوم على مصر وأزمة قناة السويس

سنة ١٩٥٦م

في الفترة الواقعة بين اجتماع مجلس الحلف في طهران والاجتماع الثاني في كراتشي في حزيران ١٩٥٧م، تعرض نوري - وعضوية العراق في الميثاق - إلى أعظم الحملات التي شنت عليه حتى ذلك الوقت، داخل البلاد وخارجها. وكان سبب هذه الحملات العمل العسكري الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، وكادت أزمة قناة السويس أن تطيح بنوري.

بدأت إسرائيل هجومها على مصر يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م. وفي يوم ٣٠ منه، قدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذارين إلى كل من إسرائيل ومصر، لاستبقاء قواتهما على بعد عشرة أميال من قناة السويس، وأعلنتا أنّ القوات البريطانية والفرنسية ستقومان باحتلال منطقة القنال بالقوة عند الضرورة. وحين بدأت هذه القوات محاولة الاحتلال، لاقت مقاومة من المصريين، وهكذا بدأت الحرب.

لما زرت نوري يوم ١ تشرين الثاني، وجدته منهوكاً شارد البال أكثر من أي وقت مضى. وقد اعترف بأنه لم يكن يعلم سلفاً بطبيعة العمل البريطاني أو مداه، وكان يظن بأنّ بريطانيا ستقوم بعمل رادع ضد إسرائيل فقط وأوضح قائلاً: **«كنت أظن أنّ المعتدي سيعاقب»**.

هذا التطور في الحوادث أنهك نوري كثيراً، وقال أنه لا يدري ماذا يفعل، وكيف يعالج هذا الشعور القوي المتزايد ضد بريطانيا. وفي اليوم نفسه أعلنت الأحكام العرفية بموافقة مجلس الوزراء. وتظاهر حوالي (٥٠٠) طالب ضحى ذلك اليوم في بغداد تأييداً لمصر، وقد أمكن تفريقهم بسرعة وسلام.

وكان استياء الرأي العام من بريطانيا يزداد تفاقماً، بسبب الاعتقاد الشائع بأنّ العمل البريطاني الفرنسي ما هو إلّا جزء من خطة مدبرة مع إسرائيل للقضاء على الرئيس عبد الناصر. وبدأ موظفي الحكومة الصغار يتساءلون فيما إذا لم يكن الوقت قد حان للتخلص من الحكومة العراقية الموالية للبريطانيين.

أما كبار الرسميين، فبالرغم من أنهم لم يكونوا مستائين للورطة التي وقع فيها عبد الناصر، إلّا أنهم كانوا قلقين جدًّا للموقف الصعب الذي كان يعانيه العراق. وكانوا يشعرون بأنّ بريطانيا قد خذلت العالم العربي خذلاناً كبيراً، وبأنّ العراق قد يضطر إلى اتخاذ موقف معارض لبريطانيا. وكان العراقيون يعرفون تفوق إسرائيل العسكري على الأردن وسوريا، ويتألمون له، وهذا مما زاد في قلقهم.

وفي يوم ٣ تشرين الثاني، سافر نوري إلى طهران ليحضر اجتماع الأعضاء المسلمين في ميثاق بغداد، وقد دعا إليه الرئيس الباكستاني ميرزا. ثم عقد اجتماعان في بغداد، في ٩ تشرين الثاني و١٩ منه، بحثت هذه الاجتماعات في المشاكل التي نشأت عن هجوم بريطانيا على مصر.

وفي ١٠ تشرين الثاني، أي بعد اجتماع الأعضاء المسلمين في طهران، والاجتماع الأول لهم في بغداد، أصدرت الحكومة العراقية بياناً يتضمن حلاً مبتكراً لمجابهة الأزمة، وفي هذا الحل تظهر براعة نوري وشجاعته. فقد ارتأى مجابهة فرنسا بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، على أن تؤيد ذلك الدول الإسلامية الصديقة، وتمكن من استثناء بريطانيا من القرارات التي يتخذها

ميثاق بغداد. وجاء في البيان الذي أذيع بعد الاجتماع أنه «نظراً للأحوال الراهنة»، فقد اقتصرت الاجتماعات على الدول الإسلامية الثلاث الأخرى.

وقد سبب هذا البيان بعض المشاكل لنا. فنحن لم نكن عضواً في الميثاق، وكنا عضواً في اللجنة الاقتصادية. فإذا دعي الأعضاء للاجتماع - والإنكليز مستثنون منه بسبب السويس - كنت أتوقع أن يجاز لي حضور الاجتماع كمراقب، وأبلغت وزارة الخارجية الأميركية عزمي هذا. أما إذا دعيت اللجنة الاقتصادية للاجتماع فينبغي لنا عندئذ إما أن نقف بجانب أصدقائنا المسلمين أو أن نرفض الحضور انسجاماً مع أصدقائنا البريطانيين.

وقد رجح عندي الاحتمال الأول. ولكن قبل أن تتمكن وزارة خارجيتنا من الإجابة، حل البريطانيون المشكلة بالنسبة لنا حين أخبروا وزارة الخارجية العراقية بأنهم سيحضرون اجتماعات كافة اللجان كالعادة، بينما استمر الأفراد البريطانيين في سكرتارية الميثاق بأعمالهم كالعادة.

وفعلاً، بينما كان الأعضاء المسلمون للميثاق مجتمعين في بغداد، دعيت إلى الحضور مرتين ليلاً في اجتماعاتهم في قصر الزهور.

وفي الاجتماع الأول كان من بين الحاضرين البارزين ولي العهد الأمير عبد الإله ونوري السعيد والفريق **رفيق عارف** رئيس أركان الجيش العراقي ومندريس والسير مايكل رايت. وقد لاحظت بصورة خاصة هدوء مندريس في ذلك الوقت. وكان نوري مرتبكاً، والفريق رفيق متجهماً، كما كان السفير البريطاني حزيناً.

وقد أخبرني مندريس بتفاصيل المحادثات التي قام بها الأعضاء المسلمون في طهران. وكانت النقطة البارزة في محادثاتهم التخوف من تدخل السوفيات عسكريًّا بالنسبة للحالة القلقة، وكانوا يشعرون بأنّ التدخل السوفياتي هو احتمال وارد. وباجتماع طهران أجمعت الآراء على أنه لا يمكن

إرساء قواعد ميثاق بغداد على أسس قوية ما لم تشترك فيه الولايات المتحدة.

ثم تكلم نوري سائلاً عن آخر الأخبار من واشنطن، وكان جوابي له بأننا نعمل على تعزيز أسطولنا في البحر المتوسط وبأنّ الرئيس الأميركي قد أرسل رسالة إلى بن غوريون، فارتاح نوري لهذا الجواب، كما خف التوتر بصورة عامة. وبينما كان المجتمعون على وشك إنهاء اجتماعهم، تلقينا خبراً مفاده أنّ الإذاعة البريطانية أعلنت بأنّ القوات الإسرائيلية ستنسحب من الأراضي المصرية، فقال مندريس: «ها هي نتائج اتصالات الرئيس آيزنهاور مع بن غوريون، وقد جاءت في وقتها».

وقبل أن أترك الاجتماع قال لي مندريس بصورة خاصة بأنه مسرور من محادثات طهران، «لأنها قد صفّت الجو فيما يتعلق بعلاقاتنا مع بريطانيا».

وبعد هذا الاجتماع بمدة قصيرة، عاد مندريس إلى أنقرة، إلّا أنه قدم إلى بغداد ثانية بعد حوالي أسبوع. وفي هذه المرة جاء الرئيس ميرزا ورئيس الوزراء الباكستاني سهروردي ووزير خارجية إيران أردلان. وقد دعاني مندريس لزيارته يوم وصوله، وقال لي بأنه سبق أن تكلم مع نوري ومع الرئيس الباكستاني ورئيس وزراءه ومع وزير خارجية إيران بضرورة السعي لعودة بريطانيا بسرعة إلى دورها الفعال في الميثاق، إلّا أنّ ذلك لم يكن سهلاً. وقال إنّ الاجتماع الذي سيحسم هذا الموضوع، سيجري مساء في قصر الزهور.

رأيت أن أذكره بهذا الصدد ببيان الرئيس آيزنهاور الذي صدر قبل بضعة أيام، وقال فيه بأنّ الولايات المتحدة تريد المحافظة على علاقتها بأصدقائها القدماء، فيما تتولى الأمم المتحدة حل المشاكل التي نشأت عن قناة السويس وعن العمل العسكري ضد مصر.

ولدى عودتي إلى قصر الزهور قبيل منتصف الليل، وجدت جماعة

الاجتماع الأول حاضرين، يضاف إليهم الباكستانيون والإيرانيون. وقد تولى السهروردي رئيس وزراء باكستان أكثر الحديث، وكان عبء حديثه الطويل موجهاً إليّ على الأغلب، فقال إنّ الحاجة إلى الولايات المتحدة لتكون عضواً كاملاً هي على أشدها اليوم. ولم يكن بإمكاني أن أقول غير أنّ الولايات المتحدة قطعت على نفسها أن تجد حلاً لنتائج العمل البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ضمن نطاق الأمم المتحدة.



الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله

وهنا حشر نوري اقتراحاً بأنه قد يكون من المناسب أن ترسل الولايات المتحدة سفينة أو سفينتين من الأسطول السادس لتقوم «بزيارة ودية» إلى بيروت. وأخبرني الرئيس ميرزا بأنّ الجماعة قد طلبوا إلى ولي العهد الأمير عبد الإله أن يسافر إلى واشنطن ليعرض قضيتهم هناك. وقد تمت هذه الزيارة فعلاً بعد مرور بضعة أشهر.

وفي يوم ٢١ تشرين الثاني، طلب مندريس أن أزوره في السفارة التركية، فقال لي أنّ الأعضاء الأربعة المسلمين يجدون صعوبة في وضع

مسودة بيان مقرراتهم في بغداد. وهم يريدون أن يذكروا فيه شيئاً ما يدعم نوري، فهل يمكن ذكر شيء عن دخول أمريكا الميثاق، أو على الأقل أن يقال بأننا دعينا مرة أخرى للدخول فيه. فقلت له أنه لما كان لا يوجد ثمة أمل في دخولنا آنئذ أو في المستقبل القريب، فالأفضل ألا يشار بتاتاً إلى الولايات المتحدة والميثاق.

وفي اليوم التالي زارني ولي العهد ونوري في السفارة لنبحث في البيان وفي علاقتنا بالميثاق. ولم يرغب نوري بذكر شيء عن أميركا، إلّا إذا أتبعنا البيان بإعلان اشتراكنا مبكراً ولما بينت أنّ ذلك أمر غير ممكن، أجاب نوري بلهجة الرجل المجرب: الأفضل إذن أن تتجنبوا نشر بيانات عامة من شأنها أن تثير آمالاً كاذبة!

كان أصدقاء نوري في الدول الإسلامية قلقين على مستقبل نوري، وهم على حق بذلك. فقد كانت المظاهرات العارمة تنادي باستقالة نوري خلال تشرين الثاني وكانون الأول، وفي أول السنة الجديدة.

ففي تشرين الثاني حدثت اضطرابات خطيرة في بغداد والنجف والموصل، واضطرابات أخف منها في الكوت وسامراء وكركوك. وكان الشيوعيون والبعثيون يحرضون الطلاب بدعاياتهم على القيام بتلك المظاهرات على الأكثر. وقد شجعهم على ذلك سيل الدعاية الدافق من القاهرة والشام. وقد سقط قتلى، وأريقت دماء بسبب تصادم الشرطة مع المتظاهرين المسلحة. وفي الموصل والنجف دعي الجيش لكي يعزز الشرطة. ودل التعداد الرسمي على أنّ عدد القتلى في هذه الحوادث بلغ (٢٥). ويعتقد بصورة عامة أنّ الرقم الحقيقي كان أكثر من ذلك.

عندما اندلعت أزمة السويس، كان قد مضى على وجود نوري في الحكم سنتان، وبلغ مرحلة يستند فيها حكمه إلى الشرطة والجيش والصحافة، وسيطرة على الحياة السياسية في البلاد بدرجة واسعة، مع التصميم على مقاومة ضغط

(الرعاع) وعند ابتداء الاضطرابات أقفلت الكليات والمدارس لمدة غير محدودة، وفرض الأحكام العرفية بقوة، ومنها الرقابة على الصحافة، كما عطل البرلمان(١). وقد ألقي القبض على عدد من اليساريين المعروفين والوطنيين المتطرفين، وأوقفوا بصورة مؤقتة. وقد ساعدت صلابة نوري وشجاعته في المحافظة على معنويات أعضاء الحكومة الأقل ثباتاً. ولم تكن لدى مزاحميه من السياسيين رغبة في تسلم مسؤولية الحكم في ظروف غير مستقرة كهذه.

وفي أثناء حديثي مع ولي العهد، في حوالي نهاية شهر تشرين الثاني، أشار إلى الضغط الموجه إلى القصر لتنحية نوري عن الحكم، وقال: «إنّ تبديل السياسة أمر لا يمكن التفكير فيه وتبديل الحكم سيكون عبارة عن تبديل وجوه ولذلك يبدو من الأفضل التمسك بنوري».

وفي كانون الثاني ١٩٥٧م ظهر أنّ نوري قد قاوم الزوبعة، فقد أعيد فتح المدارس، وتم ذلك بعد تأجيل دراسة (٣٠٠) طالب، وإدخالهم إلى الجيش ليقضوا خدمتهم العسكرية الاعتيادية. وقد زاد هذا التدبير في معارضة نوري عند المثقفين، بالرغم من أنّ الكثير من الأساتذة والضباط قد رحبوا بعودة الفعالية الدراسية الاعتيادية.

ولا شك أنّ ثبات نوري لهذه الأزمة الطويلة قد عزز هيبته، ولكنه انتقص من شعبيته.

مَبدأ آيزنهاور وبعثة ريشارد

بعد عودة الهدوء سطحيًّا على الأقل، استأنف البريطانيون حضور جلسات الميثاق في اجتماعات نواب الوزراء وفي اجتماع المجلس في حزيران، الذي عقد في كاراتشي. وكانوا قد عادوا للاشتراك بصورة كاملة.

---

(١) غلطة من المؤلف لأنّ البرلمان لم يعطل.

وفي هذا الوقت أذيع مبدأ آيزنهاور في واشنطن، ثم زارت بعثة ريشارد بغداد. ذلك أنّ أزمة سنة ١٩٥٦م قد دعت واشنطن إلى إعادة النظر بسياستنا في الشرق الأوسط، وتقرر تعزيز الإجراءات، إن لم تؤخذ إجراءات جديدة، لنؤكد للعالم عزم الولايات المتحدة على مساندة استقلال بلدان الشرق الأوسط. وكانت نتيجة ذلك ظهور مبدأ آيزنهاور، في رسالة خاصة بعث بها الرئيس آيزنهاور إلى مجلس الأمة يوم ٥ كانون الثاني ١٩٥٧م. وقد أصبح لمبدأ آيزنهاور قوة القانون بعد أن وافق عليه المجلس في آذار، وخول بموجبه الرئيس آيزنهاور أن يستعمل قوات الولايات المتحدة للمحافظة على استقلال أي بلد أو مجموعة بلدان في الشرق الأوسط بناء على طلبها، ضد أي عدوان موجه من أي بلد واقع تحت سيطرة الشيوعية الدولية، وتقديم المعونة العسكرية لأي بلد أو مجموعة بلدان تطلبها، والتعاون مع أي بلد أو مجموعة بلدان لبناء قوتها الاقتصادية ولدعم استقلالها.



الرئيس أيزنهاور

وقد عبر نوري فوراً عن تأييده القوي لهذا المبدأ، ورحب به لا كضمانة ضد العدوان الشيوعي المباشر فحسب، بل ايضاً كضمانة ضد أي بلد عربي قد تكون له ميول شيوعية. وقد نظر إلى المبدأ كسند لسياسته الدولية، وكقوة تعزز موقفه ضمن البلاد العربية.

وبعد تأييد مجلس الأمة للمبدأ بمدة قصيرة، عين جيمس. بي. ريشارد برتبة سفير، ليرأس وفداً إلى الشرق الأوسط يقوم باستطلاع حاجات المنطقة. وقد زار الوفد خمسة عشر قطراً، منها العراق. وقبل أن يترك الوفد واشنطن، عبر نوري عن أمله بأن يكون للوفد الصلاحية الواسعة التي تسمح له بالنظر في مساعدة الولايات المتحدة لبعض الفعاليات في ميثاق بغداد.

وصلت البعثة إلى بغداد في أوائل نيسان. وبنتيجة دراساتها حصل العراق على معونة عسكرية مباشرة، ومعونة اقتصادية، كما حصل ميثاق بغداد على بعض التأييد لمشاريعه غير العسكرية، وكلها على أساس الهبة. وقد استلم الجيش مدفعية وأجهزة إلكترونية. كما استلمت الشرطة بعض التجهيزات الحديثة. وأجيز للعراق الحصول على تجهيزات هاتفية حديثة، ليتمكن من المساهمة بدوره في شبكة مواصلات عامة للمنطقة. وخول استخدام مهندسين استشاريين، للإشراف على إنشاء سكة حديد بغداد - كوت - بصرة.

وفيما يتعلق بمشاريع ميثاق بغداد، أعلن السفير ريشارد في مؤتمر صحفي ببغداد يوم ٨ نيسان أنّ الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية، لتضع بتصرف السكرتير العام لميثاق بغداد مبلغاً يصل إلى مليون دولار، لتغطية نفقات تصاميم السكك الحديدية والطرق الكبرى والمواصلات الهاتفية التي أوصت بها اللجنة الاقتصادية للميثاق، ومبلغ (١١) مليون و(٥٠٠) ألف دولار للأعضاء الأربعة في الميثاق للدراسات الهندسية والتجهيزات اللازمة لتلك المشاريع.

وقد نشرت الصحافة أنباء هذه المنح بصورة محدودة وببرود ظاهر، كما اتخذت ثلاث صحف من هذه المناسبة فرصة لتوجيه «كتاب مفتوح» إلى ريشارد، تنذر فيه أنّ الطريق للحصول على علاقات أفضل بين الولايات المتحدة والعرب يكون بسحب الولايات المتحدة تأييدها لإسرائيل.

اجتماع المجلس في كاراتشي حزيران ١٩٥٧م

كان اجتماع المجلس الوزاري للحلف في كاراتشي قد تأجل من كانون الثاني إلى حزيران بسبب أزمة السويس. وحين اقترب موعد الاجتماع أخذت واشنطن كالعادة، تدرس كيفية تقوية ميثاق بغداد دون الدخول فيه.

في طهران أصبحنا أعضاء في اللجنة الاقتصادية، وبقيت اللجنة العسكرية: فلم لا نشترك فيها؟

سبق لي أن أوضحت موقفي بجلاء. فقد كنت أعارض في تولينا مسؤوليات أكثر في الحلف ما لم يصبح لنا صوت في مجلسه. ولا يمكن الحصول على مثل هذا الصوت إلّا بالعضوية. ثم جاء ما يؤيد تخوفي من تردد واشنطن، لا عن طريق وزارة خارجيتنا، بل من السفارة البريطانية في بغداد. فقد أبلغتنا في أوائل آذار بأنّ السفير البريطاني في بغداد، بناء على رسالة تلقاها من السفارة البريطانية في واشنطن، قد أبلغ نوري بعزمنا على الاشتراك في اللجنة العسكرية، فقال نوري «في هذه الحالة يمكننا أن نعقد المجلس في نهاية الشهر».

لم أتبلغ من وزارة الخارجية الأميركية إلّا في نهاية الشهر قراراً بالاشتراك في اللجنة العسكرية، وبتخويلي إبلاغ ذلك إلى نوري، وحين أبلغته، أظهر نوري سروره، ولكنه لم يتمالك أن يبدي قوله: «إنّ الدخول في لجنة أخرى لا يعطيكم صوتاً في المجلس». ثم قال بروح طيبة: «أخبر المستر داليس بأنه في هذه الحالة يسرني أن أصوت نيابة عنه إذا رغب. . .».

اجتمع مجلس الحلف من ٣-٦ حزيران. وكان رئيس الجلسات رئيس الوزراء حسن سهروردي الزعيم السياسي من شرق باكستان، وكان هذا الرجل الثرثار منطقيًّا، كما وجدته في اجتماع منتصف الليل في تشرين الثاني ببغداد. ولكنه لم يتكلم هذه المرة وحده باسم الباكستانيين، بل دعا عدة مرات الجنرال **أيوب خان** الذي كان رئيساً لأركان الجيش، ليجيب على بعض الأسئلة.

واليوم تبدلت الأدوار التي كان يقوم بها هذان الرجلان، فالجنرال أيوب الذي استولى على السلطة بعد انقلاب أبيض في تشرين الأول ١٩٥٨م، هو الآن مشير ورئيس للجمهورية. وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٢م ألقى القبض على السهروردي وأودعه السجن. ولدى إطلاق سراحه يوم ٩ آب ١٩٦٢م أصدرت الحكومة الباكستانية بياناً تقول فيه بأنّ السهروردي كان قد سجن «لمنعه من القيام بعمل يعرض سلامة باكستان للخطر». وأضاف البيان يقول بأنّ «الحكومة مقتنعة الآن بأنّ السيد سهروردي لن يباشر بعد الآن أية فعاليات استفزازية»[١].

وعلى غرار اجتماعات المجالس السابقة، قمت بدور المراقب في هذا الاجتماع. وبعد ختام اجتماعات كاراتشي بيومين، أي في ٨ حزيران، استقال نوري بعد أن تولى الحكم منذ ٤ آب ١٩٥٤م وكانت تلك السنوات ثقيلة المسؤولية، بلغت قمتها في أزمة قناة السويس وفي آثارها المحطمة للأعصاب في إرهاق العراق. ولما سألت أحد الأشخاص الذين هم موضع ثقة القصر ونوري عن سبب الاستقالة أجاب: «إنه متعب، وسيحصل على بعض الراحة بناء على نصيحة أخلص أصدقائه. ولكنه سيعود للحكم بعد بضعة أشهر».

---

(١) جريدة نيويورك تايمز ٢٠ آب ١٩٦٢م.

اجتماع المجلس في أنقرة ١٩٥٨م

كان الاجتماع التالي والأخير لمجلس ميثاق بغداد قد بدأ في أنقرة يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٨م، واستمر إلى ٢٩ منه. ولم تبق هناك لجان لنشترك فيها، بل كانت مساهمتنا في هذه المرة ذات صبغة مختلفة تماماً.

وكان من دواعي فرح الأعضاء كافة أنّ الوزير دالاس نفسه جاء للمرة الأولى إلى هذه الاجتماعات ليرى كيف تسير.

خلف نوري في رئاسة الوزارة **علي جودت الأيوبي**، في ١٨ حزيران ١٩٥٧م، وهو من رؤوساء الوزارات السابقين. وكان في وقت من الأوقات سفير العراق في واشنطن. وحين ودعت نوري في المطار وهو مسافر إلى لندن، كان قد مضى على حكومة جودت في الحكم ستة أيام، وكان نوري مسافراً لفحص طبي آخر وكان أحد مشاغله حين سفره مستقبل ميثاق بغداد، فقال لي عند الوداع بأنّ جودت من أصدقائه المخلصين الذين لهم منزلتهم منذ زمن طويل، وقد ساعد على دخول العراق في ميثاق بغداد وساند ذلك الميثاق دون تردد. ولكن الأيام مرت ولم يعلن جودت عن دعمه للميثاق علناً، وأخذ يشعر بالقلق من ناحية الميثاق ظل شأنه كذلك حتى تركت البلاد.

لم يوضح علي جودت سياسته للصحافة إلّا في يوم ٦ تموز. وكانت النقاط البارزة فيها تدور حول ارتباط العراق بالعالم العربي. ومع أنه أشار إلى بعض الالتزامات العراقية، إلّا أنه لم يذكر ميثاق بغداد بالاسم، كما لم تكن هناك إشارة إلى العدوان الشيوعي، ولا إلى النواحي الحسنة في علاقات العراق بالغرب. فهو لم يتكلم عن احتمال انسحاب العراق من الميثاق، ولكنه في الوقت نفسه لم يعلن تأييده. ولا بد أنّ هذه التصريحات قد تركت عند نوري، وهو في لندن، شعوراً بالخيبة.

استمرت حكومة علي جودت الأيوبي حتى ١١ كانون الأول ١٩٥٧م،

وتلتها حكومة برئاسة **عبد الوهاب مرجان** هو من أنصار نوري. ومع أنّ نوري لم يكن في الحكم حين اجتمع مجلس الحلف في أنقرة، إلّا أنه حضر بصفته رئيساً للوفد العراقي، تماماً كما فعل في طهران وكاراتشي.

وفي عصر يوم الجلسة الختامية في أنقرة وصل تقرير يفيد بأنّ مصر وسوريا قررتا الوحدة، فراح أعضاء الميثاق - وعلى الأخص تركيا والعراق - يتتبعون باهتمام شديد التطورات التي نتجت عن هذا القرار. ومع أنّ قرار الوحدة لم يكن مفاجئاً إلّا أنه أقلق الجماعة كثيراً، وأبدى الوفد العراقي بطبيعة الحال اهتماماً خاصًّا. وكان الانزعاج بادياً على وجه نوري أكثر من جميع أعضاء الوفد. وأرجئ اجتماع المجلس وملامح القلق بارزة من التطورات السيئة التي نشأت.

ولكن قبل أن تمر بضعة أيام على الوحدة، أخذت الأمور تتأزم بين القاهرة وبغداد. ففي ١ شباط أعلن رسميًّا إنشاء الجمهورية العربية المتحدة. وفي يوم ١٢ شباط، أي بعد أقل من أسبوعين من عودة نوري من بغداد إلى أنقرة، أعلنت الحكومتان العراقية والأردنية بأنهما قد شكلتا اتحاداً اسمه «**الاتحاد العربي**». وبعد ذلك بمدة قصيرة عاد نوري إلى الحكم كرئيس للوزارة العراقية، ثم كرئيس وزراء للاتحاد.

وخلال الشهور المتبقية من حياته وبالرغم من انشغاله في تعزيز الاتحاد العربي ليكون متوازن الأثر مع الجمهورية العربية المتحدة، كان يجد الوقت للاهتمام بميثاق بغداد. وحين رأيته آخر مرة يوم ١٢ تموز، أي قبل مصرعه بثلاثة أيام، أخبرني بعزمه على السفر إلى إستانبول مع الملك في (١٤) تموز، ليحضر محادثات الأعضاء المسلمين للميثاق، قبل اجتماع المجلس، الذي كان قد حدد موعده في نهاية ذلك الشهر في لندن.

إنّ تعلق نوري بميثاق بغداد لم يتبدل بتاتاً. وكان دائم التفكير في أساليب

تقويته. وكانت ملاحظاته في اجتماعات المجلس موضع إصغاء واحترام. وكثيراً ما كان يبدي مخاوفه المخلصة من التدخل العسكري السوفياتي، ويجلب الانتباه إلى الأوضاع السياسية القلقة في سوريا ولبنان ويعزوها إلى الشيوعيين، أو إلى الدعاية بتحريض من الشيوعيين. وكثيراً ما يبحث في العلاقات ما بين العرب، ويلاحظ بحزن عزلة العراق داخل البلاد العربية. وفي مثل هذه الحال كان يطلب «دعم الميثاق»، ويقصد بذلك دخول الولايات المتحدة فيه رسميًّا. فقد كان يعتقد جازماً بأنّ دخولنا في الميثاق سيخفف من ضراوة موسكو هذه، ويزيد في منعة البلاد العربية.

الفصل الثامن

سياسة نوري السعيد الداخلية

ثقافة نوري الباكرة، وتدريبه العسكري، وخدمته في جيش الإمبراطورية العثمانية التابع للسلطان، جميع هذه الأمور صاغت سجيته ورسمت حياته كشخصية فذة، فكان مؤدباً محبًّا للنظام. وكان يعالج المسائل العامة بدراسة دقيقة مدروسة.

ولما تقدم به العمر واكتسب سمعة «الرجل القوي»، جرت العادة أن يدعى إلى الاضطلاع بالمسؤولية في الأزمات وكان يستند على مؤازرة القصر والجيش والشرطة والسيطرة على الصحافة، وعلى المداورات التي يقوم بها بين الأحزاب السياسية والقادة السياسيين، ليبقى في الحكم متابعاً تحقيق مناهجه. ولم يكن نوري ليحسب حساباً للرأي العام إلّا قليلاً. وكان يثق بنفسه، وبطاقته على أن يقرر ما هو الأفضل لشعبه .**وقد سئل مرة في مؤتمر صحفي عن الإصلاح الزراعي، فوصف الشيوخ بأنهم «آباء عشائرهم»**. وفي السنوات الأخيرة من حياته كان يعتبر نفسه أباً للشعب العراقي. وكان المعجبون به والمبغضون له يدعونه على السواء بكلمة «الباشا».

القصر ••••••••••••••••••••••••••••••••••••

كان إخلاص نوري للقصر شديداً جدًّا، كما أنّ ولاءه للسلالة الهاشمية

كان ثابتاً لا يتزعزع. وقد بدأ هذا الولاء من أيام الثورة ضد الحكم العثماني، ونشأ عن تعلقه الشديد بالشريف حسين الحجازي مؤسس السلالة، ووالد أول ملك للعراق، فيصل الأول. وبقي هذا الولاء متيناً حتى آخر أيام ملك للعراق: فيصل الثاني، حفيد فيصل الأول.

وكانت المناسبة الوحيدة التي يتاح لي فيها رؤية نوري والملك الشاب معاً هي الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية. وكان نوري على الدوام يظهر الاحترام والصداقة. وخلال محادثاتي مع نوري، كان كلما أشار إلى الملك، ذكره بولاء وإخلاص لا شك فيهما.



الملك فيصل، والأمير عبد الإله ونوري السعيد، أثناء تدشين سد الرمادي في نيسان ١٩٥٦م.

ومقابل إخلاص نوري للهاشميين كعائلة، كان شعوره حيال ولي العهد الأمير عبد الإله ينطوي على تحفظ واضح. وحين زارني ولي العهد ونوري

لنبحث في البيان المتعلق بمؤتمر الأعضاء المسلمين في ميثاق بغداد، كان ولي العهد يتكلم وحده، بينما جلس نوري بهدوء وامتعاض. وكان موقف عبد الإله حياله وضعاً يتسم بنوع من الازدراء، وكأنه يقول: **«هذا رجل عجوز، ولكن لا بد من الصبر عليه!»**.

وبعد مرور أربعة أيام على تلك الزيارة جاء نوري للسفارة ليراني، ويزكي زيارة ولي العهد إلى واشنطن ليكون ناطقاً بلسان الدول الإسلامية الأربع في ميثاق بغداد. فبالرغم من علاقته المتوترة بالأمير، كان نوري يتحدث عنه دون مرارة. وقد نجح في مسعاه هذا.

كان نوري يتحلى بروح النكتة ولا يتردد باستعمالها حتى فيما يتعلق بولي العهد. وكان يروي قصة حدثت في واشنطن في صيف ١٩٥٢م في **عهد رئاسة ترومان**، حين رافق نوري الملك فيصل والأمير عبد الإله - الذي كان وصيًّا حينذاك - في رحلتهما.

يقول نوري أنّ عبد الإله كان مولعاً بالملابس، وفخوراً بمعرفته بها. وفي عصر أحد الأيام خرج نوري مع عبد الإله يسيران في شارعي «ج» و«ف» في واشنطن، لشراء بعض الحاجيات. وكان عليهما أن يزورا الرئيس ترومان في اليوم التالي، وكانت جميع واجهات المحلات التي مرا بها، تعرض بدلات من نوع «سيرسكر». وهي ملابس رخيصة وشائعة، معدة للعمال، ولا يرتديها أصحاب المنزلة. ومع ذلك، أعجبت نوري وأراد أن يشتري منها، فلم ينصحه عبد الإله بذلك، فنزل عند رأيه احتراماً له. وفي اليوم التالي، حينما توجها لزيارة الرئيس ترومان، شاهداه منبسطاً في بدلة من نوع «السيرسكر» فبدت الدهشة على عبد الإله، بينما ابتهج نوري.

وفي صيف ١٩٥٥م وأوائل خريفها، كما نسمع انتقادات موجهة للملك فيصل الثاني في بغداد بسبب غيابه طويلاً خارج البلاد. وقيل لي أنّ ذلك أول

انتقاد مفتوح يوجه للملك منذ تتويجه في سنة ١٩٥٣م. وكانت العادة أن يتغيب الملك وخاله خلال الصيف. وفي سنة ١٩٥٥م تركا البلاد في حزيران، واقترب أيلول وهما لا يزالان في الخارج، فاشتد التململ. ويظهر أنّ الرأي العام استاء بصورة خاصة لغيابهما في وقت اشتداد الأزمة الجزائرية. والعراقيون، كباقي العرب في كل مكان، عاطفيون جدًّا بالنسبة إلى الجزائر. وفي حينه كان الرأي العام متسامحاً مع الملك بسبب شبابه. وكانت مظاهر الود التي يلقاها منبثقة عن كونه حفيد فيصل الأول - الذي كان الناس يمجدونه - أكثر من انبثاقها عن حقه كملك.

وبعد وصولي إلى العراق مباشرة، أخذت أشعر بأنّ الملك بحاجة إلى إثبات وجوده. لقد كان يتمتع بصفات رائعة، وله ذهن حاضر وشخصية محبوبة وجذابة. وكان وجود خاله ولي العهد - الصعب المراس وغير المحبوب - إلى جانبه دائماً، والحاشية المحيطة به، من الأعباء التي أثرت عليه.

لقد نال عبد الإله شهرة بإتقان المناورات السياسية الصغيرة والحيل كوصي، ولكنه لم يتقدم مع مرور السنين. كان جو القصر غير سليم، فلا عجب ألا يكون له سوى القليل من النفوذ في الحكومة، بالرغم من صلاحيته في تعيين وعزل رئيس الوزراء. وهذه الحالة لم تكن ذات بال ما دام هنالك شخص من عيار نوري. ولكن عند غياب رجل قوي عن رئاسة الوزارة، كانت سفينة الدولة تتأرجح بقلق.

وكان أقرب أصدقاء نوري، وحتى نوري نفسه، يتطلبون من القصر إظهار الرعاية لنوري حين يكونوا خارج الحكم. وشكا أمامي أحد الأصدقاء في شتاء ١٩٥٧م حين كان نوري خارج الحكم، بأنّ القصر يتجاهله، وقال: «إنّ نوري رجل عظيم، لا يصح تجاهله سواء أكان في الحكم أو خارجه». وقارن محدثي المعاملة الباردة التي يلقاها في القصر بالمعاملة الحارة التي كان قد لقيها في

واشنطن من الرئيس آيزنهاور والوزير دالاس. وأضاف: «إنّ ذلك أثر في نوري تأثيراً عميقاً أكثر من أي شيء عاناه من سنين».



الملك فيصل الثاني ملك العراق

الجيش

منذ انتهاء الانتداب في ١٩٣٢م، ولعشرة سنوات تالية تقريباً، مثل الجيش دوراً بارزاً في سياسة العراق. وبعد ذلك بقي الجيش بعيداً عن السياسة بالرغم من أنه كان قادراً على السيطرة على التطورات السياسية.

وفي سنة ١٩٥٤م صار الجيش الأداة الرئيسية بيد الحكومة القائمة ضد المعارضة الساعية لاستلام السلطة. ولا شك أنّ لنوري دخلاً كبيراً في هذه العلاقة بين الجيش والحكومة. فهو، كجندي محترف، ومصلحة الجيش تملأ

قلبه، كان مقبولاً بصورة عامة لدى العسكريين على اختلاف رتبهم. وقد كان حذراً من توريط الجيش في واجبات خارج حدود العراق أو حدود الدول العربية الأعضاء في ميثاق الضمان الجماعي العربي، كما ثبت ذلك أثناء المباحثات البرلمانية والمناقشات العامة حول المعاهدة التركية العراقية وميثاق بغداد. وقد جاهد دائماً للحصول على أحدث وأحسن الأسلحة لقواته. وكان الجيش يرتاح لوجوده في الحكم.

وثمة سبب آخر لقيام الجيش بحماية الحكومة من المعارضة. وهو أنّ الضباط الأقدمين، كرئيس الأركان اللواء **رفيق عارف**، ومساعد رئيس الأركان **اللواء غازي الداغستاني**، كانا من مؤيدي العرش المخلصين، ويعتقدون اعتقاداً جازماً بأنّ الجيش ينبغي أن يكون بعيداً عن السياسة. وكانا يتشددان في الابتعاد عن المطاحنات الحزبية، إلّا إذا كانت هذه الجماعة أو تلك تقوم بعمل تهديدي من شأنه تصديع موقف الجيش ذاته.



اللواء غازي الداغستاني

وقد ساعد هذا الموقف نوري كثيراً خلال السنوات الحرجة التي قضاها في الحكم بين (١٩٥٤-١٩٥٨م). فكان يشعر شعور ثقة بأنه يستطيع الاعتماد على بقاء الجيش بعيداً عن السياسة، وكان هذا الشعور يعطيه حرية العمل ليعالج القضايا بالطريقة التي يرى أنها الأفضل.

وقبل الانقلاب بحوالي عشرة أشهر أعدت السفارة في بغداد دراسة عن دور الجيش وموقفه، فاتضح منها أنّ الجيش لم يكن يقوم بدور فعال في السياسة، ولكن ضباطه وجنوده يشاركون السكان المدنيين في آرائهم وعواطفهم، وإنهم قوميون عرباً ومعادون لإسرائيل، وإلى درجة ما معادين لبريطانيا. أما كره الولايات المتحدة فقد خف بسبب المعونة العسكرية. واستنتجنا من ذلك بأنه إذا طرأ موقف مثير للعواطف، فقد يسبب رد فعل عنيف في الجيش، شأنه شأن الفئات الأخرى. وقد يؤدي رد الفعل هذا إلى التخلي عن الولاء للعرش. وقد ثبتت صحة هذه الدراسة حين حطم انقلاب (الزعيم) عبد الكريم قاسم الملكية.

الشرطة

كان نوري متمسكاً بجميع جوارحه باستتباب الأمن، ويعلم أنّ كل بناء ثابت مستحيل، إذا لم يستتب السلام والأمن. وكان ينتقص بسرعة كل ما من شأنه التأثير في الأمن، ولا يتردد في استدعاء الشرطة، وفرض الأحكام العرفية في الحالات الاستثنائية حين يرى ضرورة، لردع الاضطرابات أو قمعها. وكان يقابل تهديدات العناصر اليسارية برد فعل سريع أنه كان يخشاها بصورة خاصة، ويعتقد أنها تستلهم تصرفاتها من توجيهات المراكز الشيوعية خارج البلاد. ومع أنّ تاريخ نوري أكثر من استخدم الشرطة وقوات الجيش لمدد طويلة، إلّا أنه لم يحاول أن يفرض نفسه على البلد دكتاتوراً. وكان يتولى الحكم دائماً بأمر القصر، وكثيراً ما جرى ذلك في أوقات عصيبة، حتى أنّ خصومه السياسيين

الذين كانوا يتهمونه باستعمال أساليب الغطرسة، كانوا يحجمون عن تولي مسؤولية السلطة إذا كلفهم القصر بها.

ازدادت الفعاليات اليسارية في الأشهر التي سبقت عودة نوري إلى الحكم في سنة ١٩٥٤م، وبلغت أوجها في حزيران من تلك السنة، حين جرى انتخاب عشرة نواب من «الجبهة الوطنية». وعندما تولى نوري الحكم، توعد بكبح جماح «الفئة التي تحاول جر الشعب إلى الطرق المغلوطة بقصد خدمة الأجنبي وإثارة الخلافات السياسية وخلق القلق والفوضى بين الناس تحت ستار خدمة الديمقراطية والحرية والسلام».

وبدأ نوري ينفذ وعده في أيلول، فقد عدل قانون العقوبات ليمنع نشاط أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية، إلى جانب الحركات الشيوعية الأخرى. وقد أربكت المصادمات اليومية بين الشرطة والشيوعيين الحزب الشيوعي، حتى أصبح بعد مرور سنة، غير قادر على تكوين جبهة متضامنة ضد الحكومة. وكانت محاكمة المعتقلين من الشيوعيين يعقب اعتقالهم بسرعة، ويحكم عليهم بأحكام تصل إلى سنتين مع الأشغال الشاقة.

ولم توجه الشرطة اهتمامها إلى الشيوعيين المعروفين والمشبوهين فحسب، بل اهتمت أيضاً بالطلاب، لأنهم كثيراً ما كانوا يستجيبون للتحريض الشيوعي على التجمهر والمظاهرات والإضراب، كما اهتمت الشرطة أيضاً ببعض المعلمين وموظفي الحكومة الصغار. وكان الطلاب والمعلمون والمثقفون الصغار، يدفعون عادة ثمن تعاونهم مع الشيوعيين وأنصار السلام، الطرد من المدرسة والفصل من الوظيفة. وكانت الحكومة تصدر قوائم من وقت لآخر تعدد فيها أعمال الشرطة والمحاكم بهذا الصدد. فمثلاً، في تشرين الأول ١٩٥٤م، ذكرت القائمة أسماء (١١٩) شخصاً، منهم (٥٤) موظفاً صغيراً، والباقون من الطلاب. وفي قوائم ثلاث تالية، كان أكثر الأسماء من

الطلاب، مع قلة من المعلمين. وكانت أرقام تلك القوائم الثلاث ٣١ و٤٤ و٩٩.

وكانت الحكومة تمقت الحكم بالسجن على الطلاب. وقد اقترح أولاً إرسالهم إلى الخدمة العسكرية، ولكن هذا الاقتراح لاقى معارضة من السلطات العسكرية خوفاً على الأمن، فحلت المشكلة بتأسيس وحدة تدريب مستقلة منعزلة عن الجيش. ولم يستمر هذا الأسلوب طويلاً لأنّ الطرد من المدارس والفصل من الوظيفة فعلا فعلهما في التهدئة، ورجع تدريجيًّا الكثيرون من الطلاب والمعلمين إلى غرف الدرس. ثم صدر العفو عن بعض الشيوعيين، ففي نهاية آذار ١٩٥٦م أعلنت وزارة الداخلية عن إطلاق سراح حوالي (٥٠) شيوعيًّا من المحكوم عليهم بالسجن، وكانوا قد وقعوا جميعاً بياناً «يتبرأون» فيه من الشيوعية. ومن الـ(١٨٠) الذين بقوا يقضون مدة سجنهم، كان من المتوقع العفو عن (٥٤) منهم بإرادة ملكية حالما يوقعون بيان التبرؤ من الشيوعية.

وقد لعبت الشرطة واليساريون خلال هذه السنوات لعبة الأرجوحة، فكانت فترات الاعتقالات تتعاقب مع فترات هدوء وعفو. وكانت المعارضة والجماعات المستاءة تتحين الفرص باستمرار لتستكشف إذا كانت الحكومة عازمة على التساهل معها، وتمتحن ذلك بالإضراب.

مرت (٢٠) شهراً دون أي إضراب. وفي بداية حزيران ١٩٥٦م حدثت إضرابات استمر بعضها ثلاثة أسابيع. وكان غاية أحدها المطالبة برفع الأجور، وغاية الثاني الاحتجاج على تشريع برفع الحد الأعلى للإيجارات على المحلات التجارية، والثالث الاحتجاج على استعمال المكائن التي توفر في عدد العمال. ولكن الحكومة لم تخضع للتهديد، بل سيطرت على الموقف وهدأ انتشار هذا النوع الخاص من الاحتجاج.

وقبل مصرع نوري بعدة أشهر، دققت مع صديق لي في وزارة الخارجية عن قوة الشيوعيين، فسألته عن عدد الشيوعيين العقائديين المنظمين في ذلك الوقت في العراق، فأجاب: «٢٥٠ من المثقفين» وكانت الأكثرية تتمركز في بغداد، يليها منطقة البصرة، ثم تلي البصرة السليمانية ثم النجف. ومن بين المراكز الأربعة كانت البصرة أصعبها من جهة فرض السيطرة، وذلك لسهولة عبورهم للحدود بين العراق وإيران أو الكويت والعربية السعودية.

وكانت هيئة الأمم تقدر أنّ عدد سكان العراق سيبلغ سنة ١٩٥٩م قرابة (٧) ملايين. وبالنسبة إلى ذلك لم يكن الخطر الشيوعي كامناً في عددهم، فالشيوعيون كانوا جماعة صغيرة نسبيًّا، ولكنهم كانوا يمتازون بالضبط والتنظيم. وإذا أعطيت لهم الفرصة فإنهم يستغلون بسرعة شكاوي الجماهير. وبعض تلك الشكاوي صحيحة، وكانت الحكومة تعترف بها. ولذلك كانت الشرطة على أهبة الاستعداد الدائم.

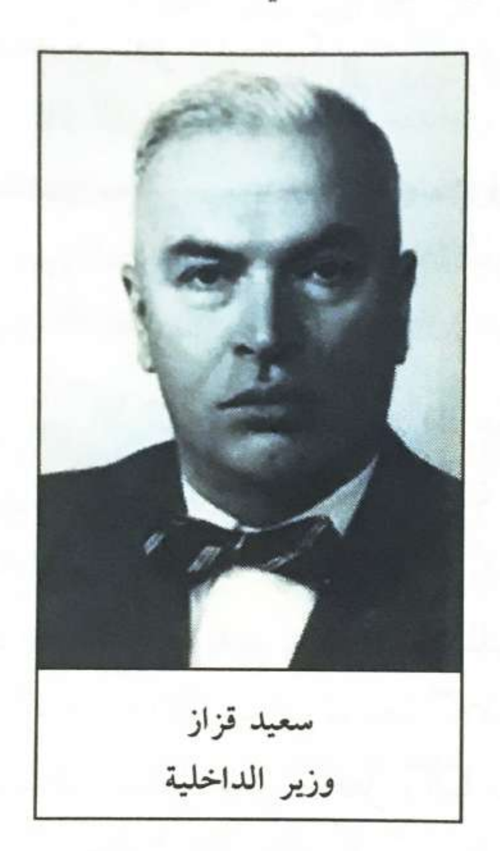
وكان نوري ينتصر دائماً للشرطة، كما ينتصر للجيش. وكان يريد أن يسلحهما بأحدث التجهيزات المتيسرة، وينتهز كل فرصة ليحصل لهما على تلك التجهيزات. وبعد أزمة السويس رأى أنّ الفرصة سانحة ليطالب بمعدات للشرطة، وفكر فيها بإتقان لدرجة أنه جاءني إلى السفارة ليعرض القضية علي.

وكان ذلك في كانون الثاني ١٩٥٧م، فبدأ حديثه بقوله أنّ الشرطة قامت بعمل يستحق التقدير في صد المظاهرات واستتباب الأمن خلال أسابيع الأزمة الحادة. وإذا كان الشرطة قد استطاعوا ذلك رغم تجهيزاتهم الناقصة، فقد لا تكون الحال هكذا في المرة القادمة. فلا بد لتوفير الاطمئنان من الاستحصال للشرطة على تجهيزات لاسلكية حديثة، ووسائط نقل وأسلحة صغيرة. وليس من العدل أن يدفع الجيش ثمن تلك التجهيزات من ميزانيته، ولذلك يأمل أن تقوم الولايات المتحدة بدفع نفقاتها وهي ليس بالشيء الكثير. ثم أضاف

بفطنته، قائلاً: «إنّ استتباب الأمن الداخلي خلال أزمة السويس كان في صالح الولايات المتحدة. وقد يتكرر حدوث موقف مماثل فإذا كان لتقديم المساعدات للجيش ما يبررها، فإنّ مساعدة الشرطة لها المبررات نفسها، لأنّ الجيش والشرطة يكملان أحدهما الآخر».

وكان من نتائج زيارة بعثة ريشارد إلى بغداد في نيسان ١٩٥٨م، أن أعطينا نوري بعض التجهيزات للشرطة.

ولا نستطيع إعطاء صورة كاملة عن جهود نوري في استتباب الأمن والنظام، دون ذكر **سعيد قزاز** وزير داخليته، الذي كان يعتمد عليه اعتماداً كليًّا.



سعيد قزاز
وزير الداخلية

وسعيد قزاز كردي، بدأ حياته في الوظائف كموظف مدني في سنة ١٩٢٤م .**وعند اعتقاله قال لمحكمة الثورة بعد الانقلاب: «سأصعد إلى المشنقة وسوف أرى تحت قدمي أناساً لا تستحق الحياة»**. وكان أعلى منصب شغله قبل

أن يصبح وزيراً للداخلية هو منصب مدير الميناء في البصرة. والبصرة هي مركز صناعة التمور ومركز شرطة نفط البصرة. بالإضافة إلى عمالها بالأرصفة، كان فيها عدد كبير من العمال الصناعيين. وقد ثبت أنّ العمال هناك كانوا يتحسسون بالدس الشيوعي، وكانت المدينة تقاسي أحياناً شر الإضرابات. ومن هذا المحيط والجو، انتقل القزاز إلى وزارة الداخلية. ولما كان قد زار الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٠م على حساب منحة الاختصاصيين، وعاد يحمل الإعجاب وشعور الود للولايات المتحدة، لذلك كان يميل إلى الكلام معنا بحرية وصراحة في السفارة.

وكان القزاز يشارك نوري في خوفه الأصيل من التأثير التخريبي للنشاط الشيوعي الهدام. وبوصفه من أهل الشمال كان - كنوري - يقظاً حيال الضغط السوفياتي من الخارج. كان القزاز لنوري صديقاً مقداماً، نزيهاً تماماً، وموضع ثقته العالية، ولذلك فقد وضع نوري على عاتقه مسؤوليات ثقيلة. وقد تقبلها القزاز دون تردد. وإليه يعود الفضل حتماً في استتباب الأمن الداخلي والاستقرار اللذين سادا رئاسة نوري الثالثة عشر للوزارة.

وكان القزاز من بين الأوائل الذين اعتقلهم (الزعيم عبد الكريم قاسم، ومن أوائل أعوان نوري الذين حوكموا علناً في محكمة قاسم العسكرية. وقد راقبت محاكمته على التلفزيون، ورأيته يقف منتصباً قويًّا لساعات، تحت وابل التهديدات والاتهامات والإهانات، فلم يعتذر ولم يطلب الرأفة. وكان يصر دائماً خلال المحاكمة بأنه فعل ما فعل بدافع تخليص بلاده وشعبه من الشيوعية. وإذا قدر أن يتكرر ذلك، فإنه سيفعل نفس ما فعل وكما كان هو يتوقع، ويتوقع كل من راقب إجراءات المحاكمة حكم عليه بالموت وشنق.

وكان من أوائل حفلات العشاء التي حضرتها أنا وزوجتي في بغداد، حفلة أقامها اللورد سولتر وزوجته. وكان اللورد سولتر في العراق ليقوم بدراسة

تحليلية لمنهج الإعمار للحكومة العراقية. وفي هذا العشاء التقينا أول مرة بالوزير القزاز وزوجته. وكانت هذه الحفلة مناسبة خاصة لهما أيضاً، ففيها جازفت السيدة القزاز وخرجت سافرة أول مرة. وكان يبدو عليها الخجل والحساسية بصورة واضحة، فظهورها دون حجاب بين الأجانب بدا أمراً صعباً عليها. وكان منظرها مؤثراً في وقارها، وهو إما بجانبها أو قريباً منها، يحاول تشجيعها بالكلام أو بالإشارات.

وبعد انتهاء محاكمة زوجها سعيد قزاز، صادفها أصدقاء في دكان ببغداد وحدها وهي تشتري فسطاناً، فأبدوا دهشتهم حين رأوها تفعل ذلك في هذا الظرف بالذات، فردت على نظراتهم الحائرة تقول، وهي رافعة الرأس: «إني جد فخورة بزوجي، وها أنا أحتفل بالمناسبة!».

الصحافة

من إحدى الشروط التي اشترطها نوري على القصر لقبول الحكم، إطلاق يده في إعادة النظر في امتيازات الصحف. ففي الشهور التي سبقت عودته، وقع ازدياد ملحوظ في عدد الصحف، واشتدت فيها التعليقات القاسية. وكان باستطاعة نوري وعن طريق قانون الصحافة أن يفعل شيئاً ما ضد ذلك، ففعله بسرعة. وفي الشهور الأولى من توليه الحكم عطل الصحف بمقياس واسع.

وإنصافاً لنوري، يجب أن نذكر أنه عند توليه الحكم، كان عدد الجرائد الصادرة حوالي (٢٠)، معظمها محدود التداول، وأكثرها لا يعتمد على درجة الانتشار أو الإعلان، في استمراره، بل على ابتزاز الناس. ومن الأعمال الحسنة التي قام بها نوري بعد هذا التعطيل الواسع، أنه أعاد الرخص إلى بضعة صحف من النوع الذي يشعر بالمسؤولية، على اعتبار أنها ستمارس السيطرة على نفسها بنفسها، ومع وجود سلطة العمل بيده في أي وقت أراد، الأمر الذي ساء

المعتدلين من أنصاره. ففي أوائل كانون الثاني ١٩٥٦م **انتقد جمال عمر نظمي**، وهو نائب من أربيل، ومن المحسوبين على نوري، انتقد قانون الصحافة أمام لجنة الأمور المالية في المجلس النيابي، وقال إنّ نوري يمارس رقابة مستورة على الصحافة، لأنه احتفظ بحق تنفيذ ذلك القانون، فينبغي إلغاؤه ورفع الحظر عن استيراد الصحف الأجنبية من الخارج.

وكان جواب نوري أمام اللجنة نفسها بأنّ القانون صدر بسبب شكوى الناس المتزايدة من الفوضى التي تسود الصحافة، وقد دخلت الصحافة عناصر استعملتها كأداة لنشر الآراء الهدامة، وتستهدف جيل الشباب بالدرجة الأولى. وهناك أشخاص معينون قلبوا الصحافة إلى وسيلة لابتزاز أموال الناس، والتشريع السابق لم يكن كافياً لمقاومة مثل هذه الأعمال.

وكانت صلاحية العمل بقانون الصحافة تمتد إلى أبعد من الصحف، وتتناول حتى المنشورات. ففي يوم ٨ شباط ١٩٥٦م أذيع نبأ اعتقال (١٢) شخصاً لتوزيعهم منشورات منسوبة «إلى حزب التحرير»، في مدن متفرقة كبغداد والموصل والبصرة. «وكانت هذه المنشورات تنتقد ميثاق بغداد بقوة، وتحث على إجراء إصلاحات داخلية مستندة إلى مبادئ الإسلام».

وفي المدة بين ٨ حزيران ١٩٥٧م حين أصبحت استقالة نوري نافذة، ويوم ١٨ حزيران ١٩٥٧م حين بدأ علي جودت بعمله كرئيس للوزارة، لم تكتب الصحف شيئاً، لا عن الحكومة المستقيلة ولا عن الحكومة الجديدة. ولكن يوم ٢١ حزيران، انفجرت الصحف كلها بالانتقادات والنصائح، وكأنها تعمل بوحي إشارة مدبرة، وطالبت كلها بمزيد من الحرية غير السياسية في الداخل، كما عبرت كلها عن رغبتها في القيام بعمل ما لإعادة الوحدة العربية في الخارج. ولعل **جريدة «البلاد»** المستقلة التي تصدر في بغداد، كانت أكثرها حدة في الانتقاد، فمع أنها شجعت الجهود التي كان علي جودت ينوي أن يبذلها لتحسين العلاقات بين الدول العربية أبدت تشاؤمها من إمكان إجراء

إصلاحات في الداخل، وكتبت: «إنّ سوء الحال في الداخل يعزى إلى فقدان الحياة الديمقراطية. ويستحيل في الوقت الحاضر ممارسة الحقوق المدنية التي يضمنها الدستور، ومن أهمها حرية تنظيم الأحزاب السياسية».

واستمرت الصحف تعبر عن آرائها بحرية، وزادت صراحتها بمرور الأشهر، وبحلول شهر تموز أخذ وزير الداخلية **اللواء سامي فتاح**، وهو قائد القوة الجوية سابقاً، يبدي قلقاً شديداً. وفي حديث لي معه في نهاية تموز قال إنه أنذر الصحافة بألا تسرف في حريتها، وهدد بعض الصحفيين بحرمانهم من الإعلانات الحكومية إذا لم يحسنوا سلوكهم، ثم قال لي: «علمت من أحد عملائي بأنّ أحد الصحفيين قال عني إنني أسوأ من الجنرال الذي كان قبلاً، أي نوري السعيد».

وبغياب نوري عن الحكم تكررت القصة القديمة فقد رفعت القيود، وتبع ذلك تحرر أوسع في التعبير، ثم عادت الحكومة إلى فرض القيود. وكان نوري يحاول تجنب الدوران في هذه الحلقة خلال حكمه، وذلك باستبقاء الوضع تحت سيطرة مستمرة، عن طريق التهديد باتخاذ الإجراءات. وإذا ثبت أنّ ذلك التهديد غير فعال، يعمد إلى تطبيق الإجراءات.

الأحزاب

شرط آخر أصر عليه نوري قبل موافقته على رجوعه للحكم في ١٩٥٤م، وهو منحه صلاحية حل الأحزاب السياسية. وقد حل فعلاً جميع الأحزاب، ومنها حزبه (حزب الاتحاد الدستوري). وأعلن أنه أصبح بإمكان أي شخص أن يتبارى في الانتخابات على قدم المساواة. وكان في هذا الأسلوب ابتعاداً عن الشكل التقليدي للحكومات البرلمانية في العالم بصورة عامة، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية.

وكان للعراق حكومة برلمانية منذ ١٩٢٥م حين صار الدستور[1] نافذ المفعول، حتى انقلاب الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨م. ولكن بالاسم فقط، ولا غرو في ذلك، فالحياة البرلمانية في العراق لم تكن أصيلة نامية، وإنما فرضت على البلاد من الخارج، ولا تتيسر للبلاد من الأسس الضرورية للحياة الديمقراطية الحقة إلّا القليل. ومن ذلك أنّ الأحزاب السياسية لم تكن معروفة يومئذ.

ظهرت الأحزاب بالاسم فقط في العراق، مع تعاقب المجالس النيابية. وهي حزب الجبهة الشعبية، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، الحزب الوطني الاشتراكي، حزب الاتحاد الدستوري (أي حزب نوري) وإلى جانب هذه الأحزاب الخمسة كانت يوجد الشيوعيون الممنوعون قانوناً كحزب، ولكنهم كانوا يعملون بالخفاء.

ومع أنّ الأحزاب الخمسة تبنت أهدافاً خاصة ونشرت مناهجها، فإنها في الواقع كانت تعمل كنوادي سياسية، وأعضائها مندفعون في مساندة رئيس الحزب، لا في تحقيق منهاج الحزب. ورغم ذلك، حين ألغيت هذه الأحزاب، ارتفعت أصوات كثيرة تنادي بضرورة إعادتها فوراً. وبعد مدة نزل نوري عند هذا الضغط، وكان الموقف مؤاتياً له، بعد أن تحقق الميثاق التركي العراقي والاتفاقية البريطانية العراقية الخاصة، وكلاهما من أهدافه المباشرة.

وفي ١١ آذار ١٩٥٥م أدلى نوري بكلمات سياسية متزنة أمام لجنة

---

(١) صودق على القانون الأساسي ووقعه الملك فيصل الأول في ٢١ آذار ١٩٢٥م. وتجد بحثاً عن أصوله وطبيعته في كتاب الأستاذ مجيد خدوري «العراق المستقل ١٩٣٢-١٩٥٨م»، في (الطبعة الثانية في نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٦٠م، الصفحات ١٣-١٨).

الشؤون الداخلية في مجلس النواب، فقال: «لا يمكن لأمة، أو لحكم ديمقراطي الاستمرار دون الاستعانة بالأحزاب، كجزء من كيان الحكم. وبلادنا لا يتسع المجال فيها لأحزاب سياسية كثيرة، بل يكفيها حزبان، أحدهما في الحكم والآخر في المعارضة».

كان هذا التصريح أول بادرة بدرت من نوري عن تفكيره بأسلوب الحزبين، الذي من شأنه أن يمنع تجدد نشاط الجماعات المنشقة، مما أضعف الحياة السياسية في البلاد .

هنالك سبب آخر دعا نوري إلى الرغبة في تحقيق النظام ذي الحزبين، واعتبره مهمًّا مثل - إن لم يكن أكثر - من منع عودة الأحزاب الفرعية أو المنشقة. ذلك أنّ نوري ومؤيديه - كما علمنا من محادثاتنا معهم - كانوا متأثرين جدًّا بالتنظيم المتفوق وبالضبط اللذين أظهرتهما القوات اليسارية في انتخاب الصيف السابق. فأرادوا قبل كل شيء منع هذا العنصر من الحصول على كيان شرعي كحزب. والخطة المثالية كما كان يراها نوري، هي إعادة حزبه الخاص، مع تشكيل حزب آخر، والأفضل أن يكون بإدارة منافسه الأهم صالح جبر، الذي كان يكن له احتراماً عظيماً.

وفي صيف ١٩٥٥م اتصل نوري بصالح جبر، فلم يشجعه جبر، وأجابه بأنه سيستمر في نشاطه السياسي، ولكنه ليس مستعدًّا لتنظيم حزب خاص به. ويبدو أنه لم يكشف لنوري سبب إحجامه عن تشكيله حزباً في ذلك الوقت. ولعل جبر شعر بأنه ما دام قانون الاجتماعات الذي يعطي وزير الداخلية صلاحيات واسعة على الجماعات والتجمعات نافذ المفعول، فكل حزب يشكل سيكون تحت رحمة الوزير. وقد أسر جبر إلى أحد أعضاء سفارتي يومئذ أنه قد مر زمن طويل على حزبه المجمد، ولذلك فقد الاتصال بأعضائه، ولا يدري كيف يستطيع أن يعيد حزبه إلى نشاطه ثانية.

وبالرغم من رفض جبر، فإنّ نوري عبر عن رغبته بضرورة تنظيم حزب المعارضة تمهيداً لتطبيق النظام ذي الحزبين. وحوالي نهاية كانون الثاني ١٩٥٦م، تكلم نوري أمام لجنة الشؤون المالية في مجلس الأعيان، وأعطى تأكيداً بأنه سيعمل بسرعة على إجابة أي طلب لتأسيس حزب سياسي. وأعرب عن أسفه أنه لم يتلق حتى ذلك الوقت أي طلب.

وبعد إدلائه بهذا البيان بمدة وجيزة، تلقى طلباً ولكن ليس من جبر وأصدقائه كما كان يرجو، بل من جماعة غير معروفة نسبيًّا، ولم يكن لأحد أعضائها خبرة سياسية. هذه الجماعة قدمت طلباً بتأسيس حزب باسم «حزب التحرير».

وجرت الإجراءات الحكومية على الطلب بسرعة كما وعد نوري، ولكن بالرفض من وزير الداخلية أولاً، وبعدئذ بالاستئناف من مجلس الوزراء. ولكن رفض الطلب لم يسكت مقدميه فوراً، فقد أصدروا مناشير باسم الحزب غير المجاز يهاجمون فيه الحكومة على سياستها الخارجية والداخلية معاً، فألقى القبض على حفنة من «المحرضين».

كان نوري ما يزال يأمل في إعادة الأحزاب بعد مرور فترة من سنة ١٩٥٧م. ففي شباط من تلك السنة، صرح أمام اللجنة المالية في مجلس النواب بأنه حين ترفع الأحكام العرفية، ينبغي إجراء مناقشة «فيما إذا كان يلزم للعراق وجود حزبين أو أكثر». وأضاف: «وعند تشكيل كل حزب سيسمح له بإصدار الصحف الخاصة».

وفي نيسان تكلم نوري مع صحفيين سودانيين قدموا إلى العراق ليشهدوا أسبوع الإعمار، فأشار ثانية إلى موضوع إعادة الأحزاب. ثم جاء حزيران وترك نوري الوزارة، ولم تعد الأحزاب.

ولم يهتم صالح جبر، أو أي من الأشخاص البارزين برغبة نوري، التي كان يكررها دائماً حول تأسيس الحزبين. ويعزي ذلك على الأكثر إلى عدم وجود ميل عندهم للدخول في لعبة توضع قواعدها حسب رأي نوري، ولا تفضي إلى أكثر من الجمود السائد.

وبالرغم من بيانات نوري المتكررة عن تفضيله إعادة الأحزاب السياسية على أساس الحزبين، اعتقد أنه كان راضياً في قرارة نفسه بالموقف الراهن، فالإنسان يدرك بمرور الوقت أنّ نوري كان يفضل أن يعمل منفرداً على قدر الإمكان. ورجل له ما لنوري من الثقة بالنفس، يصعب عليه ألا يفضل ذلك، ففي السياسة الحزبية، يتوجب العمل مع آخرين ضمن حدود منهاج معين. وكان يبدو لي أنّ نوري يكون في أحسن حالاته حين يعمل مع بضعة أفراد، وراء الستار على الأفضل. وهذه الطريقة كانت أحسن ما يلائم خلقه.

وفي الظهور أمام الناس والعموم كان نوري يعاني من ناحيتين: فلم يكن بالخطيب المؤثر في الناس، كما كان يعطي انطباعاً بأنه لا يأبه كثيراً بالأثر الذي يتركه لدى الناس. وهذا ظن خاطئ، ففي الحالات النادرة التي كان الناس يحبونه أو يرحبون به بحرارة وحماسة، كان يبدو عليه بوضوح لا يقبل الشك، أنه كان يرتاح لذلك. وإني أتذكر جيداً إحدى هذه الحالات في أثناء أسبوع الإعمار سنة ١٩٥٧م، حيث كلف بتدشين مشروع تابع لوزارة الأشغال العامة نيابة عن الملك أو ولي العهد كما جرت العادة، وكان ذلك المشروع قرب بغداد. وقد حيته الجماهير بلهفة. وبفضل عطلة العيد وقفت تلك الجماهير على جانبي الطريق في محل الاحتفال. ومع ذلك بقي نوري أياماً يتكلم عن فرحه بتلك المناسبة.

وعلى كل فالجماهير لم تكن لتدخل في حساباته اليومية، وكان متعامياً عن ضرورة وجود علاقات عامة، وهذا أمر مستغرب، لأنه كان في حياته

العامة ذكيًّا يقظاً في كثير من النواحي المتفرقة الأخرى، ومن الصعب تحليل ذلك.

الواقع أنّ نوري قضى الكثير من السنين التي كونت شخصيته في عهد الإمبراطورية العثمانية، في جو العصور الوسطى. ولعل هذا هو السبب الذي ترك هذه النقطة العمياء في سجيته.

وإذا قررنا ذلك، فكيف نستطيع أن نفسر النواحي الكثيرة التي تخلص بها من تأثير حياته المبكرة، واستطاع الانسجام مع أساليب القرن العشرين وضوابطه؟ إنّ سجيته وشخصيته كانتا عقدة محيرة، كما كانت أعماله في الأكثر غير متناقضة.

إنّ ميل نوري للعمل دون قيود حزبية، ومع أفراد قلائل بصورة مباشرة، كان يتلاءم وكون بغداد مركز القوة السياسية للبلاد. وهذا الوضع ينسجم جدًّا مع طريقة عمله، إذ تضيق الدائرة التي يتوجب عليه ضبطها، ويقل عدد الذين يتصل بهم. وفي منطقة بغداد لا تجد أكثر من ثلاثة أو أربعة أشخاص مقربين إليه، يعتمد عليهم في تنفيذ منهاجه.

هذه الفئة الصغيرة من المقربين إليه تتبدل من حين لآخر. والثلاثة الذين اشتغل معهم في السنوات الثلاثة الأخيرة من حياته كانوا أصغر منه سنًّا بعشرين سنة. فهناك **خليل كنه، وزوجته** هي بنت أخت زوجة نوري. وكان هذا وزيراً للمالية والمعارف في أوقات مختلفة بوزارات نوري. وكانت مهمته معالجة علاقات الصحافة. وهناك **ضياء جعفر وزير الإعمار** في وزارته الأخيرة، وكان كثيراً ما يقوم بدور المفاوض على المسرح السياسي الداخلي. والثالث كان **عبد الوهاب مرجان** الذي كان رئيساً لمجلس النواب مدة طويلة، ورئيساً للوزارة مدة وجيزة.

كان اختصاصه استمالة رؤساء العشائر بين النواب. وكان الثلاثة يختلفون

بدرجات ذكائهم ونشاطهم ومزاجهم، ولكن نوري يعرف أفضل الطرق لتشغيلهم، فكان كل منهم يقوم بعمله المثمر في الميدان الذي اختير له.



عبد الوهاب مرجان

والخلاصة أنّ نوري كان يعتمد في تحقيق مناهجه بالدرجة الأولى على مساندة البلاط، ثم على ولاء الجيش والشرطة، وعلى قوة مراقبة الصحف، وحريته في العمل من وراء الستار مع أشخاص مهمين.

وإنّ تتبع تصرفات نوري وهو يعمل، من الأمور الشيقة جدًّا **.وحين وصلت بغداد سألت زميلاً دبلوماسيًّا كنت أعرفه من قبل عن نوري، فكان جوابه جواباً جميلاً وصحيحاً: «إنه كالقرد، مليء بكل الحيل!».**

خطاب العَرش

استعرضنا في الفصلين الرابع والخامس كيف سار نوري لتحقيق أغراضه في الحقل الخارجي حسب منهاجه الذي أعلنه في ٤ آب ١٩٥٤م، وفي خطاب

العرش الذي ألقي يوم ١ كانون الأول ١٩٥٤م فصلت أهداف نوري في الحقلين الخارجي والداخلي. وفي هذا الفصل سنبحث في أهدافه الداخلية.

الأهداف التي أكد عليها الخطاب في الحقل الداخلي، كانت الوصول إلى تحسين الأحوال الريفية، بإصلاح الأراضي، وتوزيع الأراضي للفلاحين الصغار، وزيادة تسهيلات الإسكان، وتوسيع الخدمات الطبية، وتحسين التعليم العام، وإعادة النظر في نظام الضرائب، وإزالة العناصر الفاسدة من الحكومة، وتقوية الجيش .

عند ذكر هذا الأهدف الأخير أعلن الملك أنّ الحكومة قد قبلت المعونة العسكرية الأمريكية «بدون شروط». وهذه الإشارة إلى المعونة العسكرية الأمريكية كانت أول إشارة من نوري إلى استحسانه لمنهاج المساعدة.

ومناهج الحكومة التي كانت تعلن في خطابات العرش أو ما يشابهها كانت تتبع عادة غطاءاً خاصًا. وكانت تتصف بالإطناب والتطمين، كما أنها تتناول قضايا البلاد الداخلية الواضحة، وتعد على إيجاد الحلول لها. ولم يشر خطاب ١ كانون الأول عن هذا النمط. وسنبحث فيما يلي كيف تناول نوري بنشاط حل تلك المشاكل، وإلى أية درجة نجح في حلها.

مَنهَج الإعمَار

كان من أهم مشاكل نوري عند عودته إلى الحكم في ١٩٥٤م إصلاح الأضرار التي تركها فيضان الربيع، وتدبير أفضل الطرق لحماية البلاد من تكرار مثل تلك الكوارث.

وكان تحسين أحوال الريف من أبرز النقاط في منهجه، كما نص البيان

بصورة خاصة على استصلاح الأراضي وتوزيعها. ولكنه كان منطقيًا أن يصر نوري على إعطاء الأفضلية في العمل للسيطرة على الفيضان بواسطة مجلس الإعمار[١].

كانت عند نوري معلومات وافية عن طريقة مجلس الإعمار في العمل. فقد تأسس المجلس بموجب قانون صدر في نيسان ١٩٥٠م. وفي أيلول من السنة نفسها، حين كان المجلس يتأهب للعمل، جاء نوري مرة أخرى رئيساً للوزراء. وبهذه الصفة صار رئيساً للمجلس. وكان مهتمًا شخصيًا به من البداية اهتماماً شديداً، وكانت له اليد الطولى في إعداد المنهاج المبكر للمجلس.

ومما يستحق التنويه أنّ المنهاج الأول الذي كان يشمل المدة (١٩٥١-١٩٥٦م)، نص على تخصيص ثلث موازنته للمجلس، البالغة (١٥٥) مليون دينار للسيطرة على الفيضان، وخزن المياه والري والبزل. وبهذا ركز نوري الجهد على السيطرة على الفيضان والعمليات المتفرعة عنه، قبل فيضانات ١٩٥٤م التي كلفت البلاد غالياً. وحين عودته للحكم في ١٩٥٤م، وبالرغم من فيضانات الربيع المفزعة، كانت الشكاوي تتزايد من التركيز أكثر من اللازم على المشاريع الطويلة الأمد، كالسيطرة على الفيضانات، بدلاً من المشاريع الصغيرة التي تعود ببعض الفائدة العاجلة على الجماهير.

وعند وصولي إلى بغداد وجدت فيها اللورد سولتر والذي كان يقوم منذ آذار الماضي بدراسة منهاج مجلس الإعمار بطلب من حكومة العراق. وقد قال لي بأنه لا ينتقص من قيمة خطط المجلس البعيدة المدى، ولكنه في الوقت

---

(١) في كتاب «العراق المستقل» لخدوري يجد القارئ مناقشة عن تشكيل وتأليف ومناطق ومسؤوليات لجنة الإعمار (الصفحات ٣٥٦-٣٥٨).

نفسه يرى من الخطأ أن تتجاهل الحكومة قلق الرأي العام وعدم صبره، لأنّ ثمار جهود مجلس الإعمار لم تظهر بعد بصورة ملموسة. وقبل أن يبدي اللورد سولتر تحذيره هذا بشهر أو شهرين، درست سفارتنا منهاج مجلس الإعمار، ولاحظت فقدان التوازن فيه بهذه الكلمات: «إنّ جهود الإعمار العراقية حسنة على علاتها، ولكنها منصبة أساساً على أعمال كبرى، تستهدف تنمية المشاريع الأساسية في الإنتاج العام، والمنهاج ضعيف من ناحية المشاريع التي ترفه عن الناس».

وقد عالج اللورد سولتر ذلك في تقريره النهائي بصورة أوضح فقال: «لقد فكر المجلس في واجبه من النواحي المادية وحدها. فكر في (طابوق ومؤونة)، ولم يغره وجود رأس مال من البشر إلى جانب رأس مال من المواد، وبأنّ مساهمة المجلس في زيادة مشاريع التنمية الأساسية، يمكن أن تصبح أكثر ملاءمة وأكثر فائدة عند استخدامها في تحسين أحوال الناس».

بعد ذلك جرى توسيع المنهاج تدريجيًّا حين كان نوري رئيساً للوزراء، وتوسع معه انتعاش الاقتصاد. فمنهاج السنوات الخمس الذي أصبح نافذاً ابتداء من ١ نيسان ١٩٥٥م، زيدت ميزانيته إلى (٣٠٤,٣٠٦,٠٠٠) دينار - وهذا المبلغ هو ضعف ما خصص أساساً لتلك المدة. ومع ذلك بقي المنهاج أساسيًّا كما هو: منهاج مشاريع طويلة الأمد. لقد خصص للسيطرة على الفيضان والري والبذل والجسور والطرق مبلغ (٢٦٦,١٨١,٠٠٠) دينار. أما المشاريع الصغيرة، كالعيادات والمدارس الابتدائية وبيوت العمال والطرق والجسور الثانوية، فقد خصص لها (٣٨,١٢٥,٠٠٠) دينار فقط. وآخر توسيع جرى في أيام نوري، جرى في صيف ١٩٥٦م حين مدد منهاج السنوات الخمس إلى ست سنوات، وبكلفة (٥٠٠,٠٠٧,٣٢٧) دينار.

بمثل هذه المبالغ الضخمة التي كانت تصرف وترصد للمستقبل كان خطر

التضخم النقدي ماثلاً للعيان. وفي أولى محادثاتي مع اللورد سولتر وجدته يفكر في هذا الخطر، حين قال بأنه يشعر أحياناً بأنّ العراق يبني فوق حقل ألغام. وكان يصر على تناسق شديد بين أعمال التخطيط وبين آراء الاقتصاديين، كطريق لإيقاف ذلك الخطر عند حده. ومن الصعب أن نجزم بأنّ العراق قد أخذ بهذه النصيحة الغالية، فقد ظهرت بوادر التضخم في ازدياد البضائع التموينية والخدمات، وربما كان لذلك تأثير طيب. وعلى كل، فقد كان العراق حسن الحظ، لأنه خرج من تلك السنوات باقتصاد قوي سليم بصورة عامة.

ومع أنّ تقرير سولتر كان شاملاً في نطاقه، فقد أكد على ضرورة وضع منهاج لمجلس الإعمار، يوازن بطريقة أفضل بين المشاريع الطويلة الأمد والمشاريع القصيرة الأمد. وفي أيار ١٩٥٥م أحيل التقرير إلى لجنة عليا للدراسة، فأعيد النظر بمنهاج المجلس على إثر ذلك، وتقبل مصمموا المنهاج نظرية المشاريع التي تأتي بالفائدة الفورية عند أكبر عدد من الناس. وفي المنهاج المتبع خلال الشهور الأخيرة من حياة نوري، كان التأكيد ينتقل إلى ذلك النوع من التوازن، بمشروعات مختلفة، وهذه قائمة جزئية منها:

مصفى قير، معمل نسيج قطني في الموصل، مشاريع معامل إسمنت، مشاريع توسيع القوى الكهربائية، معامل تكرير السكر، مسح معدني، معمل استخلاص الكبريت، بناء خط أنابيب من كركوك إلى بغداد لنقل الغاز الطبيعي، مشروع لصنع الأسمدة، إنشاء مصنع للورق، إنتاج علف حيواني من التمور، مشروع مصنع للصلب، منهاج طاقة ذرية، تأسيس مختبر للتحريات العلمية والفنية، معمل لصناعة الرايون، معمل للمنتوجات الصوفية، وخمسة معامل إضافية للنسيج في أماكن متفرقة.

وبوجود هذه المشاريع في دورة العمل أو التصميم، لم يعد أحد يستطيع أن يشكو من فقدان التوازن في منهاج مجلس الإعمار.

لا شك أنّ نوري تصرف تصرفاً ممتازاً في كل ما يتعلق بمنهاج الإعمار، فلم يخضع بتاتاً لنداءات الرأي العام وضغطه، حين كان يشعر بأنه على حق فيما يفعله. وقد قرر عدد من الأسبقيات، أولها السيطرة على الفيضان، فقد كان مصرًّا على تخليص البلاد من مآسي وخسائر قد تحدث كما حدثت في ربيع ١٩٥٤م. وتعذر إقناعه بتبديل رأيه قبل الأوان، بتمويل مشاريع تروق للناس. وكان يبدو له أنّ البحث في توزيع الأرض وتحسين أحوال المعيشة لسكان الأرياف غير معقول ما لم يقضي على خطر الفيضان أولاً. وبعد ذلك يأتي دور استصلاح الأرض والري وتوسيع المساحات المزروعة. ثم يأتي بعد ذلك توزيع الأرض على الفلاحين الصغار.

ولقد تهدد العراق في السنوات الأخيرة بفيضانين اثنين، كان بالإمكان أن يؤديا إلى نكبات، كما حدث في ١٩٥٤م. ورأى نوري بعين الرضى نجاح تدابير السيطرة على الفيضان، التي رعاها وشجعها، تنقذ البلد مرتين. وعندئذ فقط، بدا أنه مستعد لقبول ما كان يرفضه قبلاً، أي توسيع منهاج الإعمار ليعود بفائدة عاجلة على عدد متزايد من الناس. وحين عمد إلى تعديل المنهاج، فعل ذلك بصورة رائعة.

كان نوري فعالاً في إعداد شكل المنهاج الذي سار عليه مجلس الإعمار في السنين المبكرة. والأهم من ذلك أنه سهل تمويل مشاريع المجلس فهو الذي قام بالمفاوضات مع شركة النفط العراقية، والتي أدت إلى توقيع اتفاقية معدلة، فيها لصالح العراق مزايا أكثر من السابق، وقد وقع عليها في ٢ شباط ١٩٥٢م.

وقد وقّت نوري هذا التعديل توقيتاً حسناً، إذ كانت صناعة النفط في إيران قد أممت في ذلك الوقت، وكانت شركة النفط العربية الأمريكية (آرامكو) في السعودية العربية قد توصلت إلى اتفاقية جديدة تستند على اقتسام الأرباح بنسبة النصف. وبسبب هذه التطورات، وجد نوري تقبلاً لمطالبه لدى

شركة النفط العراقية، فطبق مبدأ مناصفة الأرباح، وأهمل أمر التأميم، وكانت الاتفاقية مفيدة للطرفين. وبموجبها تحصل الحكومة العراقية على (٣٠) مليون دينار في ١٩٥٣م ثم في ١٩٥٤م، ومبلغاً لا يقل عن (٥٠) مليون دينار في سنة ١٩٥٥م. وفي سنة ١٩٥٢م أصبح القانون الذي يلزم بتخصيص (٧٠٪) من عائدات النفط لأغراض الإعمار نافذ المفعول. وحين تخلى نوري عن الحكم في تموز ١٩٥٢م كانت عوامل النجاح مهيئة للمجلس.

انتعشت صناعة النفط في العراق خلال السنوات التالية، حين كان نوري خارج الحكم. ولدى عودته إلى الحكم في ١٩٥٤م، ألقى نظرة أخرى على اتفاقية النفط. ومع أنها ملائمة لمصلحة العراق، إلّا أنه رأى أنّ الوقت قد حان للقيام بتعديل آخر.

وفي ٢٤ آذار ١٩٥٥م تم التوقيع على اتفاقية معدلة جديدة، زيدت بمقتضاها نسبة العائدات التي تحصل عليها الحكومة، كما وسعت الأنابيب وتسهيلات الضخ، وتم الاتفاق على مد خطين من الأنابيب إلى محطة نهائية قرب صيدا في لبنان، وزيادة تسهيلات الضخ في خط بانياس بقطر (٣٠) إنش. وبموجب هذه الاتفاقية يحصل العراق على فوائد أكثر بصورة فورية. وعند إكمال مد الأنابيب، وإجراء تبديلات في الضخ، يصبح ممكناً تصدير كميات أكبر من النفط الخام. وقد توقع مدير المعادن في العراق بأنّ الاتفاقية الجديدة ستعود على الحكومة بعائدات ترفع في سنة ١٩٥٦م إلى (٧٦) مليون دينار.

ثم حدثت بعد ذلك نكسة ففي أوائل تشرين الأول ١٩٥٦م، وخلال أزمة قناة السويس، حين طغى الشعور المعادي لبريطانيا، والمعادي لنوري باعتباره «آلة» بيدهم، نسفت محطات الضخ لشركة نفط العراق. وقد أفاد شاهد عيان، وهو سائق مستخدم لدى الشركة المذكورة كان قد هرب من محطة «ط ٢»، بأنّ رتلاً من الجيش السوري مؤلفاً من مئة عجلة مدرعة، أحاط بتلك المحطة

صباح يوم ٣ تشرين الثاني باكراً، فألقي القبض على جميع مستخدمي الشركة، ثم أخذوا بالسيارات إلى الصحراء، وجرى نسف المحطة.

وفي اليوم نفسه قامت طيارة تعود للشركة بطيران استطلاعي في الأراضي السورية، فوجدت النيران تلتهم محطتي «ط ٣ وط ٤» كانت تلتهمهما النيران علاوة على «ط ٢»، وظهر بانّ نسفها قد صمم ونفذ بمهارة خبير. وكانت خطوط الأنابيب التي تأثرت بهذا التخريب تنقل قرابة (٢٥) مليون طن سنويًّا من النفط، أو ما يعادل ثلاثة أرباع صادرات النفط العراقية بأجمعها.

وعندما وجد نوري نفسه أمام انقطاع تصدير ثلاثة أرباع كميات النفط وتوقف عائداتها، لم يتباطأ في طلب المساعدة من شركة النفط العراقية. ويظهر أنه وجد صدوداً في اتصالاته الأولى. ففي حديث لي معه يوم ١٣ كانون الأول عن موقف شركة النفط، سمعت منه أول مرة ملاحظة عنيفة ضد شركة النفط العراقية، لم أسمع مثلها منه قبلاً، فقد قال بمرارة إنّ الشركة «أصبح تفكيرها بالياً». وأضاف إنه يتوجب على الشركة أن تعمل وأن تسوق منتجاتها على طريقة تكتل الشركات (الكونسرتيوم) كما يجري في إيران.

غير أنّ شركة النفط العراقية لم تتوان بعد ذلك في تطمين نوري. لقد طلب نوري سلفة تتراوح بين (٢٠-٢٥) مليون دينار، تدفع للحكومة خلال (١٢) شهراً، فوقعت الشركة معه اتفاقاً في شباط ١٩٥٧م، يحصل العراق بموجبها على الفرق بين الستة ملايين دينار (وهو المبلغ المتوقع الحصول عليه في كل ربع سنة من واردات النفط) وبين المبالغ الفعلية التي تدخل من عمليات التصدير عن طريق البصرة، وعن طريق الأنابيب المارة بسورية، والتي أصلحت جزئيًّا. ويعاد دفع القرض عندما تزداد حصة العراق عن الستة ملايين في كل ربع سنة.

هذا القرض أراح نوري كثيراً، ولكن حاجته إليه كانت موضع جدل. فقد

كنا في السفارة نرى أنه زادت صادرات النفط قبل ١ نيسان ١٩٥٧م، فالاحتياطي النقدي العراقي كان لسد نفقات الحكومة خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٥٧م. والواقع أنّ ضخ النفط عبر سوريا قد استؤنف في ١١ أيار ١٩٥٧م وفي نهاية الربع الأول من السنة بلغت صادرات النفط (٤٠٪) من المستوى الاعتيادي وبنهاية الربع الثالث من السنة زادت الصادرات إلى درجة تمكن من السير بمجلس الإعمار بسرعة حسنة. وفي أيار ١٩٥٨م ظهر أنّ الصادرات عن طريق سوريا وقد وصلت إلى مستوها الذي كانت عليه قبل حوادث السويس، أي (٢٥) مليون طن سنويًّا، وهكذا خرج نوري من الأزمة بمنهاج سليم، وعلاقات حسنة مع شركة النفط العراقية.

ووفقاً لما ارتآه نوري، كانت الخطوة الأولى للسيطرة على تهديد الفيضانات إنشاء سلسلة من السدود فحين تنساب مياه الربيع من جبال كردستان إلى نهري دجلة والفرات، تتولى تلك السدود حجب المياه الفائضة، فتخزنها في أحواض في وادي الثرثار والحبانية، وتجعل من هذين المنخفضين بحيرتين صناعيتين. ومن هذين الخزانين تسلط المياه بصورة منظمة على الأراضي المسطحة، مما يزيد في خصوبة الأرض التي كانت تزرع قبل ذلك، ويستصلح مساحات واسعة من الأرض كانت زاهرة قبل مئات السنين بفضل أنظمة وسدود وقنوات خربها الغزاة المغول في القرن الثالث عشر.

وفي أثناء أسبوع الإعمار الذي بدأ يوم ١ نيسان ١٩٥٦م، وهو الأسبوع الأول من سلسلة سنوية كان ينظمها مجلس الإعمار رأى نوري بعين الرضا تدشين سد سامراء، الذي يسيطر على مياه فيضان دجلة ويوجهها إلى الثرثار، وسد الرمادي على الفرات، فتحقق بذلك قسم من منهاجه الداخلي ليأتي بفوائد ضخمة للشعب العراقي. وكان ذلك مناسبة سعيدة أيضاً للجالية الأمريكية في العراق فقد تولت بعثة العمليات الأميركية، وهي وكالة تعمل بموجب اتفاقية التعاون الفني مع العراق، نشر دعاية واسعة - كانت الحكومة

بأمس الحاجة إليها - عن منجزات وزارة الإعمار. وجاءت المبادرة بهذا الصدد من قبل وزير الإعمار ضياء جعفر، الذي كان أكثر تحسساً من نوري بضرورة إطلاع الناس باستمرار على تطور العمل في منهاج الإعمار.

وهكذا، بطلب من **ضياء جعفر** وبموافقة نوري، أصدرت بعثة العمليات الأمريكية نشرة مصورة، تصف بها المشاريع المقرر افتتاحها خلال أسبوع الإعمار، كما نشرت صوراً فوتوغرافية للاحتفالات التي جرت، لتوزع في أنحاء البلاد، وصممت وأخرجت فيلماً ملوناً عن حوادث الأسبوع. وعند انتهاء أسبوع الإعمار أمكن القول أنّ نوري قد بدأ - بواسطة وزير إعماره - ولو متأخراً، في إطلاع الناس على ما يحاول مجلس الإعمار فعله من أجلهم.

ولما جاء أسبوع الإعمار لسنة ١٩٥٧م أصبح المنهاج أكثر تنوعاً، وبدا من المناسب أن تقدم واشنطن للعراق هدية كانت تفكر بها منذ زمن قبل ذلك. وهكذا أهدت في ٢٤ آذار للحكومة العراقية مختبراً للطاقة الذرية، كتذكار لاهتمام الحكومة الأمريكية في استخدام الطاقة الذرية للغايات السلمية. وقد استشهد ضياء جعفر بخطابه في قبول الهدية، نيابة عن العراق، بقول الرئيس آيزنهاور بأنّ واجب البشرية في المستقبل «هو إيجاد السبل الذي يمكن فيه تسخير إبداع الإنسان لحياته لا لموته». وقطع نوري الشريط، وأعلن أنّ المختبر جاهز للاستعمال بإدارة عالم لائق هو **الدكتور كاشف الغطاء**، الذي كان قد درس على حساب منحة فولبرايت في مختبر آرلون الوطني للجنة الطاقة الذرية الأميركية، في «لاموند» بولاية «إيلينويس».

ولم تقتصر أعمال بعثة العمليات الأمريكية على أسبوع الإعمار، فقد كانت الوكالة التي نعتمد عليها في تنفيذ جميع مساعداتنا الفنية للعراق، وكثيراً ما جمعتني أعمالها بنوري، لأنّ اهتمام نوري لم يفتر بتاتاً في كافة وجوه منهاج الإعمار. وكان يطلب مساعدة الفنيين الأميركيين، وكانت طلباته، بموجب

اتفاقية المعونة كثيرة ومختلفة، والفنيون الذين كما نرسلهم لم يكلفوا الحكومة العراقية أية نفقة لقاء خدماتهم. وكثيراً ما كنا نرسلهم مجهزين بتجهيزات التدريب اللازمة وبدون ثمن. وخلال وجودي في العراق، كان فيه حوالي (١٠٠) فني أمريكي يساعدون على تحسين أحوال البلد، وبينهم مهندسون واختصاصيون في الصحة العامة والإدارة العامة وزراعيون. وكان لنوري ولع خاص بالمهندسين منهم، وهم إجمالاً خبراء في إنشاء السدود والسيطرة على الفيضان وتحسين الري وإنشاء الطرق العامة.

الأرض والشيوخ

إنّ نوري، والأرض، والشيوخ، كانوا متلازمين تلازماً وثيقاً. ويصعب الحديث عن نوري وعن الأرض، دون أن نبدأ بكلمة عن الشيوخ.

كان نوري على تماس شديد بالشيوخ منذ بداية حياته العامة وبقي على تماس شديد بهم طيلة عمره. كان يفهمهم، وكانوا يقدسونه، لذلك كان تأييدهم له كزعيم سياسي تأييداً قويًّا وثابتاً.

هذه العلاقة، مع أنها كانت مفيدة لرصيد نوري السياسي، إلّا أنها - مع الأسف - لم تكن دائماً حسنة لمصلحة البلد. فإنّ الشيوخ كزعماء للعشائر كانوا يدعون امتلاك مساحات واسعة من الأرض ويسيطرون عليها فعلاً. وإلى أن يقضي على هذه السيطرة الاستغلالية الفردية، كان إصلاح الأراضي بصورة واسعة متعذراً.

وقد تمسك نوري بهذه العلاقة الشخصية مع الشيوخ إلى درجة أعمته عن تلك الحقيقة، وكان يجد لذلك المبررات بقوله أنّ الشيوخ في رأيه «آباء» طيبون حريصون، يبحثون دائماً عن احتياجات رجال عشائرهم. وإذا كانوا يمتلكون

مقاطعات واسعة، فلا بد من أن تتجزأ وتقسم بين أبناء الشيوخ عند وفاتهم، ويحقق الزمن الإصلاح الزراعي.

بهذا وقع نوري ضحية افتراضات سطحية فقد فشل في الواقع في التفريق بين قانون الإرث النافذ في شمال العراق وما يقابله في الجنوب، ففي الشمال حيث كان القانون العثماني القديم مطبقاً، يتقاسم الورثة المقاطعة على السواء، فينتج عن ذلك تجزئتها، حسب قول نوري لتذكير الناس. أما في الجنوب فالعادات العشائرية المحلية جعلت الابن الأكبر يرث كل شيء، فتبقى المقاطعات كما هي[١]. ولكن نوري تغاضى عن هذا التناقض في قانون الإرث العراقي.

حصل نوري على رتبة ملازم في الجيش التركي وهو في سن الثامنة عشر. وعين في وحدة مشاة في العراق، عهد إليها بجباية الضرائب من العشائر الرحل، وتؤخذ عن المواشي، وأكثرها من الأغنام، وهي ضرائب متأخرة على الأكثر.

والعشائر الرحل لا تحب دفع الضرائب حين استحقاقها. ولا أعلم شيئاً عن جدارة نوري في جمع الضرائب، ولكني أعرف جيداً بأنّ جابي الضرائب لا يمكن أن يكون محبوباً، سواء أكان طيباً أم شريراً. مع ذلك، ويظهر أنّ نوري تمكن من إرضاء رؤسائه الأتراك، ومن الحصول في الوقت ذاته على محبة مستمرة من رؤساء العشائر، إن لم يكن مع العشائر نفسها. وفيما كان نوري يبني لنفسه مكانة بين رؤساء العشائر، كان يتعرف أيضاً على مناطقهم وأساليبهم. وقد استفاد من هذه المعرفة والخبرة كثيراً طيلة المدة الباقية من حياته.

---

(١) **ملاحظة من المترجم**: المؤلف غير محق لأنّ الوريث الأول من الأولاد يعطى نصف الإرث من الأراضي الزراعية، لا كلها، وذلك حفاظاً لكيان الأسرة، ودار الضيافة للعشيرة.

أما كيفية حصول الشيخ، وهو مجرد ممثل لعشيرته على ملكية الأرض، فتلك قصة شيقة تشبه قصة الجمل الذي بدأ بإدخال أنفه في خيمة سيده، ثم أخذ يقحم نفسه شيئاً فشيئاً داخل الخيمة، حتى أزاح سيده منها. وهكذا تيسر للشيوخ بمدة (٣٠) سنة فقط إحداث تبديل مدهش في طريقة ملكية الأرض، ونالوا بذلك امتيازات كانت ذات عواقب اجتماعية عميقة الأثر.

فبموجب القانون العثماني، كانت الدولة تعتبر مالكة الأراضي التي تشغلها العشائر للسكن والمعيشة. وكان استغلال الأرض، جماعيًا على الأكثر، ما عدا قطع صغيرة خصصت للزراعة الفردية، وشيخ العشيرة ينتمي إلى أسرة بارزة، رضيت عنه العشيرة، ووافقت عليه الحكومة، وكان يعمل كحلقة وصل مع السلطان، ويتعامل باسم القبيلة في الشؤون المرتبطة بالحكومة، فكان مسؤولاً مثلاً عن جمع الضرائب من أفراد العشيرة وتسليمها إلى وكيل الحكومة المركزية. وكان مسؤولاً أيضاً عن تأليف قوة دائمة لحماية العشيرة، وقيادتها، وكان يستضيف الموظفين الزائرين أو رؤساء العشائر المجاورين نيابة عن العشيرة كلها، ويؤدي ما يلزم من الخدمات الاجتماعية للعشيرة.

من الأسباب المهمة التي ساهمت في تحطيم هذا النظام العشائري الذي وضع السلطة المطلقة والشهرة بيد الشيوخ، هو ازدياد العمل بالزراعة بدلاً من الرعي. فنتج عن ذلك، بطبيعة الحال، التحول من البداوة إلى الاستيطان الدائم، ثم تطورت الزراعة بدورها وصارت خاضعة لعدة عوامل، منها تعدد الأسواق وتحسن المواصلات والتقدم الفني. وفي هذا المجال أدى تحسن وسائل الري واستعمال الآلات في الحقل والجرارات بصورة خاصة لزيادة الإنتاج في الحبوب. وهذه العوامل كلها ساهمت في إنعاش الزراعة. ومع تطور هذا النمط من الحياة تطوراً فيه وعياً متزايداً لشؤون الحياة، ومع ازدياد مسؤولية شيخ العشيرة في إدراك معلومات وفنون لم يألفها من قبل، اشتدت أهمية منصب الشيخ والحاجة إليه.

ساعدت عملية تسجيل الأرض (أو الطابو كما يسمى بالعراق) على تحويل دور الشيوخ من مجرد ناطقين باسم العشيرة، إلى ملاكين لأرضها. ففي سنة ١٨٩٦م عين أحد الموظفين الأتراك، مدحت باشا، أميراً على ولاية بغداد فأسس نظام «الطابو» الذي فتح المجال لتسجيل توطين العشائر الرحل المتنازعة. وبموجب ذلك النظام صار بالإمكان شراء مساحات واسعة من الأرض لقاء أقساط صغيرة.

وسندات «الطابو» لم تقر في الواقع الملكية الحقيقية للأرض، ولكنها ضمنت حماية التزامها. وكان يرجى أن تشجع هذه السندات الحياة الزراعية المستقرة، وبذلك تقل الخصومات العشائرية، ولكن هذه الوسيلة لم تحقق الغاية. فالكثير من الشيوخ لم يثقوا بالسندات واعتبروها خدعة من الحكومة لتحديد حرية تنقلاتهم، وفي الحالات التي استفاد بها الشيوخ مما قدمته الحكومة لهم، وحصلوا على السندات، وسجلت الأرض بأسمائهم، نشأت خصومات عنيفة بين الشيوخ ورجال العشيرة. وعند وصول البريطانيين إلى مسرح هذه الحوادث، خلال الحرب العالمية الأولى، كانت الخلافات قد اتسعت كثيراً.

ومن أجل الفصل في الموقف قام الضباط السياسيون البريطانيون بتطبيق سياسة تقول بالاعتراف بشيخ واحد لكل عشيرة، مع تأييد ملكيته للأرض، فازدادت بهذا «الاستتباب» قوة الشيوخ وسطوتهم.

ولما أخذ الشيوخ يديرون أراضيهم الواسعة كملاكين حقيقيين لها، اضطرت الحكومة لتنظيم كيانهم. فعلاوة على تأييد ملكية الشيخ للأرض بصورة قانونية، منحته بنفس الوقت عضوية مجلس الأمة، وبذلك صار الشيوخ كتلة جبارة، همهم الأكبر حماية كيانهم الممتاز. وإذا لم تكسر سطوتهم، فسيبقى العمال الزراعيين في عبودية القرون الوسطى.

كان في الاستطاعة تخفيف المشكلة بالرغم من وجود الشيوخ. فقد بدئ بتحويل مساحات كبيرة من الأراضي العائدة للدولة (الأميرية الصرفة) إلى حصص صغيرة، وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وتحمس نوري لدعم هذا المنهاج. وقد كان من دواعي السرور لسفارتنا أنه طلب مساعدة الفنيين الأمريكان لهذا الغرض بالذات، وتم تنفيذه بصورة مدهشة جدًّا وأنا في بغداد، وفي مقاطعة «باللطيفية» على بعد (٣٠) ميل فقط من بغداد. وأحسنت الحكومة اختيار هذا المكان الذي كانت تعيش فيه جماعة من الملاكين الصغار، ففيه التربة خصبة وملائمة لزراعة الخضروات والفواكه، وهناك سوق ثابت لمثل هذه المنتوجات في بغداد، الأمر الذي يعطي الملاكين الجدد أملاً في حياة أفضل.

كان نوري يعتقد اعتقاداً مخلصاً أنه بمرور الوقت، ستنقسم الملكيات الكبيرة بالإرث، وستتبعها الإصلاحات الأساسية بطبيعة الحال. ولكنه كان سياسيًّا ماهراً فلم يترك الأمر على سجيته، لا سيما وأنّ خطاب العرش قد وعد بالإصلاح الزراعي، ولذلك فقد عمل بسرعة، ففي يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤م، أي بعد مرور ثلاثة أشهر على توليه الحكم، أصدر قانوناً للأرض بدل القانون الذي كان قد صدر في ١٩٥٢م، والذي ثبت وجود نواقص كثيرة فيه. ونفذ نوري قانونه فوراً بصورة إدارية، حين كان القانون ما يزال ينتظر مصادقة مجلس الأمة.

كانت الغاية من القانون تحسين أحوال المعيشة في الأرياف، والحد في الوقت نفسه من تدفق الناس المستمر من الريف إلى المدن. وكان هذا التدفق مفزعاً في جنوب العراق بصورة خاصة، حيث هاجر من مدينة العمارة وحدها (٥٠) ألف شخص إلى المدن في السنوات العشر الأخيرة. وأراد القانون زيادة مساحة الأرض الأميرية الصرفة، على أن يسكنها الفلاحون كملاكين صغار، كما أراد تقليل الملكيات الكبيرة.

واتضح في حينه أنّ القانون يحتاج إلى مزيد من التعزيز، لذلك ألغي وحل محله القانون رقم (٦٦)، الذي نشر يوم ٦ حزيران ١٩٥٥م، وهو يحدد الشروط التي تمنح بموجبها الأرض إلى الأفراد بدرجات من الملكية المؤقتة[١] ثم قلبها إلى ملكية دائمة. وقد وفر هذا القانون للحكومة الصلاحية التي كانت الحاجة ملحة لها لاستعادة أراضي الدولة قرب المدن، وكانت قد أشغلت بالملكية المؤقتة الطويلة الأمد، وصارت الحكومة بحاجة إليها لمشاريع بناء البيوت والمستشفيات والمدارس.

وهكذا نجح نوري نجاحاً سريعاً بتحقيق أهداف حكومته في الإصلاح الزراعي على الورق، أما التنفيذ فكان يتطلب الوقت والعمل المستمر والحماسة. وإلّا أنّ وقت نوري انتهى قبل أن يحقق الكثير.

وعلاوة على ذلك، كان عليه في السنوات القلائل الأخيرة من حياته أن يكرس انتباهه إلى مشاكل ملحة وكثيرة. وظن أنه كان حائراً على الدوام بين الحاجة إلى الإصلاح الزراعي وشعوره بالولاء إلى الشيوخ، وقد يكون هذا أهم عامل في بطء العمل.

بنتيجة ذلك، استمرت حياة البؤس والفاقة عند الألوف من الناس في الأرياف والمدن، فولدت جوًّا من التبرم في الكثير من الحالات.

ولحسن الحظ، استطاعت سفارتنا أن تحصل على وصف دقيق لشكل الحياة في نصف العراق الجنوبي في آخر سنة من حياة نوري. ففي أواخر ١٩٥٧م زارنا موظف محلي من لواء الكوت قبل أن يسافر من العراق إلى الولايات المتحدة، وتكلم بحرية عن الأحوال في تلك المنطقة، وكان ذلك في

---

(١) النوعان الشائعان في العراق للملكية المؤقتة هما اللزمة والطابو. ويمكن قلب اللزمة إلى ملكية دائمة بدفع نصف ثمن الأرض نقداً، بشرط أن تكون تلك الأرض مزروعة باستمرار. أما الطابو فيمكن تسجيله كملك دائم بعد زراعته لمدة عشر سنوات.

بلدة «الحي» من لواء الكوت. ففي أثناء أزمة السويس قامت مظاهرة عنيفة حركها الشيوعيون، وأدت إلى مقتل عدد من رجال الشرطة. وبالرغم من الإجراءات الرادعة القوية ضد الشيوعيين بعد هذا العنف، لم ينقطع النشاط الشيوعي كما قال ذلك الموظف، واستمر توزيع المنشورات. وعزا الموظف بقاء الحزب الشيوعي فعالاً وسالماً إلى الاستياء السائد في كل مكان، وقدر عدد الأفراد الذين لا يملكون شيئاً من وسائل العيش في منطقة «الحي» باثني عشر إلى خمسة عشر ألفاً، وكلهم قد طردوا من أراضيهم، إما بسبب تزايد عدد السكان، وإما بسبب تسلط الإقطاعيين. وكان يلقي مسؤولية سوء الحال على الشيخين الحاكمين هناك، وهما أخوان، أحدهما عضو في مجلس النواب، يسيطران على الأراضي المجاورة للحي، ويقسوان بأساليبهما الاستهتارية في معاملة القاطنين في أرضهم، ويحصلان على نصف الغلة على الأقل التي تنتجها الأرض، فتدر دخلاً سنويًّا مقداره نصف مليون دينار لكل منهما. وهما حجر عثرة في طريق موظفي الحكومة، ويتدخلان حتى في ملكية الحكومة للأرض الواقعة هي تحت سيطرتهما!

ونحن مدينون إلى خبيرين أجنبيين في علم الإنسان، بوصف رائع لبلدة صغيرة في جنوب العراق. فقد عاش هذان الخبيران المدة الواقعة من سنة (١٩٥٧-١٩٥٨م) في «الدغارة»، وهي بلدة يبلغ عدد سكانها (١٥٠) نسمة، تقع في لواء الديوانية، جنوب بغداد كان سكان البلدة ينقسمون إلى مجموعتين رئيسيتين، وكان الشيخ وعائلته يشكلون إحدى المجموعتين، والأخرى تتألف من موظفي الحكومة في البلدة والصغار من أرباب الحرف والبقالين.

كانت الحياة في هذه المجموعة الثانية الصغيرة تتسم بالرشوة بين الشرطة، والنظرة المتشائمة إلى العالم، فلم يكن ثمة حافز للنشاط العقلي عند الموظفين والمعلمين والكتاب. ومحطات الإذاعة الأجنبية لا تأتي إلّا بالإذاعات الملتهبة. أما من الناحية الاقتصادية فكانت البلدة، وما يجاورها، تشكو من

ملوحة الأرض بسبب الإهمال في استعمال المياه المتيسرة لأغراض الري، وقد جاء مجلس الإعمار ببعض الفوائد للبلدة، ولكنها كانت آتية بشكل تدريجي. وكان بالإمكان أن تؤدي تلك الفوائد إلى استقرار سياسي، ولكن شعور الامتعاض والنقمة الذي كان موجوداً دائماً بين صغار المتعلمين، حال دون ذلك. وكان يصرف فعلاً جزء سخي من الدخل القومي على الترفيه، إلّا أنّ الحاجة - بالإضافة - كانت ماسة جدًّا إلى وجود ميول سياسية إيجابية. ولكن لسوء حظ هذه البلاد بصورة عامة، لم تكن القيادة متوفرة لتأمين تلك الميول.

الكرد

الكرد هم الذين يعطون الحياة في شمال العراق رونقها وشكلها. وتؤلف الأقلية الكردية (٢٠٪) من سكان العراق، وهي تتمركز في الجبال الشمالية، وفي المناطق السهلة التي تجاور جماعات الأكراد في كل من تركيا والعراق وروسيا السوفياتية. ومنابع النفط الرئيسية تقع ضمن المنطقة التي يسكنها أكراد العراق.

لقد قاومت الأقلية الكردية في العراق جميع الجهود لدمجها وهضمها في التراث العربي المسيطر. ولم تحتفظ تلك الأقلية بهويتها المنفصلة فحسب، ولكن احتفظت أيضاً بآمالها في إقامة حكم ذاتي مستقل ضمن العراق، إن لم يكن إقامة دولة كردية بذاتها داخل العراق. وهذا الشعور لم يمت أبداً، وإن ركد أحياناً، ولذلك كانت الأقلية الكردية تتأثر بسرعة بالدعايات التي تستهدف إذكاء الشعور بالوحدة الكردية، وتستهدف أيضاً مقاومة سلطة الحكومة.

والأقلية الكردية تعاني، هي الأخرى، المساوئ الاقتصادية. فالأماني بالوحدة الكردية من جهة والتذمر من جهة أخرى، جعل الأكراد ميالين إلى تقبل الدعاية الشيوعية وجميع هذه العوامل جعلت تلك الأقلية، بالرغم من قلة

عددها نسبيًّا، أهم عامل ينبغي أخذه بعين الاعتبار في أية دراسة للأحوال في شمال العراق.

في السنين الأولى التي تلت سنة ١٩٢٠م، بعد أن تأسست الدولة العراقية، أمكن إضعاف سلطة رؤساء القبائل الشمالية تدريجيًّا، وحلت محلها سلطة الحكومة المركزية. وقد جرى هذا التبدل عندما حصلت الحكومة المركزية على قوة مسلحة، وتمكنت من تحريك قطعاتها في المنطقة الشمالية، فصارت الحكومة - وبيدها القوة والسلطة - هي الحكم المقبول لفض نزاعات العشائر، وصار الأغوات يبدلون خيولهم وأسلحتهم بسيارات «لاندروفر» و«الصالون»، معتمدين على الحكومة في استمرار دعواهم بملكية أراضي العشيرة. والشيوعيون هم الذين فتحوا عيون القرويين مع الزمن، على أنّ الأغوات صاروا عاجزين عن تنفيذ الأساليب العشائرية التي كانت تسود علاقات الطرفين منذ زمن طويل. واستمر المشاغبون في نشاطهم، حتى إذا بلغ العنف، كانت القطعات العسكرية والشرطة تتدخل. واستمرت هذه الحلقة تتكرر، حين جاء نوري السعيد إلى الحكم سنة ١٩٥٤م فأعلن فوراً أنه سيتخذ موقفاً حاسماً ضد الشيوعية، ولن تكون هناك فترة انتظار إلى أن يقع العنف؟ ولن يسمح بالتحريض، فألقي القبض على المحرضين، وقضت يقظة الشرطة على دعاة الفوضى، وأنذر سكان القرى بأنّ ملكية الأغوات للأرض ستحترم، وبأنّ العنف سيقابل بالقسوة. وهكذا أحكم الغطاء على هذا النشاط، وبقي محكماً بقوة في يده.

وعاون نوري في عمله على استتباب الأمن في شمال العراق رجل ذكي مقدام، هو متصرف السليمانية **اللواء الركن عمر علي**، وكان جهاز موظفينا في كركوك على اتصال جدي به، وكان من دواعي سروري أنني زرته مرتين، وتكلمت معه طويلاً.

كان عمر علي يقدر تمام التقدير إلحاح نوري على أهمية استتباب الأمن،

وحافظ عمر علي على ذلك بيد قوية ولم يقف عند ذلك الحد، ولم يقنع بكبح الفعاليات الشيوعية، بل قام أيضاً بتوزيع معلومات تفضح الأساليب الشيوعية وآراءها بين المتعلمين. وكان يدعو شيوخ الدين (الملا) من القرى إلى مقر عمله في السليمانية في فترات معينة، ليثقفهم ضد الشيوعية.



اللواء الركن عمر علي

وكان يشعر أنه، في المدى الطويل، لا يمكن ضمان الاستقرار إلّا بصرف مبالغ كبيرة في الأعمال العامة، فكان يطالب باعتمادات لها ليكافح البطالة ويرغب في بناء عدد أكبر من المدارس وقد حصل على بعض المخصصات لهذه الأغراض، ولكنه كان يشعر دائماً بأنها غير كافية، فكان يبدي أحياناً خيبة أمله، ويقول لأصدقائه أنه يتمنى أن يتخلص من أعباء المتصرفية ليعود إلى الخدمة الفعلية في الجيش.

وعندما قتل نوري، كان العراق الكردي ينعم باستتباب الأمن والنظام،

إلّا أنّ الكثير من المشاكل الاجتماعية التي امتدت عدواها إلى المنطقة بقيت دون حل. ومن أواخر أعمال نوري العامة ما أظهره من تفهم لاعتزاز الكرد بقوميتهم وحساسيتهم، وذلك حين جرى تشكيل الاتحاد العربي بين الأردن والعراق.

فهذا الاتحاد بين دولتين عربيتين، رأى فيه الكثير من الكرد تهديداً مباشراً لكيانهم المستقل. **وحين تم الاتفاق على علم الاتحاد العربي بأن يحتفظ كل بلد بعلمه، أصر نوري على بقاء العلم العراقي - كما هو - بنجمتين، ترمز إحداهما إلى العنصر العربي والأخرى إلى العنصر الكردي**، فزالت مخاوف الكرد آنيًا بهذا القرار، وبقرار تعيين كردي - هو أحمد مختار بابان - ليخلف نوري في رئاسة الوزارة العراقية.

الضرائب ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

لم يتقدم نوري لمعالجة إصلاح الضرائب الموعود إلّا في أوائل أيار سنة ١٩٥٥م، وكان يعتمد كثيراً على **خليل كنه وضياء جعفر** ليساعداه في ذلك. وكنه هو وزير مالية سابق، وكان في ذلك الحين وزيراً للمعارف، أما ضياء جعفر فكان مهندساً بالحرفة. وأخذ الثلاثة في ربيع ١٩٥٥م يشتغلون في خطة تشمل ضريبتي الأرض والدخل معاً. ولم تكن هنالك ضريبة على الأملاك الزراعية في ذلك الوقت وقد أدت هذه البحوث إلى التوصية بفرض ضريبة أرض تستند إلى قابلية الدفع. واستهدف القانون أيضاً إرغام ملاكي الأرض الواسعة إما على زراعة جميع الأراضي التي يملكون، أو التخلص من القسم الذي لا يزرعونه.

أما في معالجة موضوع ضريبة الدخل فكانت هناك مشكلتان قديمتان لا بد من مجابهتهما، أولهما كيف يمكن الحصول على المعلومات عن مقدار الدخل؟ وثانيهما كيف يمكن تنفيذ أي قانون لضريبة الدخل بصورة فعالة؟

وقد فكر في بادئ الأمر بفرض مبلغ محدد على بعض الفئات، كالتجار والأطباء والمحامين. إلّا أنه أمكن التوصل بعدئذ إلى طريقة علمية، وفي هذه المرحلة طلب إلي نوري أن أقوم بتجهيز خدمات خبير أمريكي في ضريبة الدخل، بواسطة بعثة العمليات الأمريكية، ليساعد في وضع مسودة القانون. وقد أجبنا طلبه.

وفي ٢٠ حزيران ١٩٥٦م أقر مجلس الأمة قانون ضريبة الدخل الجديد، وبموجبه ورفعت بعض الاستثناءات، ومنها استثناءات المتزوجين، بينما بقيت نسب الضريبة بصورة عامة على حالها. إلّا أنّ الفئات التي تخضع للضريبة زيدت من أربع إلى ست، فتم بذلك تجهيز قانون عادل ومتوازن للبلاد، على الورق على الأقل.

ولم يصادق البرلمان على قانون ضريبة الأرض الجديد إلّا في أيار سنة ١٩٥٨م وبموجبه تضيق الثغرة بين الحكومة والشعب. ولكن هل سينفذ القانون؟

لقد قتل نوري، قبل أن يفعل الكثير لتطبيق هذين القانونين، ولكنه وفى بما وعد عندما استلم الحكم، بتحسين نظام الضرائب في البلاد. وقد حصل على تصديق البرلمان للقانونين، فانتقلت مسؤولية التنفيذ بعد مصرعه إلى غيره.

الصحة والمعارف

كان نوري مهتمًا بالصحة العامة والمعارف وكان يؤكد على كليهما بالتساوي. وكان يربط بين الاثنين دائماً حين البحث بهما. وقد قال لي عدة مرات أنه لن يوافق بتاتاً على أي اختصار في مخصصات الصحة العامة والمعارف لملافاة مصروفات غير متوقعة من نواح أخرى، حتى ولو كان ذلك يشمل الجيش. وبما هو معروف عن نوري من إخلاص للجيش، لم يكن يستطع التعبير بأكثر بلاغة عن حرصه على هذين المجالين.

اتصلت بنوري في أمور تتعلق بالصحة العامة أكثر من اتصالي به في أمور تخص المعارف. فقد وضعنا عدداً من الأخصائيين بالصحة العامة بتصرف العراق، بمقتضى اتفاقية التعاون الفني، وبإجازات منحت لهم من قبل وزارة الصحة العامة في الولايات المتحدة. وقد أظهر نوري اهتماماً كبيراً بهم، وبمؤهلاتهم وأساليبهم.

أما في حقل المعارف فقد خدم في زماني وزيران متعاقبان جيدان، هما خليل كنه والدكتور عبد الحميد كاظم. وكان كنه رجل إداري جم النشاط، كما كان كاظم أكثر خبرة في شؤون التعليم، إذ تخصص بهذا الفرع في الولايات المتحدة، ونال خبرة سنوات في التعليم. ومن بين المناصب التي شغلها منصب عميد كلية المعلمين العالية. وكان لكلا الرجلين خبرة في حاجة البلاد، وكلاهما استخدما الذكاء والنشاط في حل المشاكل التي كانت البلاد تشكو منها.



خليل كنه

وقد شخص الوزير خليل كنه علناً نقاط الضعف الأساسية في المعارف العراقية، وأشار إلى الطريق الذي ستسلكه الحكومة، وذلك في الأيام الأولى من وزارة نوري الثالثة عشرة. ففي مؤتمر صحفي عقده في أيار ١٩٥٥م، قال:

«إنّ العراق يمر بنهضة صناعية وزراعية. والحاجة ماسة جداً إلى العمال الماهرين والفنيين والخبراء الزراعيين. ولكن المدارس استمرت في إنتاج الفائض عن الحاجة من القانونيين والمهنيين الآخرين والإداريين. وكذلك فالجهاز بحاجة إلى إصلاح شامل، على أن ينتقل الاهتمام من تدريب المهن إلى تدريب في الصناعة والزراعة، وسيستغرق تحقيق هذا التبدل سنوات. ولكن حكومة نوري أشارت إلى الطريق».

ولي سبب آخر لذكر الدكتور كاظم، الذي خلف خليل كنه في الوزارة، فلقد كرس نفسه بنشاط وتبصر إلى مشكلة ملحة جداً، هي مشكلة العلاقة بين الطلاب والحكومة. فإنّ الدور الذي لعبه الطلاب في الاضطرابات والمظاهرات أثناء أزمة السويس أزعج نوري، وحين أخذ كاظم يركز على «سد الثغرة بين التلاميذ والحكومة» حسب قوله، كان نوري يشجعه تشجيعاً قوياً، وكانت خطة كاظم تقول بتأسيس مخيمات صيفية في مختلف أنحاء البلاد، ذات منهاج حافل بالألعاب الرياضية والفعاليات المدرسية والمحاضرات، ومنها محاضرات عن الشيوعية، كما تشمل أيضاً بعض المساهمة في إنشاءات الأشغال العامة.

وأخذ نوري يتحمس كثيراً لهذا المشروع، وفي ٢٨ آذار ١٩٥٨م طلب إلي أن أراه في بيته، وقال لي أنه يريد تأسيس المخيمات بأسرع ما يستطاع، ولإنجازها يحتاج إلى (٥٠٠) ألف دينار، وهو لا يريد هذا المبلغ كهبة، ولكن كقرض، وسيطلب من شركة نفط العراق استلافه، وهو يأمل من المساهمين الأميركان في شركة نفط العراق كشركة «استاندرد أويل نيوجرسي» وشركة «سوكوني موبل أويل» الموافقة على السلفة. وهو يريد أيضاً ثلاثة خبراء أمريكان في المخيمات، ليساعدوا في تأسيسها وإدارتها.

حصل نوري على المال، كما حصل على خبير أمريكي في البداية. وبينما كان يجري تأسيس المخيمات وتسجيل التلاميذ للاشتراك فيها، حدث انقلاب الزعيم عبد الكريم قاسم، فأهملت هذه الفكرة، التي رسمت بتبصر وبعد نظر،

وامتد اهتمام نوري بالمعارف إلى مشروع كان يفاخر به جميع الأميركيين في العراق، وهو العمل الذي جرى في كلية بغداد. لقد أنشئت هذه المؤسسة قبل نحواً من (٣٠) سنة بواسطة رهبان أمريكيين من اليسوعيين. وهي ليست كلية حسب اسمها، بل مدرسة إعدادية. واليسوعيون الأمريكان هم المسؤولون عن إعداد مناهجها وعن التعليم فيها، وكانوا يحصرون اهتمامهم في التعليم ولا يعملون في التبشير. وقد حدث أن اعتنق بعضهم المذهب الروماني الكاثوليكي، ولكن ذلك تحقق عن طريق القيود الصالحة التي أعطوها وتمسكهم بمبادئ دينهم ومعتقداتهم.

وكان الطلاب يتألفون من عراقيين ينتمون إلى أسر غنية وفقيرة على السواء، ومستوى الدخول في الكلية كان عالياً، وشعارها في القبول الذكاء، لا المركز الاجتماعي وكان ابن الثري، أو المعروف جيداً أو المتنفذ، يدفع نفقاته. أما ابن صاحب الحانوت الصغير أو الكاتب أو الموظف فتساعده المدرسة بالمنح، وكان جو المدرسة وساحات ألعابها جوًّا ديمقراطيًّا، ونوع التعليم على أحسن ما يكون. وكان إنتاجها من الخريجين، يولد أفراداً ممتازين، تجدهم في مراكز عالية في الأعمال التجارية أو الحكومية أو في التعليم، أو في طريقهم إلى مناصب أعلى في تلك الميادين.

وأولع نوري شخصيًّا بكلية بغداد، وقد اطلع على التعليم المثمر الجاري فيها. وخلال وجودي في بغداد قرر اليسوعيون، بإلحاح من الخريجين والأصدقاء، أن يتوسعوا في أعمالهم بتأسيس كلية. وقد رحب نوري بذلك وبغية التشجيع وتحقيق المشروع قدم له أرضاً حكومية، على سبيل المنحة، قدر ثمنها بمليون دولار، لتبني عليها الجامعة. وقد ارتاح نوري لبداية العمل ببناء المشروع على تلك الأرض قبل مصرعه، ويستفيد اليوم من «جامعة الحكمة»، كما سميت، المئات من العراقيين الذين هم في سن القبول.

التطهير من الفساد

وعد خطاب العرش أيضاً بشن حرب على الفساد في الحكومة، وفي ربيع ١٩٥٥م كانت الخطط لتحقيق الوعد قد أخذت تتبلور، وتقرر مطالبة مجلس الأمة بأن يخول الحكومة اختيار أعضاء اللجنة التي تتولى التحقيق في التهم داخل الوزارات المختلفة، وعلى مستوى الوظائف الموقتة والبلدية أيضاً. وتأخرت مصادقة مجلس النواب إلى السنة التالية حين أقر هو ومجلس الأعيان قانون «تنظيم جهاز الدولة»، الذي عرف لدى العموم «بقانون التطهير».

خول القانون الحكومة تعيين لجنة من ثلاثة من كبار القضاة، وموظفين اثنين من كبار موظفي الحكومة، لهم صلاحية التحقيق عن كل موظف يقبض راتباً شهريًّا أكثر من (٢٧) ديناراً، من المتهمين «بالسلوك السيء».

بدأت اللجنة عملها في نهاية ١٩٥٦م، وقررت البدء بتنظيف الخدمة المدنية النظامية، في وزارة الداخلية بصورة خاصة. وقد تم خلال تشرين الثاني طرد (٦) من كبار الموظفين، وبدأ التحقيق في أربع قضايا أخرى، وتناول موظفين كباراً، كمعاون مدير الداخلية العام، ومتصرفين اثنين، وعدداً من مديري الشرطة. وفي نهاية تشرين الثاني تم تعليق (٣٤) موظفاً من الخدمة، مدة تراوح بين سنتين وخمس سنوات. وكانت تلك بداية حسنة.

الانتقاد

جابه نوري المشاكل الصعبة لتلك الفترة بشجاعة ونشاط. وكانت المشاكل متنوعة، وبعضها أمكن حله بيسر وسرعة، وقبل وفاته حقق إنجازات مفيدة في مختلف الشؤون. ومع ذلك لم تفتر الانتقادات الحادة الموجهة إليه حتى النهاية، منها ما صدر عن سياسي من اليساريين، يميل إلى أن يقوم بدوره منفرداً، أو عن جماعة من «التحرريين» واليساريين الذين كثيراً ما عملوا بتعاون شديد بعضهم مع

بعض. ومنها ما نبع من الزعيم الأكثر محافظة، والذي كان المنافس الأول لنوري في أيامه الأخيرة ومنها ما صدر من مراقبين غير سياسيين ومحايدين.

إنّ **حزب كامل الجادرجي، أي الحزب الوطني الديمقراطي**، الذي انضم إلى «الجبهة الوطنية» في انتخابات تموز ١٩٥٤م، عطله نوري في آب ١٩٥٤م مع جريدته الواسعة الانتشار «صوت الأهالي». وفي تشرين الأول التالي طلب الجادرجي إعادة تأسيس حزبه، إلّا أنّ الطلب رُفض. ومنذ ذلك الحين أمكن كم فمه وأفواه جماعته بصورة فعالة، وبقي تحت مراقبة الشرطة، وتركت له الحرية في بادئ الأمر ليزاول حرفته في المحاماة. وفي السنوات التي كان يعيش فيها عيشة تقاعد إجباري عن السياسة، اتصلنا به عدة مرات. وكنا في كل مرة نبلغ وزارة الداخلية مقدماً عن عزمنا على الاتصال به، لكي نتجنب المشاكل التي قد تحدث في آخر لحظة. ولم تكن الوزارة لتمانع في ذلك.

وكانت الزيارة الأولى للجادرجي من قبل أحد موظفي السفارة في صيف ١٩٥٥م. وقبل أن نسرد ملاحظاته، يستحسن ذكر كلمة عن ميول الجادرجي السياسية.

الجادرجي ينتمي إلى أشهر العائلات العراقية الثرية المحافظة. كان متطرفاً في سياسته إلى حد التطرف، وقد جرت محاولات لاعتباره من الشيوعيين، ولكنه كان ينكر ذلك بإصرار، وصدق الكثيرون من العراقيين قوله، ولكن هؤلاء العراقيين أنفسهم كانوا يشعرون أنّ الجادرجي مكّن الحزب الشيوعي الممنوع، والذي كان يعمل في الخفاء، من الإفادة منه.

كانت تعليقاته تتناول أموراً واسعة، أهمها هذه النقاط:

١ - كان يقول محذراً الأمريكيين، من الانخداع، كما خدعوا في الماضي، بالكلام عن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، لأنه كثيراً ما سمع نوري يتشدق بوعود من ذلك النمط.

٢ - أنّ العراق، بالرغم من دخله الكبير من النفط، بقي بلداً ينتابه الفقر.

٣ - أنّ المزارعين الصغار لا زالوا يلاقون الغرم من الشيوخ أولاً، وثم من الحكومة نفسها، التي ألقت عبء الضرائب على أكتافهم.

٤ - إنه لم يكن شيوعيًا حتى ولا من الذين يعطفون على الشيوعية، ولكنه «اشتراكي تقدمي» يؤمن بالتطور النامي أكثر من إيمانه بالتبدل الثوري.

٥ - كثيرون من العراقيين يشعرون بأنّ الاتحاد السوفياتي هو الآن القوة الوحيدة التي ترعى سبيل الإصلاح الاجتماعي بصورة فعالة.

٦ - إنّ المملكة المتحدة والولايات المتحدة كلاهما ساندتا العناصر الرجعية في العراق مساندة تقليدية، ويجب أن تتحملا نصيبهما من تبعة فقدان التقدم الاجتماعي.

٧ - إنّ السفارة البريطانية وشركة النفط العراقية ساندتا المصالح المالية لغاياتهما، فعرقلتا الإصلاح الاجتماعي. ودور الولايات المتحدة بهذا الشأن دور غير مباشر، لأنها تساند الموقف البريطاني على علاته.



كامل الجادرجي

وفي شباط ١٩٥٦م، أي بعد مرور (١٨) شهراً على تولي نوري الحكم، جرت الزيارة الثانية للجادرجي في بيته أيضاً. وكان ما يزال تحت مراقبة الشرطة، إن لم يكن بحالة الحجز في بيته حينذاك.

ولما كان حزبه لا يستطيع العمل والشرطة تراقبه باستمرار فقد حمل بطبيعة الحال حملة شديدة على نوري السعيد «لقمعه الحريات الشخصية». ولما تطرق إلى الشؤون الخارجية ركز انتقاده على تمسك العراق بميثاق بغداد، وقال أنّ نوري بعمله هذا عزل العراق عن العالم العربي. دون أن يحصل على أية فائدة للبلاد. ثم أخذ يتكلم بالعموميات، وادعى أنّ نوري يبقى في الحكم بتأييد البريطانيين، ووصف السفير البريطاني في حينه بأنه كرنواليس آخر. (وهو يشير هنا إلى السر كنهان كرنواليس السفير البريطاني من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥م، والذي كان كثيرون من العراقيين يعتبرون أنه كان يتصرف كمندوب سامي في تلك الأيام، حين كان البريطانيون يديرون العراق كدولة منتدبة، أكثر من تصرفه كسفير في بلد مستقل) .

لم يفت الجادرجي أن يذكر الولايات المتحدة فقال إنها لا تملك سياسة خاصة بها، فهي تؤيد سرًّا الجهود البريطانية للسيطرة على العراق عن طريق نوري.

أما الاحتجاج الجماعي الذي أشرنا إليه قبلاً، فقد تقدم بشكل عريضة إلى الملك، تطلب عزل نوري. وقد حدث ذلك بعد مرور سنة ونيف على تأليف نوري لحكومته. وقد وقع العريضة ثلاثة زعماء من حزب الاستقلال المنحل: **محمد مهدي كبه** و**فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل**. وثلاثة من الأعضاء البارزين في حزب الجبهة الديمقراطية، هم **الجادرجي** و**محمد حديد** و**حسين جميل**، وظهر بهذا الاحتجاج أنّ التعاون بين زعماء الجماعتين المعارضتين لم

ينقطع بحل حزبيهما. وقد لعب هؤلاء الأشخاص الستة بعد وفاة نوري أدواراً بارزة في عهد قاسم، وخلال أيامه الأولى على الأقل.

شمل الاحتجاج كل شيء تقريباً، واتهم نوري بتولي الحكم بالقوة، وفشله في توفير العلاج المناسب للعلل الاقتصادية وتشجيعه سياسة تعليم تضر بمستقبل البلاد. وفي الشؤون الخارجية شجب استمراره على سيرة أدت إلى عزلة العراق عن الدول العربية الأخرى وقيدت البلاد في «كتل عسكرية والتزامات خطرة».



صالح جبر رئيس حزب الأمة

وبعد مرور شهر من تقديم هذا الاحتجاج الجماعي إلى الملك، قدم **صالح جبر** رئيس حزب الأمة السابق مذكرة إلى الملك ينتقد فيها كثيراً سياسة نوري الداخلية، وكانت هذه المذكرة مؤرخة في ٢ تشرين الأول ١٩٥٥م. ومع أنها لم تنشر إلّا أنه جرى تداولها في الدوائر السياسية ببغداد وقد حصلنا على نسخة منها من أحد الموظفين السابقين، وهو عضو في حزب الأمة، **وهذه هي النقاط التي تطرق إليها صالح جبر:**

١ - لا توجد قواعد دستورية لحكومة نوري.
٢ - إنّ المجلس النيابي الحالي هو مجلس «كاذب» لأنه جاء عن طريق «التعيين».
٣ - إن حل الأحزاب السياسية كان عملاً غير دستوري وكذلك تعطيل الصحف واضطهاد الطلاب وغلق المدارس.
٤ - إنّ العراق يحكم «حكماً دكتاتوريًّا فرديًّا».
٥ - ينبغي للملك أن يعيد إلى الشعب حقوقه التي ضمنها الدستور.

وأصدق الانتقادات التي وجهت إلى نوري لم تأت من منبع سياسي، أو من رجل يعمل في الخدمة العامة، ولكن من امرأة ذكية معروفة، عاشت معظم حياتها تحت حجاب، وهي في أواسط عمرها، سمح لها زوجها أن تعيش في شبه عزلة. إنها زوجة عراقي محترم، خدم بلاده بجدارة في مناصب عالية بمختلف الميادين، وبينما كان زوجها في مهمة بالخارج، أرسلت رسالة إلى زوجتي تطلب مقابلتها، فهناك أشياء تريد أن تقولها. وذكرت أنها ستأتي بمفردها، لترى زوجتي بمفردها أيضاً، وأوضحت أنه سبق لها أن اجتمعت بزوجتي في حفلة استقبال كبيرة بالسفارة في إحدى المناسبات النادرة حين استصحبها زوجها معه. وكانت تأمل بعد عودة زوجها من مهمته في الخارج أن يعاملها بتحرر أكثر، ويستصحبها لتستمتع بالاتصال الحر مع الناس، المتصلين بالتطورات والأحوال اليومية.

شجعتها زوجتي بحرارة على المجيء، فجاءت إلى السفارة بعد بضعة أيام، وتكلمتا كلاماً طويلاً. فقد كانت هذه السيدة قد تزوجت وعمرها (١٤) سنة، وأمضت معظم حياتها في عزلة شديدة، وأنجبت عائلة كبيرة، وانصاعت للخضوع التقليدي الذي تتصف به المرأة العربية، ولكنها لم تكن راضية بذلك. وكانت تتطلع على ما كان يجري في البلاد بواسطة زوجها وأولادها، وقد ركزت تفكيرها على الموضوع، وشعرت الآن برغبة ملحة للتحدث مع شخص

خارج حلقتها العائلية. ثم قالت: قد يكون من الفضول أن تتطلع بعد هذه العزلة للحكم على ما يجري في العالم!.

وفي تلك اللحظة قاطعتها زوجتي قائلة بأنّ هنالك كثيراً من الأمثلة التي سجلها تاريخ العرب، عن اهتمام المرأة العربية، بالرغم من عزلتها في تتبع الشؤون العامة عن كثب، ففرضت نفوذها الكبير على تلك الشؤون وكأن عزلتهن، مع كل ما فيها من السأم، قد زادت تفكيرهن حدة.

وجدت تلك السيدة الراحة في تلك الكلمات، فأخذت تعرض توصياتها لخير العراق بحماسة وتفصيل، فقالت إنّ البلاد بحاجة ملحة إلى منهاج للمعارف والثقافة للجماهير، وفي هذا يجب أن لا ننسى التدريب المهني، فهنالك أعداد كبيرة من أصحاب الياقات البيضاء الذين يزيدون عن الحاجة. وقد حان الوقت أن يتعلم الناس شرف العمل بأيديهم وينبغي إصلاح الشرطة، ولا فائدة من محاولة قمع الشيوعية بالقوة الغاشمة، بل يجب بدلاً عن ذلك مساعدة الناس ليعيشوا عيشة أفضل. إنّ المباني العامة الجميلة والمشاريع العمرانية كلها جيدة جدًّا ولكن ما هو جدير الأهمية الآن هو توفير استقرار المعيشة للناس، والأمل بالعيش في رخاء.

وبصرف النظر عن منبع الانتقاد، كنا نلاحظ تشابهاً في موضوعه. في كل ما سمعته أعتقد أنّ ما جاء على لسان سيدة عراقية لا تطلب غير فرصة لسماع آرائها، كان الأهم منها جميعاً!

تقرير

هكذا استمر الانتقاد، ولكن ماذا أعطى نوري للبلاد؟

في رأس القائمة تخليص البلاد من الفيضان. وهذا أمر سيمتد فضله إلى المستقبل البعيد، ثم إنّ نوري استمر في إنعاش البلاد اقتصاديًّا عن طريق منهاج

الإعمار وفعالياته المستمرة، فصار الاقتصاد يسير بخطوات حية متزنة. وبانسجامه مع العالم الحر، حصل نوري للعراق على ضمانات مساعدة من خارج العالم العربي في حالة وقوع اعتداء خارجي، كما أعطى للعراق أمناً ونظاماً مقابل بعض التضحية بالحريات الفردية لبعض الناس، وكان كثيرون من العراقيين يوافقون على دفع هذا الثمن مقابل سيادة النظام، ويشعرون بأنهم صاروا ضحايا الإفراط في إعطاء الحريات لمدة أطول من اللازم. وكثيراً ما نجد في سجل أعمال نوري إصلاحات بدأها في هذا الميدان أو ذاك، ولكنه لم يحقق الكثير منها، فلماذا؟ الجواب هو ضيق الوقت. وهنا يتساءل ناقدوه: ولماذا لم يباشر بالإصلاحات قبل ذلك؟

فيقول مؤيدوه بأنه لم يباشر قبل ذلك بهذا المشروع أو ذاك لأنه كان مشغولاً بأمور أخرى. والحقيقة أنّ نوري لم يكف عن العمل أبداً، وكانت مشكلته تقدير الأفضلية في جدول المشاريع، مع العلم بأنّ منهاجه التنفيذي أعد بعناية وقناعة. وكان يعتقد أنّ مخططه هو الأفضل للبلاد، وقد سبق له أن خبر شؤونها بدقة خلال حياة طويلة فعالة.

الفصل التاسع

نوري السعيد كقومي عربي

كانت سياسة نوري في القومية العربية موضع بحث في سنواته الأخيرة. ونتج ذلك جزئيًّا عن ميثاق بغداد الذي وضع العراق في صف العالم الحر، فكان سبباً لمقته في أوساط عربية كالقاهرة ودمشق، وكانت الهجمات المرة المستمرة في الصحف والإذاعات على تلك العملية تدار من مصر، وهي الزعيمة التقليدية للعالم العربي، في وقت كان فيه عبد الناصر الناطق الأول بلسان العرب. كل ذلك زاد في تأثيره لعزل نوري، وقضت مصلحة مهاجميه أن يتجاهلوا الكثير مما فعله نوري في سبيل القومية العربية، فأهمل ذكره أو نسي نهائيًّا، وأسيء فهم ما كان يريد أن يفعله نوري للعرب في كل مكان.

ويظهر أنّ تفكير نوري باستقلال العرب ووحدتهم كان قبل بلوغه العشرين من العمر أصبح أمراً منسيًّا، وكذلك، مباشرته العمل بصورة فعالة لصالح العرب، وهو يخاطر بنفسه حين كانت الدولة العثمانية لا تزال قائمة، **كان نوري السعيد من العرب الأوائل الذين تبنوا قضية العرب، ومن الأوائل الذين حملوا السلاح باسمها.**

وفي «**الكتاب الأزرق**»، وهو من السجلات القليلة التي كتبها نوري، لخص خطته لوحدة العرب، وعرفت باسم أضيق من مغزاه، وهو «**خطة الهلال الخصيب**». هذا الكتاب المطبوع كان بشكل مذكرة موجهة إلى ريشارد كيسي، وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة، سنة ١٩٤٢م.

وفي تلخيص خطته، أبدى نوري تفهماً لخلافات العرب، والحاجة إلى احترام الماضي التاريخي للعرب وتقاليدهم المحلية، وطرق المعيشة الخاصة بكل مجموعة عربية على حدة، وكان أسلوبه لتحقيق الوحدة العربية أسلوباً عمليًّا بوجه الإجمال. إذ ينبغي أن تتحقق الوحدة الكاملة بمراحل، وبينما خص العراق وجاراته المباشرة بالأسبقية في الخطة، فإنه لم ينس بتاتاً القضايا العامة للقومية العربية، **وفيما يلي ملاحظاته وتوصياته**:

بدأ نوري بقوله أنّ علاقات العراق بعرب سوريا التاريخية هي أقوى من علاقاته مع عرب شبه الجزيرة العربية، وبينما نجد أنّ جميع العرب مرتبطين ارتباطاً وثيقاً باللغة والعادات والدين، فإنّ اقتصاديات سوريا والعراق تختلف عن الباقين، أما مصر فبسبب كثرة سكانها وعلاقاتها الخاصة بالسودان فلها مشاكلها، الأمر الذي يضعها في صف على حدة، وعلى هذا يمكن الافتراض بأنّ دول الجزيرة العربية ومصر قد لا تميلان مبدئيًّا إلى اتحاد أو رابطة تستند على سوريا والعراق، وقد تشترك فيها تلك الدول بمرور الزمن إذا ثبت إمكان الاتحاد عمليًّا، على أن تشجع بنفس الوقت المشاورات بين دولتي الاتحاد (سوريا والعراق) مع الدول العربية الأخرى.

وبعد أن وضع بعض المعالم في موضوع الوحدة العربية الفورية، ذات المراحل، تجلى العمق في قومية نوري مرة أخرى بهذه الكلمات: «إنّ الكثير من مشاكلنا هي نفس المشاكل، إننا جميعاً جزء من مدنية واحدة، ونحن نفكر عموماً على نفس النمط، ونحيا بنفس المثل في حرية الضمير وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، وبالأخوة الإنسانية في جوهرها»[١].

---

(١) استقلال العرب ووحدتهم «الكتاب الأزرق» الجزء الثاني في الأصل مكتوب عليه «سري وليس للنشر». والآن لم يعد يعتبر كذلك.

ويرى نوري أنّ الأمل الوحيد للسلام الدائم والرقي بين العرب يأتي عن طريق دعوة الأمم المتحدة إلى إعادة إنشاء سوريا التاريخية، أي إعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين والأردن في دولة واحدة.

أما شكل الحكومة، ملكيًّا أم جمهوريًّا، وحدويًّا أم اتحاديًّا (فدراليًّا)، فيقرره الشعب نفسه، ومع تأسيس دولة كهذه، تنشأ جامعة عربية تضم في البداية سوريا والعراق، ولكنها تكون مفتوحة أمام دول عربية أخرى ترغب الانضمام، ويكون للجامعة مجلس دائم مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات.

وأقرت خطة نوري شبه استقلال داخلي لليهود في فلسطين، ضمن دولة كهذه، على أن تكون القدس مفتوحة لجميع الأديان، لأغراض الحج والعبادة، وللموارنة في لبنان إذا رغبوا بنفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في أواخر العهد العثماني، **وأضاف نوري**:

«إنّ الإمبراطورية البريطانية لم تؤسس على الأعمال السلبية بل على مُثُلْ إيجابية، وإنّ المؤسسات الحرة والتعاون الحر يعطيانها طاقة حياة عظيمة القوة، وعلى أساس كهذا من حرية التعاون، تألف اتحاد حقيقي من شعوب وأقطار مختلفة وكثيرة، لا يعتمد على المشارطة والإحصائيات بقدر اعتماده على المبادئ النبيلة الراسخة، التي كتبت على قلب الإنسان وضميره، وإذا أعطيت الفرصة للشعوب العربية أن تؤسس تعاوناً حرًّا كهذا فيما بينها، فسيكون العرب مستعدين للتعامل بسخاء مع جميع اليهود الذين يعيشون فيما بينهم، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر، ولكن الشروط والضمانات لا يجوز أن تكون نصوصاً ميتة، خشية أن تصبح رسالة ميتة، كما جرى لكثير من شروط الأقليات في الدساتير الأوروبية خلال العشرين سنة الماضية»[١].

---

(١) استقلال العرب ووحدتهم (الكتاب الأزرق) ص١٢.

وقد مثل نوري دوراً شخصيًّا في تحقيق اتحاد عربي قبيل مصرعه، ولكنه لم يكن اتحاداً عراقيًّا سوريًّا كما تصور نوري في كتابه الأزرق، بل اتحاداً عراقيًّا أردنيًّا، صيغ ليوازن وحدة مصر وسوريا التي سبقته.

الوحدَة العَرَبية

قام نوري بمحاولة للتقريب بين المملكتين الهاشميتين قبل تشكيل الاتحاد العربي ببضع سنوات، وللتوصل إلى ذلك جرب يده في عقود الزواج، وصادفت فرصة مناسبة في ربيع ١٩٥٥م حين أعلنت خطوبة الملك حسين على الأميرة دينا، وهي من أقربائه، ومن أفراد العائلة الهاشمية التي كانت تعيش حينذاك في القاهرة، ولم يتوان نوري في الاقتراح على فيصل أن يحتذي بابن عمه الشاب، وأكد له أنّ الرأي العام العراقي سيرحب بزواجه المبكر، وقال إنّ أليق زوجة له هي ابنة ملك الأردن السابق طلال، وأخت الحسين، التي كانت تعيش في بيروت.

ولم يكن هذا كل الخطة، بل اقتراح نوري أيضاً أن يكون **مزاحم الباججي**، وهو رئيس وزراء سابق، الوسيط الذي يعنى بوضع التفاصيل، وفي هذا الاقتراح بالذات طفر نوري من تمثيل دور كيوبيد (ملاك الحب) إلى تمثيل دور أكثر ألفة بالنسبة إليه، دور السياسي.

ذلك أنّ الباججي كان من معارضيه، وإشغاله بأمور خارج العراق يوافق خطط نوري موافقة لطيفة، وعلى أي حال لم يتقبل الملك الشاب الفكرة، والأسوأ من ذلك أنّ نوري لم يشاور عبد الإله في الموضوع، فانزعج الأمير كثيراً من تسرع نوري وتدخلاته، واحتفظ عبد الإله لنفسه بامتياز تحديد وقت زواج ابن اخته، وساد الاعتقاد في بغداد بأنّ الزواج سيؤجل إلى أطول وقت ممكن. وهكذا لم يحصل نوري من هذا المجهود للتقريب بين العراق والأردن إلّا على بعض الزيادة في توتر علاقاته بولي العهد.

والواقع أنه بالرغم من هذه المحاولة للتقريب بين العراق والأردن عن طريق الزواج، لم تكن عند نوري حماسة للتقرب من الأردن. وقد قال لي في إحدى المرات أنّ الأردن عبارة عن وحدة سياسية مصطنعة، بلا أساس اقتصادي، ولا مناص لها أن ترتبط بمرور الوقت ببلد عربي مجاور. ولو أعطيت الحرية للأردنيين لاختارت أكثريتهم الوحدة أو الاتحاد مع العراق.

قيلت هذه الكلمات قبل الاتحاد العربي ببضع سنين. والسنوات التي أدت أخيراً إلى تحقيقه كانت سنوات خلت من الاستقرار السياسي وحفلت بالضيق الاقتصادي بالنسبة للأردن. وعانى العراق بسبب هذه الأوضاع المضطربة في الأردن سنوات محرجة، وأدرك نوري ذلك كله، وعرف أنّ العراق سيتحمل مسؤوليات ثقيلة بسبب الاتحاد، ومع ذلك فقد عمل على تحقيقه دون كلل، حين اختاره القصر في أوائل سنة ١٩٥٨م للقيام بذلك الواجب.

وفي يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٥٨م زرت نوري لتبادل المعلومات في الحوادث والتطورات العامة، فوجدته قلقاً بصورة خاصة على الأردن، وأكد أنّ السعودية ومصر وسوريا تتآمر لتأتي بحكومة أردنية مرتبطة بها، وأنّ السعودية هي التي تمول هذه المؤامرة، وأنّ الأسلحة تهرب للأردن من سوريا لتسليح المتآمرين الأردنيين، كما أنّ القطعات السعودية كانت ترابط على الحدود الأردنية، وأنّ الجيش الأردني ليس له القوة الكافية ليعالج الموقف الداخلي المرتبك مع البقاء في نفس الوقت متأهباً لمجابهة الغزو المحتمل. وألأدرن الحق في حالة وقوع غزو عليه أن يطلب المساعدة من العراق بموجب ميثاق الضمان الجماعي، والمعاهدة العراقية الأردنية لسنة ١٩٤٧م، والعراق لن يتدخل على أية حال إلّا إذا طلبت منه ذلك حكومة الأردن، ثم أضاف نوري كقومي عربي حر: «إنّ الموقف بالأردن ما هو إلّا تطور آخر يؤكد الضرورة الملحة لحل المشكلة الفلسطينية».

استمر الموقف الحرج في الشهور التالية، وفي ١٣ أيار زرت نوري في

بيته لأعبر له عن قلقنا لاستمرار الموقف المرتبك، ولأؤكد له بنفس الوقت بأننا نشعر أنّ العراق قادر على القيام بعمل بناء بنفوذه، فإذا قدم العراق بعض المساعدة الاقتصادية للأردن كما كنا نفعل، فسيكون لذلك تأثير مفيد وعملي، كما يكون له تأثير نفسي لا تقل أهميته عن فائدة التأثير السابق.

ثم أخبرت نوري بما سمعته في الزيارة التي قمت بها مؤخراً لعمان، فقد علمت من مصدرين أمريكي وبريطاني بأنّ العراق غير مهتم بمصير الأردن، واية بادرة عطف تبدر من جانب العراق في هذا الوقت العصيب، ستعطي الأردن تشجيعاً هو في أشد الحاجة إليه.

أجاب نوري بأنه قليل الثقة بالحكومة الأردنية، ومع ذلك فهو يعد تشريعاً لمساعدة الأردن في تمويل مشروعي البوتاس والسوبر فوسفات وهذا قد يساعد بعض الشيء. والمشكلة أنّ الأردن تحتاج لإنعاشها إلى مبلغ ستة ملايين دينار على الأقل لأغراض الإعمار. ولكن المعونة الاقتصادية، مهما كانت نسبتها، ستتبدد إذا لم تردع أولاً مناروات السعوديين والمصريين ومؤامراتهم. هكذا لخص نوري الموقف.

نال نوري على موافقة سريعة من مجلس الأمة على مرسوم المعونة، فبعد مضي ستة أيام على محادثتنا، خوله مجلس النواب. (وبعد ثلاثة عشر يوماً مجلس الأعيان) صرف سلفة إلى شركة البوتاس إما كقرض أو كمنحة بمبلغ (٦٢٥) ألف دينار، لإنتاج أملاح البوتاس من البحر الميت، ومليون دينار كقرض للحكومة الأردنية لتمويل مشروع السوبر فوسفات.

كان نوري السعيد في علاقاته الشخصية من أكرم الناس بما يملك، أما في علاقاته العامة، وفيما يتعلق بصرف أموال العراق، فقد كان حذراً ومتردداً على العموم. وكثيراً ما كان مقتراً. وقد ظهرت صفاته هذه مرات متعددة خلال أحاديثنا في معونة الأردن، وقال لي ذات يوم أنّ أكثر اللوم في محنة الأردن يقع عليها،

فقد ألحح مراراً على الأردن أن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يكلفها فقدان المعونة البريطانية. ولكن الأردن لم تتبع النصيحة بل عملت بمشورة عبد الناصر و**الملك سعود**. وكان ينبغي ألا يطرد **كلوب** وجماعته من الضباط البريطانيين بتاتاً.

أما الآن، فقد كان نوري يعلل الأمر، تارة بحسن النية وطوراً بالفقر. وكانت هنالك بعض المبررات للعذر الثاني، بعد أن تقطع جريان النفط عن طريق سوريا خلال أزمة السويس. ولكنه ظل متمسكاً بالحجة نفسها بعد أن استأنف النفط الجريان.

كان نوري يكره أن يطلب إلى مجلس الأمة تخويله صلاحيات لموضوع ما، ويميل إلى تجنب ذلك، أو أن يؤجله ما استطاع. ولكي يحصل نوري للأردن على معونة أكثر مما سبق أن حصل عليه لمشروعي البوتاس والسوبر فوسفات، كان ينبغي له أن يطلب تخويل مجلس الأمة مرة أخرى، ولكنه وجد طلبه غير مستساغ، لذلك تشبث بقصة الفقر.

وكان يراقب في الوقت نفسه بعناية مدى مساعداتنا للعراق. وفي تشرين الأول ١٩٥٦م أعرب عن فراغ صبره من البطء الذي نسير عليه، وحينئذ قال لي بسأم: «الحقيقة إني لا أتوقع منكم أن تفعلوا الكثير، أو أن تفعلوا أي شيء، حتى تنتهي الانتخابات عندكم في تشرين الثاني».

وحينما أخبرته في نيسان من السنة التالية بأننا سنمد الأردن بمعونة تبلغ (١٠) ملايين دولار، ظهرت عليه بوادر الارتياح، **ولكنه أوقف حماسه بهذه الكلمة: «قل للمستر دالاس بأنّ اهتمامه منصب حتى الآن على الذنب، تاركاً الرأس عبد الناصر على حاله!»**.

وبينما كان نوري يقتر في دنانيره، كانت آراؤه تتدفق بغزارة. وفي إحدى المرات حينما كنا نتكلم في موضوع معونة الولايات المتحدة للأردن، ابتدع

من فكرة حلاً كان مبنيًّا على منطق مبتكر. فقد اقترح أن تجري مساعدتنا للأردن عن طريق العراق، فتكون إحدى الوسائل لمكافأة العراق على انحيازه بجسارة إلى الغرب. ثم إنّ سمعة العراق في السخاء لم تكن كبيرة في البلاد العربية، فمساعدة الأردن عن طريقه تدعم مركزه في تلك الأقطار. وفي الفكرة منفعة للولايات المتحدة أيضاً، إذا ساعدت الأردن عن طريق العراق، فإنها تستطيع بمرور الزمن أن تتخلى عن تلك المساعدة بصورة أسهل مما لو كانت تعطي المساعدة بنفسها إلى الأردن مباشرة وعلناً. والمعونة الأميركية التي تخصص علناً ينبغي أن تكون كبيرة، وثلاثة أضعاف المعونة التي يمكن أن تعطى للأردن عن طريق العراق سرًّا.

ولكن، كما أنّ نوري لا يستطيع تجاهل مجلس الأمة، كذلك لم يكن دالاس يستطيع تجاهل «الكونغرس». ولذلك كان محكوماً على هذا الرأي المعقد الذي بسطه نوري بأسلوبه غير المألوف في الأمور المالية العليا، أن يفشل من البداية، مهما كانت مزاياه.

وفي أثناء هذه الشهور التي جرى فيها تبادل الرأي مع نوري حول المعونة الاقتصادية والعسكرية للأردن، كان نوري لا ينسى احتمال اضطرار العراق للتدخل عسكريًّا في الأردن وقد قال لي في ٢٠ أيلول ١٩٥٦م بأنه سيرسل مواد تموين كتدابير احتياطية، إلى ثلاثة نقاط على الطريق إلى الأردن، من محطات ضخ النفط في «ح ٤» و«ح ٥» في العراق، وإلى المفرق في الأردن، وأنّ قوة صغيرة ستخصص لحراسة هذه الأكداس. وقال إنّ هدف العراق الوحيد فيما يتخذه في المجال العسكري هو تخليص الأردن من الشيوعية، ورغب أن أوضح ذلك لتل أبيب.

تطورت الأمور بسرعة، وفي يوم ١١ تشرين الأول طلب نوري أن أراه في بناية مجلس الوزراء، فأخبرني بأنّ القطعات العراقية ستدخل الأردن يوم ١٥ تشرين الأول، وطلب منا أن نوصل الخبر إلى تل أبيب، وأنه يتعهد ألا يشتبك

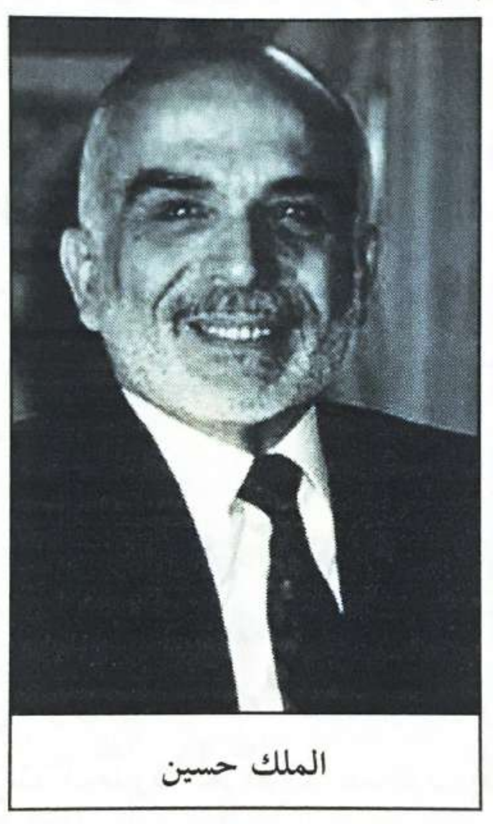
في أعمال عدوانية، وأنّ القوات العراقية ستبقى في وادي الأردن على الضفة الشرقية من نهر الأردن وبعيدة عن الحدود، فالمعاهدة العراقية مع الأردن كانت تضطر العراق أن يهب لمساعدتها في حالة وقوع عدوان خارجي عليها، وكذلك عند وقوع اضطرابات داخلية. بهذه الطريقة فسر نوري المعاهدة، واحتفظ بحق حرية التنقل في الأردن إذا انتشرت الاضطرابات.

ومع أنّ اتصالاتنا بتل أبيب أكدت لنا بأن لا يوجد مانع من دخول القوات العراقية للأردن، بشرط أن تبقى شرق نهر الأردن، فقد ثبت أنّ تمهيدات نوري جرت قبل أوانها، وعلمت بعد يومين، أي في ١٣ تشرين الأول، وإنّ ولي العهد و**رئيس الأركان الفريق رفيق عارف** سيطيران إلى عمان. وحتى ذلك الحين كان العراق قد تلقى طلب المساعدة العسكرية بصورة شفوية، لذلك أراد نوري طلباً تحريريًّا، وقال إنّ تثبيت التاريخ الجديد لدخول القطعات العراقية سيتوقف على المحادثات في عمان.

وفي ١٧ تشرين الأول، بعد عودة الوصي عبد الإله ورفيق عارف إلى بغداد، جاءني نوري إلى السفارة. وفهمت أنّ الخطة المقررة هي أن يتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً يطلب فيه أن يحتفظ العراق بفرقة واحدة، لا أكثر، تكون متأهبة قرب الحدود العراقية، للدخول إذا وقع عدوان حسب نصوص المعاهدة. وتأمل الحكومة الأردنية بأن يستمر التكديس في محطتي «ح ٤» و«ح ٥» والمفرق حسب الخطة. ولكن نوري أخبرني بأنه لا ينوي الاستمرار بتكديس المؤن في الوقت الحاضر.

هذه التطورات التي حدثت في تشرين الأول ١٩٥٦م، بدت وكأنّ نوري - بطبيعته المميزة النشطة - قد قفز من فوق المدفع. إلّا أنّ حديثه معي، ألقى اللوم كله على «التعاون المغلوط» بين الملك حسين ومجلس وزرائه.

وهكذا بقيت الأمور على حالها حتى نيسان من السنة التالية، حين قيل لي أنّ الملك حسين قد طلب شخصيًّا بأن يتخذ العراق التدابير التمهيدية لدخول القطعات العراقية الأردن. وقد باشر تجميع القطعات في «ح ٣»، ووصل عددها في أواسط أيار إلى خمسة آلاف جندي، وأكد نوري «أنهم هناك للدفاع وليس للاعتداء». هكذا كان الموقف العسكري على الحدود العراقية - الأردنية حين تخلى نوري عن الحكم في أيار.



الملك حسين

وفي الأشهر التي تلت ذلك، كانت الحوادث التي وقعت في الأردن، والضغط من قبل مصر وسوريا، سبباً في زيادة التقارب بين العراق والأردن. وفي أول شباط ١٩٥٨م أعلنت مصر وسوريا عن تشكيل الجمهورية العربية المتحدة.

وفي يوم ١١ شباط ذهب وفد عراقي برئاسة الملك فيصل الثاني إلى

عمان، استجابة لرغبة الأردن في الاتحاد مع العراق، كما أخبرنا مصدر في وزارة الخارجية. وفي اليوم التالي مباشرة أعلنت الأردن والعراق بأنهما قد شكلا اتحاداً يعرف بالاتحاد العربي، وأمكن التوصل إلى اتفاقية الاتحاد بسرعة من حيث المبدأ، لأنّ الأردنيين كانوا مستعدين للقبول بالتسوية حول رئاسة الاتحاد، وحول استمرار العراق بعضويته في ميثاق بغداد. وكان المقرر أن تبدأ المشاورات فوراً لوضع مسودة دستور الاتحاد، والمؤمل كذلك أن يظهر الدستور الجديد ليكون نافذاً في أواسط أيار.

هكذا، بعد عشرات السنين من الكلام عن الوحدة العربية، ظهر بوقت واحد وبصورة مفاجئة اتحادان عربيان ولم تتأثر الحالة السياسية في المنطقة بمثل هذه الدرجة منذ أزمة السويس في ١٩٥٦م.

تلقى الرأي العام العراقي إعلان الاتحاد ببرود، فلم تنظم مظاهرات في الشوارع للاتحاد أو ضده، أما الصحف فإنها عالجت الأخبار معالجة يمكن وصفها بالسرور المتحفظ.

وأدرك البلاط ونوري وجميع العراقيين من ذوي التجربة في الأمور العامة أو من المتتبعين للشؤون العامة ما تقبله العراق من مسؤوليات، وما يضمره له المستقبل، إذ ستدعو الحاجة إلى بذل جهود كبيرة، وتضحيات كثيرة، مادية وغير مادية. وقد رأى البلاط ونوري ذلك بوضوح.

في مثل هذه المرحلة طلب إليّ ولي العهد أن أزوره في قصر الزهور، إذ كان يريد أن يطلعني على آخر الاتجاهات في تفكير البلاط.

قال لي إنّ العراق لن يأخذ في الوقت الحاضر موقفاً مع الجمهورية العربية المتحدة أو ضدها. وسيبقى متيقظاً تجاه أي عمل قد يؤثر على الأردن، وقال إنّ الأعمال الورقية - كما سماها - سبق أن بدأت من أجل دخول القطعات

العراقية في الأردن. والآن يحتاج العراق مرة أخرى إلى «رجل قوي»، وإنه والملك يفكران بأن يطلب من نوري العودة إلى الحكم، ولكنهما لن يقبلا وزارة «نموذجية» من طراز وزارات نوري، وعليه أن يقبل بعض الأشخاص الذين يختارهم البلاط.

وفي يوم ٣ آذار صار نوري رئيساً للوزارة للمرة الرابعة عشرة وهي الأخيرة. وقد تلقى الرأي العام ذلك ببرود، كما تلقى نبأ إعلان الاتحاد العربي، ولكن إدخال رجال **كفاضل الجمالي** في الوزارة كوزير للخارجية، و**عبد الكريم الأزري** كوزير للمالية، أعطى الحكومة مظهر القاعدة الواسعة للائتلاف الوطني، كما أراد البلاط.

زرت نوري في بيته يوم ١٥ آذار، لأفهم بعض الشيء عن منهاج حكومته الجديدة وجدول التوقيت، فقال لي إنّ الهدف المهم هو تمهيد الطريق على أفضل وجه وبأسرع وقت ممكن لتحقيق الاتحاد وتأسيس حكومته. وقد قدر عمر الحكومة العراقية التي كان يرأسها حينذاك بشهرين إلى ثلاثة، وهو يأمل أن يتمكن خلال تلك المدة أن يحصل على تعديل للدستور في مجلس الأمة، حتى يتم تشريع الاتحاد مع الأردن، ويحقق تبني العراق لدستور الاتحاد العربي، ثم يحل مجلس الأمة الحالي ويجري انتخابات لمجلس أمة جديد. وبوجود المجلس الجديد تؤلف وزارة عراقية تليق باحتياجات الاتحاد العربي.

قدّرَ نوري عمر وزارته تقديراً صحيحاً، ففي يوم ١٢ أيار صادق مجلس الأمة على الدستور المقترح للاتحاد العربي بالإجماع، واستنكاف عضو واحد عن التصويت ألا وهو العين محمد رضا الشبيبي، وكان من خصوم نوري العنيدين. وفي يوم ١٣ أيار، حين رأيت نوري ثانية في بيته، قال لي إنّ الملك فيصل والملك حسين قد طلبا إليه أن يكون أول رئيس لوزارة الاتحاد (والوحيد في هذا الاتحاد القصير العمر).

وقد اختار نوري لوزارة حكومة الاتحاد العربي أربعة من العراقيين وثلاثة من الأردنيين، **فقد اختار توفيق السويدي،** وهو رئيس وزراء سابق وصديق قديم لنوري، وزيراً للخارجية. واختار لوزارة المالية **عبد الكريم الأزري،** هو اقتصادي محترف، شغل عدة مناصب رسمية في العراق. واختار وزيراً لشؤون الدفاع، **سامي فتاح،** وهو فريق متقاعد من القوة الجوية له خبرة طويلة في خدمة الدولة. أما الأردنيون الثلاثة فكانوا **إبراهيم هاشم** نائباً لرئيس الوزراء، و**سليمان طوقان** وزيراً للدفاع، و**خلوصي الخيري** وزير دولة للشؤون الخارجية.

وعقد مجلس الأمة الاتحادي اجتماعه الأول في عمان يوم ٢٧ أيار. وكان مجلس الأمة العراقي قد انتدب له خمسة عشر نائباً من العشرين الذين يمثلون العراق فيه، واتضح أنّ هذه القائمة قد أعدها نوري، وتمت الموافقة عليها بطريقة رفع الأيدي. وفي يوم ٢٢ أيار أعلن الملك فيصل أسماء الخمسة الباقين من النواب.

ولم تكن لنوري يد في تشكيل وزارة الاتحاد فحسب، بل أيضاً في اختيار الوزارة العراقية والتي صار رئيسها **أحمد مختار بابان،** وهو نائب رئيس وزراء سابق. وتشكيل وزارتين في هذا الوقت الحرج كان يتطلب خبرة سياسية كبيرة ومرونة، وقد أراد نوري بطبيعة الحال أن تبدأ حكومة الاتحاد بداية حسنة، لذلك كان بحاجة إلى رجال مجربين، يوثق بهم. وفي اختيارهم كان عليه أن يضع دائماً نصب عينيه اعتبارين: رغبات البلاط وتمثيلاً جماعيًّا متوازناً من كل أنحاء الاتحاد. وكأي سياسي في أي بلد وجد نوري نفسه مضطرًّا لتدبير مناصب لبعض الشخصيات من البلدين. في تشكيل حكومة الاتحاد أو في تشكيل الحكومة العراقية، وعلى العموم قام نوري بالمهمة بصورة حسنة، وأرسيت قواعد الاتحاد جيداً.

وفي يوم ٢٠ أيار، استعاد نوري بعين الرضا - وله ما يبرر ذلك - ذكريات آمال الصبا، حين كان ثائراً قبل أربعين سنة، وقال إنّ تأسيس الاتحاد العربي سيكون خطوة هامة نحو تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى.

وفي يوم ٦ حزيران، أي قبل أن يعلن نوري منهاجه الوزاري، نشرت صحف بغداد أجوبته على أسئلة وجهها إليه (ولتن واين) مراسل وكالة الصحافة المشتركة الأميركية، وغلبت عليها نغمة الدعوة إلى الأخوة العربية، فقال نوري إنّ الوحدة كانت دائماً الهدف الرئيسي للحركات الوطنية العربية. لو توقفت اليوم الجمهورية العربية المتحدة عن التدخل في شؤون التعاون العراقي الأردني، لأمكن إيجاد حل بين الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة.

كانت أهم مواد الدستور الاتحادي تنص على ما يلي: تحتفظ كل من الدولتين بكيانها الدولي الخاص، وبشكل حكومتها الراهن ضمن حدودها، ويكون لحكومة الاتحاد رئيس اتحاد[١] له سلطة تشريعية تنفيذية وسلطات قضائية. وتكون لدولة الاتحاد مسؤوليات عن الشؤون الخارجية وعقد المعاهدات والدفاع والجمارك وتنسيق الشؤون المالية والاقتصادية، وشؤون العملة والمصارف والمواصلات المشتركة. وأخيراً وضعت مادة لدخول دول عربية أخرى.

وبالإجمال تركت صيغة دستور الاتحاد العربي لرئيس الوزارة حرية واسعة في العمل، يستطيع معه القيام باي دور إيجابي أو سلبي. أما كيفية بروز الاتحاد للوجود بعدئذ، وهل سيتميز بحكومة مركزية قوية، أو يكون اتحاداً

(١) صار الملك فيصل ملك العراق رئيساً للاتحاد العربي، ويحمل لقب: «صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني، رئيس الاتحاد العربي».

محدوداً بما تكلفه به الحكومتان، فكان منوطاً لحد كبير باختيار أول رئيس وزراء كيفية ممارسته الصلاحيات التي يتمتع بها. ومن الصعب أن نعرف أية طريق كان سيسلكها نوري لو بقي على قيد الحياة، هو والاتحاد العربي، فلو أدى واجباته كرئيس وزراء للاتحاد، حسب النهج الذي كان يتبعه يوم كان رئيس وزراء العراق، لقام اتحاد سائر في طريق النمو. ولعل نوري لم يكن راغباً في ذلك، بل كان يفضل أن يحتفظ بنفوذ أكبر في بغداد وحدها.

وعندما تكلمت معه يوم ٢١ أيار إثر عودته من عمان، لم ينوه لي بالطريقة التي سيتبعها. وربما كان في ذلك الوقت المبكر غير قادر بعد على اتخاذ أي قرار، ولما سألته فيما إذا كان راضياً عن تشكيل الاتحاد، وعلى الأخص جهاز حكومته، تهرب من الإجابة. وقال إنّ إنشاء جهاز حكومة قادر على إدارة أعماله بسهولة يتطلب وقتاً، وأضاف أنه أمكن الحصول على «بعض» التقدم بهذا الصدد خلال محادثاته في عمان. ولكنه جوبه بصعوبات لعدم حصوله على جهاز الموظفين الضروري ولا يأمل في الحصول على ذلك قبل منتصف حزيران.

وبالرغم من تركيز جهوده بالعمل على إقامة الاتحاد فإنه وجد الوقت من جهة أخرى للتفكير بمشاكل أصدقائه. وحين أخبرته أنّ الرئيس آيزنهاور عينني كأول سفير للولايات المتحدة لدى الاتحاد العربي، أجابني ببشاشة أنني سأجابه مشكلة تدبير مسكن لائق في عمان عند انتقال السلك السياسي للسكن هناك، وأضاف: «لا تهتم، فسأسعى لتوفير العناية بك». وأعرف جيداً أنه كان يعني ما يقول، وكان سيفعله لو سمحت له الظروف.

(وفي منتصف حزيران هبطت معنويات نوري إلى درجة متدنية جدًّا) فمنذ أشهر وهو يكافح لوضع قاعدة اقتصادية سليمة للاتحاد، وأخذ يشعر أنّ استجابة أصدقائه العراقيين للتعاون معه كانت بطيئة، وغير حاسمة. وخلال إحدى

محادثاتنا آنذاك أبدى أسفه لأنه متقدم في السن، فلا يستطيع أن يترأس دولة غير ثابتة القواعد.

ما حدث بالفعل هو أنّ أعباء الأردن الاقتصادية والمالية قد ألقيت على كاهل العراق بتأليف الاتحاد. وما لم تكن هنالك ضمانات بمعونات طويلة الأمد من أصدقاء العراق لتلافي ذلك فلا مندوحة له من الاستقالة.

وتبين بعدئذ أنّ تلك الإشارة كانت مجرد حالة نفسية عابرة، إذ لم يتكلم بتاتاً عن الاستقالة خلال الأسابيع الباقية من حياته. ويظهر أنه كان راضياً عن الأمور، أو على الأقل قنع بما كنا نحن والبريطانيين مستعدين أن نقدمه من المعونة الاقتصادية للاتحاد العربي.

اللقاء الأخير

رأيت نوري آخر مرة يوم ١٢ تموز ١٩٥٨م، ووجدته منزعجاً جدًّا بسبب لبنان، وأخذ يلح عليَّ ليعرف ما ستفعله حكومة الولايات المتحدة لإنقاذ لبنان. ولم يكن لدي ما أستطيع تطمينه به.

ولا شك أنه قرر بعد قليل من مقابلتي له تعزيز القوة العراقية على الحدود العراقية الأردنية. ففي يوم ١٣ تموز تقدم فوجان عن طريق بغداد، وكان يبدو أنهما متجهان إلى الحدود العراقية الأردنية إن لم يكن للأردن نفسها، وكان الزعيم عبد الكريم قاسم يقود أحدهما، ولكن لم يتقدم كلا اللوائين إلى ما وراء بغداد، وفي الصباح الباكر من يوم ١٤ تموز أشعل قاسم الثورة التي جاءت به إلى الحكم. وخلال الاضطرابات التي حدثت في ذلك اليوم، أحاطت القطعات بجماعة من النزلاء في فندق بغداد، وهي تبحث عن الوزراء الأردنيين للاتحاد العربي الذين كانوا قد وصلوا مؤخراً إلى بغداد وحلوا فيه. وقد اعتقلوا الوزراء الثلاثة، مع ثلاثة أميركيين وألمانيين اثنين،

وأجبروهم على الركوب بسيارة نقل، فهجم عليهم الرعاع وفتكوا بالأردنيين الثلاثة، وكان أحدهم نائب رئيس وزراء الاتحاد **إبراهيم هاشم**، كما فتكوا بالأميركيين الثلاثة وبواحد من الألمانيين.

في يوم ١٥ تموز قتل نوري في شارع لا يبعد كثيراً عن السفارة الأميركية. وفي يوم مقتله تم إنزال مشاة البحرية الأميركية في لبنان، وبعد ثلاثة أيام، أي في ١٨ تموز، أخبرنا قاسم بانسحاب العراق من الاتحاد العربي.

وكما تلقى الرأي العام نبأ إعلان الاتحاد بفتور، قبل ستة أشهر، تلقى الآن نبأ حله. فلم تكن ثمة حماسة في ميلاده ولا أسف على نهايته، ولم يبد الرأي العام استعداده في أي وقت لمواجهة التضحيات، خاصة المالية التي كان ينبغي بذلها ليصبح الاتحاد العربي عامل استقرار.

الكويت ••••••••••••••••••••••••••••••

أكد نوري في عدة مناسبات رسمية أنّ دستور الاتحاد العربي ترك الباب مفتوحاً لاشتراك دول عربية أخرى في الاتحاد. وأوضح لنا بصورة خاصة، وبما لا يقبل الشك، أنه كان يفكر بالكويت. وفي الواقع لم يسم نوري أي بلد عربي غير الكويت في أحاديثي معه، وبسط أسباب رغبته بإشراك الكويت، وفي طليعتها الاعتبارات النقدية فعبء الأردن المالي يمكن تحمله إذا أضيفت عائدات الكويت النفطية إلى مداخيل العراق. وبعضوية الكويت في الاتحاد العربي يمكن آنذاك مقاومة الدعايات الهدامة ونشاطها بصورة أفضل، هذا علاوة على أنّ دخول عضو غير هاشمي من شأنه أن يوسع الاتحاد ويجعله أكثر تقبلاً من الدول العربية الأخرى.

وكانت هناك مشكلتان تعقدان علاقات العراق بالكويت. فالعراق كان

يجد صعوبة في تسويق نفطه من منطقة البصرة، بسبب نقص التسهيلات اللازمة لرسو الناقلات ذات الغطس العميق، كما كانت الكويت تعاني من نقص الماء الحلو. وكان العراق يستطيع إعطاء الكويت حاجتها من الماء، كما كانت الكويت تستطيع تقديم التسهيلات التي يحتاجها العراق، ومع ذلك تعذر الاتفاق.

وكانت الكويت تشكل جزءاً من لواء البصرة في عهد الإمبراطورية العثمانية. وكان الكويتيون يخافون طمع العراقيين في «ابتلاعهم»، والعراقيون لم يسعوا لإزالة تلك الشكوك والمخاوف والأطماع التي تعرقل العلاقات بين البلدين ظهرت واضحة في المراسلات المتبادلة لوضع مسودة معاهدة بشأن مد المياه إلى الكويت.

كان شيخ الكويت قد قدم هذه المسودة في أوائل ١٩٥٥م للحكومة العراقية، بواسطة دولة الحماية: بريطانيا، واشترط السماح للكويت بسحب مياه الشرب من شط العرب بواسطة أنابيب إلى مدينة الكويت، على أن يتنازل العراق عن الأرض التي تمر عليها الأنابيب، مع مساحة أرض عرضها (٣٠) متراً على كل جانب، بالإضافة إلى منح أراض كافية لإنشاء التأسيسات اللازمة.

لم تلاق مسودة المعاهدة قبولاً حسناً في بغداد، فبينما كان العراق مستعدًّا لتموين الكويت بالماء، فإنه لم يكن مستعدًّا للتنازل عن الأرض، ولم يكن راغباً في الدخول بمفاوضات على تعيين خط الحدود. وفيما كان العراق يقبل بكيان الكويت كأمر واقع، كان يريد أن يتجنب القيام بأية حركة يمكن تفسيرها على أنها اعتراف قانوني بالمشيخة. وعلاوة على ذلك، كان العراق يريد المقابلة بالمثل عن منحه الماء كما كان يبدو في بادئ الأمر، بتأجيره

منطقة رسو خاصة في ميناء أم قصر الكويتي، مع التنازل عن بعض الأرض، لتسهيل المرور إلى الميناء.



الشيخ عبدالله سالم الصباح
أمير الكويت

وحين زار **أخ أمير الكويت، الشيخ فهد بن سالم الصباح**، بغداد في تشرين الأول، كان العراق قد عدل موقفه، وتحدث نوري إليه حديثاً أكثر تعقلاً، فقال إنّ الكويت تستطيع أخذ الماء دون شرط، لأنّ ما يريده العراق في ميناء أم قصر سيعود بالفائدة على العراق والكويت معاً. واقترح أن تكون نفقات الإنشاء مناصفة بين البلدين، وأن تترك فكرة الاستئجار، فاقتنع أخ الشيخ مستحسناً هذا الرأي. هكذا قال لي نوري، وكان يأمل أن يجري الحل على هذا الأساس، ولكن لم يتحقق شيء من ذلك، حتى خلال زيارة الشيخ نفسه **عبدالله السالم الصباح** لبغداد في حزيران ١٩٥٦م، حيث بقي ستة أيام في العراق.

ولم يبد من الشيخ ميل للبحث في الموضوع وأصر على أنّ زيارته كانت للمجاملة فقط.

وأثناء المباحثات انتشرت روايات تقول أنّ العراق يصر في الحصول على شيء ما مقابل تزويد الكويت بالماء، فأقلقت هذه الروايات نوري. وكان كلما اشتد اللغط حول إحداها، يبادر إلى إبلاغي كذبها، **ويقول إنّ من تقاليد أبناء الصحراء الذين يسعدهم الحظ بالماء أن يقتسموه بحرية مع جيرانهم المحرومين منه. والعراق لن يخل بهذه التقاليد، ويرحب باقتسام مياهه مع أي من جيرانه المحتاجين، ولا يريد جزاء على ذلك.**

غير أنّ الانشغال بجر الكويت إلى حظيرة الاتحاد العربي خلال الشهور الأخيرة من حياة نوري، وضع موضوع الماء ومشروع الميناء على الرف.

وفي ١٤ آذار ١٩٥٨م، أي بعد أحد عشر يوماً على عودة نوري إلى الحكم كلمني ببعض التفاصيل عن موضوع اشتراك الكويت في الاتحاد العربي فقال بأنّ الوقت قد حان لكي تعيد بريطانيا النظر في موقفها التقليدي في المنطقة، ويمكن أن تبدأ بداية حسنة بالكويت بسحب «دور الحماية» وإعطاء الكويت كياناً «مستقلاً»، مما يمهد الطريق لاشتراكها في الاتحاد العربي. وقال إنه اقترح ذلك على وزير الخارجية **سلوين لويد**، حين مر ببغداد قبل بضعة أيام في طريقه إلى مانيلا، وعلى أي حال فهو يأمل بأن تحث بريطانيا الكويت على الاشتراك في الاتحاد، وإنّ علينا - أي الأميركيين - أن نستخدم نفوذنا على بريطانيا لهذا الغرض، فالاتحاد العربي يحتاج إلى تعزيز، والكويت يمكنها أن تعطيه القوة التي يحتاجها.

وفي يوم ٩ أيار، جاءني وزير مالية الاتحاد **عبد الكريم الأزري** ليراني في السفارة بطلب من نوري، وأكد لي اهتمام نوري بدعم الاتحاد العربي ماليًّا. وقال لي بأنّ أمير الكويت **الشيخ سالم الصباح** سيصل إلى بغداد يوم ١٠ أيار في

زيارة لبضعة أيام، وأنّ نوري صار مستعدًا الآن أن يقوم بتحديد الحدود الكويتية العراقية، وأن يضمن لأمير الكويت مركزه المالي مقابل اشتراك الكويت في الاتحاد العربي. وسيخبر نوري الأمير بذلك حين حضوره في بغداد.

وصل شيخ الكويت حسب المنهاج، وقد قال لي نوري في حفلة عشاء أقيمت على شرفه بأنّ المحادثات معه لم تسر سيراً حسناً، فقد عرض عليه مبدأ تحديد الحدود والماء، إلّا أنّ الشيخ لم يستجب لذلك وازداد قلق نوري حين أبلغه الشيخ أنه سيزور القاهرة بعد عودة عبد الناصر من موسكو مباشرة.

وبعد أن أخبرني نوري بذلك، تكلمت بنفسي مع الشيخ قليلاً، آملاً أن أغير رأيه فيما يتعلق بالاتحاد العربي وبمناسبة إعلان دستور الاتحاد قبل يوم واحد، قلت له أنه قدم إلى بغداد في وقت ميمون، ألا وهو تشكيل الاتحاد العربي. فكان استجابة الشيخ لكلامي تنم عن عدم المبالاة.

وهكذا جاء شيخ الكويت وذهب، والكويت لم تخط خطوة واحدة نحو الاتحاد العربي. وقيل لي أنّ الشيخ أعرب خلال إقامته في بغداد عن قلقه للتوتر الذي حصل بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي، وفتحت زيارته عيون العراقيين على أنّ للشيخ مشاكل جدية داخلية حرجة نشأت عن تزايد قوة الموالين لمصر من الكويتيين، كما وأنه كان يمارس استقلالاً منفرداً في عمله، بالرغم من وجود البريطانيين هناك.

وقبل أن ننتقل إلى علاقة نوري بجارته الأكبر، المملكة العربية السعودية، لي ملحوظة أود أن أضيفها على الهامش حول العلاقات العراقية الكويتية. فبعد مصرع نوري وإلغاء الاتحاد العربي، تطورت قضية الكويت قبل

سفري مباشرة من بغداد، وهذه التطورات كانت مقدمات لما سيأتي بعدها، عن موقف الزعيم عبد الكريم قاسم التهديدي للمشيخة الصغيرة الغنية.

زار الشيخ بغداد مرة أخرى، وقضى فيها خمسة أيام وذلك في تشرين الأول ١٩٥٨م، ونشرت الصحف خبر وصوله بعناوين بارزة كما استقبله الزعيم عبد الكريم قاسم بالمطار، ومعه خمسة من وزرائه. وتبع ذلك انقطاع في الأخبار، فلم يصدر بيان مشترك عند سفره، وهنالك إيضاح مقبول لمعاملته بهذا السكوت. فقد صادفت زيارته مع بيان أذاعته سكرتارية الجامعة العربية في القاهرة، معلناً اعتبار الكويت عضواً فيها من الآن فصاعداً، وقاسم لا يرحب بكيان كويتي كهذا، وفي تموز ١٩٦٠م ادعى الزعيم عبد الكريم قاسم، بعد سحب السلطة البريطانية من الكويت، بأنها أصبحت عراقية.

المملكة العربية السعودية

كانت العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية متوترة في سنة ١٩٥٤م، على غرار ما كانت عليه منذ سنين. وقد بدأت الريبة بين السلالة الهاشمية والسلالة السعودية في سنة ١٩٢٥م، حين طرد السعوديون الملك علي الهاشمي من الحجاز، وعبد الإله الذي كان وصيًا ثم صار وليًا للعهد في العراق وهو ابن علي. رفض إرسال ممثل عراقي إلى تتويج الملك سعود، ولذلك، فالمبادرة لإزالة هذا الخلاف كان ينبغي أن تأتي منه. والملك فيصل البالغ من العمر (٢٠) سنة، لم يكن يستطيع أن يفعل ما يريد بنفسه.

وفي سنة ١٩٥٧م بدأت العلاقات تتحسن، ومثل نوري دوره بهذا الصدد، ولم يكن نوري يحمل شعور ود تجاه العربية السعودية في بداية معرفتي به، بل كان يظهر مرارة من اتجاهها. ولم يكن ليهمه تطاحن الأسرتين، وإنما كان ينزعج ويتذمر من معارضة السعوديين لسياسته الخارجية، وعلى الأخص استعمال السعوديين «للدولارات الأميركية» كما كان يسمي عائدات

النفط التي تدفعها لهم شركة النفط العربية الأميركية (آرامكو) لتخلق له المشاكل بين جيرانه من الدول العربية، وعلى غرار ذلك يمكن أن يقال أنّ العراق يستعمل الجنيهات الإنكليزية، أي عائداته من شركة النفط العراقية، لأجل أن يرعى مصالحه. فلم يكن نوري مبرأ من استعمال الرشوة للغاية نفسها، ولكن كلما كان نوري يضع مبلغاً لتسهيل عملية ما، كان السعوديون يضعون ضعفه لعرقلته. فقد كان لديهم من المال ما يزيد عن حاجتهم، **وقد قال لي نوري في إحدى المرات مداعباً: «لو قطعت عائدات السعوديين ستة أشهر، لأمكنني تثبيت الموقف!»**.

وقال لي مرة ثانية، وهو في حالة هدوء، بأن لا يهمه ما يفعل السعوديون بأموالهم التي يصرفونها داخل العربية السعودية، ولكن يشعر بقلق كثيراً حين يجد أنّ أموال السعودية تستعمل في العراق وخارج العراق لإضعاف الدفاع ضد الشيوعية، مما يعرض العراق وجاراته للخطر.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٦م، حين قرر الأعضاء المسلمون لميثاق بغداد في اجتماعهم أن يرسلوا عبد الإله إلى واشنطن ليوضح آراء الدول الإسلامية حول الموقف في الشرق الأوسط بعد حادثة قناة السويس، لم تبد واشنطن تجاوباً في بادئ الأمر مع مشروع الزيارة، إذ كانت تخشى أن تكون محاولة أخرى للضغط علينا للاشتراك في ميثاق بغداد. وكان متوقعاً أن يقوم الملك سعود بزيارة أميركا، وفي وجود الاثنين معاً في واشنطن إحراج لواشنطن. إلّا أنّ نوري أكد لي أنّ زيارة ولي العهد تستهدف أموراً عامة، تشمل استعراض كافة المشاكل الجارية، وأكد أنّ سفره كناطق بلسان المسلمين المجاورين للعراق أمر يرغب به العراقيون.

وفي ١١ كانون الثاني ١٩٥٧م، أذيع في واشنطن أنّ عبد الإله سيزورها في شباط، وبعد ثلاثة أيام استطعنا أن نبرق إلى وزارة الخارجية الأميركية أنّ ولي العهد قد عبر عن رغبته في مقابلة **الملك سعود** حينما يكون في واشنطن،

فكانت جميع الأطراف المعنية سعيدة بذلك. وقد اجتمع الملك والأمير فعلاً، وكان ذلك بداية تبدل حاسم نحو علاقات أفضل بين البلدين.



الملك سعود بن عبد العزيز

وتلا اجتماع **الملك سعود** وولي العهد في واشنطن تعقيب أسرع من قبل بغداد. ففي أوائل آذار أرسل نوري صديقه الحميم **عبدالله الدملوجي** لزيارة العربية السعودية كسفير متجول وكان الاختيار موفقاً فالدملوجي، وهو من الموصل، خدم مدة طويلة كمستشار لدى ابن سعود، والد الملك سعود. وكان يعرف الملك سعود معرفة قوية، فبدت زيارته مثمرة، ووعده سعود بزيارة بغداد في أيار بعد انتهاء رمضان، كما استطاع الدملوجي أن يتعرف على آراء الملك سعود في المشاكل التي تهم المنطقة، إذ صار سعود يتحسس بالخطر الشيوعي بعد زيارته لواشنطن. ولأول مرة أبدى قلقه من ميول سوريا اليسارية، والدور الذي تلعبه مصر هناك، وتبدل موقف العداء تجاه ميثاق بغداد إلى مجرد اللامبالاة، ووافق بهذه الحالة على التوقف عن الهجوم على ميثاق بغداد علناً.

وحدثني نوري معلقاً على المحادثات التي جرت أثناء زيارة الدملوجي وهي محادثات تثبت مدى مرونته، فقال إنّ دخول السعودية ميثاق بغداد أمر غير ممكن، بالرغم من شعور سعود المعادي للشيوعية، إلّا أنه ينبغي الإفادة من تجميد نفوذه العظيم في المنطقة. وبدرت له الآن وسيلة مفيدة، وهي الكف عن مسعاه لزيادة أعضاء حلف بغداد، وتركيز اهتمامه بدلاً عن ذلك إلى حشد دول الشرق الأوسط وراء مبدأ آيزنهاور علناً، ذلك المبدأ الذي كان نوري يشعر بأنه أوجد للمساعدة على الصمود تجاه التهديد الشيوعي.

وقال لي نوري: «أريد أن أحطم القيادة السورية السعودية المشتركة، ولا يمكن إجراء ذلك إلّا تدريجيًّا، وإذا صارت السعودية محبذة لمبدأ آيزنهاور، يتعزز الاتجاه نحو الغاية؟».

وكان **الرئيس شمعون** قد مر في اليوم السابق ببغداد في طريقه إلى الرياض، فقال لي نوري أنه كلفه أن يستمزج رأي الملك سعود ليعرف إذا كان مستعدًّا للمبادرة بجمع صفوف دول الشرق الأوسط وراء مبدأ آيزنهاور.

وفي يوم ٢٦ آذار مر شمعون ببغداد ثانية في طريق عودته من الرياض إلى بيروت، ولما سأله نوري عن رد فعل سعود حيال اقتراحه، قال له شمعون: «كن صبوراً وتحرك ببطء» ولم يزد على ذلك قولاً. فلما سالت نوري فيما إذا كانت هذه النصيحة آتية من شمعون أو من سعود، أجاب بأنّ شمعون لم يوضح ذلك، وأنه لم يسترسل معه في الحديث أكثر من ذلك.

إنّ مسلك نوري في محاولته الحصول على تأييدات لمبدأ آيزنهاور، كان من أساليب نوري المألوفة فكثيراً ما كنت أجده متحمساً بحرارة لتحقيق مشروع ما من مشاريعه في يوم من الأيام، ثم يتخلى عنه في اليوم التالي، ويهتم بموضوع جديد آخر، الأمر الذي يدل على غزارة آرائه وسرعة انتباهه وقلة صبره.

جاء الملك سعود إلى بغداد في شهر أيار، كما وعد، وجرت أحاديث مع الرسميين العراقيين البارزين، وأقيمت حفلات الضيافة المعتادة والبلاغ المشترك الذي صدر بانتهاء الزيارة في يوم ١٩ أيار كان في شكله الظاهري بلاغاً عاديًّا لا يلفت النظر، فقال إنّ اجتماع الملكين يعتبر بداية عهد جديد، وإنه هيأ الفرصة لتبادل وجهات النظر حول الشؤون التي تهم البلدين، وكذلك شؤون العالمين العربي والإسلامي.

وتطرق البيان إلى القضية الفلسطينية التي لا بد من ذكرها، وأكد بأن السلام والأمن في المنطقة يتوقفان على حل عادل لتلك القضية. وحصل اتفاق تام أيضاً على المحافظة على الحقوق العربية الإسلامية في خليج العقبة، ووصف بأنه «خليج عربي مقفل يتعلق بالأماكن المقدسة للإسلام». وأخيراً ذكر البيان الأخطار التي تهدد «الوطن العربي»، وفسرت تلك الأخطار بأنها «الصهيونية والمبادئ الهدامة والاستعمار».

هذه الفقرة الأخيرة تتطلب بعض الإيضاح، فقد علمت من مصدر في وزارة الخارجية العراقية بأنّ نوري كان يريد ذكر الشيوعية بالذات في البيان، إلّا أنّ **يوسف ياسين، وهو وزير خارجية الملك سعود**، ومن المؤيدين لمصر والمعادين للعراق، رفض ذلك. وأكثر ما استطاع العراق أن يدخله في البيان هو التنويه «بالمبادئ الهدامة».

ولتقدير ما أمكن إنجازه في هذه الزيارة تقديراً حسناً، على المرء أن ينظر إلى ما وراء الزيارة وما وراء البيان، فنجد فيه نفعاً كبيراً. والفضل الأكبر في ذلك يعود إلى نوري، الذي بذل جهداً مدهشاً في كسب ود سعود، لقد جاء سعود وهو يتوقع أن يتبادل الرأي مع ولي العهد، فوجد منذ البداية بأنّ نوري هو الذي تولى الأمر. ولا شك أنّ مهارة نوري السحرية هي التي أثرت في سعود ومهدت الطريق لتعاون أقوى، وبدا بأنّ عشرات السنين من العداء بين العائلتين الهاشمية والسعودية قد ولت، وأنّ شكوك سعود من ميثاق بغداد قد زالت،

ووقع منه اعتراف بفائدة الميثاق للعراق. وكانت هنالك دلائل واضحة على زيادة التعاون في الشروع بعقد اتفاقيتين، جوية وتجارية. وجرى أيضاً تبادل وجهات النظر حول السياسة النفطية واتفاق على التعاون في مجال المعارف، وحول تقديم المعونة للأردن.

وفي إحدى الأمسيات، أثناء وجود الملك سعود، أقام نوري حفلة عشاء على شرفه في حدائق بهو الأمانة. وكان نوري المضيف المثالي، كالعادة في نباهته ويقظته طوال الحفلة، **ولما كان الملك سعود مسلماً متمسكاً يمارس واجباته الدينية فلم يقدم غير عصير الفواكه في حضوره.** ولكن نوري لم ينس في الوقت نفسه ضيوفه الذين هم أقل تمسكاً بالدين أو أصدقاءه من الغرب. فتولى رئيس التشريفات في وزارة الخارجية إبلاغ هؤلاء عند دخولهم الحديقة، بأنّ وراء صف الأشجار، وبعيداً عن محضر جلالته هناك بار تتيسر فيه أنواع الويسكي والبراندي. وكنت ترى طيلة المساء قبل العشاء وبعده، تلك الطبقة من ضيوف نوري، وفكرهم مشتت ما بين الحديث مع الملك وحاشيته، وبين التردد على ما وراء خط الأشجار.

وبعد سفر الملك سعود بمدة قصيرة، سمعنا نوري، في لحظة انبساط ودعابة، يقارن بين العائلتين الحاكمتين في الرياض وبغداد، فقال: «في المملكة العربية السعودية تجد الملك جيداً ولكن ولي العهد، وهو رئيس الوزارة أيضاً، رديء، أما في العراق، فالملك جيد أيضاً، ولكن ولي العهد رديء. ولحسن الحظ أنّ ولي العهد العراقي ليس رئيساً للوزارة. فالعراق فيه رئيس وزراء جيد، وهذا هو الفرق!».

لا شك في أنّ الفضل في جمع الملكين «الجيدين» وفتح الطريق لتفاهم أفضل بين هاتين الدولتين المتجاورتين العربيتين، يعود إلى نوري. ومن المؤسف أنّ الملك فيصل ونوري أزيحا بالعنف عن مسرح الحوادث قبل تحقيق اتفاق أكثر رسوخاً بين الدولتين.

مصر

تأثرت العلاقات بين مصر والعراق تأثراً شديداً، في خريف ١٩٥٤م، إلى ١٩٥٨م بسبب تباين الشخصية عند قادة البلدين. فإنّ نوري وجمال يتميزان كلاهما بالذكاء وقوة الشخصية وموهبة الزعامة، ولذلك لم يكن مستغرباً أن يرسما شكل العلاقات بين البلدين.

كان نوري يجازف بحياته في معركة استقلال العرب قبل أن يولد عبد الناصر، ومع ذلك صار عبد الناصر الشخص الذي يمثل الزعامة العربية. وكان سبب توتر العلاقات بين الاثنين، أنّ نوري حقق ميثاق بغداد وأدخل العراق عضواً فيه، ولعل عبد الناصر كان يشعر بأنّ تسرع نوري في رسم السياسة الخارجية حسب رأيه، قد فرض شيئاً لا يمكن أن يعذر عليه. ولا سيما وأنه حمل العراق معه إلى خارج حظيرة العالم العربي.

ولا شك في أنّ موقف عبد الناصر هذا، قد أهان نوري وصدمه صدمة قوية. وكان صادقاً في شعوره فنوري، اعترافاً منه بزعامة مصر التقليدية للعالم العربي، كان على اتصال مستمر بالقاهرة، حين أخذ يرسم سياسته الخارجية، إن شخصيًّا أو بواسطة الرسل. ولذلك فوجئ حين اتهم بأنه كان يعمل بالخفاء.

كان نوري يصر على القول بأنه لا يوجد فرق بين اتفاق مصر مع بريطانيا على السويس وبين اشتراك العراق في ميثاق بغداد. فكلا الاتفاقين قاما لغايات دفاعية، وكلاهما معقود مع دول غير عربية، وكان نوري يفسر كل عمل يبدر من مصر على أنه تصرف شخصي من الرئيس عبد الناصر. وحين كان السفير المصري في بغداد يدعى إلى القاهرة للاستشارة، كان نوري يقول: «لقد دعاه عبد الناصر ليرفع تقريراً عني». وحين اعترف عبد الناصر بالصين الشيوعية، وصف نوري ذلك بقوله: «هذه حركة أخرى من عبد الناصر في حملته لابتزاز العالم الحر».

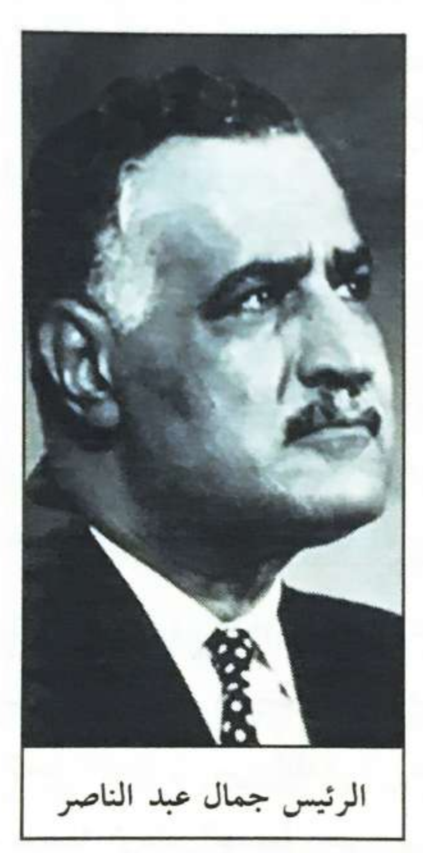
حوالي نهاية ١٩٥٦م استاء نوري من الهجمات العنيفة التي كانت تشنها عليه إذاعات القاهرة ودمشق، احتجاجاً على ميثاق بغداد. وفي يوم ٢٥ كانون الأول من تلك السنة، قال لنا في السفارة: «لن يفيد غير السوفيات من حملة عبد الناصر بالتدخل في شؤون العراق الداخلية».

كانت الحاجة في نظر نوري ملحة لتوقيف تلك الحملة، وقال: «نحن مستعدون للمصافحة وأن نوطد علاقاتنا على أساس التعاون». ثم أشار إلى الحاجة «لحل تعاوني» للقضية الفلسطينية بالذات، والحاجة إلى التعاون الاقتصادي ولكنه لم يوضح كيف يبدأ البلدان بذلك. وأضاف أنه سيرسل صديقه الحميم توفيق السويدي ليقابل السفير المصري، فإذا استقبل عبد الناصر هذه البادرة حسناً، فسيفكر في اللقاء معه للمباحثة. واعترف نوري بأنّ عبد الناصر: «هو مفتاح العلاقات الاعتيادية بين الدول العربية الأخرى».

ولا أعلم إذا كانت آراء نوري هذه قد وصلت إلى عبد الناصر ولسوء الحظ استمرت الهجمات على نوري وبقيت العلاقات مع مصر متوترة حتى صار الإحراج. وحين اتخذ التعاون بين القاهرة ودمشق شكل الوحدة في «الجمهورية العربية المتحدة» ازداد الضغط على نوري، وصار عبد الناصر مجاوراً للعراق، قام العراق بدوره بتشكيل الاتحاد العربي، وصار الحد الفاصل واضحاً في الخلاف.

كان نوري يشير دائماً إلى السمعة الكبيرة التي يتمتع بها عبد الناصر بين العرب، وذلك أثناء مناقشته موضوع فلسطين. وكان يقول لو استغل عبد الناصر مكانته في العالم العربي وسعى إلى حل تلك المشكلة، فإنه سيسنده وفي حديث لي معه يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦م، قال نوري إنّ الأحوال غير المستقرة في المنطقة تستدعي أكثر من أي وقت مضى «الحاجة لحل المشكلة الفلسطينية». وكان يرجو أن يضطلع عبد الناصر بدور القيادة لتحقيق تلك

الغاية، ويؤكد أنه أبلغ عبد الناصر قبلاً بأنّ العراق مستعد في أي وقت أن ينسجم مع الصف العربي لحل القضية على أساس مقررات هيئة الأمم لسنة ١٩٤٧م.



الرئيس جمال عبد الناصر

وفي آب من تلك السنة تطرق نوري لعبد الناصر مرة أخرى فيما يتعلق بفلسطين، إذ كان يعقد أمله دائماً على عبد الناصر لتحقيق حل للمشكلة بين العرب وإسرائيل.

وحين أعلن المستر دالاس في ٢١ آب من السنة الماضية عدة اقتراحات لعقد تسوية في المنطقة العربية - الإسرائيلية[١]، أبلغ نوري عبد الناصر،

---

(١) خطاب المستر داليس الذي ألقاه يوم ٢٦ آب ١٩٥٥م أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.

بواسطة السفير المصري في بغداد والسفير العراقي في القاهرة، وعن طريق الأوساط البريطانية بأنّ العراق سيدعم أية خطوة يخطوها من أجل حل القضية الفلسطينية.

ولم يتلق نوري أي جواب على ذلك، ولكن عبد الناصر كان قد بارك علناً بياناً أذاعه **المستر إيدن** في تشرين الأول ١٩٥٥م حول إسرائيل. ثم انحرفت الأمور بعد ذلك لسوء الحظ انحرافاً مثبطاً للعزائم، وتمت صفقات الأسلحة والارتباطات الاقتصادية مع الشيوعيين. واشتد التحول باتجاه موسكو، وتعززت الصلات بها عند تأمين قناة السويس، فضاع الأمل بالاستفادة من مكانة عبد الناصر ونفوذه بين العرب لإيجاد انفراج في توتر العلاقات في المنطقة بسبب فلسطين.

وكان قرار عبد الناصر بشراء الأسلحة من الكتلة السوفياتية صدمة عنيفة لنوري، وفي يوم ٧ تشرين الأول، زارني في السفارة، ونقل إليّ حديثاً جرى بين عبد الناصر وبرهان باش أعيان وزير خارجيته. فقال عبد الناصر إن لم يجد بدًّا من الالتفاف إلى السوفيات، ولا سيما وأنّ مداخيل مصر من الدولارات محدودة، لا تمكنها من شراء الأسلحة من الولايات المتحدة. وسأله باش أعيان إذا كان وجود الخبراء الشيوعيين في بلاده لا يسبب له إزعاجاً، فلم يجب بصورة مباشرة، وإنما قال إنّ عددهم سيكون مضغوطاً إلى الحد الأدنى. ثم قال إنه إذا أمكن إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، فإنه يتوسع في اتفاقية الأسلحة، أما إذا بقيت الحال كما هي الآن، فإنه لن يتراجع عنها.

ثم أخذ نوري يعلق على أقوال عبد الناصر، فقال: «ما دام بن غوريون مستمرًّا في كيل الضربات لمصر ليخضعها بإظهار قوته، فليس لمصر إلّا أن تتسلح، وأن تتسلح بقوة». وأضاف إنّ تسليح مصر نفسها أمر جيد بحد ذاته، ولكن المصدر الذي يجهزها بالسلاح هو أمر في غاية الأهمية، فيجب أن تؤخذ

المسؤوليات الداخلية لمنطقة الشرق الأوسط حول هذه القضية على مستوى المنطقة كلها.

وفي حزيران، ورد تقرير من الوفد العسكري العراقي الذي ذهب إلى مصر لحضور احتفالات يوم الجلاء، يقول إنّ التجهيزات العسكرية التي عرضت كانت رائعة من وجهة النوع والكمية، فازدادت بسبب ذلك مخاوف نوري.

طوال احتدام أزمة السويس في الشهور التالية كنت أرى نوري يوميًّا تقريباً، ولم يخطر له قط الدعوة إلى استخدام القوة المسلحة ضد الرئيس عبد الناصر، وحينما شن البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون هجومهم في تشرين الأول وتشرين الثاني، أصيب نوري - بالرغم من عدائه الذي استمر سنوات لعبد الناصر - بردة فعل عنيفة، وتجلى عطفه على مصر كأي عربي قومي أصيل.

سوريا ••••••••••••••••••••••••••••

في الفقرات الأولى من هذا الفصل، سردنا مقترحات نوري للوحدة العربية على أساس خطة «الهلال الخصيب»، وأوضحنا مقام سوريا الأساسي في خطته للوحدة.

وبين سنة ١٩٤٢م حين كتب نوري الكتاب الأزرق، سنة ١٩٥٤م، جرت مباحثات ومناقشات جدية في الموضوع، ولكن دون جدوى. وبين ١٩٥٤ و١٩٥٨م أكد نوري مرات عديدة بأنه لم يتخل عن مثله الأعلى في الوحدة العربية، ولكن كثرة المشاغل الملحة وضعت الخطة على الرف.

وفي أوائل سنة ١٩٥٥م سقطت وزارة **فارس الخوري** المعتدلة، فظهرت جماعة يسارية تحت قيادة **صبري العسلي** و**خالد العظم** معاً، لتخلف وزارة

الخوري، وانحازت سوريا نحو مصر، بعد أن اتضحت الميول اليسارية في الجهتين المدنية والعسكرية.



الرئيس نور الدين الأتاسي

قال نوري إنّ **الرئيس الأتاسي** كان ينظر لهذا التطور، بقلق عميق، وإنه عبر عن قلقه مراراً خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٥٥م. ومع أنّ نوري متمسك بالاتحاد مع سورية كهدف نهائي، إلّا أنه يرى أنّ الضغط لتحقيق الغرض لا يؤدي في الظروف السائدة حينذاك إلّا إلى إزعاج أصدقاء العراق في سوريا. لذلك سيتجنب نوري إزعاجهم، وطمنهم بقراره هذا، وفي الوقت الذي كان فيه نوري يعمل على إبعاد العراق عن المسرح السوري، كان يعمل أيضاً على حماية سورية من أي أذى يصيبها، إن من الأتراك أو من الإسرائيليين. وقد رغب إلينا بالحصول على ضمانات من جارتي سوريا المذكورتين بأن لا يستغلا الموقف السياسي المحرج هناك.

كان عند نوري سبب آخر بديهي لتأجيل العمل بخطة الهلال الخصيب

فترة من الزمن، بالرغم من أنّ نوري لم يجهر به في محادثاتي معه، وهو ميثاق بغداد. فالعراق لا يستطيع أن يقوم بدوره في بناء الدفاع عن القطاع الشمالي، ويركز في الوقت ذاته دفاعه تجاه سوريا، كان عزيز على قلب نوري، إلّا أنه قرر الاهتمام بالعمل الأكبر، وهو الدفاع عن المنطقة برمتها.

وإلى أن حل خريف ١٩٥٥م، كانت آراء نوري فيما يتعلق بسوريا منحصرة على الأكثر باتهام الفرنسيين والمصريين والسعوديين بحبك الدسائس هناك. كان يشكو ويقلق، ولكنه لم يذكر شيئاً عن احتمال تدخل العراق مباشرة أو غير مباشرة عسكريًّا، أو بطريقة أخرى، خلال تلك المدة. وكانت سوريا بحاجة إلى استقرار يمنع فلا بد من تأجيل أحد الأمرين، ومع أنّ الاتحاد مع سوريا احتمال سيطرة الشيوعية، كانت بحاجة إلى مساعدة اقتصادية، يستطيع العراق تقديمها.

لقد كانت مصالح التجارة السورية تتطلب تعزيز الصلات مع العراق، ولكن فرنسا ومصر والعربية السعودية كانت تقاوم ذلك. وخطأ فرنسا في المساهمة في منع الاستقرار في سوريا أكبر الأخطاء. فقد كانت فرنسا تحرض ضباط الجيش السوري على العراق، وتضرم نار الفتن لمقاومة العراق بين موظفي الحكومة من المصريين والسعوديين. ولو توقفت فرنسا عن دسائسها لهدأ الموقف.

وذات يوم وصف نوري دور فرنسا في سوريا بالنذالة، ثم هاجم في اليوم التالي السعودية وقال: إنّ (٩٠٪) من قلاقل سوريا مردها إلى أموال السعوديين. ولو جمدت عائدات السعودية من النفط ستة أشهر، لأمكن إعادة الاستقرار إلى سورية. لم لا تستطيع شركة النفط العربية السعودية أن تفكر بذلك؟ إذا لم يستقر الموقف فإنّ الشيوعية ستسود، وتخسر تلك الشركة كل شيء!

بهذا الأسلوب ظل نوري يبحث معي شؤون سوريا من أوائل شباط حتى أوائل تشرين الأول ١٩٥٥. ثم تحولت أفكاره شيئاً فشيئاً نحو الحديث عن طرق التدخل. وهذا التحول رافق الأخبار التي كانت تترى على تدفق أسلحة الكتلة الشيوعية على مصر أولاً وثم على سورية.

وفي ٤ تشرين الأول ١٩٥٥م تحدث معي نوري عن وصول الأسلحة السوفياتية إلى مصر، وقال إنّ هذا يعني بأنّ مصر والعربية السعودية تستعدان لخنق العراق عن طريق الشيوعيين في سوريا، وإنّ مستقبل العراق في خطر. وطلب حرية العمل، وقال إنه سيتكلم أولاً مع أصدقائه السوريين، ملحًّا عليهم بتخليص بلدهم من الشيوعية. ولكن الاتصال بهم دون مساندة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يكون «عديم الفائدة». وكلامه يكون ذا أثر إذا عرف أنّ ذلك الإسناد متوفر، كما طلب «ضماناً» بأن تتولى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كبح جماح إسرائيل أثناء معالجته للمشكلة السورية.

ولما انتهى نوري من تلخيص رأيه في الخطوة الأولى اللازمة لمواجهة عدم الاستقرار المتزايد في سوريا، سألته إذا كان يخطر له القيام بعمل عسكري، فلم يعط جواباً حازماً، وقال إنه توجد طرق أخرى لإحداث «التبديل». ولكنه أوضح نقطة واحدة بقوله: إنه مهما كان العمل المتخذ، فإنه يتعهد باستقلال سوريا. وإنه يقبل بأية حكومة مهما كان شكلها، أو بأي ترابط مع العراق يريده الشعب السوري. ولاستطلاع رغبات الشعب السوري، قد يكون الاستفتاء ضروريًّا، إما تحت إشراف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أو منظمة دولية أخرى، والمهم الثابت هو أنّ الشيوعية في سوريا «يجب أن تدمر وأن تدمر الآن».

ولتوكيد كلامه، أخبرني عن طلب مساعدة تقدمت به سوريا سنة ١٩٥١م، حين كان رئيساً للوزارة. فقد قصفت الطائرات الإسرائيلية حينذاك مدناً قريبة من الحدود، فخافت الحكومة السورية أن يمتد القصف إلى الشام،

وطلبت إليه أن يرسل طائرات مقاتلة للمساعدة عند الضرورة، فلبى الطلب. وقد انزعج السفير البريطاني يومئذ من هذا العمل، ولكن نوري طمأنه بأنّ الطائرات ستعود عند هدوء الحال، وقد وفى بوعده هذا.

تكلمنا بعد ذلك عن اعتراف سوريا بالصين الشيوعية، الذي كان وشيك الوقوع حسب تقرير وصل مؤخراً. وقد سجلت تعليقاته حول هذا الموضوع، لأني رأيت أنها تكشف عن شعوره العميق بالعزلة عن إخوانه العرب في ذلك الوقت. وبعد أن ذكرت له فحوى ذلك التقرير سألته إذا كان بالإمكان تأجيل ذلك الاعتراف بواسطة عمل عربي منسق، فأجاب بأن لا مصر ولا العربية السعودية يهمهما وقف الاعتراف، والحكومة اللبنانية الراهنة ضعيفة ولا تستطيع أن تؤثر على السوريين .**ثم أنهى الموضوع بيأس قائلاً: «وعلى هذا أبقى أنا، وما أستطيع أن أفعل بمفردي؟»**.

وفي ١٥ تشرين الأول علمت من وزارة الخارجية أنها تلقت تقريراً يفيد أنّ الأسلحة التشيكية بدأت تصل إلى سوريا. وحين رأيت نوري بعد يومين، أبدى قلقاً عظيماً من ازدياد النفوذ الشيوعي في سوريا وقال: «ولكن لا أريد أن أغزو سوريا، أو أن أفرض عليها أي نوع من التعاون مع العراق». ثم اضاف: «وإذا كانت مساعدة العراق العسكرية مطلوبة أو إذا كانت ثمة رغبة في أنّ نوع من أنواع التعاون مع العراق، فأمر يقرره السوريون». والأهم على أي حال هو تجميد «إمدادات الأموال السعودية» وفي هذه المرة أضاف تركية إلى إسرائيل، في الضمان الذي طلبه، لمنع تدخلهما ضد أي عمل عراقي مع السوريين.

استمر قلق نوري على سوريا حتى يوم مصرعه إلّا أنّ آراءه فيما يجب عمله، ومتى يجب القيام بعمل حاسم، ومقدار النشاط الذي يقدم عليه العراق كانت تتبدل بين شهر وآخر، حسب تبدل الأحوال. وبفعل مزاجه الذي يشبه الزئبق، كانت آراؤه تتبدل بسرعة، وبصورة قصوى.

في أوائل سنة ١٩٥٦م اتخذ نوري سياسة الترقب والانتظار حيال سورية. وكان ينظر إليها نظرة تشاؤم، شأنه دائماً، وصار يشعر بأنّ الموقف سيتدهور أكثر فأكثر قبل القيام بعمل مجد، وكان يرى أنّ زعماء حزب الشعب والحزب الوطني، والذين كانوا يعدون من الميالين للعراق، لا يكترثون بهذا التدهور، ويقول بأنه ليسوا موضع الاعتماد، بالرغم من أنّ العراق كان «يمدهم» منذ سنين. وأصبح بعضهم من «ذوي الوجهين» حين قدمت إليهم رشوات أكثر من جانب السعوديين وعندئذ التزم نوري جانب التريث، حتى يروا الأخطار الناجمة عن تصرفاتهم.

وفي أيلول ١٩٥٦م عاد نوري إلى نشاطه ثانية، في ١٥ منه وجدته مضطرباً من تقارير تفيد أنّ موسكو ستوسع خطتها للتوغل بالجيش السوري بضباطها وجنودها، باسم تدريب السوريين على استعمال الدبابات والطيارات وصيانتها. فوجودهم على مسرح الأحداث متسترين بهذه الحجة، جعل نوري يقتنع بأنهم مكلفون بالمرابطة في سورية لأجل القيام بدور إيجابي عند حدوث حالة تستدعي القتال. وخيل إليه أنّ موسكو أخذت تنقل قاعدتها التي قد تدير منها حركاتها العسكرية، من مصر إلى سوريا. فلم يبق في رأي نوري من حل للمشكلة السورية غير الحل الذي يأتي من «الخارج»، ويجب أن يأتي بسرعة. هذا كان اعتقاد نوري في نهاية ١٩٥٦ وحتى أواخر ١٩٥٧م. وفي ١٣ شباط قال لي فجأة أنه إذا لقي منا ومن البريطانيين التأييد، فإنه يستطيع تطهير «الموقف بسرعة وبصورة فعالة». «ولن يعتبر هذا عدواناً لأننا أخوان جميعاً وإنما نقوم نحن العراقيين بمجرد تحرير العناصر الصديقة والمسؤولة في سوريا».

وفي أيلول ١٩٥٧م، انقلب نوري رأساً على عقب، فبدل رأيه وصار متحفظاً، يقول بتجنب أي عمل أهوج قد يؤثر على سوريا، ويدعو إلى بذل كل جهد ممكن لتدبير عناصر من سورية، يمكن بواسطتها إحداث تبدل نحو الأفضل. واستمرت حالة نوري بهذا الشكل إلى نهاية السنة.

وبحلول ١٩٥٨م وقع حادثان متتابعان سراعاً، خفضا التوتر موقتاً بين مصر وسوريا من جهة والعراق من الجهة الأخرى، فكلا المعسكرين انشغلا لمدة في قضايا داخلية. وهذان الحدثان هما تشكيل الجمهورية العربية المتحدة، ثم الاتحاد العربي ردًّا عليها، وهكذا انتقلت خطة نوري في الهلال الخصيب من حيز الإمكان إلى وضع التجميد الشديد.

لبنان

لم يبرز لبنان في أحاديثي مع نوري بروز سوريا. إلّا أنه من بداية ربيع ١٩٥٨م صار يتطرق لذكر لبنان أكثر فأكثر.

فعند تشكيل الجمهورية العربية المتحدة في أوائل ١٩٥٨م، ازدادت نسبة الضغط اليساري على لبنان، بل وحتى التسلل من سوريا إليها. وتتالى الضغط حتى منتصف الصيف، ولم يعد ضغطاً مقتصراً على الحكومة اللبنانية، بل بدا أنّ استقلال لبنان نفسه أصبح مهدداً. وكان نوري يراقب الأحداث بقلق، فوقوع الفوضى في لبنان سيحدث انعكاسات، لا في العراق فحسب، بل وفي الأردن أيضاً، رفيقة العراق في الاتحاد العربي.

وفي ٢١ أيار، طلب نوري أن يراني فوراً، فقال إنّ استمرار الاضطرابات في لبنان يزعجه كثيراً. ويبدو له إنّ هذا النهج سيكون مقدمة لتدخل عسكري، وإنّ عدم وجود إسناد جوي لتلافي ذلك الاحتمال يزيد في اضطرابه. إنه يعلم أننا وعدنا لبنان والأردن بتسليحهما ببعض الطيارات النفاثة، لذلك يأمل أن نسرع في تسليمها، فقد يكون ذلك سبباً لتثبيط العمل ضد لبنان، كما إنه سيزيد في معنويات الأردنيين.

كان يبدو لنوري وكأنّ الرئيس **كميل شمعون** سيخسر، ليخلفه **اللواء شهاب**، وهو يعرف شمعون جيداً ويثق به، وكان يخشى من وقوع لبنان في أحضان الرئيس **عبد الناصر** إذا لم يصمد **شمعون**. وقال إن استنجد شمعون

بمجلس الأمن، فسيؤيده الاتحاد العربي. وإذا تطلب الأمر تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا عسكريًّا فإنّ الاتحاد العربي سيؤيد ذلك أيضاً، شرط عدم إشراك فرنسا.



الرئيس فؤاد شهاب

والمرة الأخرى التي تكلمت فيها مع نوري عن لبنان كانت في ٧ حزيران، فقال إنّ «المتطوعين» يدخلون إلى لبنان من سوريا بأعداد كبيرة. وشهاب يمثل الأمل الوحيد الآن لإيقاف ذلك، فإذا فشل في العمل بقوة وبصورة فورية فإنّ الانهيار محتم بسرعة، الأمر الذي سيزيل كل أمل في إصلاح الموقف.

وفي ١٦ حزيران عاد نوري إلى موضوع التدخل العسكري في لبنان، وقال هذه المرة أنه إذا طلبت حكومة لبنان «مساعدة عسكرية غربية» فإنّ حكومته لن تتردد في تأييد الطلب. وفي آخر حديث لي مع نوري تكلم بصراحة، وكان غير مرتاح لفشلنا في اتخاذ عمل أكثر إيجابية في لبنان. وكان يشعر أنه حتى ذلك الوقت المتأخر، وإذا أمكن للحكومات الصديقة أن تؤيد الرئيس كميل شمعون تأييداً «فعالاً»، فإنه سيبدل رأيه ويرشح نفسه للانتخابات

القادمة. وأكد إنّ أي عمل يقوم به العراق، لا يستهدف سوى صيانة استقلال لبنان وكان يشعر أنّ تدخل العراق عسكريًّا يلاقي مؤازرة شعبية قوية «ولكن العراق لا يستطيع العمل بمفرده بسبب نقص الإسناد الجوي». ولو قدر له فقط أن يعرف ما تريد أن تفعله الولايات المتحدة، فإنه يستطيع حينئذ وضع خططه الخاصة. وسألني نوري إذا كان سيقع ثمة تدخل أميركي، وكان عليّ أن أجيبه بأني لا أعلم. وعندما تركته كانت علائم اليأس بادية على قسمات وجهه.

بعد ثلاثة أسابيع، أي يوم ١٥ تموز عصراً، حين كنت عائداً من زيارتي الأولى إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، وحين كان الغوغاء يسحلون جثة نوري السعيد في الشوارع - حينذاك بدأ مشاتنا البحرية بالنزول في لبنان.

الفصل العاشر

نوري السعيد وإسرائيل

كانت بيانات نوري العلنية تختلف تماماً عما كان يقوله في أحاديثه الخاصة، وكانت كبيانات القوميين العرب، سلبية لا تنازل فيها. أما في السر فكان يناقش موضوع إسرائيل ببرود وتعقل وباعتدال. إنّ بياناته العلنية مع أحاديثه الخاصة تدل على مدى انشغاله المستمر بالصهيونية.

تطرق إلى الصهيونية في أول بيان علني له بعد توليه الحكم سنة ١٩٥٤م. وقد يتذكر القارئ أنه ألح يومئذ على زيادة التعاون بين الدول العربية «لصد الخطر الصهيوني». وبعد ذلك بأشهر، احتلت الصهيونية المقام الأول في مشاغل نوري خلال المباحثات التي أجراها في إستانبول مع رئيس الوزراء مندريس، وهي المحادثات التي أدت إلى ميثاق بغداد. وكان يرى أنّ الصهيونية تقف ضد أي تقارب بين تركيا والبلاد العربية، ولا تختلف عن الشيوعية من هذه الناحية، ولذلك كان يلح على مكافحة الدعايات الصهيونية والشيوعية.

ومع أنّ ميثاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق لم يذكر إسرائيل أو الصهيونية بالذات، فقد نجح نوري في معالجة ذلك بصورة غير مباشرة. وبذلك حافظ كما بدى على عهده مع إخوانه العرب، فقد أوصد الميثاق الباب دون أية دولة لا يعترف العراق وتركيا بها وتسهيلاً لمهمة نوري، تبودلت بينه وبين مندريس رسائل عند توقيع الميثاق، فقال نوري في رسالته بأنّ الفريقين

المتعاقدين تفاهما على الميثاق، الأمر الذي سيمكنهما من التعاون في صد العدوان ضد كليهما. وعلاوة على ذلك سيتعاونان في جعل قرار هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين نافذ المفعول. وأكد مندريس في جوابه أنّ حكومته تتفق مع ما قاله نوري.

ومن الأمثلة الجيدة التي تعطي فكرة عن طريقة نوري في الكلام العلني عن إسرائيل، خطابه الموجه إلى الأمة في ١٦ كانون الأول ١٩٥٦م، حين دعيت القوة العراقية في الأردن إلى الانسحاب في مهلة قصيرة، وكانت هذه القوة قد ذهبت إلى الأردن في أوج أزمة السويس. وقد وافق نوري على سحبها، واستدرك قائلاً: «ولكننا مقتنعون بأنّ الأزمة، لم تنته وبأنّ الخطر لن يزول بتاتاً إلّا إذا اقتلعت إسرائيل ذاتها من الجذور».

وينبغي أن يقال هنا بأنّ ملاحظات نوري عن إسرائيل في أحاديثه غير العلنية كانت تستند على افتراض القبول ببقائها، ولم يكن هنالك كلام عن «الاقتلاع».

وهنالك مثل آخر يستحق الذكر عن أقوال نوري العلنية عن إسرائيل، ورد في كلامه معي عن الصحافة الأمريكية. فقد أشار نوري في حديثنا يوم ٢٤ حزيران ١٩٥٧م إلى مقالة أعدها لمجلة «لايف» منذ أسابيع، وكان متشوشاً لتأخير نشرها، وسأل فيما إذا كان نشرها قد أوقف نزولاً عند رغبة الصهيونيين في نيويورك. وكان يرجو أن تنشر بسرعة، ويعتبر أنّ تأخيرها يقلل من تأثيرها، ورجاني أن أتصل بالمستر دالاس لأرى فيما إذا كان من الممكن تسهيل أمر نشرها.

وأبرقت إلى وزارة الخارجية ألفت نظرها إلى مقالة نوري وأعبر عن قلقه لعدم ظهورها، ولا أعلم إذا كانت الوزارة قد قامت بمسعى حول ذلك، كما أجهل إذا كانت المقالة قد نشرت فعلاً في حياة نوري لأنني لم أطلع عليها.

ولكنني أذكر أنّ «لايف» نشرت بعد سنة تقريباً أي بعد مرور شهر على مقتل نوري، مقالاً بقلم نوري في عددها الصادر يوم ١٨ آب ١٩٥٨م، تحت عنوان «الوصية الأخيرة لرئيس وزراء عراقي». وكانت هذه المقالة تشبه كثيراً المقالة التي ذكرها نوري في حزيران ١٩٥٧م.

وفي هذه الوصية المختصرة، تطرق نوري إلى أشياء كثيرة، فانتقد دور الولايات المتحدة في أزمة السويس، ومبدأ آيزنهاور، وقرار الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٦م عن التقسيم، كما تطرق إلى عبد الناصر وإلى عواقب التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط سنة ١٩٥٦م .**وإنني أوصي بقراءتها كل من يهتم بأمور العراق، في عهد نوري.**

وفي هذه الوصية فقرتان نموذجيتان عن بيانات نوري العلنية حول إسرائيل. فهو يقول بطريقة غير لبقة نوعاً، أنه يفهم أن يكون الأميركيون قد أصيبوا بالتخمة من موقف العرب الذي يستثني أي تلاق مع إسرائيل، ولكن القادة العرب، قد أصيبوا هم الآخرون، بالتخمة من تعامي الأمريكيين بالنسبة لمشكلة إسرائيل.

أما الفقرة الثانية فتتعلق بالخطرين التوأمين اللذين كانا يشغلان بال نوري دائماً وهما إسرائيل والشيوعية، فيقول إنه بالنسبة إلى العرب بصورة عامة، تعتبر إسرائيل الخطر المباشر الأكبر.

وأحاديث نوري الخاصة معي، كانت تعطي صورة أوضح لما كان يقصده في بياناته العلنية. فلقد كنا نتطرق كثيراً في أحاديثنا إلى إسرائيل، تارة وحدها وطوراً مع مشاكل أخرى، والكثير من أقواله حولها كان اجترارا .**وفيما يلي خلاصة الملحوظات المفصلة التي سمعتها منه طوال عدة سنين:**

إنّ قرار الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٧م حول التقسيم، كان نقطة البداية في أمل نوري في إنشاء علاقات «عملية» مع إسرائيل، وقد قال المستر

دالاس حين زار بغداد في سنة ١٩٥٣م، بأنه يريد تسوية سلمية عن طريق المفاوضات، مستندة إلى ذلك القرار، ولم يفرض نوري قبول القرار كما هو، بل طلب اتخاذه قاعدة للمفاوضات بصورة مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، أو عن طريق فريق ثالث.

وكان يشعر بأنّ مجرد القبول بالقرار كقاعدة، وحتى قبل البدء بأية مفاوضة، سيزيل التوتر إلى درجة كبيرة وهنالك مجال للمساومة.

وكان يقبل بحق إسرائيل في المساحة التي خصصت لها بموجب القرار، ولكنه يعتبر تجاوزه أمراً غير مشروع، ويتطلب من إسرائيل المساومة على الأراضي الإضافية التي ضمتها إليها.

وإلى جانب التسوية المتعلقة بالحدود، كان يلح على اتخاذ قرار بعودة اللاجئين، ويرى أنه إذا اعترفت إسرائيل رسميًّا بعودة هؤلاء «المشردين»، فالأثر العلمي لهذا الاعتراف ضئيل، وأنّ عدد اللاجئين الذين يفيدون منه ويعودون لوطنهم قليل. ومع هذا الاعتراف بعودة اللاجئين إلى وطنهم، يجب أن تعطيهم إسرائيل تعويضاً عما فقدوا.

هذه الأمور يمكن أن تكون موضع بحث بصورة مباشرة، أو عن طريق فريق ثالث. فإذا تم الوصول إلى اتفاق من حيث المبدأ - وإني أعتبر هذا أمر في غاية الأهمية - فنوري سيقبل برفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل.

إنّ وجود دولة إسرائيل أمر واقع، ولكن إذا أريد لتلك الدولة الاستمرار، فلا بد من إنهاء التوتر العربي - الإسرائيلي. وإذا رفعت المقاطعة الاقتصادية فإنّ الفريقين سيستفيدان حتماً.

كان نوري يقول إنّ اليهود والعرب عاشوا معاً آلاف السنين، وهو لا يخاصمهم على أساس ديني، ومع ذلك يخشى أن يكون الطريق لتحسين

العلاقات معهم طويل ووعر بسبب الصهيونية التي هي أساس جذر التفرقة، وهي عنصر غريب عزز نفسه في المجال المحلي.

كان يقول أيضاً أنّ الشيوعية والصهيونية كلاهما تشتركان في أنّ كل شيوعي، بصرف النظر عن محل سكناه، يدين بالولاء لموسكو أولاً. وكذلك كل صهيوني، بصرف النظر عن محل سكناه يدين بالولاء إلى إسرائيل أولاً. وهذا الفضول والتدخل يعرقلان البحث عن حل لاستقرار العلاقات العربية - الإسرائيلية. ومع ذلك فهو مستعد في أي وقت للبحث عن تسوية ما، بالاستفادة من قرار الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧م، كقاعدة للتحري والمناقشة. ولما سألته لماذا لا يتولى هو المبادرة لإجراء محادثات على ذلك الأساس، أجاب أنه لو فعل ذلك لشنع به زعماء العرب الذين سبق واتهموه بأنه باع وطنه العربي للغرب.

ومرت السنوات، ونوري المعتدل بين زعماء العرب فيما يخص إسرائيل، يعطي آراءه الحقيقية بصورة خاصة عن كيفية تخفيف مرارة العلاقات العربية الإسرائيلية. ولكنه لم يبذل جهداً لتطبيق تلك الآراء، على ما أعلم، وترك الميدان للمتطرفين فضاعت سنوات.

ومما يزيد في الأسف أنّ آراء نوري في تلك المنطقة، والآراء التي عبر عنها الوزير دالاس في خطابه يوم ٢٦ آب سنة ١٩٥٥م أمام مجلس العلاقات الخارجية[1] تلتقيان وتتفقان في الكثير. فكلا الرأيين يقر بأنّ إسرائيل وجدت لتبقى، ولم يشعر أحدهما أنّ مشاكل اللاجئين والحدود يستحيل حلها وكلاهما أكد على الحاجة إلى التعاون بين الفريقين في المجال الاقتصادي، إذا أراد الفريقان أن يتمتعا بالسلام والاستقرار في السنين القادمة.

---

(١) النص موجود في نشرات وزارة الخارجية ٣٣، ٥ أيلول ١٩٥٥م، ص٣٧٨-٨٠.

الفصل الحادي عشر

البريطانيون في العِراق

كان ولاء نوري للإنكليز مستديماً، وقد تعرض موقفه لتجربة قاسية أثناء هجوم البريطانيين على مصر سنة ١٩٥٦م، فصمد حتى لتلك التجربة. وحين زرته صباح يوم ١ تشرين الثاني سنة ١٩٥٦م **بادرني بهذه الكلمات: «كيف يتسنى لي أن أهدئ الشعور المعادي للبريطانيين بعد أن فعلوا ما فعلوا؟»**.

ولم يستطع نوري أن يكبح طغيان الشعور المعادي لبريطانيا ولكنه بإبعاد بريطانيا عن اجتماعات ميثاق بغداد بضعة أشهر، حصل على الوقت الكافي لمرور الزوبعة. وكان طريقاً وعراً جدًّا، فبمعونة الشرطة كان بمقدوره معالجة المظاهرات والتلاميذ، ولكن الأصعب من ذلك كان تهدئة النغمة داخل مجلس وزرائه، حين أخذ بعض الوزراء يشكون في سلامة سياسته بمسايرة الإنكليز وكذلك أخذ الموظفون الصغار يتساءلون إذا لم يكن الوقت قد حان لتخليص العراق من حكومته الموالية للإنكليز، ولم ينقذ نوري في النهاية إلّا التأييد المطلق الذي منحه إياه الملك وولي العهد. فقد كانا يدينان بكل ما لديهما من منصب ومادة إلى البريطانيين، ولم ينسيا ذلك في هذه الأزمة، غير أنّ نوري أخذ ينتقد البريطانيين بحضوري بعد أن مر بتجربة السويس معهم.

إنّ ولاء نوري للإنكليز لم يكن مبنيًّا على مغانم مادية **.لقد عاش ببساطة**

وتواضع طيلة حياته، ولا أعرف أنه كان يملك أكثر من داره في بغداد عند وفاته، غير أنّ ولاءه للإنكليز كان وليد من مساعدتهم له وتأييده، حين كان ملازماً شابًّا، وثار على أسياده الأتراك، وتبنى علناً مبدأ تحرير العرب. كما أنه وجد على مر الزمن انسجاماً مع البريطانيين في أسلوبهم العملي في تصريف الأمور.

وولاءه هذا لم ينشأ عما فعله البريطانيون له شخصيًّا بل كان اعترافاً بما قاموا به لبلاده. إنه لم ينس بتاتاً أنّ الأسلحة البريطانية والأرواح البريطانية هي التي فتحت الطريق لاستقلال بلاده فيما بعد، وأقول فيما بعد لأنّ الاستقلال لم يأت بيوم، بل بمراحل، وإن كان كثيرون من العراقيين اعتبروا أنّ العملية استغرقت وقتاً طويلاً.

وبعد أن صار الاستقلال حقيقة واقعية، كانت هناك شكاوى من أنّ البريطانيين بذلوا جهدهم للاحتفاظ بمركزهم الممتاز كما كان أيام الانتداب. وكان هذا عبئاً ثقيلاً على ولاء نوري.

ولم يكن مستغرباً في زماني أن أسمع تذمر العراقيين من أنّ السفير البريطاني يتصرف كمندوب سامي في محمية، أكثر من تصرفه كسفير لدى دولة مستقلة. وهنالك اتهام يعتقد بصحته الكثيرون - وإن كان إثباته صعباً - ويقول إنّ السفير كان يتدخل في شؤون البلاد الداخلية عن طريق الضغط على الملك وولي العهد ونوري. وهذا الاتهام كلف نوري كثيراً في احترام العامة له.

وفي دوائر الأعمال أيضاً كان يسود الشك، بأنّ البريطانيين يستفيدون من مركزهم الراسخ ليحدوا من المنافسة الحرة، إكراماً للمصالح التجارية البريطانية. وهذه الشكاوى كانت تأتي من رجال الأعمال العراقيين الذين يمثلون شركات أجنبية غير بريطانية، ومن الأجانب غير البريطانيين الذين يعملون في البلاد.

وهنا نستطيع استقصاء الحقائق بصورة أسهل من الأمور السياسية. فلقد

مرت مدة طويلة على وجود البريطانيين في العراق، ومن الطبيعي أن يحاولوا الحفاظ على كل منفعة ورثوها عن مركزهم الممتاز في عهد الانتداب.

ومع أنّ هذا المركز الممتاز قد أزيل بمعاهدة، فقد استمرت السيطرة البريطانية في بعض الحقول. وكان هذا صحيحاً فيما يتعلق بالنقل، ففي الوقت الذي أكتب فيه، ما يزال للبريطانيين صوت مسموع في منظمة «باصات» بغداد، وفي سكك الحديد للحكومة، وميناء البصرة، والخطوط الجوية العراقية. ويوجد عدد من الرعايا البريطانيين منتشرين في الحكومة العراقية، بمناصب استشارية مختلفة. وهل يشك في أنّ البريطانيين المخلصين يستغلون الفرص التي تتيسر لهم في مركزهم القوي في العراق، لخدمةالمصالح التجارية البريطانية؟ الشك صعب. والغليان المرير الذي ظهر في الميدان الاقتصادي كان عبئاً آخر على أكتاف نوري.

وقد شعرت شخصيًّا بحماسة البريطانيين لتثبيت مركزهم القديم الممتاز، بطرق ساعدتني على تقدير العبء الذي يلقيه مثل هذا التصرف على ولاء نوري. وهناك ثلاث تجارب عرفتها، وكشفت لي عن الحدب البريطاني في هذا الصدد، وهي رد الفعل البريطاني من جراء وجود عدد كبير من الفنيين الأمريكيين في البلاد، ومحاولة البريطانيين السيطرة على احتفالات تسليم دبابات «سنتوريون» في كانون الأول ١٩٥٦م، والتدخل البريطاني بعد ذلك بمدة لمنع تجديد عقد **وزلي نلسن** العضو الأمريكي في مجلس الإعمار.

إنّ البريطانيين في العراق، سواء أكانوا موظفين أو غير ذلك، لم يكونوا سعداء - إذا استخدمنا تعبيراً رقيقاً - بوجود الفنيين الأمريكيين بينهم.

كان موقفهم غير ودي، ويعتبرون وجود «الفنيين الهواة» من الأميركيين تدخلاً في مجالات لا يليق العمل فيها بغير الاختصاص البريطاني. وهذه النظرة

تناقض النظرة التي كان يرى بها الرأي العام العراقي الفنيين الأمريكيين، يثبت ذلك قضية نلسن التي ستوضح فيما بعد.

وقبل الاجتماع الأول لميثاق بغداد في تشرين الأول ١٩٥٥م قمنا مع البريطانيين ببادرة غايتها التعبير عن تقدير العالم الحر لموقف نوري، فأهدينا العراق عشر دبابات «سنتوريون ٧»، بينما أهدته بريطانيا دبابتين اثنتين. والدبابات العشر التي أهديناها، اشتريناها من بريطانيا، حسب خطة المساعدات الخارجية.

ولم يكد خبر الدبابات يصل بغداد حتى علمنا أنّ السفارة البريطانية تود أن تجعل من هذه الهبة «مظاهرة عظيمة». ولكننا لم نفهم حينئذ أنهم يقصدون بذلك أن تكون المظاهرة «مظاهرة بريطانية».

وقد اتفقنا مع البريطانيين والعراقيين على كتابة صيغة البيان الصحفي عن الهبة وتوقيته، فاقترح البريطانيون أن نقول في البيان «إنّ عشر من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي، واثنتين هدية من الحكومة البريطانية». أما نحن فقد اقترحنا نصًّا آخر غايته إفهام الرأي العام العراقي أنّ كل ما يأتي إلى العراق بموجب برنامج المعونة هو هبة، وهو: «إنّ الدبابات الاثني عشرة أهديت إلى الحكومة العراقية». فوافق الفرقاء الثلاثة على هذه الصيغة الأخيرة، وتم الاتفاق بأن يجري إعلان ذلك في الأسبوع البادئ في ٣٠ تشرين الأول.

وما لبث أن وقع «تسرب» مجهول المصدر في يوم الأحد ٢٤ تشرين الأول، إذ نشرت صحف بغداد الخبر، ولكن حسب الصيغة البريطانية القائلة «إنّ عشر من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأميركي واثنتين هدية من الحكومة البريطانية».

وتولت السفارتان إرسال مصورين لتصوير عملية إنزال الدبابات من

السفينة، حتى يعم خبر هذه العملية المشتركة لمساعدة العراق، ومساعدة نوري عبر ذلك. ولما وصلت الباخرة إلى البصرة، كانت آلات التصوير في محلاتها تنتظر الشروع بالتفريغ. ثم فتحت المنافذ وأخذت الرافعات تعمل، فرفعت دبابتي «سنتوريون»، وقد كتب على كل منهما بحروف ضخمة: «هدية من صاحبة الجلالة» وسجلت آلات التصوير المشهد.

وبعد تلك اللقطة اتجهت آلات التصوير لالتقاط صور الدبابات العشر المهداة من الولايات المتحدة، ولكن الرافعات لم ترفعها وتضعها على الرصيف، وبقيت آلات التصوير عاطلة عن العمل طول النهار. ولسبب من الأسباب بقيت الهدية الأمريكية قابعة في أماكنها، ولم تر الضوء إلّا في اليوم التالي، ولكن بعد أن سمع العراق الكفاية عن كرم صاحبة الجلالة!

كانت ثمة مفاجآت أخرى تنتظرنا نحن أهل السفارة. فقد عين يوم ٣ كانون الثاني موعداً لتسليم الدبابات رسميًّا إلى العراقيين في معسكر الرشيد في بغداد، واتفقت مع السفير البريطاني على تنسيق كلمتينا في الاحتفال. فظهر أنّ كلمة «التنسيق» تعني عند البريطانيين شيئاً يختلف تمام الاختلاف عما تعنيه للأمريكيين. فقبل الاحتفال بموعد التسليم ببضعة أيام زار سفارتنا موظف من السفارة البريطانية وترك لي صيغة الخطاب الذي يقترح الإنكليز أن ألقيه في الاحتفال!

وعندئذ قررت أن أتوسع كثيراً في خطابي، فأغتنم المناسبة لأعرض طبيعة معوناتنا الاقتصادية والعسكرية وسواها. وهكذا، وبعد كلمة ثناء على ما يقوم به العراقيون أنفسهم في تطوير بلادهم اقتصاديًّا، وفي تعزيز دفاعاتهم، قلت إنا مسرورون لقيامنا بدورنا في هذه المناهج الهامة والمترابطة. وبموجب برنامج المساعدات الفنية المعقود في نيسان ١٩٥١م بين الولايات المتحدة والعراق، نكون قد صرفنا في العراق حتى شهر حزيران زهاء (١٠) ملايين دولار. وبالإضافة وضعنا بتصرف العراق (١٠٠) خبير فني أمريكي. وبموجب

الاتفاق المتبادل على المساعدة الدفاعية، جهزنا العراق حتى هذا التاريخ بأكثر من (٧٠٠) سيارة نقل ومدفعية وعتاد صواريخ، و(٨٥) قطعة مدفعية وبنادق - عديمة الارتجاج، وكميات كبيرة من تجهيزات وسائل المخابرة والهندسة. وليست هذه بالقائمة الكاملة لكل ما قدمناه للعراق وهي لا تشمل كميات كبيرة من التجهيزات التي دفعت ثمنها الولايات المتحدة، ولم تسلم بعد. وقد كانت الدبابات «السنتوريون» العشر وسيارات الاستكشاف الـ(٣٠) الموجودة في العرض جزءاً مما تم تسليمه أخيراً.

وأنهيت كلمتي قائلاً: «إنّ هذه المعونة الأمريكية، من اقتصادية وعسكرية، هي اعتراف بالمبادأة التي تستحق الثناء التي أبداها هذا البلد الشجاع، العريق بتاريخه، والفتي باستقلاله».

وفي كلمته الجوابية، قال نوري: «إنّ الاعتمادات المالية التي أشار إليها السفير الأمريكي، والتي صرفت بموجب المساعدة الفنية، تستدعي تقديرنا وامتناننا. وقد صرفت في نواح ننتظر منها كل الخير لهذه البلاد ويسرني أيضاً أن أسمع السفير الأمريكي في خطابه يشيد بكفاءة وقابليات الجيش العراقي وأعتقد أنّ إخواني الحاضرين هنا يشاركوني هذا الشعور وليتأكدوا بأننا سنحافظ على قوته وإننا في تدريبه وبناء كيانه المعنوي سنبذل قصارى جهدنا للوصول به إلى الكمال. وإنني آمل أن يتحقق منهاج التسليح الذي اتفقنا عليه مع الولايات المتحدة، حسب الخطة المرسومة، فتصل التجهيزات العسكرية بمواعيدها، كهذه الشحنة الأولى من الدبابات التي نستلمها الآن وهي من أهم التجهيزات التي سلمت لحد الآن».

ومن هذه اللهجة، يتضح مرة أخرى أنّ نوري كان لا يضيع أية فرصة لعرض مصالح العراق. وحين كان يهدي شيئاً، كان يبدي امتنانه ولكنه كان يجهر بطلب المزيد، وكان متيقظاً دائماً للاستفادة من كل فرصة لتحقيق أهدافه، ولو على مقدار ضئيل. وكما كان كريماً في جوابه على خطابي في

معسكر الرشيد، فقد حشر في خطابه إشارة إلى شكاواه المتكررة من بطئنا في تسليمه الأسلحة. لقد كان مسروراً من حصوله على الدبابات كما قال، «ولكنه في الوقت ذاته كان يأمل أن يتحقق القسم الباقي من المنهاج حسب التوقيت المقرر».

في أيام نوري جرت العادة على أن يوجد في مجلس الإعمار خبير مهندس بريطاني وآخر أمريكي. ولم يكونا ممثلين لحكومتيهما، بل كانا يخدمان كاختصاصيين لدى المجلس بعقود خاصة مع الحكومة العراقية، وكان لدى المجلس في ذلك الحين خبيران أميريكيان يخدمان بتلك الصفة، ويحترمان شروط العمل، فلا يترقبان تعليمات من السفارة والسفارة لم تضغط عليهما في أي وقت لاتباع خط معين. ولم يكونا في المجلس على سبيل المشورة فحسب، بل كان لهما حق التصويت بصوت مساو لزملائهم العراقيين في اللجنة. وكنا نشعر بالسفارة بضرورة تركهما يتمتعان بحريتيهما على الدوام، نظراً لعقديهما مع الحكومة العراقية وهما عقدان شخصيان تماماً ونظراً لسلطة التصويت التي يتمتعان بها.

وعند وصولي إلى بغداد في سنة ١٩٥٤م كان عقد وزلي نلسن، العضو الأمريكي في المجلس، سينتهي في سنة ١٩٥٦م. وكفاءة نلسن كمهندس كانت أمراً معترف به في بلادنا وفي الخارج، وكان محترماً جدًّا في العراق داخل الدوائر الحكومية وخارجها بالنظر للخدمات التي أداها للعراق. وكان نوري من أشد المعجبين به، ونظراً لسجل أعمال نلسن المحببة وقربه إلى قلوب العراقيين، وعلى الأخص لرصيده مع نوري، كنت أعتقد بأنّ عقده سيجدد.

وزارني السفير البريطاني في السفارة يوم ٢١ كانون الأول ١٩٥٥م. وتبين لي أثناء الحديث أول وهلة بأنّ السفير لا يريد تجديد عقد ولسن. ففي رأيه أنّ إبدال نلسن بخبير أميركي آخر يجعل عمل مجلس الإعمار أكثر انسجاماً.

واتضح لي أنّ العضو البريطاني في المجلس قابل السفير البريطاني، وأنّ السفير سأله رأيه، وأنّ العلاقات بين هذا العضو ونلسن كانت متوترة.

أجبت السفير بأنني أحترم مركز نلسن في المجلس فهو يخدم بموجب عقد شخصي مع حكومة العراق، وكنت ألح عليه أن يبقى بعيداً عن السفارة كي لا يظهر بأي شكل من الأشكال أنّ السفارة تحاول التأثير عليه. لذلك لا أستطيع أن أقف موقفاً يضطرني أن أكون حكماً بينه وبين العضو البريطاني، وأخيراً فالبت في علاقاتهما أمر يرجع للحكومة العراقية، وهي حرة في تصرفها معهما.

كان نلسن يتمتع بشهرة طيبة في العراق، وكذلك كانت سمعته في الولايات المتحدة طيبة. وعلاوة على ذلك، قلت للسفير أنني لا أفهم الموجب الذي اضطر العضو البريطاني لمراجعة السفارة البريطانية في شكواه، وطلب الإرشاد منها، فهو الآخر حر في التعبير عن آرائه أمام المجلس في أي وقت. وقد علمت أنه فعل ذلك حين أثيرت أمام مجلس الإعمار قضية تجديد عقد شركة أمريكية، فاعترض على التجديد، واطلعت على أقواله قبل التصويت الذي جاء لصالح الشركة الأمريكية.

وأخيراً قلت للسفير دعنا نترك الأمر لنلسن والعضو البريطاني في اللجنة و«حكومة العراق». وقد افترقنا على هذا الأساس.

وبعد مرور حوالي الشهر، تلقيت مذكرة من وزارة الخارجية العراقية، استغربتها لسببين فالمذكرة كانت مكتوبة بالإنكليزية، وهي الأولى والوحيدة التي استلمت فيها من وزارة الخارجية العراقية مذكرة لم تكن مكتوبة بالعربية. وكانت محتويات المذكرة مفاجئة لي أيضاً، فبلغة إنكليزية سليمة، قيل لي بأنّ عقد نلسن لن يجدد، وإنّ الأعضاء الأجانب في مجلس الإعمار لن يخدموا في المستقبل أكثر من أربع سنوات. وطلبت المذكرة عضواً آخر بدلاً عن نلسن.

وحين شاع أنّ عقد ولسن لن يجدد، ساد استياء شديد وسخط واستنكار، واستقبل نوري ستة من رؤساء الوزارة السابقين، جاؤوه مجتمعين ليحتجوا على عدم تجديد العقد، قائلين إنّ العراق لا يزال يحتاج إلى المزيد من خدمات نلسن، وليحتجوا كذلك على «تدخل» البريطانيين في الشؤون الداخلية. كما زارني عدد من موظفي الحكومة من ذوي المراكز العليا وشخصيات عراقية بارزة ليعبروا عن استيائهم من قرار الحكومة، وعن سخطهم على البريطانيين.

ومن ردود الفعل النموذجية التي سمعتها، أقوال زميل سابق لنلسن في مجلس الإعمار، يشغل منصباً في دائرة شبه حكومية. ففي رأيه أنّ «تدخل» البريطانيين في قضية نلسن أمر مزعج جدًّا، وكذلك «تظاهرهم» بأنهم يلعبون دوراً مهمًّا وكبيراً في العراق. وهو يعتقد أنّ بريطانيا لا تملك الشعبية ولا الوسائل اللازمة لمثل هذه المهمة. وأعرب عن أسفه لأنّ الولايات المتحدة قانعة باتخاذ موقف «الشريك الصامت» بالنسبة للبريطانيين، وهو يتمنى «أن تتقدم خطوة للأمام».

وتجلى رد الفعل نفسه عند زملائي الدبلوماسيين الذين انتدبت بلادهم عدداً من الخبراء الفنيين للمساعدة في مشاريع الإعمار، فقد عبروا عن تخوفهم من مصير مواطنيهم، بعد أن جرى ما جرى لنلسن وكان بين الأميركيين في بغداد شخص حصلت شركته على التزام بناء من مجلس الإعمار. وهو الآخر تخوف من عواقب ذهاب نلسن، وقال لي أنه خلال تجاربه مع مجلس الإعمار، لاحظ حياد نلسن التام، وعدم المحاباة لمصلحة أية شركة أميركية، بل كان يراعي مصالح منهاج الإعمار قبل أي اعتبار آخر. لذلك كان يشعر أنّ وجود نلسن هو ضمانة لبقاء أعمال المجلس على مستوى عال، خلقيًّا واقتصاديًّا.

وهكذا كان رد الفعل في بغداد. أما في واشنطن فكان رد الفعل سليماً من الوجهة الدبلوماسية، فلم تطلب وزارة الخارجية الاستفسار عن قرار عدم تجديد عقد نلسن، غير أنّ الأميركيين في العراق، والعراقيين المعجبين بنلسن،

انتقدوني انتقاداً مرًّا لعدم تقديمي احتجاجاً للحكومة العراقية على تصرفها، ولكنني كنت مكتوف اليدين، فالتعليمات التي تلقيتها من وزارة الخارجية الأمريكية جعلت تقديم أي احتجاج أمراً غير وارد.

مرت شهور قبل أن تجد واشنطن بديلاً لنلسن في شخص «كلفرد ولسن». الذي كان قبل ذلك رئيساً لإدارة التعاون الدولية في الهند. وفي تلك الأثناء كان نوري يزداد إلحاحاً، ففي ٩ حزيران ١٩٥٦م زارني في السفارة للبحث في الموضوع، مؤكداً حاجته الماسة إلى الخبير ورجاني أن يكون الخبير الجديد متحلياً بصفات نلسن، فأجبته أنّ نلسن كان خير خبير، فكان كفوءاً في أمور الري وإصلاح الأراضي، وكان الأجدر أن يجدد عقده. فبدا الانزعاج على وجه نوري وصمت لحظة، حتى وجد جواباً، وقال: بلهجة المغلوب على أمره: «لقد خدم نلسن أربعة سنوات مرهقة، وهي مدة طويلة لأي كان في عمل شاق كهذا».

إنّ الجموع الغوغائية التي انطلقت بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م كانت تستهدف ثلاثة أهداف: القصر وبيت نوري، والسفارة البريطانية. وقد نهب القصر وحرق، وقتل الملك وولي العهد، ونهب وحرق بيت نوري، ثم قتل نوري، أما السفارة البريطانية فقد نهبت ثم أحرقت جزئيًّا، كما قتل مدير إدارة السكن فيها وأوقف السفير وزوجته في أرض السفارة لعدة ساعات من قبل حرس مسلح، قبل أن ينقلوا إلى فندق بغداد ليسكنوه مؤقتاً.

وفي ذلك اليوم، يوم النكبات، تعطلت الصحيفة الإنكليزية «الأوقات العراقية» عن الصدور ثم استأنفت صدورها يوم ٢٦ تموز، **وقالت في افتتاحيتها ما يلي**: «على الأجانب الساكنين في العراق أن يعبروا لحكومة العراق وللشعب العراقي عن خالص امتنانهم نظراً للمعاملة المؤدبة والرقيقة التي لاقوها في الأيام العشرة الماضية».

ولا شك أنّ العناية بالأجانب كانت تتناسب مع أفضل تقاليد الكرم العربي، وتمتاز بروح المسؤولية نحو الغرباء النازلين في تلك الديار، والتي يكن لها العالم كله الاحترام.

وهكذا، عدنا إلى العمل كالعادة!

الفصل الثاني عشر

الأمريكيون في العراق

الولايات المتحدة لم تلعب دوراً حاسماً في العراق، لا اقتصاديًا ولا سياسيًا. ففي ١ كانون الثاني ١٩٥٧م كانت مساهمة رأس المال الأميركي في تلك البلاد تناهض (٦٠) مليون دولار، منها (٤٨) مليون دولار في عمليات النفط، والباقي في معامل وتجهيزات يملكها المقاولون الذين في البلاد.

وكان العراقيون، من كافة الفئات، يرجوننا بإلحاح أن نثبت وجودنا سياسيًا في البلاد، وعلى الأخص بعد حوادث السويس. إلّا أننا بقينا بعيدين، على النقيض من بريطانيا التي كانت تقوم ذات يوم بدور المنتدب على البلاد. والدور المتواضع، غير المتبجح، الذي اخترناه لم يكن شيئاً ذكر لما كنا نستطيع أن نفعله. فلقد كنا نتمتع بذخر كبير من النيات الحسنة تجاهنا، وكانت ثمة منابع كثيرة لهذا الذخر، ثلاثة منها ذات أهمية، وهي: كلية بغداد، والجامعة الأمريكية في بيروت، والمعاهد الموجودة في الولايات المتحدة والتي يذهب إليها العراقيون المتخرجون من إحدى تلك المدرستين أو من كلاهما لإكمال دراساتهم العليا.

ألقى **الأب روبرت سوليفان، عميد كلية بغداد** في يوم ١٥ حزيران ١٩٥٨م، لمناسبة ابتداء الدراسة للسنة الثالثة والعشرين - ألقى خطاباً مناسباً جدًا تطرق فيه إلى تحديات عصر القضاء ومشاكله فقال إنّ العلم مهما ساهم في

حل تلك المشاكل فالحل النهائي لها يبقى في النهاية في الصفات الإنسانية والخلقية. وبينما يحاول الإنسان الاستمرار في البقاء، يجب عليه ألا ينسى الأسباب التي تحفزه للبقاء، وكما أنّ العصر يتطلب علماء صالحين، فإنه يتطلب في الوقت نفسه رجالاً أفضل.

ذكرت كلمات الأب سوليفان لأنها تشير إلى المساهمة الإيجابية الثقافية التي قدمها اليسوعيون والأمريكان لأنظمة المعارف في العراق، وإلى استلهام الأخلاق الفاضلة والمبادئ العلمية.

والجامعة الأمريكية في بيروت التي أسسها وقام بإدارتها الأمريكيون كما يبدو من اسمها، ساهمت مدة طويلة في نشر تفهم أفضل للمثل الأمريكية. وخريجو هذه الجامعة، كخريجي كلية بغداد، منتشرون في أنحاء العراق، ويشغلون وظائف بارزة في جميع المجالات. والكثيرون من هؤلاء الخريجين يذهبون لمتابعة الدراسات العليا في مدارس الولايات المتحدة، وقد يكونوا - بل وكثيراً ما يكونوا - من الناقدين لنا، ولكنهم في الوقت ذاته يفهموننا فيساعدون مساعدة جمة على فهم الناس لنا في الخارج.

إنّ نشأة نوري وثقافته كانتا متناقضتين لكلية بغداد وللجامعة الأمريكية، ومع ذلك فإنّ تفهمه لنا ولمشاكلنا وطرق حياتنا كان تفهماً رائعاً. ومع أنه لم يزر الولايات المتحدة إلّا زيارتين قصيرتين، فقد أثبت أنه كان في كافة الأوقات صديقاً ممتازاً وحميماً.

قبيل اجتماع مجلس حلف بغداد في طهران سنة ١٩٥٦م، قال لي نوري بأنه يفهم أسباب عدم دخولنا في الميثاق أكثر من بقية أعضاء المجلس، وأنه يدرك تمام الإدراك الاعتبارات السياسية الداخلية التي لا بد لرئيس الجمهورية الأمريكية ووزير خارجيته من تقديرها في قرارهما بدخول الميثاق أو عدمه، كما يدرك الأسباب التي تحوم حول إسرائيل، إذ ليس باستطاعتنا أن نشترك في

الميثاق دون أن نخضع لضغط داخلي غايته إعطاء إسرائيل نوعاً من الضمان بالوقت ذاته، وهذا ما عقد الموقف، إذ إنّ إصدار قرارين في وقت واحد - حول ميثاق بغداد وحول إسرائيل - لم يكن عملاً سياسيًّا بارعاً.

وبعد تعليقه عن تأثير الاعتبارات السياسية الداخلية على قرارات السياسة الخارجية الأميركية، استرسل نوري في إبداء بعض الملاحظات العامة حول تصرفنا في الميدان الدولي. ففي تسيير علاقاتنا الخارجية، كنا - في رأيه - صبورين متعقلين، وإن كنا نغالي أحياناً في التمسك بهاتين الفضيلتين، لأنّ هذا النوع من السلوك لا يمكن فهمه دائماً. وقد تعامت بعض الدول عن إدراك عمق تصميمنا على المقاومة حتى القتال، إذا اضطررنا إلى ذلك، ولكن سلوكنا هذا ينطوي على خطر، وهو احتمال التأخر في المقاومة بعض الأحيان تأخراً لا مبرر له.

وبالرغم من الدور الثانوي الذي اخترناه لأنفسنا في العراق، كانت صلتنا بنوري وبالحكومة وثيقة ومستمرة. وقد ساهم ميثاق بغداد، والتفاهم على المساعدة العسكرية، واتفاقية المعونة الفنية في زيادة ذلك التفاهم.

وقد شجعنا نوري على أن يساعد في إنشاء ميثاق بغداد، وأن يضع العراق في صفوفه. ومع أننا امتنعنا بعدئذ عن الاشتراك فيه، إلّا أننا بقينا في مجاله كمراقبين وأعضاء لجان. وبهذه الصفة كنا متشركين فيه وفي جميع مناقشاته وتصاميمه.

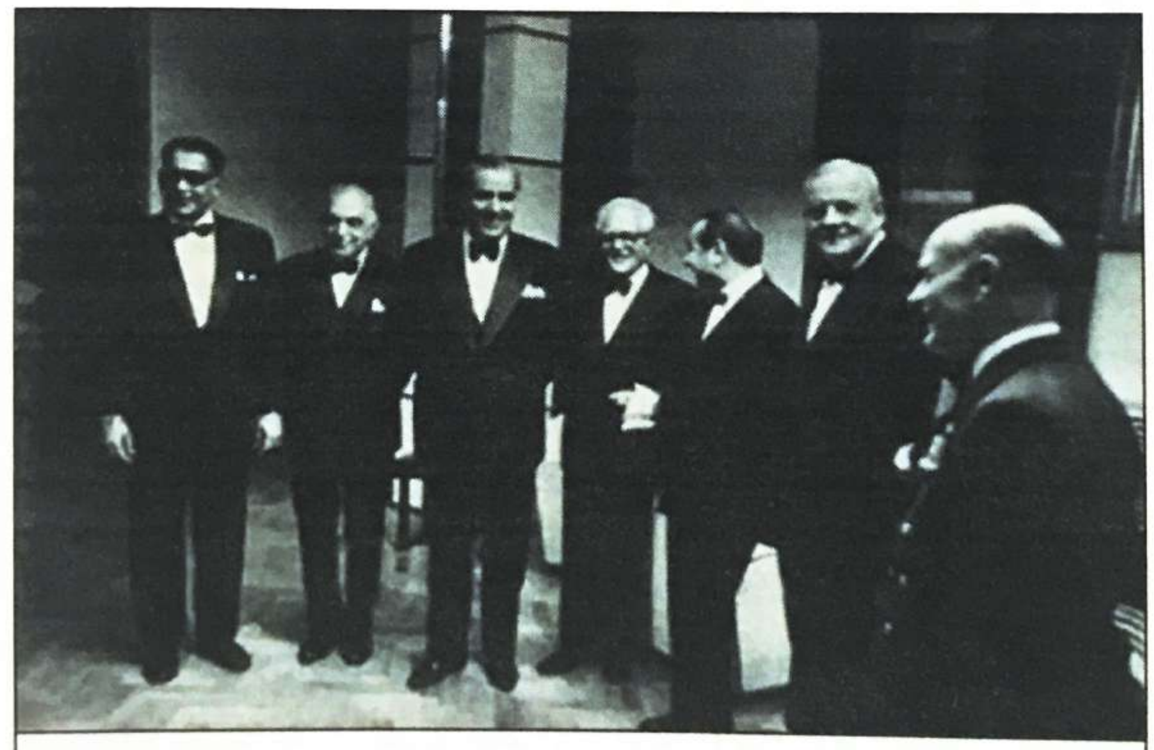
وحين جاء نوري إلى الحكم في صيف ١٩٥٤م، وجد الاتفاق على المساعدة العسكرية بين بلدينا جاهزاً، وأصبح الاتفاق نافذ المفعول عند تبادل المذكرات في بغداد يوم ٢١ نيسان ١٩٥٤م، أي قبل استقالة فاضل الجمالي من رئاسة الوزارة ببضعة أيام. وقد أفاد نوري إفادة تامة من ذلك الاتفاق في سعيه

لبناء قوة العراق العسكرية، كما اتخذناه نحن فرصة لنكافئ نوري بين وقت وآخر على موقفه المندفع مع جانب العالم الحر.

وهنالك اتفاقية أخرى كان نوري مسروراً بوجودها جاهزة عند استلامه الحكم في ١٩٥٤م، وهي اتفاقية التعاون الفني، وكانت قد أصبحت نافذة المفعول منذ حزيران ١٩٥١م، فأفاد نوري منها في الحصول على المساعدات الفنية التي احتاجها لتنفيذ منهاج الإعمار.

ميثاق بغداد

سنحت لنا فرصتان في أواخر حياة نوري للعمل على دعم موقفه وموقفنا في الشرق الأوسط إلى درجة كبيرة. وكانت الفرصة الأولى هي دخول الولايات المتحدة في ميثاق بغداد في أول تكوينه.



(ميثاق بغداد) أو (حلف بغداد) صورة تجمع الأعضاء المؤسسين للحلف

فقد وجدنا عند نوري تقبلاً لنظرية دالاس في الدفاع الجماعي عن القطاع الشمالي، وشجعناه على السعي لتحقيق هذه النظرية بواسطة ميثاق بغداد. وكان نوري مع باقي الأعضاء - يتوقع جديًّا أن ندخل الميثاق منذ البداية كأعضاء أصيلين، ويقيناً، لو اشتركت الولايات المتحدة فيه فوراً لكان أثره في العراق والدول العربية الأخرى مختلفاً، ولكان موقف نوري أقوى.

كان الأهم أن تكون مقاصدنا واضحة عند القاهرة وموسكو. ولكن بالشكل الذي تصرفنا فيه، لم نعلن موقفنا بصراحة بالمرة، وزدنا في البلبلة بإصدار بيانات متعددة كل سنة، تعلن أنه إذا كنا غير مستعدين بعد لدخول الميثاق، فنحن لا ننفي دخولنا فيه في المستقبل. واشتد الارتباك حين أخذنا نشترك في لجان الميثاق الواحدة بعد الأخرى. بسياستنا الارتجالية هذه، التي تعيش على يومها، أضعفنا ميثاق بغداد ووضعنا نوري في موقف من الإحراج لا يحسد عليه.

ولا يوجد جواب بسيط وقاطع للسؤال عن سبب إحجامنا عن الاشتراك في الميثاق، وأكثر ما أستطيعه هو تقديم بعض الإيضاحات الشخصية عن موقفنا المحير.

قبل كل شيء، تحقق ميثاق بغداد بصورة أسرع مما كان يتوقع أي شخص في وزارة الخارجية الأميركية. فلقد شجعنا يومئذ إنشاء منظمة دفاعية غير محددة المعالم، لنجد في اليوم التالي، وقبل أن نقرر الشكل الذي تتخذه المنظمة وجدنا هناك ميثاقاً جاهزاً. ولكي نستفيق من المفاجأة ونكسب وقتاً نفكر فيه، ترددنا، واكتفينا باتخاذ دور المراقب من ميثاق كان في الأصل تخطيطاً موقتاً فصار سياسة ثابتة.

وأعتقد أنّ بعض موظفي وزارة الخارجية كانوا يشعرون بإخلاص، أننا سنشترك في الميثاق عاجلاً أم آجلاً. وهذا يفسر البيانات المتكررة التي أصدرتها

وزارة الخارجية في البداية، وقالت فيها بأننا ننظر باستمرار في قضية دخولنا في الميثاق كما يفسر سكوتنا من قول مندريس، في الكلمة الافتتاحية لمجلس الميثاق بأنّ دخول الولايات المتحدة فيه هو قضية وقت.

ماذا حدث بعد ذلك حتى تسمرنا في دور المراقبة؟ حين طرحت هذا السؤال، قيل لي في وزارة الخارجية أنه لو اشتركنا، لوجب علينا عقد ميثاق مع إسرائيل. إلّا أنّ وزارة الخارجية لم تكن مستعدة لمواجهة «مجلس الأمة» عند المناقشة في اتخاذ القرارين: دخول ميثاق بغداد وعقد ميثاق آخر مع إسرائيل. وإني لم أفهم بتاتاً حاجة إسرائيل إلى ميثاق معنا ليتوازن مع عضويتنا في ميثاق بغداد فعضويتنا في الميثاق، مع سياستنا الموالية لإسرائيل باستمرار، كانت بحد ذاتها ضمانة كافية لإسرائيل بأنّ الميثاق لن يستعمل لمناوأتها بالرغم من وجود عضو عربي فيه. ثم إذا كنا لم ننضم لميثاق بغداد الآن، نظراً لوجود العراق فيه، فلماذا لم ننضم إلى منظمة المعاهدة المركزية التي لا يوجد فيها شريك عربي؟

هل هناك إيضاح آخر؟

ربما. فقد أخبرني صديق في وزارة الخارجية، بأنّ المستر دالاس حين دخل المستشفى قبيل وفاته، أعد مذكرة عن ميثاق بغداد. ولم أر تلك المذكرة بنفسي ولكن الصديق أخبرني بأنّه حدد في مذكرته رأيه في شكل الميثاق، وأراده أن يكون منظمة محلية صرفة للدفاع عن القطاع الشمالي، تسندها الدول التي يهمها الأمر، دون أن تكون هي أعضاء فيها. ولكن دخول بريطانيا في الميثاق نقض نظريته الأصلية من الأساس، وخلق المشكلة حول طريقة اندماج الولايات المتحدة فيه.

لقد جاء هذا الإيضاح متأخراً وإذا كان صحيحاً، فإنه يلقي ضوءاً على تعثرنا وتخبطنا. إنّ فشلنا في الاشتراك بالميثاق كعضو كامل في البداية، كان

الفرصة الأولى التي فاتنا استغلالها لتقوية حليف عال. أما الفرصة الثانية التي خسرناها فجاءت مباشرة بعد تدخلنا الناجح عن طريق الأمم المتحدة في أزمة السويس ١٩٥٦م. فلم يكد موقفنا الصلب، لحسن التوقيت، في الأمم المتحدة ينهي القتال، حتى جاء إلى السفارة الأميركية في بغداد سيل من الزائرين لمواجهتي، وهم من رجال الأعمال العراقيين، وممثلي المعاهد الثقافية وكان قد زارني عدد من الشيوخ أيضاً.

بعض هؤلاء الزوار كان يشتغل في الأمور العامة، وبعضهم سبق له الاشتغال فيها. وجميعهم اتفقوا على القول بأنهم كانوا يتابعون أزمة السويس عن كثب وهم مبتهجون لموقفنا الصلب السريع، وممتنون لتوقف الاعتداء بسرعة بواسطة الولايات المتحدة. لذلك جاءوا ليعبروا عن شكرهم لحكومتنا وللتقدم برجاء وكانت خلاصة الرجاء: «ما دمتم قد جعلتم نفوذكم ملموساً في الشرق الأوسط بهذا الشكل الحاسم، فما عليكم إلّا أن تستمروا في تعزيزه. وهنالك فراغ في الوقت الحاضر يجب أن تملأوه قبل فوات الأوان نحن نثق بكم ونرحب بوجودكم، وقيامكم بدور فعال مستمر يضمن الاستقرار والسلام».

وكانت سمعتنا في حينه عالية جدًّا في العراق وما وراء العراق وكان واضحاً أننا إذا أردنا أن نستفيد من تلك السمعة، فما علينا إلّا أن نعمل بسرعة.

لا شك أننا قمنا بدورنا لمعالجة الوضع الناشئ عن حوادث السويس ولكن بطريقة خاصة. فمع الزمن أعلنا مبدأ آيزنهاور وبعد مرور أشهر، جاءت بعثة ريشارد، ليتبعها المزيد من المعونة الاقتصادية والعسكرية. وهكذا كانت استجاباتنا حسنة في حد ذاتها، ولكنها جاءت متأخرة، وتكراراً لما سبق ولذلك فشلت في هز مشاعر شعوب المنطقة.

وما هو العمل الأكثر أثراً، الذي كان بإمكاننا القيام به؟

كان الوقت ما يزال يسمح بدخول ميثاق بغداد. لقد أضعنا جولة الدخول

الأولى، فسنحت لنا الآن الفرصة الثانية المثالية ولو خطونا تلك الخطوة الواحدة بسرعة بعد السويس، لاستطعنا أن نربح الكثير مما سعينا إلى تحقيقه بأساليب متعبة وملتوية. ولو اشتركنا بالميثاق لكنا أعلنا للعالم بأبسط الطرق وأقصرها أننا سنستمر في لعب دورنا الحاسم، ولتلقى أصدقاؤنا في العراق جواباً على رجائهم في أن نجعل العالم يشعر بوجودنا، ولتعزز موقف نوري في الداخل والخارج. فنوري كان بحاجة إلى التأييد أكثر من أي وقت مضى بسبب تعاونه السابق الوثيق مع البريطانيين. ولكنا، بالرغم من ذلك، بقينا منكمشين.

لقد اشتغل نوري بجد وباندفاع حتى آخر حياته ليجعل من ميثاق بغداد أداة فعالة لإدامة السلم وإقامة حصن ضد العدوان الخارجي على الشرق الأوسط. وحتى النهاية، وكان يلح علي أنّ ميثاق بغداد لا يكتمل فعله إلّا إذا دخلته الولايات المتحدة - التي هي أم الميثاق - رسميًا، وألح حتى النهاية على أنّ دخول الولايات المتحدة هو الوسيلة التي تجعل موقف العراق - وموقفه هو بالذات - بين الأقطار العربية، فوق الشبهات، كما تجعل موقفه داخل العراق وخارجه مأموناً.

وقد أمكن التوصل إلى اتفاق المساعدة العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق بتبادل مذكرات. واستندت المذكرات بدورها إلى قانون السلامة المتبادل الذي يخول الحكومة الأمريكية تقديم المعونة العسكرية ضمن قيود معينة. وحين وجه انتقاد شديد لذلك الاتفاق أثناء محاكمة الجمالي في ١٩٥٨م، أجاب الجمالي أن ليس في ذلك الاتفاق أي سوء، ولم يكن سريًّا، وبموجب بنوده يستطيع العراق أن يتخلى عنه في أي وقت. وأضاف أنه كان يرتأي عرضه على مجلس الأمة للمصادقة عليه، ولكن رئيس الوزراء الذي جاء بعده تغاضى عن هذا الإجراء.

كانت بعثتنا العسكرية التي تقوم بإدارة المعونة في العراق صغيرة نسبيًا، فكانت تتألف من حوالي (١٥) ضابطاً وضابط صف. وكان رئيس

البعثة على اتصال قوي بالضباط العراقيين الأقدمين المعينين في بغداد، والذين يشتغلون في إعداد احتياجات الجيش، وفي بداية فترة الاتفاق قدم إلينا العراقيون خطة ذات مرحلتين، ومعها تفاصيل التجهيزات التي فكروا أنهم بحاجة إليها. وكانت غايتهم إعداد جيش لمختلف الأغراض، مجهز للمحافظة على الأمن الداخلي وضد العدوان الخارجي، ودعم جهود الدفاع عن المنطقة. وفي المرحلة الأولى كان مقرراً إكمال تجهيز الفرقتين العراقيتين الموجودتين آنذاك، وفي المرحلة الثانية يتوجب تجهيز فرقة ثالثة، وخصصت خمس مراحل لإنجاز ذلك.

ولم نبد أي اعتراض على هذه الخطة، وحاولت بعثتنا في بغداد أن تؤمن حاجات العراق برغبة صادقة وبسرعة، إلّا أنها لم تحقق نجاحاً تامًّا، وكانت امتعاضات من الجانب العراقي.

كانت بعثتنا تجابه مصاعب من جهات عديدة، قبل كل شيء كان عليها العمل في مخصصات سنوية معينة، لذلك تعذر وضع خطة بعيدة المدى من الجانبين. حتى وبعد أن صادق مجلس الأمة الأميركي على ميزانيتنا السنوية، مر وقت طويل لتحديد المخصصات اللازمة لنا، من بين مخصصات كانت تشمل خمسين قطراً تتسلم منا معونة، ثم إنّ الفروق بين السنتين الماليتين زادت في عدم الدقة وجعلت التخطيط المنظم أكثر صعوبة. فسنتنا المالية تبدأ في ١ تموز وتنتهي في ٢٠ حزيران، بينما السنة المالية العراقية تبدأ في ١ نيسان وتنتهي في ٣١ آذار، الأمر الذي عرقل جميع المحاولات لتنسيق حاجات العراق مع ما كنا مستعدين إعطائه له.

مع ذلك استطعنا تزويد العراق ببعض التجهيزات الممتازة، والتي كان نوري ممتنًّا منها، ولكنها لم ترض خصومه. فخصوم نوري، سواء في مجلس الأمة أو خارجه، كانوا ينتقدون باستمرار فشله في الحصول على مزيد من الأسلحة. مع ذلك، أثناء بقاء بعثة **ريشارد** في بغداد في نيسان ١٩٥٧م، قال

نوري لريشارد أنّ (٥٠٪) من النجاح في تثبيت الأمن، كان يعزى إلى الأثر الحسن الذي تركته عند الشعب العراقي والجيش، الأسلحة الواردة من الولايات المتحدة.

وصادفت ذكرى تأسيس الجيش العراقي السادسة والثلاثين يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٧م. وأذاع نوري عشية تلك الذكرى خطاباً على الأمة، وأعلن أنه خلال العرض العسكري في معسكر الرشيد صباح اليوم التالي، ستعرض بعض التجهيزات التي استلمها الجيش، وهي من أحدث التجهيزات. وبين الأسلحة التي سترى في العرض ما «لا يوجد منه إلّا لدى الأمريكان وبعض الوحدات البريطانية». وقد أنهى كلمته بنهاية سمها ما شئت، ولكن يشمّ منها كره الحرب، إذ قال: «ندعو الله ألا نضطر إلى استعمالها، وبأن يسود السلام وهدي العقل محل الحرب». وفي اليوم التالي ظهرت على نوري علائم الاعتزاز واضحة، خاصة حين مرت في العرض الدبابات ومدافع القوس من عيار (٨) عقد، التي أعطيناها للعراق.

مع هذا كان صبر نوري ينفذ أحياناً، ولا سيما في قضية إلحاحه المتكررة بطلب حماية جوية أفضل، وكان مقتنعاً بأنّ العراق ينقصه التسليح الصالح لحماية حقوله النفطية في الشمال، لو بصورة وقتية، ضد هجوم جوي ممكن من قبل الاتحاد السوفياتي. وقد خمن احتياجات العراق لهذا الغرض بأربعة أسراب من الطائرات المقاتلة على الأقل، وكان يرى أنه إذا دعي العراق للدفاع عن جاراته العربية، فالجيش لا يستطيع التنقل بثقة خارج الحدود، لأنّ الحماية الجوية المطلوبة غير متيسرة.

وبعد سنتين من إلحاح نوري على هذا الشكل بطلب المعونة لتعزيز القوة الجوية العراقية أمكنني أن أخبره في أيار ١٩٥٨م بأننا سنزود العراق ببعض الطائرات النفاثة من نوع «ف ٨٦ – ف». وستكون الدفعة الأولى مؤلفة من ست طائرات لأغراض التدريب مبدئيًّا، ثم تأتي بعدها أعداد أكبر.

أجاب نوري بأنني جئته أخيراً بأخبار طيبة، وحسب عادته في عدم إظهار حماسة أكثر مما يلزم وعندما يحصل على شيء، استطرد قائلاً: «أنا لا أعرف الكثير عن ذلك النوع من الطائرات النفاثة، آمل أن تكون قادرة على تحدي طائرات ميغ ١٧».

ولكن أيار انقضى، وكذلك حزيران، دون أن تصل النفاثات، وفي ٩ تموز، أي قبل الانقلاب بخمسة أيام وقبل مقتله بستة أيام، كان لا يزال يلتمس تأمين الغطاء الجوي ورجاني في ذلك اليوم أن نسرع في تسليم النفاثات.

وصلت النفاثات الست لغرض التدريب خلال بضعة الأيام التالية، كاملة مع طياريها المدربين، وبقي الملاحون بعد الانقلاب ينتظرون الإشارة للبدء بالعمل. ولما اتضح أنّ الموافقة لن تأتي أبداً، عاد الطيارون إلى بلادهم، واستحوذ قاسم على النفاثات.

كان تاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨م بداية انتهاء اتفاق المساعدة العسكرية، إذ لم تكد تمضي ساعة واحدة على الهجوم الذي وقع على القصر وعلى بيت نوري حتى ظهرت القطعات العراقية في السفارة، فأحاطتها، وبدات بتفتيش كل من يريد الدخول أو الخروج، وبعد ذلك فتشت البناية القريبة من مفصل الطرق أمام السفارة، وكنا قد اتخذناها مكتباً لبعثتنا العسكرية، ثم ختمت وأقفلت، ولم يستأنف العمل فيها مطلقاً.

ولم تبدر من قاسم في الأشهر التالية بادرة تنم عن استعداد عهده للمشاركة في اتفاق المساعدة العسكرية. وبوصول المعونة العسكرية السوفياتية في كانون الأول، ولعدم الحصول على إشارة توضح أغراض قاسم أدركنا أنّ الوقت قد حان لسحب بعثتنا العسكرية، وتم ذلك فعلاً إلّا أنّ الجمهورية العراقية لم تبلغنا رسميًّا قرارها بإنهاء الاتفاق إلّا في ٣٠ أيار ١٩٥٩م.

إنّ تاريخ معونتنا العسكرية إلى العراق لم يكن تاريخاً سعيداً على وجه

العموم، وقد بسطنا الصعوبات الإدارية التي جعلت تنفيذ الميثاق صعباً. وهناك نواقص مهمة عرقلت تعهداتنا، أولها الاختلاف على تفسير قانون الأمن المتبادل، بالرغم من وضوح نصوصه. فقد كان في واشنطن التباس حتى طريقة تطبيقه بالنسبة إلى العراق. وظهر هذا الاختلاف خلال الأيام الحرجة من سنة ١٩٥٦م، حين ظهر أنّ العراق قد يرسل قواته للأردن. وقد نص القانون على أنّ التجهيزات والمواد التي تمنح، تستخدم فقط لصيانة الأمن الداخلي والدفاع عن النفس، أو ضمن ترتيبات دفاع إقليمي، أو إجراءات تنسجم مع «ميثاق الأمم المتحدة». وفي يوم ٢٧ أيلول ١٩٥٦م استلمت مذكرة توضح لي موقف وزارة الخارجية الحرج الذي كان يتطور حينذاك. فقيل لي أنّ الوزارة لا تعتبر أغراض المساعدة العسكرية الأميركية للعراق غير منسجمة مع التزامات العراق في معاهداته الثنائية أو المتعددة لمساعدة الدول العربية الأخرى في حالة حدوث عدوان عليها.

وظهر لي أنّ هذا التفسير سليم ومعقول، ولكن بعد مرور شهر تقريباً استلمت تفسيراً آخر يختلف تمام الاختلاف عما سبق، ولا بد أنه جاء من كتلة أخرى في الوزارة. فقد قيل لي هذه المرة أنه من المفروض أن يفهم نوري أنّ الأسلحة التي حصل عليها بموجب منهاج المساعدة للدفاع العسكري، لا يجوز استعمالها خارج حدود العراق. وللتأكد من أنه يفهم ذلك، يتوجب علي إبلاغه ذلك، وهكذا قابلت يوم ٢ تشرين الثاني، وكشفت له الخبر بلطف على قدر استطاعتي، فبوغت بالخبر وأجاب: «ولكنا إذا دخلنا الأردن، فإنّ ذلك سيكون صدًّا للعدوان. لقد كنت أفهم دائماً أنه لا توجد قيود على استعمال هذه التجهيزات ضد العدوان». ولم أستمر في البحث بالموضوع أكثر من ذلك، وقلت لوزارة الخارجية أنّ وجه نوري امتقع وكأنه مصاب بمرض، لذلك لم أستطع الاسترسال في الموضوع.

والعيب الكبير الثاني الذي عرقل أعمال منهاج مساعدتنا العسكرية، كان

يتمثل في فشلنا في وضع تخطيط مسبق لما نحاول أن نحققه. فقد قام رئيس أركان الجيش العراقي ومعاونوه بإعداد برنامج السنوات الخمس ذي المرحلتين. أما نحن فلم نصادق عليه ولم نرفضه وبالطبع كان نوري مطلعاً على ذلك، ولكنه لم يشغل نفسه بتاتاً بمثل هذه التفاصيل، لأنه كان يريد أشياء كثيرة وبسرعة لأسباب مختلفة، تتوقف إما على مزاج الشعب العراقي آنذاك، أو على الجو السياسي الراهن في المنطقة بصورة عامة.

وكانت تبدو لي أنّ هنالك ثلاثة أساليب يمكن العمل بها: **الأول**: هو التركيز على إعداد قوة عراقية تستطيع الدخول في حرب عامة، **والثاني**: هي أن نصرف الذهن عن الفكرة الأولى ونستهدف إنشاء قوة يقصد منها أساساً دوام الاستقرار الداخلي عند وقوع صراع عام والأسلوب الثالث هو ترك الفكرتين معاً والتركيز على إنشاء قوة لغايات سياسية محضة، يكون لها من الإبداع في تنوع أسلحتها ما يدعم مركز نوري وشعبه، ويفرض احترام جيرانه في الوقت ذاته.

أعتقد أنّ الأسلوب الأول الذي ذكرت، أي تجهيز قوة تقوم بواجباتها في حرب عامة، لم يكن صالحاً لأنّ أية قوة عراقية نظامية ستبدو في مثل تلك الظروف صغيرة نسبيًّا، ومهما كان تسليحها قويًّا وتدريبها حسناً فإنها لا تستطيع أن تقوم بدور حاسم في حرب عامة. فالعبء هنا يجب أن يقع على قوات غير عراقية، مهما كان نوعها.

أما الأسلوب الثاني، أي التركيز على قوة تصون الأمن الداخلي في حال وقوع حرب عامة، فله مبررات أفضل. وفي مثل هذه الحال ينبغي تحديد دور كل من الجيش والشرطة على حدة، حتى يستطاع اختيار الأسلحة المناسبة لكل منهما. وإنّ وضع خطة منسقة لكل من القوتين في حالة الحرب لم يكن من الأمور الصعبة. ولكنني أشك فيما إذا كان هذا النوع من المعونة المستورة يروق للعراقيين كثيراً.

والأسلوب الثالث والأخير من الأساليب التي ذكرت، أي توخي المكاسب السياسية من التسليح المكشوف، فكان يبدو لي من أفضل الأساليب، وقبل أن أبحثه بالتفصيل، يجدر بي ذكر كلمة عن شعور نوري تجاه منهاجنا.

مع أنّ نوري كان ممتنًا لما استلمه العراق من الأسلحة إلّا أنه كان بصورة عامة غير راض عن النتائج، كما نقول لنوري أنّ مقدار المعونة الاقتصادية والعسكرية التي سيحصل عليها العراق منا رهن ما يظهره العراق من جد، وعلى مقدار استعداده للمساهمة في حماية الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي. وهكذا أبدى نوري شجاعة فائقة، سواء أكان حيال شعبه أم حيال العالم العربي بصورة عامة، في الخط الدولي الذي انتهجه. ولذلك كان يتوقع منا أكثر مما أعطيناه. ولم يكن مهتمًّا بالكمية، لأنه كان يعرف جيداً بوجود حد معين لمقدار التجهيزات التي يستطيع الجيش العراقي الصغير أن يستوعبها، كما كان يعرف جيداً مقدار ذلك الاستيعاب. ولكنه كان مهتمًّا بنوعية التجهيزات ويطلب أحدثها وأحسنها. كان يريد إقناع شعبه بمقدرته على الحصول على أشياء قيمة من الخارج لمصلحة ذلك الشعب. وكان ينشد كسب الاحترام لبلاده ولنفسه بين الدول العربية الأخرى. لذلك كان يطلب تجهيزات ممتازة تسلم بسرعة، لأنه كان في السنوات الأخيرة من حياته يجابه أزمات مستمرة داخل العراق، علاوة على المشاكل في مجال علاقات العراق مع جاراته.

ونحن من جانبنا، لم نكن غير شاكرين لما فعله نوري من أجل السلم، كما أننا لم نكن نجهل فائدة بعض الأسلحة التي تبهر الناظرين، لذلك أعطيناه بعض «المدافع الكبيرة» التي كان يلح كثيراً في الحصول عليها. وكان منهاجنا يستهدف بصراحة دعم نوري سياسيًّا، ولكن عقبات هامة عرقلت تسليمه أسلحة رائعة وحديثة وبوقت مضبوط. ورغم تلك العقبات، كان بإمكاننا إعطاء العراق كمية من الأسلحة الحديثة أكبر مما أعطينا، وبمواعيد أدق، لو كانت لدينا

حرية العمل التامة. إلّا أننا لم نتمتع بتلك الحرية. كان الجيش العراقي مجهزاً منذ البداية بأسلحة بريطانية، وبدأنا منهاج المساعدة بقبول هذا الواقع فاستخدمنا أكثر الاعتمادات لشراء التجهيزات البريطانية من البريطانيين. وبدا لنا في بادئ الأمر بأنّ هذه الخطة حسنة لأننا نقوم بمساعدة اثنين من حلفائنا في آن واحد، البريطانيين ماديًّا والعراقيين سلاحيًّا. ولكننا وجدنا لهذه الخطة عيبين، أولهما أنّ التجهيزات المطلوبة ندر إن وجدنا منها أنواعاً حديثة، وثانيهما أنّ التسليم كان يتأخر دائماً عن موعده.

منهاج المعونة الفنية

رأيي الأخير في المنهاج هو أننا لم نساعد نوري كثيراً، إن كان في داخل العراق أو في خارجه، كما أننا لم نرفع سمعتنا ولو بمقدار ضئيل، لا بين العراقيين ولا بين جيرانه.

كانت المعونة الفنية عقدنا الثالث والأخير مع نوري وقد حاولنا أن نوازن بين معونتنا العسكرية ومعونتنا الاقتصادية. وكانت المعونة الاقتصادية التي قدمناها على الأكثر من نوع التعاون الفني. واتفاقية التعاون الفني الأساسية أصبحت نافذة المفعول يوم ٢ حزيران ١٩٥١م، ثم اتسعت بعدد من اتفاقيات تلتها، وآخرها اتفاقية نتجت عن زيارة بعثة **ريشارد** للعراق في نيسان ١٩٥٧م.

بموجب الاتفاقية الأصلية قدمنا خبراء فنيين، وفي بعض الحالات تجهيزات لأغراض التدريب أيضاً. أما الاعتمادات المقررة بموجب اتفاقية ريشارد، فكانت غايتها في الدرجة الأولى مساعدة العراق على دفع نفقات مشاريع ميثاق بغداد.

وكما قلت سابقاً، كان نوري بسبب اهتمامه الشديد ونشاطه في مجلس الإعمار ومنهاجه، يطلع على ما يفعله خبراؤنا في العراق، وكثيراً ما كان يحدثني عن مساهمتهم ويذكرهم بامتنان خالص.

وقد سار منهاج معونتنا الفنية سيراً مفيداً، باستثناء عيب واحد، وهو الوقت الطويل الذي كان يمر قبل أن نستقدم الفنيين الإضافيين أو الأخصائيين الذين تدعو إليهم الحاجة في مجال ما. وكان تدبير الأخصائيين المناسبين بوقت قصير صعباً بالطبع، والممتازون منهم لم يكونوا متيسرين، كما أنّ حاجات العراق لم تكن تحتل مقام الأفضلية في الولايات المتحدة، كما شعرنا بذلك في بغداد.

في بداية ١٩٥٦م قلت لواشنطن أنّ لنا في نوري صديقاً فعالاً، جديراً بحسن ظن الغرب لمدة في المستقبل، وعبرت عن شعوري بضرورة دعمه بعدة طرق، ومنها في إصلاحاته الداخلية. وفي استطاعتنا، بل من واجبنا أن نعزز جهوده، بمده بالخبراء الذين يحتاج إليهم بين وقت وآخر، وبسرعة.

وفي نهاية السنة ألححت ثانية بإملاء المقعد المخصص لأميركا في مجلس الإعمار، بعد أن بقي شاغراً لمدة ثمانية أشهر. ولكن مشكلة عملنا يومئذ، وحتى النهاية، كانت طلبات العراق من جهة، وتباطؤ واشنطن من جهة أخرى، وإلحاح السفارة بالإسراع من جهة ثالثة.

وفي خلال الأسابيع التي أعقبت انقلاب ١٤ تموز، ساد الارتباك في وزارات الحكومة كافة، وتوقف خبراؤنا عن العمل منتظرين الأوامر بإعادتهم إلى أعمالهم، وليروا فيما إذا كان الحكام الجدد يريدون خدماتهم. وفي خلال آب، استأنف بعضهم العمل بطلب من الدوائر في الوزارات. والوزارات التي رحبت بعودتهم كانت الزراعة والصحة والإعمار والمعارف. واشتدت الحاجة بصورة خاصة إليهم في إعمار الأراضي الأميرية الصرفة وفي الري. والذين أسسوا منهم علاقات شخصية متينة مع بعض كبار الموظفين، استمروا بالعمل بصفة شخصية، خدمة الصديق للصديق.

وفي أوائل أيلول أخبرني أحد وزراء الزعيم عبد الكريم قاسم بأنّ أمراً

صدر إلى كل وزارة يطلب تقريراً يبين عدد الفنيين الأمريكان المعينين فيها، وماذا يعملون، ونطاق عملهم الممكن في المستقبل. ولم أسمع شيئاً عن تلك التقارير، ولكن بعد أيلول تناقضت الاستفادة من خدماتهم تدريجيًّا. وفي يوم ٣٠ أيار ١٩٥٩م أصدرت الجمهورية العراقية بلاغاً بإنهاء اتفاقية المساعدة الاقتصادية بالإضافة إلى إنهاء مبدأ المساعدة العسكرية.

فشل

إنّ قصة علاقاتنا بالعراق من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨م كانت قصة فاشلة من حيث الأساس.

لقد وجدنا في نوري صديقاً ثابتاً متفهماً لنا. وكان يناصرنا جميعاً، معشر الغربيين، في العراق وفي البلاد العربية بصورة عامة. وكان مقتنعاً بأنّ الأسلوب الغربي هو خير أسلوب لشعبه. وكان يتحلى بالشجاعة عندما كان يعبر عن شعوره هذه علناً، وسط أصوات الاستياء من الكثيرين من أبناء وطنه. وفي النهاية قتله شعبه .**فهل ساهمنا نحن في هذه النهاية الفاجعة؟**

لقد فعلنا ذلك!

فلو اشتركنا في ميثاق بغداد، ولو كانت لدينا فكرة واضحة عما نستهدف من مساعدتنا العسكرية، ولو كنا سريعين في إيفاد الفنيين والاختصاصيين، هل كان كتب لنوري البقاء على قيد الحياة؟

بالطبع، لا يستطيع أحد أن يتكهن عن ذلك، ولكن من الواضح أننا لو فعلنا هذا كله، لعززنا موقف نوري، ولكان نصيبه في البقاء أكبر، ليستمر في أعماله البناءة، التي كرس نفسه لها في سني حياته الأخيرة.

أخرج عبد الكريم قاسم العراق من ميثاق بغداد واستغنى عن معونتنا العسكرية. ولم يكترث للفنيين الأمريكان. ولكن في تلك الشهور العصيبة، حين

كانت تصفى هذه الفعاليات، أجيز للآباء اليسوعيين الأميركان أن يستمروا في أعمالهم بكلية بغداد، وجامعة الحكمة، دون التدخل بشؤونهم.

وبعد تشتيت سكرتارية ميثاق بغداد، رحلت جماعة المعونة العسكرية عائدة إلى بلادها، ولحقها خبراؤنا، وبقي الآباء اليسوعيون يدرسون، كما يفعلون إلى هذا اليوم. فهل في ذلك عبرة؟

نعم، هناك عبرة. فالمواثيق والمعونات العسكرية والمساعدة الاقتصادية يمكن الإفادة منها لدفع مصالحنا ولمساعدة الآخرين، إذا دبرت بفطنة وأديرت بكفاءة، ولكن هذه الالتزامات، في أحسن حالاتها، لا تخرج عن كونها مقامرة. ومن تجاربي في العراق وغيره صرت أشعر أنّ مجال التعليم هو المجال الوحيد الذي تكون فيه الجهود مثمرة إلى حد ما. وحتى في ذلك المجال قد تحدث عثرات. ولكن يوجد أمل أكبر في الحصول على نتيجة دائمة من مساعدتنا للمدارس وللزمالات وتبادل التلامذة والمعلمين والمشتغلين بالبحوث - أمل أكبر من المعلق على الفعاليات الأخرى.

وقد اتفقت سني الفشل هذه في العراق مع السنين التي كان فيها دالاس وزيراً للخارجية. ولذلك فالبحث فيها يكون ناقصاً إن لم نذكر كلمة عن سجيته وشخصيته ونظريته في أداء واجباته كوزير للخارجية.

كان الوزير دالاس يتحلى بعقل حاد سريع، وهذا الذكاء القوي اقترن بدرجة فائقة من الثقة بالنفس. ومع تلك الثقة بالنفس التي لا تتزعزع، تكون بعض الشعور بالقدسية، فجعلت منه هذه الصفات شخصية لا تبارى. وقد أدى ذلك - كما كان يظهر لنا نحن الذين في الخارج - بأنّ التفكير والعمل في الوزارة مصابان بالشلل. ولم يكن ثمة فرق كبير بين وجوده داخل الوزارة، يسيطر بشدة على أعنة كل عمل مهم، أو غيابه في الخارج يعمل في إطفاء

النيران، وهو في أسلوب عمله يذكر المرء برئيس إطفائية متيقظ دائم التنقل، هنا وهناك، حيث تبدو النيران أكثر تهديداً.

وبينما كان يركز فكره على أهم حوادث الساعة، سواء في الداخل أو الخارج، كانت أعماله وأفكاره تأتي سراعاً. وحينما كانت الصبغة الطارئة تزول عن حدث ما، كان ينقل اهتمامه إلى محل آخر ليركز جهوده على مجموعة أخرى من المشاكل. وكانت نتيجة هذا الأسلوب أننا كنا نحظى بالاهتمام حين يكون الموقف حرجاً جدًّا، وكلما تخف حدة التوتر، كانت قضايانا تهمل، حتى تظهر أزمة جديدة فتحظى ثانية بالاهتمام. وهذا ما يفسر لنا عدم اتخاذ الخطط والطرق المدروسة الدراسة الكاملة في السنين التي خدمت فيها بالعراق، كما يفسر لنا الفشل أيضاً الذي اتسمت به تلك السنوات.

لقد فاتتنا فرص كثيرة. كما أسأنا استعمال فرص أخرى، وبالرغم من ذلك بقي لدينا رصيد من حسن النية، ذكرته في بداية هذا الفصل. وقد يبنى على هذا الرصيد شيء يستحق الذكر، في يوم من الأيام.

ذكرني بهذا صديق عراقي زارني قبل مدة في داري بواشنطن، وهو من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، وحصل على الدكتوره من إحدى جامعاتنا المشهورة، وكان وزيراً في وزارة نوري الأخيرة وقد أسف، كما أسفت، لمصرع نوري. ولكن في أسفه بقيت بارقة أمل. فقد ذكرني في ذلك اليوم بأن ما زال في العراق عدد كبير من الناس يفهمون العالم الحر، من خريجي المدارس التي أسسناها في الخارج، ومن خريجي المدارس في بلادنا. وهؤلاء سيسمعون صوتهم مرة ثانية.

الفصل الثالث عشر

انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م

ومقتل العائلة المالكة

في صبيحة ١٢ تموز ١٩٥٨م، زرت نوري زيارة وداع، إذ كان سيغادر بغداد يوم ١٤ تموز مع الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله إلى إستانبول، لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء مندريس حول اجتماع مجلس ميثاق بغداد، الذي كان سيعقد في أواخر تموز في لندن. ولما كان نوري سيغيب لبضعة أشهر، فقد وددت أن أتذاكر وإياه في الموقف بلبنان، وتأثيره على العراق.



الزعيم عبد الكريم قاسم[1]



العقيد عبد السلام عارف

---

(١) عبد الكريم قاسم هو أول رئيس وزراء للجمهورية العراقية وهو عسكري عراقي عرف بوطنيته وحبه للفقراء. ساهم واشترك مع عبد السلام عارف بالتخطيط لإنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي انهت الحلكم الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية.

كان متوقعاً أن تطلب عمان دخول قوة عراقية إلى الأردن، ولذلك وضع العراق تلك القوة على الحدود الأردنية العراقية. وكان نوري قلقاً على لبنان، إلّا أنه لم ير في ذلك أهمية تستدعي تأجيل سفره، وكان يشعر بأنّ الإجراءات المتخذة كانت كافية، وهي كل ما كان العراق قادراً عليه. إلّا أنه كان ممتعضاً لجهله بما ستفعله حكومة الولايات المتحدة.

سألت نوري عن رد الفعل في العراق في حالة ذهاب القوات العراقية إلى الأردن، فأجاب نوري بأنّ مثيري الفتن محدودون «ببضعة مئات من التلاميذ والمحامين». ويمكن وضع هؤلاء تحت المراقبة. وحينما استفسرت منه عن ولاء الجيش أكد لي أنه يمكن الاعتماد على الجيش في دعم العرش والحكومة.

تركت نوري وهو مطمئن لسلامة ضميره. فقد كان يشعر بأنه فعل كل ما يستطيع، استعداداً للسفر والغياب عن بلاده لفترة.

وبعد الساعة الخامسة بقليل من صباح يوم ١٤ تموز، سمعت أصوات مدافع، فخرجت إلى الحديقة حيث كنت أستطيع أن أرى الشوارع. كانت السابلة عادية، والمبكرون من الناس يمشون دون انزعاج. وكان منظر جوار السفارة مطمئناً لدرجة أنني استنتجت بأنّ القذف كان جزءاً من مراسم توديع الملك وجماعته.

وما كدت أعود للبيت، إلّا وجاءني أحد موظفي السفارة وأبلغني أنّ القطعات العسكرية تقصف القصر وبيت نوري، وبأنّ المتظاهرين تتجمهر في المنطقة. وأغلب البغداديين ينامون على سطوح بيوتهم خلال أشهر الصيف، كما كان يفعل هذا الموظف في السفارة. لذلك استطاع أن يرى من سطح داره القصر وبيت نوري.

ومن حسن حظي أنني كنت واعياً في الساعات الباكرة من الانقلاب، قبل أن يصل باقي الموظفين إلى السفارة، كما كان من حسن حظي - لآخر مرة -

في ذلك اليوم أن يصل إلى السفارة، حوالي الساعة السادسة صباحاً، شخص من جماعة نوري، يطلب اللجوء، بعد أن أثارت أصوات المدافع في الصباح الباكر شكوكه. واتفق وصوله مع إذاعة بيانات تشكيل الجمهورية العراقية، فبدأ فوراً بترجمة تلك البيانات لنا من العربية.

وحوالي الساعة السابعة كان العهد الجديد قد ركز نفسه، فقد تألف مجلس للسيادة متكوناً من اللواء محمد نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبه وخالد النقشبندي ليحل مكان العائلة المالكة، كما أعلنت أسماء الوزارة الجديدة والموظفين الكبار، والكثيرون منهم لم يكونوا معروفين، حتى لضيفنا العراقي. وكذلك أذيعت أسماء العسكريين البارزين والمدنيين الذين أحيلوا على التقاعد وألقي عليهم القبض من قبل الحكام الجدد. فقد أحيل على التقاعد (٤٠) ضابطاً منهم رفيق عارف رئيس أركان الجيش ومساعده السابق غازي الداغستاني. وكثيرون ممن أذيعت أسمائهم أرسلوا إلى المحاكمة بعدئذ، أمام محكمة عسكرية خاصة.



رئيس وأعضاء مجلس السيادة

وفي الصورة الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد انقلاب ١٩٥٨.

وقبل أن ينتهي ذلك اليوم اتضح بأنّ جماعة صغيرة كانت قد دبرت الانقلاب بمنتهى الكتمان، وأحرزت نجاحاً منقطع النظير.

ولم تظهر في الأسابيع التي تلت ذلك آثار مقاومة منظمة، لا من العسكريين ولا من المدنيين. ووضح أنه لا يمكن دحر العهد الجديد إلّا بقوة مباغتة ومتفوقة من الخارج.

وفي صبيحة ١٥ تموز علمت بأنّ الأسطول السادس سينزل القوات الأميركية في لبنان في ذلك اليوم نفسه. وكنت أخشى أن يؤدي ذلك إلى إثارة مظاهرات معادية للأمريكان، مما قد يدفع الرعاع إلى اقتحام السفارة. وقد ساورتني تلك المخاوف بالرغم من أنّ السفارة كانت محاطة بالدبابات، وأنّ القطعات كانت تعسكر في أرض السفارة «لحمايتنا».

ومما دفعني إلى الريبة، أنّ تلك القوة العسكرية لم تتدخل حين علقت لافتة كبيرة في مدخل السفارة تحمل نداءاً معادياً للأمريكان، ولم تتدخل حين كتبت على سياج الحديقة نداءات ضد الأمريكان أيضاً. وبدلاً من أن تمنع تلك القوة هذه الأعمال، التي قد تهيج الرعاع، أشغل حماتنا أنفسهم بالتدقيق والتفتيش مع كل من يدخل السفارة أو يخرج منها.

وافق ضيفنا العراقي على أنه إذا اقتحم الرعاع السفارة ووجدوه فيها فإنّ الموقف سيكون صعباً عليه وعلينا. وقال أنه إذا استطاع إيجاد طريقة لاجتياز نطاق الدبابات والقطعات والنفوذ إلى الشارع، فإنه يتمكن أن يجد مكاناً أميناً.

نظمنا خطة، ونفذناها بنجاح، فألبسناه بزة سائق السفارة، ووضعناه خلف عجلة القيادة في إحدى سيارات السفارة. وفي المقعد الخلفي جلس أحد موظفينا، فمرت السيارة من جانب الحرس وإلى ما وراء الدبابات دون

اعتراض. ثم اخذته السيارة إلى المحل الذي كان يعتقد بأنه أمين، وعاد موظف السفارة بالسيارة وحده، فلم يفطن الحارس إلى عدم عودة السائق معه.

لم يكن عبد الكريم قاسم، الذي قاد الجماعة التني نفذت الانقلاب، معروفاً كثيراً قبل ١٤ تموز. وكان في وقت الانقلاب آمر لواء.

كان نوري يعتمد الفطنة في الحد من توزيع العتاد، كوسيلة من وسائل السيطرة على الجيش. وعندما كانت تدعو الضرورة إلى توزيع العتاد، كانت تحصل عليه الوحدات الحائزة على ثقته. وهكذا علمنا بعد الانقلاب أنّ نوري كان قبيل مصرعه، قد وافق على توزيع العتاد على لوائين اثنين، وأمرهما بالتحرك نحو الأردن. وأحد هذين اللوائين كان لواء قاسم، وكان اللواء الآخر بأمرة العقيد عبد السلام عارف. فتقدم اللواء نحو بغداد في أوائل ساعات يوم ١٤ تموز وانتهى مطاف الرحلة نحو الأردن هناك. وبعد ذلك بفترة قصيرة أعطيت إشارة الاستيلاء على الحكم.

نهاية نوري السعيد

عند سماع نوري باشا السعيد بتفاقم الأحداث المتلاحقة بعد اعلان الجمهورية - فانه لم يكن لديه الوقت الكافي للمقاومة ولا للهرب - لذا حاول الاختباء لمدة يومين كاملين تمهيدا للهرب ومقاومة النظام الجديد كما فعل عند قيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١.

عرف نوري السعيد بمقدم قوة عسكرية من المهاجمين بغرض القاء القبض عليه، فتنكر بزي امرأة ليتمكن من المرور من بين المهاجمين والحشود الملتفة حولهم، فاستقل سيارة انطلق بها إلى إلى منطقة الكاظمية لاجئا إلى بيت صديقه الحاج محمود الاسترابادي التاجر الكبير وعميد عائلة الاسترابادي المعروفة، كما فعلها سابقا بعد ثورة ١٩٤١ حيث لجأ نوري السعيد إلى بيت

الحاج محمود الاسترابادي خلال حركة رشيد عالي الكيلاني التي ساعدته على الانتقال خارج بغداد إلى محافظة العمارة وانتقل من هناك إلى خارج العراق مع الوصي عبد الاله ليتدبروا إسقاط حكومة الثورة يومذاك.



الحاج محمود الاسترابادي الذي لجأ نوري السعيد إلى بيته عند اعتقاله. وعلى السرير الشيخ محمد العريبي، شيخ مشايخ لواء العمارة في المعتقل.

وبعد جلاء الموقف امام القادة الجدد ادركوا مخاوفهم بان هرب نوري السعيد المعروف بدهائه وحنكته سيسبب لهم مصاعب جمة وربما بأسلوبه واطلاعه على خبايا الامور سيقنع الإنجليز بالاطاحة بالحكم الجمهوري الجديد. في مساء ١٤ يوليو/ تموز اعلن القائد المنفذ للحركة عبد السلام عارف مكافأة مالية للقبض على نوري السعيد، وبعد يوم من ذلك قام من جانبه عبد الكريم قاسم زعيم الحركة ورئيس وزرائها بتكرار اعلان ذلك، وتوالت اعلانات هرب نوري السعيد بشكل هستيري من خلال بيانات اذاعتها وزارة

الداخلية من دار الاذاعة العراقية مما وجه اهتمام الشارع نحو البحث عن السعيد بشكل تراجيدي محموم، واسقطت من يد السعيد كل محاولات الاختباء والهرب وبدأت تضيق الدائرة حول تحركاته، كان هدفه ان لا يبقى مختبئا بل الفرار إلى خارج العراق ليتدبر امر مقاومة النظام الجديد. ففي يوم ١٥ يوليو/ تموز انطلق على وجه السرعة تاركا خلفه بيت الاسترابادي في محاولة منه للتقدم بخطوة للامام نحو خارج العراق متوجها نحو بيت الشيخ محمد العريبي عضو مجلس النواب وأحد المقربين في منطقة البتاويين وسط بغداد التي كانت تأن الفوضى التي تعج بها جراء سقوط النظام الملكي وانهيار الدولة، حيث امتزجت فيها مشاعر الفرح بنجاح الحركة واعلان الجمهورية بالحزن جراء اعمال العنف والقتل العشوائي من قبل الدهماء.

توجه نوري السعيد على عجل إلى البتاويين تعرف اليه أحد الشبان في منطقة الكاظمية وهو يروم الركوب في السيارة بعد أن انكشفت ملابسه التنكرية، ابلغ الشاب السلطات بتزويدها برقم السيارة المنطلقة. وبعد اجتياز عدد من الحواجز والطرقات الفرعية بصعوبة جمة، وصل إلى بيت البصام وتصحبه الحاجة زوجة الحاج محمود الاسترابادي، وبعد ترجله من السيارة تعرفت المفارز الأمنية على السيارة فتمت ملاحقته وما لبث ان تطورت المواجهة إلى اشتباك بالأسلحة الخفيفة بين نوري السعيد وعناصر القوة الأمنية حيث اصابت رصاصة طائشة أثناء تبادل إطلاق النار، السيدة الاسترابادي واردتها قتيلة، في حين حوصر السعيد ولم يتمكن من دخول البيت أو الهرب عبر الازقة المجاورة، وهنا اختلفت الروايات حول مصرع الباشا فإحدى الروايات تذكر بانه اصيب بعدد من الإطلاقات من قبل أحد عناصر القوة المهاجمة والتي ادت إلى وفاته، وتذكر رواية أخرى وردت في مذكرات الدكتور صالح البصام أحد اصدقاء نوري السعيد الشخصيين، بانه عندما وجد نفسه محاصرا وان مصيره سيكون مشابه لمصير الوصي عبد الاله فانه اطلق على نفسه رصاصة الرحمة، كي لايعطي فرصة لخصومة بالإمساك به واهانته وتعذيبه.

وهنالك رواية أخرى ضعيفة اوردها وصفي طاهر المرافق الياور لنوري السعيد والذي يعد من المقربين لعبد الكريم قاسم وذو الميول الماركسية بانه وعندما وصل اسماع الحكومة بانه تم العثور على نوري السعيد ارسلت وزارة الدفاع مفرزة عسكرية بامرة العقيد وصفي طاهر للتحقق من ذلك، وعند وصول المفرزة اطلق النار عليه، وكانه كان بانتظارهم طوال فترة وصول المعلومات للقيادة ومن ثم تجهيز المفرزة والذهاب إلى البتاويين البعيدة عن وزارة الدفاع ومن ثم الاستدلال على مكان الاشتباك، ويورد بعض الشهود من المتجمهرين بانه وعندما وصل وصفي طاهر كان نوري السعيد قد مات منذ فترة وقام طاهر بإطلاق بعض الاعيرة النارية ابتهاجا بمصرع الباشا على مكان الحادث بضمنها جثة السعيد .



حديقة نوري السعيد
ويشير السهم إلى النقطة التي نزل
منها نحو ضفة نهر دجلة

ضعف هذه الرواية يكمن في أن وصفي طاهر كان الياور المرافق لنوري السعيد حتى قيام الجمهورية وبعد ترنح النظام الملكي وبوادر انتهائه تقرب للضباط الوطنيين وخصوصا عبد الكريم قاسم الذي عرف قبل حركة ١٩٥٨ بانه كان يلف حوله مجموعة من العناصر الشيوعية من مدنيين وعسكريين. وبقي طوال حكم قاسم مقربا منه وعينه المدعي العام للمحكمة العسكرية الخاصة مع ابن خالته العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة، والذين اعدموا جميعاً في حركة ٨ فبراير/ شباط ١٩٦٣.

الزعيم عبد الكريم قاسم يأمر بدفن جثة نوري السعيد •••••••

دفن نوري السعيد في مقبرة الكرخ بعد جلب جثته إلى قبو بوزارة الدفاع حيث كان يتواجد الزعيم عبد الكريم قاسم الذي بعد أن تأكد من وفاته أمر بأن ينقل جثمانه إلى المستشفى ثم الطب العدلي لاستكمال الإجراءات الأصولية لدفنه. **مات نوري السعيد ولم يترك لأهله أي مال أو تركة وقد قامت الحكومة البريطانية بتخصيص مبلغ قليل لزوجته يكاد يكفي لسد رمقها. في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.**

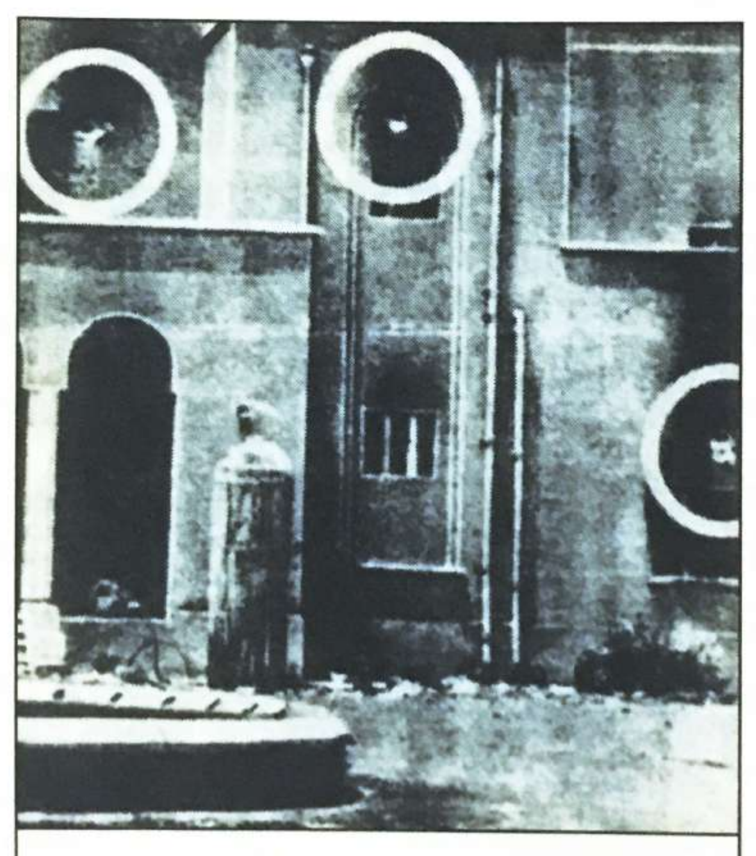
هرب نوري من بيته صباح يوم ١٤ تموز قبل وصول الجنود بمسافة قصيرة. فأذاع الراديو منح جائزة قدرها (١٠)[1] آلاف دينار لمن يبلغ عن مكانه. وفي صباح يوم ١٥ تموز اكتشفه بعض الجنود متنكراً بزي إمرأة عربية. وفي مكان ليس ببعيد عن السفارة قتل رمياً بالرصاص[2]. وكان بعد هروبه من داره قد لجأ فترة إلى بيت الأسترابادي، وهي عائلة شيعية ثرية من الكاظميين. وقد حوكم أفراد العائلة وخدمها لمحاولتهم معاونة نوري، وقد جرم سبعة منهم، وحكم عليهم بالسجن

(١) أي ما يعادل ٣٣٠٠٠ ألف دولار أميركي

(٢) لقد انتحر نوري، ولم يطلق عليه الرصاص إلّا بعد موته، من قبل مرافقه السابق المقدم وصفي طاهر. (المترجم).

من سنة إلى خمس سنوات، كما حكم على رئيس العائلة البالغ من العمر ثلاثاً وثمانين سنة، والذي قتلت زوجته في الشارع مع نوري، بالسجن ثلاث سنوات. دفاع المتهمين كان دفاعاً واهياً، كما ظهر ذلك من الأحكام.

المتظاهرون الذين ظهروا فجأة يوم ١٤ تموز، وقاموا بالنهب في الصباح الباكر، كانوا على الأكثر شباباً تتراوح أعمارهم بين الثانية عشر والعشرين عاماً. وقد جهزت السلطة سيارات نقل جلبت الكثيرين منهم إلى بغداد، ونقلتهم ليطوفوا بالمدينة. وبقي الرعاع - بعد أن أضيف لهم مشردين أكبر سنًّا - يعيثون في المدينة فساداً لمدة يومين.



(قصر الرحاب) والدوائر تشير إلى آثار قنابل مدفع ١٠٦
القنبلة الوسطى أول قنبلة سقطت على القصر
وأصابت برج السلم فيما كان الملك فيصل يصعد عليه

عملت السلطة على إنهاء أعمال الرعاع المتطرفة، وأزالت الشعارات والنداءات المثيرة ضد الغرب، التي كانت قد ملأت المدينة. وأعتقد أنّ موقف السلطة وليد سببين أولهما أنّ السلطة بعد أن شجعت الرعاع، لتظهر على الأقل بمظهر المدعوم شعبيًا، بدأت تخشى أن ينفلت الزمام من يدها فيؤدي ذلك إلى القتل والإضرار بحياة وأموال الأجانب. وكذلك ساورها القلق عما قد تؤدي إليه قيادة الرعاع بواسطة البعثيين والشيوعيين. ففي يوم ١٤ تموز استلم عملاء هذين المعسكرين قيادة الرعاع، وأدهشت سرعة عملهم قادة العراق الجدد.

اجتمع مجلس الوزراء، الذي ألف من (١١) مدنيًا بارتجال سريع. وأبلغني أحد الوزراء بأنه علم أول مرة بتعيينه من قريب له، خابره بالهاتف بعد أن سمع الإعلان من الإذاعة. وقيلت قصص مشابهة لتعيينات أخرى. اجتمع هؤلاء الرجال على عجل، ولم يكن لديهم منهاج يهتدون به، ولم تكن تربطهم كجماعة فلسفة سياسية أو اتفاق على أهداف، بل كانوا يشتركون عاطفيًا بالحقد على نوري والهاشميين. ومن حسن حظ قاسم أنّ أربعة منهم كانوا مجربين على المستوى الوزاري[١]. وكما كان متوقعاً، فإنّ هذا المجلس الوزاري الذي جمع باستعجال وبلا خطة، لم يعمر كثيراً، وأخذ قاسم يجري التعديلات بعد تشكيله فوراً.

وفي ١٨ تموز تسلمت جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد مذكرة من وزير الخارجية الجديد، يخبرهم فيها بأنّ الانقلاب كان عبارة عن حركة داخلية استهدفت إنقاذ العراق من مساوئ الحكم الفاسد والرجعية. وفي ٢٦ تموز عقد قاسم مؤتمراً صحفيًا حاول أن يكشف فيه النقاب عن أعمال الحكومة في المستقبل، فأعلن أنّ الحكومة، بعد القيام بالإصلاحات الملحة وبعد أن تؤمن للشعب العراقي أمنه، ستجري الانتخابات في وقت ليس

---

(١) كان إبراهيم كبه وزيراً للاقتصاد، وبابا علي للمواصلات، ومحمد حديد للمالية، وصديق شنشل للأنباء والإرشاد.

بالبعيد، ويتوقف ذلك على «ما يقتضيه الموقف العام». وقال إنّ الغايات الفورية هي القضاء على الفساد «وتنظيف جهاز الدولة»، وحل مشكلة الإسكان وأخيراً «تأمين الرخاء».

وكثيراً ما يسمى حدث ١٤ تموز «ثورة». ولكن هذه تسمية مضللة. فالثورة تعني نهضة شعب، وقيامه ضد السلطة. أما ما حدث في ١٤ تموز ١٩٥٨م فلم يكن يشابه ذلك في أي وجه. كانت الحركة عبارة عن قيام جماعة بالاستيلاء على السلطة بعزم. صحيح أنّ قطعاناً من الناس كانت فرحة، وبقيت تجوب الشوارع لعدة أيام، إلّا أنّ هؤلاء لم يكونوا ليمثلوا لشعب العراقي، بل كانوا من الأشرار الذين جندهم مثيرو الشغب. ولم تكن ثمة دوافع خاصة وراء المظاهرات وأفرادها، بالرغم من أنه كان في البلاد استياء عامًّا، وانتقاداً كثيراً لنوري وحكومته. ولكنه لم يكن هنالك احتجاج موحد وتصميم، كما لم يكن هناك منهاج معين للإصلاح. ولذلك فلا يمكن تسمية انقلاب ١٤ تموز بثورة شعبية بالمعنى العادل. لقد جرت المظاهرات في بغداد، ولكنها لم تجد في أنحاء البلاد الأخرى وبين جماهير الناس سوى علامات الوجوم.

وينبغي أن لا يستنتج من ذلك بأنّ هذا العنف جديد في حياة العراقيين. فقد عانى العراق الكثير من الاضطراب والعنف وتظهر في تاريخه قصص كثيرة من الثورات والمشاغبات والخصومات العشائرية والانقلابات. وأهم هذه الحوادث الدامية كان انقلاب **بكر صدقي - حكمت سليمان** ضد حكومة **ياسين الهاشمي** سنة ١٩٣٦م، وانقلاب **رشيد عالي** الموالي للنازية سنة ١٩٤١م، واضطرابات معاهدة بورتسموث سنة ١٩٤٨م. ولهذا لم يكن انقلاب ١٩٥٨م حدثاً غريباً في تاريخ العراق.

لقد صمم انقلاب ١٩٥٨م جماعة صغيرة من الضباط، عاونتها بضعة أفراد من المدنيين المتحررين واليساريين. وقد أخبرني أحد الوزراء في وزارة

قاسم الأولى بأنّ الخطة ظلت موضع مناقشة مدة طويلة وأنّ القرار على البدء بالانقلاب يوم ١٤ تموز اتخذه بغتة ثلاثة أو أربعة من أعضاء تلك الجماعة.

ولم يكن لموسكو يداً في الانقلاب. ولكن في المراحل الأولى للفوضى التي تلت الهجوم على القصر وقتل الملك وولي العهد قامت عصابة الشيوعيين المتراصة باستلام زمام المظاهرات العامة. وكما ظهر من المظاهرات الأولى، كان مثيرو الشغب من الناصريين، وأغلبهم من المعسكر البعثي، يشتركون مع الشيوعيين فوراً في مظاهراتهم. وقد ناصر هذين العنصرين وشجعهما بعض الضباط الصغار، وبينهم عبد السلام عارف زميل قاسم، الذي حرض وأثار المظاهرات في الشوارع طوال أسابيع بعد الانقلاب.

وبعد الاستيلاء على الحكم مباشرة، بدأ عارف بإثارة الجماهير مبتدئاً ببغداد، ومن ثم المدن الأخرى، ثم نظمت زيارات قامت بها جماعات من تلك المدن والقصبات إلى بغداد للرد على زياراته، فأعطته فرصة ثانية لإثارة الجماهير بالخطب.

وفي ذلك الوقت بالذات، زرت **محمد صديق شنشل** الذي كان وزيراً للخارجية بالوكالة، وكانت دائرته في بناية مجلس الوزراء. وكان على المرء أن يمر بمساحة واسعة لكي يصل إليها، فوجدت صعوبة في ذلك، لأنّ الساحة كانت ممتلئة بجماهير من الموصل تزور عارف. وطيلة حديثي مع شنشل كنت أسمع صراخ الجماهير، مما جعل شنشل يبدي بعض التعليق على تصرفات عارف.

قال الوزير أنه منزعج من سيول الزوار القادمين إلى بغداد، من المدن والأقضية التي خطب فيها عارف، لأنّ ذلك سيبعد مئات الناس عن أعمالهم، وسيؤدي إلى أثر تخريبي في اقتصاديات البلاد. والأنكى من ذلك هو خطر الجو

العاطفي الذي كانت تعامل به هذه الجماهير، فتكال لها الوعود التي لا يمكن تحقيقها. وكان الوزير يرى أنّ مشاكل ستحدث في المستقبل.



الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي
وبجانبه محمد صديق شنشل وزير الأنباء والإرشاد

وحين تركت فيه دائرة شنشل وخرجت إلى الساحة، ظهر عارف على الشرفة التي تطل على الجماهير، وأخذ يخاطبها، فاستقبل بحماسة شديدة. وكانت الهتافات العالية تقاطع كل جملة من كلامه. وكان يتكلم بجمل قصيرة، ولغة خطابية بسيطة، كلها ترديد وترديد لنغمة واحدة، يرافقها تلويح بالذراعين. قال عارف للجماهير: إنّ البلد بلدكم، والحكومة حكومتكم، فلم يعد يوجد ملك، ولم يعد يوجد رجل كبير. نحن كلنا أناس عاديون. ونحن كلنا نعمل الآن للمصلحة العامة.

هذا ما جاء الناس ليسمعوه وكانوا يحبون سماعه.

ولم أر عارف ثانية إلّا بعد مضي أسابيع، حين أقام قاسم حفلة عشاء

دشن بها العهد الجديد، بمأدبة أقامها في حدائق بهو الأمانة. ولم يكن الجو مريحاً، وكان مسدس قاسم مدلى إلى جانبه، يراه الجميع، كما كان الحرس المسلح يحوم حوله. ووراء الأشجار والأغراس المحيطة بالحديقة، كان يكمن حراس آخرون. وقد أطلق أحدهم طلقة في تلك الأمسية، فسبب إجهاداً آخراً للناس، إلى أن ثبت بأنّ الرصاصة انطلقت صدفة، وأنها لم تكن إشارة لثورة مضادة!

وكان قاسم، وهو يرتدي بزة الزعيم، يجبر نفسه على الظهور بمظهر البشاشة، وكان يتنقل بدون عارف، من جماعة لأخرى. أما عارف فكان مرتدياً قميصاً، وجلس منعزلاً طيلة المساء، تبدو عليه علامات القلق. ولا بد أنه كان قد أحس بما يخبئه له الزمان.

اعفاء عبد السلام عارف من منصبه

وبعد بضعة أيام أذيع أنّ العقيد عبد السلام عارف قد أُعفي من منصبه كنائب للقائد العام للجيش. وتلا ذلك بعد مدة قصيرة إعفاءه أيضاً من منصبه كنائب لرئيس الوزراء، وعين سفيراً لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

أول إشعار بذلك التعيين لحكومة بون وللسفارة الألمانية جاء عن طريق نشر النبأ في صحف بغداد. ومع ذلك فقد مضى عارف في مراسم السفر إلى بون. ولكنه لم يصل إليها بتاتاً. وأتت الأخبار عنه بعد شهر بأنه عاد إلى بغداد، وألقي القبض عليه لتآمره على قاسم ومحاولة اغتياله. وقد حكم عليه بالإعدام، مع إفساح المجال لتبديل العقوبة بالسجن المؤبد.

وأحيطت محاكمة عارف بالكتمان خلافاً لمحاكمات الآخرين الذين اتهموا في عهد قاسم بارتكاب جرائم. فبعد مرور بضعة أسابيع على الانقلاب، أعلنت الصحف العراقية أنّ (١٠٦) أشخاص قد اتهموا «بالتآمر ضد سلامة

الوطن وإفساد الجهاز الحكومي» وأنهم سيحاكمون أمام محكمة عسكرية عليا خاصة يرأسها العقيد فاضل عباس المهداوي، ابن خال قاسم. وبدأت المحاكمات فوراً، وكانت منظراً فظيعاً!



عبد السلام عارف

نقلت المحاكمات الأولى بالإذاعة والتلفزيون. وكانت الجلسات تبدأ مساء، بعد ساعات العمل، ليطلع عليها أكبر عدد من الناس، نصبت أجهزة الراديو والتلفزيون في المحلات العامة. وكانت المحاكمات تجري في قاعة مجلس الأمة، حيث كانت المقاعد القليلة محجوزة.

وكانت بطاقات إملاء المقاعد توزع على مؤيدي العهد الجديد، ومهمتهم التهليل والتصفيق. وكانوا يؤدون عملهم بحماسة يذكيها العقيد المهداوي، الذي كان يقوم بدور مزدوج: دور الحاكم ودور المدعي ويتدفق بسيل من عبارات مثيرة، لا يردعها عنان. وكان يكثر من مقاطعات المدافعين الواقفين أمامه في قفص صغير، وهو يكيل التهم والإهانات، ويشجع المتفرجين على الاحتذاء حذوه. وقد مرض الكثيرون من العراقيين منذ البداية

لهذه السخرية بالعدالة، وأرهقهم هذا المنظر الذي يتكرر كل ليلة على مر الشهور. وكثيرون صعقوا لأحكام الإعدام على رجل كان من الشخصيات العامة البارزة. واستمر هذا العرض حتى ١٩٥٩م.



العقيد فاضل عباس المهداوي
رئيس محكمة الشعب

ويعود إلى قاسم الفضل بإبدال عدد من الأحكام التي فرضت في تلك الظروف إلى أحكام سجن، ثم بإنزال المدد في عقوبات السجن أيضاً. وبين الذين أصابتهم تلك الأحكام عدداً من أقرب أصدقاء لنوري.

ومما يلقي نوراً على جواب قاسم، أنه بعد إنزال البحارة في لبنان، شعرت بوجود خوف لدى أركان العهد الجديد من احتلال المشاة للعراق أيضاً.

وفي أثناء زيارتي الأولى لوزير الخارجية الدكتور عبد الجبار الجومرد،

وبحضور شنشل وزير الأنباء والإرشاد، لمست هذا القلق عبر أسئلتهما، ولاحظت عدم ارتياحهما إلى التنقلات المحتملة للمشاة البحريين. ولم يهدأ روع قاسم وجماعته إلّا بعد أسابيع.



الزعيم عبد الكريم قاسم

اتسمت الأسابيع التي تلت الانقلاب بشكوكنا حول مصير مصالحنا المقبلة في العراق، بالرغم من عدم وجود مقاومة منظمة ضد العهد الجديد. ماذا سيفعل قاسم باتفاقية المعونة العسكرية؟ وماذا سيحل باتفاقية التعاون الفني؟ هل ستدفع التعويضات لعائلات الأميركيين الثلاث الذين قتلهم الرعاع يوم ١٤ تموز؟ إلى متى سيستمر التدخل بأعمال السفارة الاعتيادية على أيدي الموظفين الصغار من العسكريين والمدنيين، بالرغم من أنّ قاسم كان قد عبر عن رغبته في علاقات ودية؟

أسئلة من هذا النوع كان يجب علينا تقديرها، للتوصل إلى طريقة ما للعمل، وقبل التوصل إلى قرار بالاعتراف.

ولم تبد في الموقف الذي تلا الانقلاب بوادر تدعو إلى الاعتقاد بأنّ استمرار معوناتنا العسكرية والاقتصادية أمر مرغوب فيه. ومع ذلك فلم أرغب أن أظهر بأننا قد تخلينا عنها طوعاً أو قبل الأوان، وتركنا المجال للسوفيات. فإذا كانوا يريدون أن ننسحب فيجب أن تأتي المبادأة من السلطة العراقية. وهكذا، وبموافقة وزارة الخارجية الأميركية، أبلغت وزير الخارجية العراقية الجومرد بأننا مستعدون للاستمرار في تقديم مساعداتنا الفنية، إذا كانت حكومة العراق ترغب ذلك. أما المساعدة العسكرية فقد قلت أنها ستكون موضوع بحث بين الحكومتين، لوضع التفاصيل العملية والسياسة العامة لها.



المؤلف السفير في زيارة للزعيم عبد الكريم قاسم في مكتبه في أول تشرين الثاني ١٩٥٨م

ألححت في السعي إلى إيضاح موقف الحكومة الأميركية، في حديثي مع الزعيم عبد الكريم قاسم ومع موظفين عراقيين آخرين ولم يبلغنا قاسم إنهاء اتفاقيتي المعونتين العسكرية والاقتصادية إلّا في أيار ١٩٥٩م، وبعد مرور خمسة أشهر على سفري من بغداد. والواقع أنهما أنهيتا عمليًّا قبل ذلك بمدة طويلة.

شعرت أنه ينبغي لنا - إذا أمكن - الحصول على ضمانين اثنين قبل أن نعترف بالعهد الجديد. الضمان الأول هو إيقاف إزعاج السفارة لتتمكن من القيام بواجباتها العادية والثاني هو التعويض على عائلات الأميركيين الثلاثة الذين قتلوا يوم الانقلاب.

بعض العراقيل التي كانت تؤثر على أعمال السفارة العادية، كانت من نوع الإزعاجات الطفيفة، كتفتيش الموظفين والزائرين والتحقيق معهم بين حين وآخر، ورفض الاعتراف بالحصانة الدبلوماسية لرسلنا الدبلوماسيين. وكان رفض السلطات العراقية إخراج مواد التموين الواردة إلى السفارة، في الجمارك العراقية أمراً أكثر خطورة نظراً لاشتداد الحاجة إلى تلك المواد. وثمة مشكلة كبيرة أخرى، هي التدخل في حرية تنقل موظفي السفارة داخل بغداد، وفي أنحاء البلاد بصورة عامة. وكنا نلاقي مهاودة حين نرفع شكاوينا إلى موظف من المستوى العالي، ولكنه لفترة مؤقتة فقط، إذ بعد بضعة أيام يعود ممثلو الحكومة الصغار من عسكريين ومدنيين إلى استئناف إزعاجاتهم الطفيفة.

وساء الموقف ذات مرة حتى اضطررت أن أخاطب قاسم نفسه. وهذه المزعجات لم يقم بها بالطبع أعضاء الحكومة البارزين، بل المئات من المحسوبين على العهد، من غير المجربين، ومن المتحمسين الذين عينوا في المستوى الأدنى.

كان من بين الجماعة التي حاصرها الجنود في فندق بغداد يوم ١٤ تموز ثلاثة من رجال الأعمال الأميركيين، هم **يوجين بيرنز وجورج كولي وروبرت الكوك**. وقد شاهد معارفهم الأميركيون الذين كانوا يحلون أيضاً في الفندق نفسه كيف ألقي القبض عليهم، ونقلوا بالسيارات. وكذلك قد ألقي القبض على رجل أعمال ألماني ونقل معهم، إلّا أنه تمكن من الهرب بعد ضربه. وقد عرف هذا الألماني الأميركيين الثلاثة، وهوجموا وهو معهم في سيارة الشحن. ولم يعثر على جثثهم فيما بعد، وادعت الحكومة العراقية بأنها لم تعثر على أثر لهم،

كما علمنا من المستشفى الذي كانت تنقل إليه ضحايا الرعاع بأنه لم يصل أحد منهم حيًّا، وبأنّ جميع الجثث قد مزقت بشكل لا يدع مجالاً لمعرفة هويتها. وهكذا تعذر العثور على بقايا الأمريكيين هؤلاء أو تشخيصهم، الأمر الذي عقد جهودنا للوصول إلى حل لقضيتهم.

وبينما كنا نشتغل في هذه المشاكل دون أي تقدم نحو حلها، كانت الحكومة تفقد صبرها لعدم اعترافنا بها، فبعد مرور أسبوعين على الانقلاب، شكا لي وزير الخارجية الجومرد من عدم اهتمامنا بالاعتراف، مع أنّ (١٦) حكومة، وكلها من الكتلة الشيوعية، أو من التي تعطف على تلك الكتلة، قد قدمت اعترافاتها. وقال الجومرد: «إذا لم تتوخوا الحذر، فقد تدفعوا الحكومة الجديدة نحو الشيوعية».

وبعد هذا التحذير بمدة قصيرة قررت بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان الاعتراف بالعهد الجديد. ومع أنّ الشكوك كانت ما تزال سائدة، فقد شعرت بأننا بلغنا نقطة لا نفع لنا فيها من عدم الاعتراف، وأنّ تأخرنا عن الاعتراف قد يضعنا في عزلة خطرة.

قدمنا اعترافنا في أوائل آب، وأبلغت وزير الخارجية بقرارنا، على أساس أنّ العراق سيلتزم بمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالأميركيين الثلاثة المفقودين، والذين يعتبروا ميتين، وبأنّ التعويضات ستدفع عندما تهيأ الاستدعاءات الشرعية، وفعلاً دفعت التعويضات، ولكن بعد مرور سنتين من ذلك...

تميزت الأشهر الباقية التي قضيتها في العراق بشلل في الحكومة وجمود في اقتصاديات البلاد. لم تكن الوزارات في بغداد في عهد نوري ممتازة في كفاياتها. وكانت حاجة الإدارة العامة إلى التدريب واضحة للعيان. ويعود الفضل في سيرها إلى نخبة من الموظفين الذين تدربوا في عهد الانتداب

البريطاني، فاستطاعوا تمشية الأمور المهمة في الوزارات بسرعة تستحق الثناء. وكان يوجد على مستوى وكلاء الوزارات موظفون مدربون في الغرب، من ذوي الكفاءة الحسنة، وكان العمل معهم مرضياً.

ولكن، بمجيء قاسم، طرد الموظفون الكبار من المحترفين، وأكثر الموظفين المرؤسين، بسبب الاشتباه بولائهم الشديد للعهد القديم. وفي أواسط تشرين الأول طرد (٥٧٪) من كافة الموظفين بمستوى مفتش عام أو مدير عام، ممن كانوا في مناصبهم يوم ١٤ تموز. ولم يشمل ذلك الدوائر العسكرية والقضائية. ولم يكن هناك موظفون مجربون للتعويض عنهم. أما الموظفون الباقون فكانوا يشعرون بالخوف، فلا يستطيعون البت في أمر، فبقوا مجمدين!

كان العامل الأهم في سلامة اقتصاديات البلاد هو منهاج مجلس الإعمار، إذ إنّ مشاريعه وفرت العمل، ووزعت النقود على فعاليات مختلفة من الأعمال، فكان المنهاج أداة حسنة لاستمرار النشاط الاقتصادي.

وكان من بوادر أعمال العهد الجديد إيقاف معظم المشاريع الكبرى، لإعادة النظر في العقود مع الشركات الأجنبية، والتي كان يجري بموجبها تنفيذ الأعمال، وبالإضافة إلى ذلك طرد الفنيون والمستشارون الغربيون، وامتدت حمى الثورة إلى العمال، فعمدوا إلى التراخي والتشبث بالإجازات المرضية بإسراف، أو الامتناع عن العمل، فنجح العمال في إيقاف الفعالية القليلة التي كانت لا تزال مستمرة في ورشات المشاريع الكبرى. وهكذا أصبح منهاج الإعمار محطماً من الوجهة العملية، مما أدى إلى شلل الاقتصاد.

والذي تولى تحطيم المنهاج في مراحله الأولى شاب بعثي هو وزير الإعمار **فؤاد الركابي**. وقد استمر في وظيفته بضعة شهور، ثم أنهيت خدمته،

حين اشتبه قاسم بأنه يحاول أن يمد يد التخريب إلى العهد نفسه، فهرب الركابي إلى مصر قبل إلقاء القبض عليه.

ومن بين العقود التي ألغاها الركابي بعد توليه الوزارة عقداً كان قد أعطي إلى شركة هندسية أميركية، بضعة أيام قبل الثورة. وبعد شهور صادفه وكيل تلك الشركة، وهو عراقي نشأ مع الركابي في بغداد، فقال له بأنّ شركته قد أقامت له تمثالاً في واجهة مقرها في كاليفورنيا.. «لأننا نظن أنك قد وفرت علينا ملايين الدولارات بإلغائك العقد».

فأجاب الركابي على الفور: لا شك إذن أنك تستطيع أن تساعدني الآن، فأنا بحاجة إلى قليل من تلك الدولارات!

ولم يحصل **الركابي** على دولارات: وكل ما حصل عليه كان تمثالاً وهميًّا في كاليفورنيا...



وزير الإعمار فؤاد الركابي

وفي برقية لوكالة «الصحافة المتحدة» أرسلت من بغداد يوم ١٥ تموز ١٩٦١م، ونشرت في جريدة «واشنطن بوست» يوم ١٦ تموز، وصف المراسل

احتفالات الذكرى الثالثة لانقلاب قاسم. وفي جزء من تلك الاحتفالات دشن قاسم (٢٠) محطة بنزين: و(٥٠) كازينو: و(١٠) ساحات لعب، أنشئت كلها بموجب منهاج الإعمار.

إنّ محطات البنزين وساحات الألعاب والكازينوات قد تزيد الحياة متعة، ولكن شتان ما بينها وبين سدود «الثرثار والرمادي».

كانت الحالة الاقتصادية من تموز إلى كانون الأول ١٩٥٨ حالة تقلص في الأعمال، وزيادة في الأسعار والبطالة.

في الوقت نفسه زاد الجو السياسي توتراً، فانفجر بشكل قتال في الشوارع، كما جرى في تشرين الثاني بمنطقة الكرخ من بغداد، بين الشيوعيين والقوميين المعادين للشيوعية، ومنهم البعثيون وقد وقع الاصطدام قرب بيت أخت زوجة عارف المطرود، حيث تجمع جمهور جاء يندب مصيره.

وثمة حادث أهم بكثير من مصادمات الشوارع هذه كان في «المؤامرة الاستعمارية» التي تناولت رشيد علي الكيلاني، الذي كان منفيًّا بعد فشل انقلابه في ١٩٤١م فسمح له قاسم بالعودة بعد انقلاب ١٤ تموز. فبدأ يتآمر مع الشيوخ، وأكثرهم من الديوانية، فور عودته تقريباً. ثم دخلت معهم جماعة غير منسجمة من المدنيين الناقمين وبعض عناصر الشرطة والجيش. وقيل أنّ النقود لتمويل الحركة أتت من مصر، فاكتشفت المؤامرة في وقتها على يد شرطي «أغرى» بطريقة ما أحد المتآمرين على الكلام، فتلا ذلك إلقاء القبض على (٣٦) شخصاً.

وفي ٩ كانون الأول جرت محاكمة سرية. وفي اليوم التالي أعدم ثلاثة من المتهمين شنقاً، وستة من ضباط الجيش، وتسعة من أفراد الشرطة رمياً بالرصاص. وحكم على رشيد عالي بالحجز في داره لمدة خمس سنوات، كما حكم على بعض شيوخ العشائر بأحكام سجن أقصاها (٢٠) سنة.

وفي سنة ١٩٦٢م، كان كرد العراق في عصيان علني، يقودهم الملا مصطفى البرزاني، وكان هو الآخر قد قاد ثورة، ثم فشل فيها كرشيد عالي، وذهب إلى المنفى، وسمح له قاسم بالعودة[١].

أما الانتخابات التي وعد بها قاسم فلم تتم. والعراقيون ذوو الخبرة في شؤون الحكم، انتظروا عبثاً دعوتهم لخدمة البلاد. ونظراً لفقدان الثقة لم تستثمر رؤوس الأموال طيلة بقاء قاسم في الحكم. وفي ٢ حزيران ١٩٦٢م سأل قاسم **خلفي جون جرنجان** أن يترك العراق. واستدعى سفيره **علي حيدر سليمان** من واشنطن احتجاجاً على تعييننا سفيراً أميركيًّا في الكويت. وفي انقلاب شباط ١٩٦٣م، الذي كلف قاسم حياته، كنا ما نزال بدون سفير في بغداد.



الملا مصطفى البرزاني

(١) نشرت جريدة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ١٠، ١٢، ١٣ أيلول ١٩٦٢م سلسلة من أربعة مقالات مفصلة عن الثورة الكردية، بقلم دانا أدامس شمت، الذي قضى عدة أسابيع في المنطقة التي يحتلها الكرد في شمال العراق.

الزعيم عبد الكريم قاسم وأيامه الأخيرة ••••••••••••••••••••••••••••

ظهر جليًّا في كانون الثاني ١٩٦٣م بأنّ سيطرة قاسم على البلاد أخذت تضعف بسرعة، وبأنّ نهايته قد لا تكون بعيدة. ففي كانون الثاني كان الإضراب المنظم، الذي سانده تلامذة المدارس والجامعات بصورة واسعة قد كشف عما بلغه الشعور الوطني ضد قاسم. وقد حاول قاسم مجابهة ذلك بإلقاء القبض على البعثيين المدنيين. وخفضت ثقته بالجيش، فأخذ يحيل الضباط الذين لا يثق بهم على التقاعد.

ووجد الضباط الذين كانوا يتآمرون ضده، وأغلبهم من ضباط القوة الجوية، بأنهم، إذا لم يقدموا على العمل بسرعة، فإنّ التقاعد والنقل سيقضيان على حظهم في النجاح. وفي يوم الجمعة في ٨ شباط، وحين ترك الكثيرون من الضباط القدامى قياداتهم لقضاء عطلة الأسبوع، وحين كان الكثير من الجنود في إجازاتهم الأسبوعية، سددوا ضربتهم.

وبينما كانت طائرات «الهوكر هنتر» و«الميغ ١٧» الآتية من الحبانية توالي ضرباتها بالصواريخ على مقر قاسم بوزارة الدفاع، كانت جماعات التلاميذ المسلحة بالبنادق والرشاشات، تجوب الشوارع بقيادة البعث. ولم تبد مقاومة عسكرية ضد الانقلاب، ولم يدافع عن قاسم سوى حامية وزارة الدفاع المؤلفة من (٦٠٠) جندي. فاستسلم الأحياء في صباح اليوم التالي ٩ شباط، ومنهم قاسم وابن خاله عباس المهداوي، الذي كان يترأس المحكمة العسكرية الخاصة التي أسست في انقلاب ١٩٥٨م.

ثم أخذوا قاسم ومرافقيه المهمين إلى محطة الإذاعة والتلفزيون، حيث حوكموا فوراً من قبل محكمة عسكرية، من أعضائها المساند السابق لقاسم عبد السلام عارف، فحكم عليهم بالموت ورميوا بالرصاص في مكانهم. ثم

أعلن راديو بغداد تنفيذ الأحكام بعد ظهر ذلك اليوم، وعرضت مساء صور الزعيم على التلفزيون.

أعلن الراديو أنّ **العقيد عبد الكريم مصطفى** هو رئيس مجلس الثورة، والرئيس **طالب عبد المطلب الهاشمي** معاونه. وكان هذان الإسمان أول ما أعلن من أعضاء العهد الجديد، وهما من ضباط القوة الجوية التي طهرها قاسم. ثم أذيع أنّ عارف، شريك قاسم السابق، والذي أفرج عنه قاسم، قد أصبح رئيساً للدولة. وعاهد حكام العراق الجدد أنفسهم على الاستمرار في انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م التي خانها «الدكتاتور قاسم»[(١)].

الزعيم عبد الكريم قاسم كما رأيته

وعبد الكريم قاسم، كما أتذكره، كان يظهر عادة بمظهر الاتزان والبرود. وكان دائماً يرد على أسئلتي بسرعة وبصورة مباشرة، ويتكلم ببرود ورقة، بلا انفعال، وبنغمة من الصراحة والإخلاص. وما لبثت أن أدركت بسرعة أنّ هذا البرود الظاهري كان قناعاً مضللاً. وكانت تقلصات يديه تنم عن قلق داخلي فيه وعن توتر وصراع نفسي. وفي زياراتي الأولى له كنت أجد وزيراً أو وزيرين في مجلسه، الأمر الذي يدل على اتصاله الوثيق بمجلس وزرائه. وكان قاسم يعطي الوزراء الفرصة للحديث، فيحجمون ويدعونه هو إلى الكلام. وإذا ما تكلموا كانوا ينظرون إليه ليومئ لهم بهزة رأس أو أية إشارة أخرى للموافقة. ولم يكن يقاطعهم بتاتاً، ولكن كان واضحاً أنّ الزمام بيده وحده.

وبعد انقلاب ١٩٥٨م مباشرة انتشرت روايات تقول أنّ قاسم كان شيوعيًّا.

---

(١) للاطلاع على تفاصيل حوادث ٨ شباط ١٩٦٣م انظر الرسالة الخاصة التي بعث بها دانا أدامس شمت من بيروت، لبنان، والتي ظهرت في الطبعة الدولية لجريدة «نيويورك تايمز» يوم ٩ شباط ١٩٦٣م.

ولكن أثناء وجودي معه لم تظهر منه دلالة على ذلك، بل أعطاني انطباعاً بأنه في قرارة نفسه مصلح اجتماعي، حسن السريرة مهتم جدًّا بتحسين مستوى المعيشة للآلاف من ناقصي الغذاء وتأمين السكن والملبس لهم، والعناية بمن لا يملكون أرضاً من العراقيين. ولسوء الحظ، أنه استلم زمام الحكم دون سابق خبرة في أعمال الحكومة، ودون فلسفة مدروسة أو منهاج إصلاح اجتماعي يسترشد به.

حقًّا، ما أسهل التخريب. وما أصعب البناء!



الكشاف العام

الكشاف العام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

بعد مرور أسبوعين على انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م، سألت صديقا عراقيًا كان دائم التنقل بين صفار الباعة من أصحاب الدكاكين، وبين جماهير الشارع، عما يقوله الناس عن حوادث ذلك اليوم التاريخي، فأجاب: «يقولون بأنهم أسفون جدًا لمقتل الملك الشاب، مع شعورهم بأنه لا الملك ولا ولي عهده ولا نوري السعيد، قاما بشيء ما من أجلهم».

وبعد ثلاثة أشهر من الانقلاب، سألته عما كان يقول الناس حينذاك، فأجاب: «إنهم يخشون الاضطرابات ويتخوفون من المستقبل المحاط بالشكوك، ويقولون بأن العراق يحتاج إلى نوري سعيد آخر!».

وبعد مرور خمسة أشهر على الانقلاب، وقبل سفري إلى واشنطن ببضعة أيام، سألته السؤال ذاته للمرة الثالثة والأخيرة، فكان جوابه: «الناس يقولون الآن أنه في خلال عشر سنوات سيقام تمثال في بغداد، لذكرى السيد نوري السعيد!».

إني أرجو، بل في الحقيقة أعتقد جازمًا أن ذلك سيتحقق!

المؤلف


ISBN 978-614-424-255-1